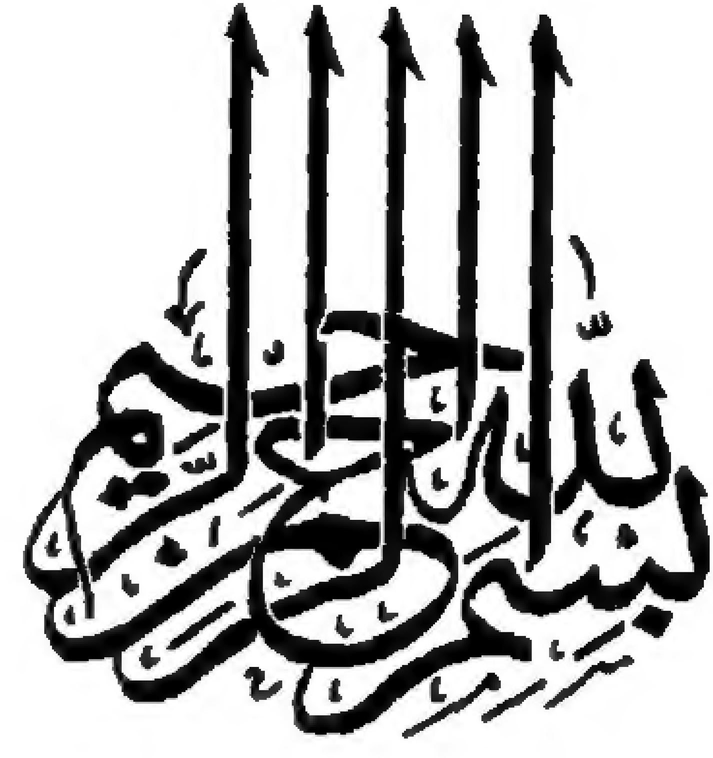
قضايا الديمقراطية في الصحافة العربية

الدكتور
حسين علي ابراهيم الفلاحي
كلية الاعلام
الجامعة العراقية - بغداد





قضايا الديمقراطية

في الصحافة العربية

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية (2013/7/2333)

الفلاحي، حسين

قضايا الديمقراطية في الصحافة العربي/ حسين علي الفلاحي/ عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2013

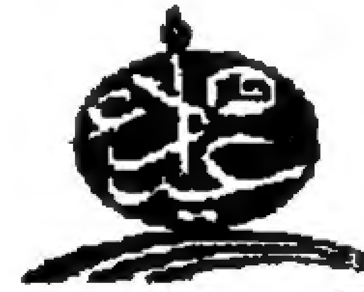
( ) ص

ر.أ: (2013/7/2333).

الواصفات:/ الصحافة// الديمقراطية// وسائل الاتصال الجماهيري

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

ISBN 978-9957-572-24-2



دار غيداء للنشر والتوزيع

تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله
تلفاكس : 6353402 6 962+
ص.ب : 520946 عمان 11152 الأردن
مجمع العساف التجاري - الطابق الأول
خلوي : 143 95667 7 962+
E-mail: darghidaa@gmail.com

قضايا الديمقراطية
في الصحافة العربية

دراسة تحليلية تتضمن استشهادات من كتابات كتاب المقال الصحفي في صحف: الصباح العراقية، والأهرام المصرية، والرأي الأردنية، والنهار اللبنانية، وعكاظ السعودية

الدكتور
حسين علي إبراهيم الفلاحي

التدريسي في قسم الصحافة
كلية الإعلام
الجامعة العراقية

الطبعة الأولى
2014 م – 1435 هـ

الإهداء

إلى...

أعز الناس..

أمي الحبيبية الغالية ـ أمد الباري تعالى في عمرها

إلى...

روح والدي ـ رحمه الله تعالى

وفاءً وحباً بلا حدود

﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟
مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ
فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴾

* سورة آل عمران، الآية: 159

الفهرس

الفصل الرابع

فهرس الجداول

المقدمة

تمثل الديمقراطية المعاصرة المرحلة الأكثر تطورا من مراحل تطور الديمقراطية التي ولدت فكرتها الأولى في أثينا القديمة ثم تطورت ممارساتها عبر حقب زمنية عديدة حتى وصلت على صيغتها المعاصرة التي غلب على شكلها ومضمونها المذهب الليبرالي الذي ساد ويسود في العديد مكن دول العالم ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية.

والديمقراطية تمثل في الأساس أنموذجا للحكم الذي يستند إلى الإرادة الشعبية التي تتيح للمواطن المشاركة في إدارة شؤون الحكم من خلال الآليات الديمقراطية المعروفة، ويستند النظام السياسي الديمقراطي على دعائم عديدة منها: وجود الدستور الديمقراطي الذي يمثل القانون الأساس للدولة الديمقراطية ويعمل على تنظيم عمل السلطات فيها، والتعددية السياسية التي توفر ضمانات وجود الحركات والأحزاب السياسية التي تضطلع بدور حيوي في حياة المجتمع الديمقراطي، وكذلك الانتخابات الحرة النزيهة التي تتيح للمواطنين انتخاب ممثليهم في المجالس النيابية، أو انتخاب الحاكم الذي يستمد شرعية حكمه عبر صناديق الاقتراع، فضلا عن مبتدأ التداول السلمي للسلطة والفصل بين السلطات الثلاث في الدولة الديمقراطية وهي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، وكذلك ضمان الحقوق والحريات العامة التي تعد ركيزة أساسية من ركائز النظام الديمقراطي.

وقد حظيت الديمقراطية ولا تزال باهتمام واسع من لدن السياسيين والمفكرين والإعلاميين والأكاديميين والناشطين في مجالات الحياة كافة، ولاسيما في الدول العربية التي تتعرض الكثير من دولها إلى ضغوطات داخلية وخارجية من أجل الأخذ بالمنهج الديمقراطي الذي أصبح بحسب المنظور الليبرالي الغربي المعيار الذي تقاس به شرعية أي نظام حكم.

إن كل ما تقدم يفرض على الصحافة العربية التصدي بمسؤولية وعمق ووضوح وموضوعية للديمقراطية من خلال إتاحة المجال للمختصين ولا سيما المفكرين والأكاديميين في التصدي للديمقراطية وقضاياها كافة وسبر أغوارها وتبيان النتائج المترتبة على الأخذ بها أو التحديات التي تفرضها فضلا عن الكتاب في تطوير أنموذج عربي في الديمقراطية يتناسب مع خصوصية المجتمعات العربية، وفي ضوء ذلك جاء هذا الكتاب ليسلط الضوء على قضايا الديمقراطية في الصحافة العربية ممثلة بصحف: الصباح العراقية، والأهرام المصرية، والرأي الأردنية، والنهار اللبنانية، وعكاظ السعودية خلال المدة من 1/ 7/ 2005م- 31/ 12/ 2005م.

وتتلخص أهداف هذا الكتاب في التعرف على مدى الاهتمام الذي أولته كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة لقضايا وموضوعات الديمقراطية سواء الديمقراطية في إطارها العام والشامل أو ديمقراطية الإعلام والاتصال، ومعرفة أهم القضايا والموضوعات الخاصة بالديمقراطية في إطارها العام والشامل وديمقراطية الإعلام والاتصال التي كانت محور اهتمام كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل. فضلاً عن الكشف عن

مدى ارتباط تغطيات كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة وتصديها لقضايا وموضوعات الديمقراطية بكل من الشأنين الداخلي أو الخارجي.

ويعد هذا الكتاب من البحوث الوصفية التي تستخدم لدراسة القضايا والظواهر المختلفة وجمع الحقائق والمعلومات والبيانات عنها، ثم تسجيل هذه الحقائق والمعلومات والبيانات وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها واستخلاص الناتج بشأنها، وقد وجد الباحث إن انسب منهج علمي لدراسة موضوع الكتاب هو منهج المسح الذي أتاح مسح البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الكتاب، إذ جرى حصر المقالات الصحفية التي تناولت قضايا وموضوعات الديمقراطية في إطارها العام والشامل وفي إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل باستخدام طريقة الحصر الشامل، ومن أجل تحقيق الأهداف التي يسعى الكتاب إلى الوصول إليها، فقد اعتمد الباحث إسلوب تحليل المضمون، إذ تم إخضاع المقالات الصحفية المشار إليها إلى التحليل بهدف تشخيص وتحديد قضايا وموضوعات الديمقراطية التي انطوت عليها مضامين تلك المقالات الصحفية.

وقد جرى تقسيم الكتاب على أربعة فصول، جاء الفصل الأول تحت عنوان الاطار المنهجي للبحث ليتناول منهجية الكتاب وحدوده وإجراءاته، وتناول الفصل الثاني نتائج الدراسة التحليلية المتعلقة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في مبحثين، تناول المبحث الأول نتائج الدراسة التحليلية المتعلقة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل، و تناول المبحث الثاني نتائج الدراسة التحليلية المتعلقة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال.

وتضمن الفصل الثالث في مبحثين نتائج الدراسة التحليلية المتعلقة بمحور: تفعيل الحياة السياسية، وقد تناول المبحث الأول منه نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل، فيما تناول المبحث الثاني نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال.

أما الفصل الرابع فقد تضمن نتائج الدراسة التحليلية المتعلقة بمحور: الحقوق والحريات، في مبحثين أيضا ؛ إذ خصص المبحث الأول لنتائج الدراسة التحليلية الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل، وجاء المبحث الثاني ليتناول نتائج الدراسة التحليلية المتعلقة بمحور: الحقوق والحريات في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال، وانتهى الكتاب بعرض الاستنتاجات التي توصل إليها الكتاب، وأبرز التوصيات التي يضعها الباحث استناداً إلى النتائج المستحصل عليها من الكتاب.

والله تعالى ولي التوفيق

الفصل الأول

الديمقراطية المعاصرة

الفصل الأول

الديمقراطية المعاصرة

أولاً: موضوع الديمقراطية المعاصرة:

تمثل الديمقراطية المعاصرة في الأساس، منهجاً وشكلاً لنظام الحكم، توصلت الإنسانية إليه عبر سلسلة من العمليات والتجارب التي امتدت طوال حقب زمنية متعددة، ليكون بديلاً عن نظم الحكم الاستبدادية والمطلقة، نتيجة لمعاناة الشعوب من ويلات تلك النظم الاستبدادية والمطلقة التي تقوم على أساس الوصاية من قبل حاكم فرد أو قلة من الناس، و(وعي حكمائها ومفكريها والناشطين فيها بإمكانيات نظام الحكم الديمقراطي وأهميته في كسر الحلقة المفرغة التي دار فيها حكم الغلبة عبر التاريخ، وإذا كان هذا الوعي بإمكانيات الديمقراطية قد مثل إبداعاً إنسانياً عند بدايته في العالم الحديث، فقد أصبح بالنسبة إلى الشعوب، بعد نجاح كل من الثورتين الأمريكية والفرنسية في أن يؤسسا نظم حكم ديمقراطية... أمراً واقعياً يمكن إدراكه ومقارنته مع واقع نظم الحكم البديلة الأخرى، ومن هنا انفتح المجال لوجود بديل عملي لمصيدة حكم الوصاية والغلبة) [1].

لقد باتت الديمقراطية ضرورة من ضروريات عصرنا، ذلك أنها تعد مقوما ضروريا لإنسان هذا العصر الذي يتحدد كيانه بجملة من الحقوق الديمقراطية التي في مقدمتها حقوق المواطنة، والحق في المشاركة السياسية عن طريق ممارسة حق الانتخاب والترشيح، وحق التعبير وتكوين الأحزاب والنقابات، والحق في المساواة وتكافؤ الفرص...الخ، وهي تمثل من جهة أخرى الإطار الضروري لتمكين الحاكمين من الشرعية الحقيقية التي تبرر حكمهم، فالديمقراطية المعاصرة تشكل اليوم الشرعية التي لا بديل عنها. [2] وبعدها منهجا أو(نظام حكم (Governance system) يقوم على أسس العدالة والمساواة والحرية، ويحقق مبادئ مثل فصل

---

(1) علي خليفة الكواري، الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002م، ص24-25.

(2) د. فيصل شطناوي، محاضرات في الديمقراطية، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، بلا تاريخ، ص23.

السلطات واستقلال القضاء والحريات السياسية، ويدعم مؤسسات المجتمع المدني، ويضمن حقوقاً سياسية لكافة المواطنين البالغين، ويوفر التعددية السياسية وتداول السلطة..)[1].

ويمكن القول ان الديمقراطية المعاصرة من حيث كونها تتناول شكل الحكم وسلوك الحكومات ونظامها، وأهداف الدولة وطبيعتها، وعلاقات الأطراف الضالعين في العملية السياسية برمتها، وتكييف علاقات القوى الاجتماعية وتوازناتها وحركيتها داخل المجتمع ورؤيتها لذاتها وللعالم الخارجي، فهي أمست بالضرورة تعني السلطة كما تعني المواطن، وتهم الحاكم و تشكل هماً للمحكومين. وتمس الدولة كما تمس المجتمع بأطيافه وقواه ومؤسساته كافة. [2]

وإذ ان وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية، أمست تمثل إحدى أهم المؤسسات الاجتماعية الفاعلة في المجتمع المعاصر، لذا فأن هذه الوسائل ولاسيما الصحف، قد أخذت وما تزال تضع قضايا وموضوعات الديمقراطية في أولويات اهتماماتها من خلال تخصيص بعض مساحاتها للتصدي لها وسبر أغوارها، فضلاً عن استقطاب المفكرين والباحثين في المجالات كافة للكتابة عنها وتحليلها وتبيان انعكاساتها في المجالات شتى سواء في الحاضر أو المستقبل.

ومن هنا، فأن موضوع الكتاب يتناول قضايا الديمقراطية في الصحافة العربية، ممثلة بصحف: الصباح العراقية، والأهرام المصرية، والرأي الأردنية، والنهار اللبنانية، وعكاظ السعودية، خلال المدة من 1/ 7/ 2005م-31/ 12/ 2005م.

ثانياً: أهمية الديمقراطية المعاصرة:

ان الكتاب العلمي هو عملية تحر دقيقة ومنهجية، تهدف إلى اكتشاف المعرفة وجمع الحقائق في المجال الذي تبحث فيه، فضلاً عن عملها على محاولة الوصول إلى حلول للمشكلات التي يواجهها المجتمع. [3]

ويمكن القول، ان البحوث العلمية تكتسب أهميتها في ضوء جملة من العناصر، منها ما يرتبط بطبيعة المشكلة الكتابية او الموضوع الكتابي الذي تتصدى له، ومنها الآخر ما يرتبط

(1) اسماعيل الشطي، الكويت وتجربة الانتقال الى الديمقراطية، في كتاب مداخل الانتقال الى الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003م، ص134.

(2) د. ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997م، ص10.

(5) Norman Polansky, social work research (chicogo: University of Chicago press, 1962). P.2.

بالمجتمع الذي يفترض ان تسهم في حل مشكلاته، فضلاً عما يمكن ان تمثله من إضافة مهمة إلى المعرفة في المجال التخصصي الذي تنتمي إليه وفي ميدان العلم عامة. (1)

ومعنى ذلك أن أهداف المجتمع يجب ان تحظى بالأهمية القصوى من قبل الباحثين، والمهتمين بالكتاب العلمي عموماً، وبالتالي فان على الباحث ان يأخذ في اعتباره الأهداف المجتمعية، وأول هذه الأهداف هي توفير المعرفة(*) العامة للمجتمع، أي اشباع احتياجات المجتمع من المعرفة، إذ تقع على الباحثين مسؤولية التعرف على احتياجات المجتمع في المجالات المختلفة واشباعها لتحقيق إضافة مفيدة ومثمرة للمجتمع، وأهمها التعرف على مشكلاته ووضع حلول لها من خلال الابحاث العلمية. (2)

وتنبع أهمية هذا الكتاب من أهمية الموضوع الذي يتصدى له وهو الديمقراطية التي أمست اليوم الموضوع الأكثر حضوراً في المشهد السياسي العالمي، ويتجلى هذا بوضوح ليس من خلال تزايد التوجه العالمي لاعتماد وتطبيق الديمقراطية ولاسيما في العقدين الأخيرين فحسب، وإنما عن طريق الاهتمام الدولي المتصاعد بالديمقراطية على المستويات كافة، إذ أضحت الديمقراطية محل اهتمام الدول والحكومات والمنظمات غير الحكومية على اختلاف توجهاتها ومراميها، والنخب والفعاليات والمؤسسات المجتمعية ولاسيما المؤسسات الإعلامية والاتصالية في أرجاء العالم المختلفة، فضلاً عن تزايد الدعوات واتساع نطاق المطالبات من قبل قطاعات شعبية واسعة، ولاسيما في الدول العربية والاسلامية، للسير في طريق التحول الديمقراطي (**)،

---

(1) د. عاطف عدلي العبد، الرأي العام وطرق قياسه، الأسس النظرية والجوانب المنهجية، القاهرة، دار الفكر العربي، 2000م، ص167.

(*) المقصود بالمعرفة هي (المعرفة العلمية، وهي التي يتم فحصها وتدقيقها والتيقن منها... وأهم ما يميز هذه المعرفة انها معرفة مؤكدة ويقينية وقد تم التثبت من صحتها بصورة موضوعية مجردة أي بصورة عقلية مجردة من الأهواء أو الرغبات والانفعالات الشخصية): ينظر: د. عبد المعطي محمد عساف وآخرون، التطورات المنهجية وعملية البحث العلمي، عمان، دار الوعي للنشر والتوزيع، 2002م، ص12.

(2) د. راسم محمد الجمال، مقدمة في مناهج البحث في الدراسات الإعلامية، القاهرة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 1999م، ص29-30.

(**) هناك من يرى إن التحدي الذي يواجه الدول العربية اليوم، هو ليس بناء الديمقراطية كنظام كامل وجاهز (ولكن بدء عملية التحول والانتقال الطويلة حتماً إلى الديمقراطية وبشكل سلمي ومختار، بشكل واع منظم، يحمينا من الكوارث والمطبات التي تنتظرنا ويجنبنا الصراعات الدموية والانفجارات والحروب الداخلية

إذ ترمي تلك الدعوات والمطالبات إلى اعتماد الديمقراطية منهجاً وسبيلاً للحكم، بتأكيد ان الديمقراطية تمثل افضل صيغة للحكم، وإنها تعمل على تحقيق الاهداف الوطنية، وإنها تعد الطريق الافضل لنهضة وتقدم ورقي الأمم والشعوب في الميادين كافة، إذ أثبتت الدولة الديمقراطية (قدرتها على التطور والتكيف مع طموحات الشعب، تعبيراً عن قدرتها النسبية على استمرار عملية التنمية الشاملة المستدامة، بسبب تمثيلها لآراء مواطنيها ومصالحهم بشكل متجدد عبر العصور والاجيال، ويعود ذلك إلى تجديد الدولة الديمقراطية لقياداتها السياسية والمهنية والاجتماعية وتجديد رؤيتها وتوسيع خياراتها بسبب وجود الحرية وبفضل الحراك السياسي والاجتماعي وتداول السلطة نتيجة لوجود المشاركة السياسية الفعالة في اتخاذ القرارات الملزمة) (1).

وإذ إن وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تمثل ـ أو يفترض أن تمثل ـ الصوت المعبر عن إرادة المجتمع أو أغلبيته، والملبي لرغباته، فأنه يتوجب على تلك الوسائل في ضوء رسالتها التنويرية، ولاسيما الصحافة، أن تعمل على التصدي لموضوع الديمقراطية، سواء الديمقراطية في إطارها العام والشامل أو ديمقراطية الإعلام والاتصال وتناول قضاياها بالحجم الذي يتناسب واهميتها، فضلاً عن تبيان الانعكاسات المترتبة ـ سواء منها المنظورة أو غير المنظورة ـ على الأخذ أو عدم الأخذ بها.

ويمكن القول على ضوء مجمل ما سبق، إن أهمية موضوع هذا الكتاب تأتي من أهمية الموضوع الذي يتصدى له، وما يمثله ذلك من إضافة الى المعرفة والتي تعمل البحوث العلمية عامة على زيادة تراكمها في المجتمع، فضلاً عن تبيان الحجم الحقيقي الذي أولته الصحافة العربية

والخارجية، ويستدعي النجاح في هذا الانتقال السلمي والتدريجي بث الثقافة المتبادلة داخل المجتمع، وتعليم الأفراد روح المسؤولية: وتدريبهم على الخضوع للقانون الواحد... ولابد من= إطلاق يد الناشطين السياسيين والثقافيين من كل الفئات والاختصاصات والأوساط للمشاركة فيها. والمساهمة في انجازاتها): ينظر: برهان غليون، الديمقراطية المفروضة والديمقراطية المختارة، الخيارات العربية الراهنة في الانتقال إلى الديمقراطية، في كتاب مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، مصدر سابق، ص265.

(1) علي خليفة الكواري، الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، مصدر سابق، ص78.

ممثلة بالصحف الخمس ميدان الدراسة للديمقراطية وقضاياها سواء الديمقراطية بإطارها العام والشامل أو ديمقراطية الإعلام والاتصال خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

ثالثاً: مشكلة الديمقراطية المعاصرة:

تمثل المشكلة (*) السمة الرئيسة التي تميز البحوث العلمية، وتعد ما يطلق عليه مرحلة البزوغ، أو مرحلة نشوء الفكرة والإحساس بالمشكلة، الخطوة الأولى في عملية الكتاب العلمي، إذ (إن بزوغ الفكرة في لحظة ما هو في حد ذاته تعبير عن نمو الاحساس بوجود مشكلة ما، فالفكرة لا تتصل بفراغ، ولا بدلها من موضوع تتركز حوله(*)، وهذا الموضوع في حقيقته هو موضوع المشكلة التي تتجسد عادة في صورة تساؤل معين، ويحتاج إلى إجابة عنه).(1)

(*) هناك من يرى، إن مشكلة البحث هي في العادة نتيجة أو محصلة (للفجوة الموجودة في المعلومات في مجال علمي معين، وقد تكون تلك الفجوة ناجمة عن عدم وجود دراسات في موضوع ما، أو أنها موجودة ولكنها قليلة وقد تكون الدراسات كثيرة ومتاحة ولكنها لا تتكامل مع بعضها في نسق علمي يشكل نظرية معينة، أو قد تكون دراسات كثيرة ومتاحة ، ولكنها لم تطبق في سياق اجتماعي او ثقافي معين، أو انها أغفلت دراسة بعض المتغيرات التي يرى الباحث انها جديرة بالدراسة، وتعتبر مشكلة البحث هي فكرته الأساسية وموضوعة). ينظر: د.راسم محمد الجمال، مقدمة في مناهج البحث في الدراسات الإعلامية، مصدر سابق، ص95.

(*) هناك من يرى أنه يمكن تصنيف المشكلات التي يمكن للباحثين الاهتمام بها ، وبخاصة فيما يتعلق بالظواهر الإنسانية التي تبرز على مستوى المجتمعات إلى ثلاثة أنواع هي: النوع الأول: المشكلات الحاضرة او الحالية، وهي التي توجد فعلاً في نقطة الزمان والمكان الحاضرة، وقد تعلن هذه المشكلات عن نفسها، وقد تحتاج إلى جهود عقلية وبحثية مكثفة وحثيثة حتى يتم التعرف عليها وتحديدها. النوع الثاني: المشكلات المستقبلية، وهي التي لا توجد في الواقع الحاضر ولكنها مشكلات متوقعة. وقد يتم حدوثها، وأنه لابد من تحديدها وبحثها حتى يتم التحوط لها. النوع الثالث: المشكلات الخاصة، وهي التي تتعلق بالعمليات والتحديات الإبداعية والابتكارية التي تواجهها المجتمعات والمنظمات اثناء سعيها للدخول نحو المستقبل، ينظر: د. عبد المعطي محمد عساف وآخرون، مصدر سابق، ص111-112.

(1) د. عبد المعطي محمد عساف وآخرون، مصدر سابق، ص107.

ومن هنا، فلابد أن يبدأ الكتاب العلمي بإحساس من جانب الباحث بوجود مشكلة محددة وفي حاجة إلى من يتصدى لها بالدراسة والتحليل في إطار المجالات العلمية التي تخصص فيها أو التي يوليها اهتمامه التطبيقي. (1)

ومشكلة الكتاب هي أية ظاهرة أو قضية أو موضوع أو موقف أو سلوك أو فكرة أو علاقة أو مفهوم يحتاج إلى الكتاب والوصف والتفسير والدراسة العلمية للوقوف على مقدماتها وبناء العلاقات بين عناصرها ونتائجها الحالية، وإعادة صياغتها عن طريق نتائج الدراسة ووضعها في الأطار العلمي السليم، ويعدّ الاستشعار بوجود مشكلة تستحق الكتاب والدراسة، وتبلور المشكلة في إطارها العام، نقطة الانطلاق نحو التحديد الدقيق لمشكلة الكتاب الذي يقوم على دعامتين أساسيتين، تمثل كل منهما خطوة من خطوات تحديد المشكلة، الأولى: هي تحليل المشكلة العلمية، والاخرى: هي تقويم المشكلة العلمية لتقدير أهميتها او صلاحيتها للبحث والدراسة، ويمثل التحديد الدقيق لمشكلة الكتاب وصياغتها صياغة دقيقة واضحة الخطوة الأهم في عملية الكتاب، إذ إنها تمهد الطريق لمتابعة الخطوات الكتابية الأخرى. (2)

وتتمحور مشكلة الكتاب حول قضايا الديمقراطية في الصحافة العربية ممثلة بصحف: الصباح العراقية، والأهرام المصرية، والرأي الأردنية، والنهار اللبنانية، وعكاظ السعودية، للمدة من 1/ 7/ 2005م-31/ 12/ 2005م.

لقد أضحت الديمقراطية اليوم واقعاً فرض نفسه بقوة في أرجاء العالم المختلفة وبات ينظر إلى الديمقراطية على إنها الشرعية التي لا بديل عنها لنظام الحكم، ويشير واقع المشهد العالمي الراهن إلى إن الكثير من دول العالم ولاسيما الدول العربية والإسلامية تتعرض إلى ضغوط شتى في سبيل اعتماد الديمقراطية منهجاً للحكم، وتأخذ هذه الضغوط اتجاهين، يتمثل الأول بالضغوط الخارجية التي تمارسها بعض القوى الدولية المهيمنة ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية (*)، بغية فرض الأنموذج الغربي الليبرالي للديمقراطية ولاسيما على الدول العربية

(1) د. محمد منير حجاب، الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2000م، ص22.

(2) د. محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، القاهرة، عالم الكتب، 2000م، ص70-76.

(*) لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية بكل جهدها، ومنذ العقد الأخير من القرن العشرين الى عولمة الديمقراطية الليبرالية حتى انها جعلتها من أولويات سياستها الخارجية، ولهذا عدت الديمقراطية الليبرالية في

والإسلامية (**)، بزعم ان انموذجها الديمقراطي يعد انموذجاً عالمياً يجب الاحتذاء به(*)؟!، مستعملة في ذلك شتى الاساليب ومنها التدخل في الشؤون الداخلية وصولاً إلى الغزو العسكري كما حصل في احتلالها للعراق في عام 2003م، والذي تحولت مبرراتها المعلنة لاحتلاله من تدمير أسلحة الدمار الشامل.. الخ، الى جعله أنموذجا وواحة للديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط الكبير الذي يسعى المشروع الأمريكي إلى إقامته..؟!

ظل تداعيات الوضع الدولي الذي نجم عن انهيار وتفكك الكتلة الشرقية الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتي السابق، إحدى مرتكزات الاطروحة الجديدة التي تجري المحاولات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لفرضها على العالم أجمع ولاسيما العالمين العربي والإسلامي، محاولة أضفاء صفة الشرعية عليها وتغطيتها بغطاء عالمي، مستغلة في ذلك ما تمتلكه من هيمنة كبيرة وما تتمتع به من سطوة داخل الأمم المتحدة، مستعملة أساليبها الترهيبية والاغرائية كافة، ينظر: د. سناء كاظم كاطع، الفكر الإسلامي المعاصرة والعولمة بلامكان نشر منشورات لسان الصادق، 2005م، ص114-117.

(**) يشير الرصد العددي لمرات تكرار الرئيس الأمريكي جورج بوش الأبن لتعهده باحلال الديمقراطية في الشرق الأوسط، من خلال خطبه الموجودة على موقع البيت الأبيض الأمريكي (918) خطة خلال المدة من أول تشرين الأول 2001م إلى منتصف كانون الأول 2005م، بأنه (قد استخدم لفظة ديمقراطية حوالي 1012 مرة وبعض مشتقاتها مثل "المجتمعات الحرة" أو "الحرية" أو "شعوب تختار من يحكمونها..." حوالي 823 مرة، وقد قال هذه التعبيرات في سياق حديثه عن الدول الإسلامية والعربية في حوالي 1160مرة (أي في حوالي 63 بالمئة من السياقات، بمتوسط حوالي 30 مرة في= كل شهر، وفي اغلبيتها الكاسحة كان هناك ذكر للعراق وافغانستان باعتبارهما نقطة الانطلاق لشرق اوسط ديمقراطي)؟!. ينظر: معتز بالله عبد الفتاح، الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (326)، نيسان 2005م، ص19.

(*) هناك من يرى ان مفاهيم الديمقراطية في الغرب ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية قد اصابها الكثير من التكلس والانحراف ولاسيما بعد احداث 11 أيلول 2001م، (ومارست الولايات المتحدة على وجه الخصوص العديد من الوقائع المنافية للديمقراطية وحقوق الإنسان التي طالما تنتقد وتتهم بعض الدول بارتكابها، وهذا أمر يدعو للاستغراب والدهشة، بأن تقوم دولة عظمى ولها تقاليد راسخة في الديمقراطية بارتكاب مخالفات تنسف الديمقراطية من أساسها، وتقوم بالكثير من الاعمال في عرف القانون الدولي منافية لحقوق الإنسان وحجتها في ذلك هي الحفاظ على الأمن الوطني ومحاربة الإرهاب.)؟. ينظر: عبد الله علي العليان، ترسيخ مفهوم التعددية في الوطن العربي، الخطوة الأولى للقبول بالديمقراطية، في كتاب مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، مصدر سابق، ص258.

فيما يتمثل الاتجاه الآخر: بالحراك الشعبي الداخلي والذي يتجسد بتزايد المطالبات الشعبية بالسير في طريق التحول الديمقراطي الحقيقي.

ويشير مسار انتشار الديمقراطية وتطورها، إلى إن الديمقراطية لم تصنعها الحكومات، بل صنعتها وطورتها وذادت عنها الشعوب عن طريق جماهيرها الواعية ونخبها السياسية ومؤسساتها المجتمعية الفاعلة وإذ إن وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية ولاسيما الصحافة تمثل إحدى أهم المؤسسات المجتمعية الفاعلة والصوت المعبر عن إرادة ونبض الجماهير، لذا فان هناك جملة من التساؤلات تعرض نفسها فيما يتعلق بموقع الصحافة العربية ممثلة بالصحف الخمس ميدان الدراسة في عملية التحول الديمقراطي في البلدان العربية، ومنها: هل استطاعت الصحف المشار إليها أن تبين للحكام والمحكومين الآثار المترتبة على الأخذ أو عدم الأخذ بالديمقراطية؟، وهل عملت هذه الصحف على تنمية الوعي بالديمقراطية؟... وما مدى اسهامها في عملية نشر مبادئ الديمقراطية وترسيخ قيمها بين أفراد المجتمع؟.

ويمكن القول إن الإجابة عن التساؤلات الثلاثة تتوضح عن طريق الإجابة عن التساؤل الرئيس الذي يحدد مشكلة الكتاب(**) وهو ما مدى الاهتمام الذي أولته صحف: الصباح العراقية، والأهرام المصرية، والرأي الأردنية، والنهار اللبنانية، وعكاظ السعودية لقضايا الديمقراطية سواء الديمقراطية في إطارها العام والشامل، أو إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل وهي من 1/ 7/ 2005م، 31/ 12/ 2005م.؟.

(**) هناك من يشدد من المختصين في مناهج البحث العلمي، على أهمية الاكتفاء بعرض المشكلة البحثية أما في جملة تقريرية شاملة أو سؤال رئيس فقط، وعرض التساؤلات أو الاسئلة في موقعها بعد الانتهاء من عرض المشكلة وأهداف دراستها وأهميتها... لأن العرض الموجز للمشكلة هو الذي يقود إلى الأهداف التي يسعى الباحث إلى تحقيقها، وهذه الأهداف هي التي يصيغ من خلالها الباحث= =العلاقات الفرضية التي يسعى إلى اختبارها أو التساؤلات التي يسعى إلى الإجابة عنها، ولذلك فأن العرض الموجز للمشكلة في جملة أو عبارة تقريرية، أو سؤال رئيس أو غيره من الصيغ المختلفة لغرض التحديد النهائي للمشكلة يسبق مباشرة أهداف دراسة المشكلة العلمية، التي يلخص الباحث فيها الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها من خلال دراسة هذه المشكلة. ينظر: د. محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، مصدر سابق، ص86-87.

رابعاً: هدف الديمقراطية المعاصرة:

يسعى الكتاب إلى تحقيق عدد من الأهداف العلمية الخاصة بموضوع الكتاب. ومنها ما يأتي:

1- التعرف على مدى الاهتمام الذي أولته كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة، لقضايا وموضوعات الديمقراطية، سواء الديمقراطية في إطارها العام والشامل أو ديمقراطية الإعلام والاتصال خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

2- معرفة أهم القضايا والموضوعات الخاصة بالديمقراطية في إطارها العام والشامل وديمقراطية الإعلام والاتصال، التي كانت محور اهتمام كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

3- الكشف عن أهم القضايا والموضوعات الخاصة بالديمقراطية في إطارها العام والشامل وديمقراطية الإعلام والاتصال التي ركزت عليها كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة ضمن كل محور من المحاور الثلاثة وهي: محور: الديمقراطية شكل من اشكال الحكم، ومحور تفعيل الحياة السياسية ومحور الحقوق والحريات خلال المدة المنية المحددة للتحليل.

4- الكشف عن مستوى الاهتمام ودرجة التركيز النسبي الذي أولته كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة لقضايا وموضوعات الديمقراطية سواء في إطارها العام والشامل أو في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال فيما يتعلق بالشأنين الداخلي والخارجي خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، بما يعني التعرف على مستوى ودرجة الترابط بين القضايا والموضوعات المتعلقة بالديمقراطية في إطارها العام والشامل وديمقراطية الإعلام والاتصال التي ركزت عليها كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل وبين الشأنين الداخلي والخارجي.

خامساً: منهج الديمقراطية المعاصرة ونوعه:

يعد هذا الكتاب من البحوث الوصفية التي تستخدم لدراسة (الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة الظاهرة أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث أو مجموعة من

الأوضاع) [1]. والبحوث الوصفية قد تستهدف تقدير عدد مرات تكرار حدوث ظاهرة معينة ومدى ارتباطها بظاهرة أو مجموعة أخرى من الظاهرات، ولا تقف عند حد جمع البيانات والمعلومات والحقائق عن الموضوعات والقضايا والظواهر محل الكتاب فحسب وإنما يمكن ان يمتد مجالها إلى تصنيف البيانات والمعلومات والحقائق التي يتم تجميعها وتسجيلها وتفسيرها وتحليليها واستخلاص النتائج والدلالات شأنها، مما يتيح إصدار تعميمات بشأن الموضوعات أو القضايا أو الظواهر التي يقوم الباحث بدراستها [2].

والبحوث الوصفية تتفق في اهدافها وخصائص المناهج المستخدمة مع طبيعة الدراسات الإعلامية وأهدافها، فالبحوث الوصفية تستهدف وصف الأحداث والظواهر والمواقف والاشخاص والمعتقدات والقيم والاتجاهات والأهداف والتفضيل والاهتمام، وانماط السلوك المختلفة، وفي البحوث الإعلامية تستخدم البحوث الوصفية لاغراض الوصف المجرد والمقارن للظواهر والوقائع والمواقف والأحداث والافراد والجماعات. ووصف الاتجاهات والدوافع والحاجات والتفضيل والاهتمام، وكذلك وصف النظم والمؤسسات الإعلامية، واستخدامات وسائل الإعلام والاتصال. [3]

ويستخدم الكتاب منهج المسح الذي يعد من أبرز المناهج المستخدمة في الدراسات الإعلامية ويعد جهداً علمياً منظماً للحصول على معلومات وبيانات وأوصاف عن الظاهرة أو مجموعة الظاهرات موضوع الكتاب ولمدة زمنية كافية للدارسة، مما يتيح عرض هذه المعلومات والبيانات في صورة يمكن الاستفادة منها في بناء قاعدة معرفية في مجال تخصص معين، أو تحقيق تساؤلات الدراسة، او التعرف على الطرق والأساليب والممارسات التي اتبعت لمواجهة مشكلات معينة. [4]

وقد أتاح المنهج المستخدم مسح البيانات والمعلومات المتعلقة، بموضوع الكتاب، إذ جرى حصر المقالات الصحفية التي تناولت قضايا الديمقراطية سواء الديمقراطية في إطارها العام والشامل أو ديمقراطية الإعلام والاتصال في صحف: الصباح العراقية، والأهرام المصرية،

---

(1) جمال زكي والسيد يسين، اسس البحث الاجتماعي، القاهرة، دار الفكر العربي، 1962، ص84.

(2) د. سمير محمد حسين، بحوث الإعلام الأسس والمبادئ، القاهرة، عالم الكتب، 1976، ص123-124.

(3) د. محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، مصدر سابق، ص12-13.

(4) د. سمير محمد حسين، بحوث الإعلام الأسس والمبادئ، مصدر سابق، ص127-128.

والرأي الأردنية، والنهار اللبنانية، وعكاظ السعودية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل وهي من 1/ 7/ 2005م-31/ 12/ 2005م، وإخضاعها للتحليل بعد تصنيفها وتبويبها.

ومن أجل تحقيق الأهداف الخاصة بالكتاب، فقد استخدم الباحث اسلوب تحليل المضمون (*) بعد أن وجد أنه يتيح تحقيق الأهداف التي يسعى الكتاب للوصول اليها، إذ تم اخضاع المقالات الصحفية التي تناولت قضايا الديمقراطية سواء الديمقراطية في إطارها العام والشامل أو ديمقراطية الإعلام والاتصال في كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة، خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، إلى التحليل باستخدام أسلوب تحليل المضمون بهدف تشخيص وتحديد القضايا والموضوعات الخاصة بالديمقراطية التي انطوت عليها مضامين تلك المقالات الصحفية في كل من الصحف الخمس المشار إليها.

سادساً: حدود الديمقراطية المعاصرة ومجالاته:

من المعروف إن من أهم السمات التي تميز البحوث العملية الإنسانية عامة والإعلامية خاصة، إنها تتعامل مع قاعدة معرفية عريضة، وعلى الرغم من اتجاه البحوث المذكورة إلى التخصص إلا إن اتساع قاعدتها المعرفية يجعل من المتعذر على دراسة علمية واحدة أن تحيط بكل مفرداتها، لذا كان من الطبيعي أن تقف كل دراسة علمية عند حدود معينة سواء منها الحدود المكانية أو الحدود الزمانية، وبما يتفق مع أهداف الدراسة، وتلبيتها لأحدى أهم سمات الدراسات العلمية وهي التعميم. وعلى هذا فأن حدود هذا الكتاب تتمثل في الآتي:

1- **الحدود المكانية:**

نظراً لاتساع مفردات مجتمع الكتاب(*) الذي تمثله الصحافة العربية، فقد تم اللجوء إلى اختيار خمس صحف عربية، مع الحرص قدر الامكان على ان تكون ممثلة في سماتها

(*) سوف يتم التطرق الى اسلوب تحليل المضمون ووحدات وفئات التحليل الخاصة به في موضع آخر من البحث.

(*) هناك من يعرف مجتمع البحث بأنه (المجتمع الأكبر أو مجموع المفردات التي يستهدف الباحث دراستها لتحقيق نتائج الدراسة ويمثل هذا المجتمع الكل أو المجموع الأكبر، أي المجتمع المستهدف الذي يهدف الباحث إلى دراسته ويتم تعميم نتائج الدراسة على كل مفرداته، إلا أنه يصعب الوصول إلى هذا المجتمع المستهدف بضخامته، فيتم التركيز على المجتمع المتاح والممكن الوصول إليه والاقتراب منه في جمع البيانات والذي يعد

وخصائصها للمجموع من المجتمع الكلي للبحث وهو الصحافة العربية، فضلاً عن صدورها في مناطق مختلفة من الوطن العربي، وهذه الصحف تتمثل في: الصباح العراقية، والأهرام المصرية، والرأي الأردنية، والنهار اللبنانية، وعكاظ السعودية.

وفيما يلي نبذة تعريفية عن كل من الصحف المشار إليها:

أ- جريدة الصباح العراقية:

وهي جريدة سياسية يومية عامة تصدر عن شبكة الإعلام العراقي (Imn)، والتي تعد إحدى المؤسسات العامة التي تسهم الدولة بشكل كبير في نفقاتها، وقد صدر العدد الأول منها في 17/ 5/ 2003م، في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق الذي نصب حاكماً أمريكياً على العراق وهو جي كارنر والذي خلفه فيما بعد الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر والذي بقي في أدارته حتى تسليم السلطة الى العراقيين في 30/ 6/ 2004م، بقيام الحكومة الانتقالية المؤقتة.

وقد صدرت جريدة الصباح في بداية نشوئها بثمان صفات بتمويل من شركة أمريكية خاصة، ثم بدأت مرحلة(*) أخرى في حياة جريدة الصباح مع امتلاك شركة أخرى(**) لها هي (الفوارس) الكويتية، وفي 17/ 4/ 2004م، تحولت جريدة الصباح إلى الادارة العراقية بعد انتهاء عقد الشركة المالكة لها، وأصبحت جريدة الصباح جريدة شبه رسمية تمول من قبل المال العام،

عادتاً جزءاً ممثلاً للمجتمع المستهدف ويلبي حاجات الدراسة واهدافها)، ينظر د. محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، مصدر سابق، ص130.

(*) لقد مرت جريدة الصباح بثلاث مراحل، حملت في كل مرحلة منهن نوع خطاب سياسي وإعلامي يختلف عن الخطابين الآخرين، استناداً إلى عاملين رئيسين، الأول منهما، هو التحولات الموضوعية الواقعية والسياسية التي شهدها العراق منذ سقوط النظام حتى يومنا هذا، بدء بخضوع البلاد لسلطة الحاكم العسكري جي كارنر مروراً بحكومة بريمر وتسليم السلطة للعراقيين... أما العامل الآخر، فهو وجود رئيس تحرير للصحفية نفسها في كل مرحلة من هذه المراحل يختلف عن سواه، علماً وبنية نفسية ورؤية سياسية وثقافية وأخلاقية، الأمر الذي عزز بالفعل فكرة ومفهوم وجود ثلاث مراحل للصحفية. ينظر: عادل عبد الله تحولات جريدة الصباح، ملحق أدب، العدد (635)، الأربعاء 14/ أيلول/ 2005م، ص25.

(**) هناك من يشير إلى ان الشركة (الممولة لصحيفة الصباح في المرحلتين الأولى والثانية خاصة لم تكن (حيادية) بإزاء إرادة رئيس التحرير ونوع خطابه الإعلامي انما كانت لها ضغوطاتها السياسية، ونوعها الإعلامي الخاص التي تريد تسويقه بهذا المقدار أو ذاك كجزء من استراتيجية سياسية بحاجة ترسمها لها المصالح العليا لبلادها). ينظر: المصدر السابق، ص25.

وهي تصدر يومياً باستثناء أيام الجمع والعطل الرسمية، بواقع (24) صفحة، فضلاً عن (10) ملاحق تتوزع على أيام صدورها، وهذه الملاحق تشمل مجالات مختلفة (ثقافة، أدب، تقنيات وعلوم، أسرة ومجتمع، فنون، ديمقراطية، ومجتمع مدني، آفاق إستراتيجية، شمس الصباح، الرياضي، الاقتصادي، ثقافة شعبية، وتسعى الجريدة لإصدار ملحق (قانونية) ليصبح الملحق الحادي عشر الذي يصدر عن الجريدة. [1]

وتملك جريدة الصباح شبكة واسعة من المخبرين الصحفيين من مندوبين ومراسلين، يعدون الرافد الأساس في عملية استقاء وصناعة القصص الإخبارية على المستوى المحلي، فضلاً عن مجموعة من المحررين في مجالات مختلفة، وتصدر الجريدة كتابا شهريا فضلاً عن المشاركة في إصدار كتاب شهري آخر بعنوان (كتاب في جريدة) بالاتفاق مع حوالي (20) جريدة عربية، إذ يصدر الكتاب في وقت واحد وقد أصدرت الجريدة كتابا في الشعر العراقي وآخر في القصة، والشعر الجزائري والاقتصاد، وتسعى جريدة الصباح إلى الوصول بعدد صفحات الجريدة الى (60) صفحة من القطع الكبير فضلاً عن ذلك فأن الجريدة تعمل على البدء بإصدار طبعتها الدولية، إذ من المؤمل ان يتم الاتفاق مع شركات متخصصة لطباعة الجريدة في بيروت ومن ثم العمل على توزيعها في كل من بيروت، ودمشق، وعمان والقاهرة، على ان يتم في المرحلة اللاحقة للمشروع المنتظر طباعة الجريدة في البحرين لتوزيعها في دول الخليج العربي، كما انه يجري العمل الآن على فتح مكتب للجريدة في القاهرة وذلك لطبعها وتوزيعها في انحاء مصر [2].

وقد اولت جريدة الصباح اهتمامًا بالديمقراطية وقضاياها ولاسيما في مواكبتها للممارسات الديمقراطية التي شهدها العراق منذ عام 2005م، ومنها انتخابات الجمعية الوطنية التي جرت في 30 كانون الثاني 2005م، وعملية كتابة مسودة الدستور الدائم للعراق ومن ثم عرضه على الاستفتاء الشعبي في 15 تشرين الأول 2005م، وانتخابات المجلس النيابي التي تم اجراؤها في 15 كانون الأول 2005م.

---

(1) مقابلة اجراها الباحث مع السيد طالب حنويت، سكرتير تحرير جريدة الصباح بتاريخ 1/ 5/ 2007م.

(2) مقابلة أجراها الباحث مع السيد فليح وداي مجذاب(*)، مدير تحرير جريدة الصباح (السابق) بتاريخ 1/ 5/ 2007م.

(*) لقد تم اختطافه في مطلع شهر حزيران من عام 2007م، من قبل مجموعة مسلحة مجهولة ثم عثر على جثته بعد أيام مقتولاً.

إذ تصدر جريدة الصباح ملحقاً اسبوعياً هو 'ديمقراطية ومجتمع مدني' تتناول فيه من خلال مجموعة من الباحثين والمتخصصين الديمقراطية وقضاياها في المجالات المختلفة، فضلاً عن تناول الموضوع المذكور في صفحات الجريدة الأخرى وملاحقها ولاسيما ملحق آفاق استراتيجية ومواكبتها لعملية كتابة مسودة الدستور الدائم للعراق ومن ثم عرضه على الاستفتاء الشعبي، إذ خصصت الجريدة صفحة خاصة بالموضوع بعنوان، آفاق دستورية'، فضلا عن تخصيصها صفحة خاصة بالانتخابات النيابية التي جرت في 15 كانون الأول 2005م، وإصدار ملحق يومي خاص بالانتخابات هو ملحق 'الصباح الانتخابي'.

وانفتحت جريدة الصباح على آراء الكتّاب والباحثين والمثقفين والسياسيين وإلى التعامل بحيادية مع المرشحين للانتخابات بمنحهم مساحات متساوية للإعلان عن انفسهم وبرامجهم. وتحرص الجريدة على متابعة فعاليات المجلس النيابي بتخصيص ثلاث صفحات اسبوعية تتناول نشاطات المجلس النيابي وآراء وإسهامات أعضاء المجلس المذكور... ولا تضع جريدة الصباح أية محددات على نشر الموضوعات المتعلقة بالديمقراطية وقضاياها إلا ما يتعلق بموضوعية وحيادية المقال الصحفي أو المادة الصحفية عامة وصلاحية وسلامة اللغة المكتوبة بها، لذا فانها تحجب الكثير من المساهمات الصحفية عن النشر، ولاسيما تلك التي تتعرض للآخرين بالاساءة والتجريح،أذ إن جزء كبيرا من عمل جريدة الصباح في هذا الاتجاه كما يؤكد مدير تحرير جريدة الصباح ـ السابق ـ هو الانفتاح على المواطن لتعريفه بالمفاهيم الديمقراطية وتنبيهه الى الممارسات الديمقراطية من سواها، منها إقرار الدستور والقوانين وتبنيها ومعرفة حقوق المواطن وواجباته... بما يشير إلى الانفتاح المطلق على الديمقراطية وقضاياها في المجالات كافة. [1]

ب- جريدة الأهرام المصرية:

وهي جريدة يومية سياسية، صدر العدد الأول منها في مدينة الاسكندرية المصرية بتاريخ 5 آب 1876م، من قبل الشقيقان اللبنانيان سليم وبشارة تقلا، ثم نقلت عام (1898م) إلى القاهرة، وكانت تصدر شهرياً حتى عام 1884م عندما تحولت الى جريدة يومية بعد ان انتقلت من تقنية الطباعة القديمة إلى طباعة الاوتوغراف. [2]

(1) مقابلة أجراها الباحث مع السيد فليح وداي مجذاب، مصدر سابق.

(2) ليلى حمدون، الصحافة المصرية بين عهد الانتداب البريطاني وقيام الثورة المصرية عام 1952م، مجلة الصحافة الالكترونية ، العدد (11) 2000م، ص2.

وقد تحولت جريدة الأهرام من جريدة يومية تصدر في أربع صفحات ويحررها صاحباها سليم وبشارة نقلا إلى جريدة متطورة تستخدم أحدث ماكينات وتقنيات الطباعة التي تدار عملياتها بالكومبيوتر في مطابع الجلاء وقليوب وأكتوبر. [1]

وقد تحولت جريدة الأهرام مع الصحف المصرية الأخرى إلى الملكية العامة بعد قيام ثورة 23 تموز 1952م، وفي عام 1960م صدر قرار جمهوري بتحويل ارتباط الصحافة المصرية ومنها جريدة الأهرام بالاتحاد القومي. [2]

وتصدر جريدة الأهرام في أيام الأسبوع كافة، وفي يوم الجمعة تصدر عدداً مميزاً هو عدد الجمعة، ويحتوي على مواد صحفية متنوعة في المجالات كافة. والملاحظ ان جريدة الأهرام لا تستقر على عدد ثابت في صفحات صدورها، إذ يتراوح عدد صفحاتها بين 28 صفحة إلى 64 صفحة وفي عدد الجمعة، وفي بعض المناسبات يصل عدد صفحاتها إلى 68 صفحة، وتصدر جريدة الأهرام ملحقين أسبوعيين هما: جريدة الأهرام الاقتصادية، وسوق السيارات، وهما يصدران بـ(16) صفحة من القطع الكبير وفي بعض الأعداد يصل عدد الصفحات ولاسيما مع ملحق سوق السيارات إلى (20) صفحة في حال زيادة المادة الإعلانية.

ويمكن القول ان جريدة (الأهرام كانت مدرسة للصحافيين وكانت دوماً أسبق الصحف العربية إلى الأخذ بنواحي التقدم والرقي ورفع مستوى مهنة الصحافة عند العرب.. وهي الجريدة العربية الأولى التي اتخذت لها مراسلين في أوربا وسائر انحاء الشرق)[3]، فضلاً عن انحاء العالم الأخرى.

ويمكن القول إن من أهم الأسباب التي وفرت سبل النجاح لجريدة الأهرام وجعلتها تتواصل في صدورها دون توقف منذ نشوئها ولحد الآن بالرغم من تعاقب الحقب الزمنية وتغير النظم السياسية في مصر، هو إن مدرسة الأهرام الصحفية قد جمعت بين مميزات صحافة النخبة في الجدية، والرقي والتطور المتواصل في الشكل والمضمون، وبين مميزات الصحافة الشعبية في

---

(1) جريدة الأهرام، العدد (41879)، 4/ آب/ 2001م، ص1.

(2) محمد جمال عرفة، تاريخ الممارسة الصحفية في مصر، القاهرة، دار الهلال للتوزيع والنشر، 2001م، ص37.

(3) أديب مروة، الصحافة العربية: نشأتها وتطورها، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة، 1960، ص194.

اتساع قاعدة التوزيع الجماهيري، إذ إنها تنتشر على نطاق واسع بين أوساط الفئات والطبقات الشعبية في مصر. [1]

وقد حرصت جريدة الأهرام على السير في طريق التطور[*] في المجالات كافة، ولاسيما في مواكبتها للتقنيات المتطورة في ميدان الإعلام والاتصال من خلال استخدامها لأحدث التقنيات في مجال الطباعة والاتصالات والمعلوماتية وآليات الانتشار والتوزيع، وهو ما جعل الجريدة تقرء في آنٍ واحد في مصر وأوربا والولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن أرجاء أخرى من العالم. [2]

ويمكن القول إن جريدة الأهرام قد أولت اهتماماً واسعاً للديمقراطية وقضاياها خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، ولاسيما من خلال تصديها ومتابعتها لموضوع تعديل المادة (76) من الدستور المصري والتي اتاحت لأول مرة في تاريخ مصر انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع الحر المباشر بين متنافسين عدة، ومتابعتها المتميزة للانتخابات الرئاسية التي جرت في مصر في 7 أيلول 2005 م، والانتخابات النيابية التي جرت في شهر تشرين الثاني من العام نفسه وامتدت إلى مراحل عدة، هذا فضلاً عن أتاحتها الفرصة للإعلاميين والباحثين والمتخصصين لتناول الديمقراطية وقضاياها من خلال المقالات الصحفية.

إذ نجد ان جريدة الأهرام قد واكبت الانتخابات الرئاسية المصرية بإصدار ملحق خاص بعنوان "الاهرام الرسالة" بـ(6) صفحات من القطع الكبير، تابعت فيه من خلال مواد صحفية متنوعة سير حملة الانتخابات الرئاسية وكل ما يتعلق بها. وقد خصصت ايضا صفحات وزوايا أخرى لمتابعة الانتخابات المذكورة واستمرت في متابعتها المذكورة حتى انتهاء الانتخابات،

---

(1) فاروق أبو زيد، مدرسة الأهرام الصحفية، قضايا وآراء، جريدة الأهرام، العدد (42610)، 5/آب/ 2003، ص3.

(*) لقد استطاعت "الأهرام" أن تشق طريقها نحو التطور لتتحول من جريدة يومية إلى مؤسسة إعلامية كبيرة، تُصدر المطبوعات العديدة، وهي فضلاً عن جريدة الأهرام، (مجلة السياسة الدولية ومجلة الأهرام العربي ا، ومجلة الأهرام الاقتصادي، ومجلة الشباب، ومجلة نصف الدنيا، ومجلة علاء الدين، وجريدة الأهرام المسائي، ولغة العصر والأهرام ويكلي وهي جريدة ناطقة بالانكليزية، والأهرام أيدو وهي ناطقة بالفرنسية)، فضلاً عن ادارتها لعدد من المراكز التخصصية وهي (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مركز الأهرام لدراسة الكمبيوتر، وكالة الأهرام لخدمة الصحافة). (الباحث)

(2) محمد جمال عرفة، مصدر سابق، ص41.

وأولت أهتماماً كبيراً للانتخابات النيابية اذ نجد انها قد خصصت صفحات عدة لمتابعة الموضوع. ومن هذه الصفحات (الملتقى البرلماني) (برلمان، 2005-2010).

فضلاً عما تقدم فأن جريدة الأهرام قد دأبت على تخصيص زوايا وصفحات أسبوعية ثابتة للتصدي للديمقراطية وقضاياها ومنها زاوية صور برلمانية، وصفحة أحزاب ونواب، وصفحة حياتنا الحزبية، وصفحة قضايا إستراتيجية، وصفحة الحوار القومي، هذا فضلاً عن المقالات الصحفية التي يكتبها الكتاب والباحثين والمتخصصين، إذ نجد إن جريدة الأهرام قد خصصت صفحتين من كل عدد بعنوان "قضايا وآراء" وصفحة أخرى بعنوان مقالات، يتم فيها نشر عدد من المقالات الصحفية التي تتناول قضايا وموضوعات شتى ولاسيما قضايا وموضوعات الديمقراطية فضلاً عن الأعمدة الصحفية الثابتة.

والملاحظ إن تركيز نسبة كبيرة من المقالات الصحفية التي نشرتها جريدة الأهرام قد انصب على قضايا وموضوعات الديمقراطية ولاسيما ما يتعلق بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية وعمل الأحزاب والحملات الانتخابية وغير ذلك، وهذا ما يفسر تفوق جريدة الأهرام على الصحف الأربع الأخرى ميدان الدراسة فيما يتعلق بعدد التكرارات المسجلة الخاصة بمحوري: الديمقراطية شكل من إشكال الحكم، وتفعيل الحياة السياسية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

جـ- جريدة الرأي الأردنية:

وهي جريدة يومية عربية سياسية تصدر عن المؤسسة الصحفية الأردنية، التي تأسست بموجب القانون رقم 26 لسنة 1971م بتاريخ 13 أيار 1971م، وجاء تأسيس المؤسسة المذكورة بعد أن وجد المسؤلون الأردنيون خلو البلاد بعد أحداث أيلول 1970م من الصحف الموالية لها، لذا فقد عمدت الحكومة الأردنية آنذاك إلى إنشاء مؤسسة صحفية تتولى إصدار جريدة يومية سياسية تكون ناطقة بلسانها ومعبرة عن توجهاتها ووجهة نظرها، وقد تم اختيار اسم (الرأي) لتلك الجريدة التي صدر العدد الأول منها في الثاني من حزيران عام 1971م عن المؤسسة المذكورة. (1)

وبدأت جريدة الرأي أولى خطواتها بصورة متواضعة وفقاً لمقاييس الصحافة الحديثة، إذ صدرت بـ(10) صفحات من الحجم الكبير، وبكمية متواضعة من التوزيع لا تتجاوز (10) آلاف نسخة يومياً وخلال السنتين الأوليين من عمر الجريدة تعاقب على إدارتها كل من نزار

---

(1) سليمان موسى، وصفي التل قضايا عربية، عمان، منشورات اللواء، 1980م، ص62-63.

الرافعي، وملحم التل، وفي آب 1973م، قررت الحكومة الأردنية نقل ملكية المؤسسة الصحفية الأردنية إلى 'الاتحاد الوطني الأردني' وهو التنظيم السياسي للدولة الذي كان مشكلاً في تلك المدة لكي تكون جريدة الرأي الجريدة الناطقة بأسمه. (1)

لكن سرعان ما قامت الحكومة بتحويل المؤسسة المذكورة إلى شركة مساهمة، تساهم فيها الحكومة بنسبة (40٪)، ويساهم القطاع الخاص بنسبة (60٪)، وفي عام 1975م، أقدمت الحكومة على بيع حصتها البالغة (40٪) لتصبح المؤسسة شركة مساهمة يملكها اشخاص عدة وقد تعاقب على رئاسة تحرير جريدة الرأي خلال تلك المدة كل من سليمان عرار ومحمود كايد، وفي عام 1986 قامت الحكومة الأردنية بتحويل المؤسسات الصحفية اليومية كافة إلى شركات مساهمة عامة، إذ احتفظت الدولة لنفسها بـ(15٪) من رأس مال المؤسسة الصحفية الأردنية، واحتفظ اصحاب الشركة السالفة الذكر بما مجموعه (25٪) من رأس المال، وتم عرض باقي الاسهم للاكتتاب العام وفي عام 1988م، صدر قرار بحل مجالس إدارة الصحف الأردنية اليومية وتشكيل لجان ادارية مؤقتة لادارة هذه الصحف ومن بينها الرأي، اذ تم اقصاء محمود الكايد عن رئاسة تحرير الرأي ليحل محله راكان المجالي رئيساً للتحرير، وفي عام 1989م صدر قرار آخر يقضي بإعادة مجالس الادارة المنتخبة للصحف الاردنية اليومية ومن ضمنها جريدة الرأي. (2)

ويصدر عن جريدة الرأي ملحق أسبوعي هو الشباب، وملحق آخر هو كتاب في جريدة بالتعاون مع منظمة اليونسكو، كما يصدر عن المؤسسة الناشرة لجريدة الرأي، جريدة ناطقة باللغة الانكليزية وهي 'الجوردن تايمز' والتي صدرت في عام 1975 وتعدّ أول جريدة يومية تصدر باللغة الانكليزية في الأردن.

ويمكن القول إن جريدة الرأي قد استطاعت إن تحافظ على استمراريتها (*) بالرغم من تعدد ملكيتها عبر سنوات عمرها، ومرد هذا الى السياسة التي اختطتها لنفسها والمتمثلة بالمواءمة

---

(1) المؤسسة الصحفية الأردنية 'الرأي' 1971-1995، رسالة الاردن العربية، كتاب صدر عن المؤسسة بمناسبة اليوبيل الفضي، عمان، مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية، بلا تاريخ، ص11-12.

(2) المؤسسة الصحفية الأردنية 'الرأي' 1971-1995م، مصدر سابق، ص12.

(*) لقد تعرضت جريدة الرأي خلال مسيرتها إلى حالات عدة من التعطيل بقرارات حكومية، وللمزيد من التفاصيل عن تواريخ التعطيل وموجباته، ينظر: المؤسسة الصحفية الأردنية 1971 – 1995م، مصدر سابق، ص86-95.

بين مسؤولياتها الإعلامية والمهنية وبين التعبير عن توجهات وسياسة الدولة وقد استطاعت جريدة الرأي مواكبة التطور من خلال الاستعانة بأحدث التقنيات في مجال الطباعة والاتصالات وآليات التوزيع.

وتصدر جريدة الرأي طوال أيام الاسبوع بثلاثة أجزاء من القطع الكبير، وبعدد صفحات غير ثابت إذ يتراوح بين 28 صفحة و86 صفحة واحياناً تزداد عدد الصفحات مع زيادة المادة الإعلانية التي تشكل المورد الأساس للجريدة.

لقد تناولت جريدة الرأي الديمقراطية وقضاياها خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل من خلال المقالات الصحفية التي خصصت لها في كل عدد صفحتين بعنوان قضايا وآراء، فضلاً عن الأعمدة الصحفية الثابتة، ويلاحظ إن اهتمام جريدة الرأي بقضايا وموضوعات الديمقراطية قد جاء في الأساس من خلال تصديها وتغطياتها للممارسات الديمقراطية التي حدثت في مصر والعراق فضلا عن تناول قضايا وموضوعات الديمقراطية من خلال ارتباطها بالشأن المحلي الأردني، فضلاً عن قيام بعض كتاب المقال الصحفي في الجريدة بتناول الديمقراطية وقضاياها من خلال الحديث عن أهمية التحول الديمقراطي، وسعي بعض الجهات الدولية إلى فرض انموذجها الديمقراطي على الدول العربية والإسلامية..ألخ.

د- جريدة النهار اللبنانية:

صدرت جريدة النهار في 12 آب 1933م، على يد مؤسسها جبران تويني، وكان لها أثر بارز في تطوير الصحافة اللبنانية قبل الحرب العالمية الثانية، وعرفت آنذاك بمواقفها الجريئة في الدفاع عن القضايا الوطنية ومناوءة الانتداب مما أفضى إلى تعطيل الجريدة وتغريمها مرات عدة، حين توقفت عن الصدور قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية بعامين، ثم عاودت الصدور في 29 تشرني الأول 1949م، وكان غسان ووليد تويني قد تسلما عهدة الجريدة، بعد تعيين والدهما جبران تويني وزيراً مفوضاً للبنان في الأرجنتين والتشيلي، وفيما بعد استقل غسان تويني بالجريدة لوحده، وحافظ على نفوذها السابق في الانتشار والتوزيع. (1)

(1) أديب مروة، مصدر سابق، ص271-272.

وعدت جريدة النهار مدرسة صحفية، تخرج منها عدد من اعلام الصحفيين اللبنانيين، وتعد واحدة من الصحف اللبنانية والعربية المتميزة في مجال التحرير الصحفي والطباعة والاخراج، وتنفرد بأنها أول جريدة لبنانية استخدمت آلة (تليتيب) اللاقطة للانباء الدولية. [1]

وفي 30/ 1/ 1964م، تحولت جريدة النهار إلى شركة مساهمة لبنانية (ش.م.ل.) بشخص شريكها المفوض غسان تويني، وفي عام 1999م، تسلم أنسي الحاج رئاسة تحرير جريدة النهار واستمر في منصبه حتى نهاية عام 2003م، اذ تسلم أدمون صعب منصب رئيس التحرير التنفيذي في الجريدة. [2]

وتعرف جريدة النهار نفسها من خلال الشريط التعريفي بها المثبت في أسفل الصفحة الأخيرة من كل عدد، إن مؤسسها (1933م) جبران تويني، الناشر (1948-1999) غسان تويني، ويصدر عن 'النهار' (ش.م.ل.) 'www.annahar.com.Ib' (www.annaharonline.com.Ib).

وتصدر جريدة النهار طيلة أيام الأسبوع بـ(28) صفحة وبجزئين من الحجم الكبير، ويصدر عنها ملحق اسبوعي هو ملحق 'الملحق' بـ(20) صفحة من القطع النصفي، ويصدر عنها ايضا في نهاية كل عام، ملحق خاص بعنوان الملحق السنوي، فضلاً عن اصدارها ملحق الدليل وهو نصف شهري، وملحق شهري آخر هو ملحق الاغتراب اللبناني أذ يعالج قضايا الجاليات اللبنانية المنتشرة في انحاء العالم، وتشرف شركة النهار على مركز النهار للابحاث والمعلومات وهو عبارة عن موقع الكتروني يحتوي على بنك للمعلومات وفضلاً عما تقدم فأنه يصدر عن شركة النهار مجلتا النهار العربي والدولي ومجلة الشباب.

وتعد 'النهار' من المؤسسات العائلية التي تحولت إلى شركة مساهمة، وقد استطاعت أن تشق طريقها نحو التطور خلال مسيرتها التي ابتدأتها منذ عام 1933م، إذ انتقلت إلى الجيل الثاني الذي طورها وعزز الاقسام العلمية فيها التي تتمم العمل الصحافي، وجاء الجيل الثالث ليطورها مع التقنيات العصرية، وبدأ الجيل الرابع يطل في اعمال التحرير الصحافي، وبات ينظر إلى جريدة النهار على انها 'إرث فكري' كما انها تشكل أهمية اقتصادية كبرى [3].

---

(1) موقع جريدة النهار على شبكة الانترنت، www.annahar.com.Ib، بتاريخ 12/ 8/ 2004م.

(2) موقع جريدة النهار على شبكة الانترنتب ، www.annahar.com.Ib، بتاريخ 15/ 8/ 2004م.

(3) ميشال مرقص، 'النهار'، إرث فكري بل اقتصادي، جريدة النهار، العدد (22524)، الثلاثاء 27/ كانون الأول/ 2005م، ص15.

لقد تحولت "النهار" من جريدة طليعية في بيروت إلى مؤسسة إعلامية كبرى في لبنان والعالم العربي، ولاسيما في عهد رئيس مجلس إدارتها ومديرها العام السابق جبران تويني الذي تمكن (من دفع تلك المؤسسة الى أن تصبح منبراً وطنياً وعربياً للحرية وحقوق الإنسان والنهضة الثقافية والوعي البيئي وإحياء التراث والنضال السياسي المتواصل بلا هوادة حتى الرمق الأخير، تمكن جبران بسنوات قليلة من جعل النهار عنواناً للجرأة الجسورة التي لا تهاب بطش غادراً أو تنكيل ظالم في سبيل قضية مقدسة...). (1)

وقد تناولت جريدة النهار خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل قضايا وموضوعات الديمقراطية من خلال المواد الصحفية المتنوعة ولاسيما المقالات الصحفية التي خصصت لها صفحتين في الجريدة هما: "صفحة منبر، وقضايا النهار" ويمكن القول ان الجزء الأكبر من اهتمام المقالات الصحفية التي تناولت قضايا وموضوعات الديمقراطية في جريدة النهار خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل قد انصب على الشأن الداخلي اللبناني ثم يأتي بعد ذلك الاهتمام بالممارسات الديمقراطية التي حدثت في العراق ومصر، ودول أخرى من العالم، والملاحظ ان جريدة النهار قد تميزت عن الصحف الأربع الأخرى محل الدراسة بفتح صفحاتها أمام الكتاب العرب ولاسيما العراقيين سواء منهم المقيمين في لبنان أو خارجها للتصدي للديمقراطية وقضاياها بشكل يفوق كثيراً ما فعلته الصحف الأخرى ميدان الدراسة في هذا الشأن.

هـ- جريدة عكاظ السعودية:

وهي جريدة يومية تصدر عن مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر، أسسها أحمد عبد الغفور عطار في مدينة جدة في 28 أيار 1960م، وشغل رئاسة تحريرها آنذاك صاحبها ومؤسسها ومديرها العام عزيز ضياء، وقد صدرت في بداية نشوئها اسبوعياً بشكل مؤقت وكانت تهتم أساساً بشؤون الفكر والمجتمع. (2)

وتصدر جريدة عكاظ طوال أيام الاسبوع وفي يوم الجمعة تصدر بعنوان عكاظ الاسبوعية، ومواد هذا العدد تختلف عن المواد الصحفية التي تتضمنها الاعداد الصادرة في ايام الاسبوع الأخرى إذ إن مواضيع العدد الاسبوعي تميل في الغالب الى الموضوعات والقضايا

---

(1) أمين البرت الريحاني، رسالة إلى نايلة تويني، جريدة النهار، العدد (22516)، السبت 17 / كانون الأول/ 2005م، ص18.

(2) أديب مروة، مصدر سابق، ص371.

الاجتماعية وكل ما يتعلق بالاسرة والمجتمع، وتصدر في أغلب أيام الاسبوع بـ(48) صفحة من القطع الكبير، وفي أيام أخرى تصدر بـ(32) صفحة أو (36) صفحة وفي بعض المناسبات يزداد عدد الصفحات إلى أكثر من (48) صفحة،وهي تتميز عن الصحف الأربع الأخرى ميدان الدراسة بكثرة استخدام الالوان في الصفحات الداخلية فضلاً عن زيادة المادة الاعلانية التي تأخذ حيزاً من الصفحات الداخلية للجريدة.

وقد استطاعت جريدة عكاظ إن تشق طريقها نحو التطور (*) من خلال استخدام أحدث التقنيات في مجال الطباعة والانتاج والتحرير وغير ذلك، فيما انعكس ايجابياً على شكل ومضمون الجريدة، وتمتلك جريدة عكاظ مكاتب في انحاء المملكة العربية السعودية، ولها مراسلون ومكاتب في دول عديدة منها: القاهرة، وبيروت، وصنعاء، وعمان، وواشنطن، وبون.(*)

وقد حرصت مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر على التوسع والانتشار والانفتاح على العالم الخارجي، فقامت باصدار جريدة ناطقة باللغة الانكليزية وهي جريدة "سعودي جازيت"(1).

وقد تناولت جريدة عكاظ قضايا وموضوعات الديمقراطية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، من خلال مواد صحفية متنوعة ومنها المقالات الصحفية التي خصصت لها صفحة كاملة من كل عدد هي "ساحة الرأي" فضلاً عن الأعمدة والزوايا الثابتة ومنها اتجاه الرأي، والموقف السياسي ورأي عكاظ.. الخ.

وفضلاً عن ذلك فأن جريدة عكاظ قد خصصت صفحة كاملة من كل عدد صادر، ما عدا عددي الخميس والجمعة بعنوان "المجتمع المدني"، يتم فيها من خلال مواد صحفية متنوعة

(*) لقد استفادت جريدة عكاظ كما غيرها من وسائل الإعلام والاتصال السعودية من المساعدات التي تقدمها الحكومة السعودية لتلك الوسائل (وبما يكفل لها المزيد من التطور والتقدم، ويتضح ذلك من تشجيعها ومنحها أراضٍ فضاء للمؤسسات الصحفية لبناء مقار لها، وتقديم القروض المالية للمساعدة في تجهيز هذه المقار، واعفاء مستلزمات الطباعة من ورق واحبار وأجهزة ومعدات وأقلام من الرسوم= =الجمركية، وعدم التدخل في شؤونها الا في حدود ما تقتضي به المصلحة العامة، وتقديم معونة سنوية للصحف والمجلات كافة مباشرة أو غير مباشرة سواء مادية أو بالاشتراك فيها..). ينظر: د. محمد معوض، دراسات في الاعلام الخليجي ، بلا مكان نشر، دار الكتاب الحديث، 2000م، ص21.

(*) ينظر: الشريط التعريفي الذي تنشره جريدة عكاظ يومياً في الصفحة ما قبل الأخيرة من كل عدد.

(1) د. محمد معوض ، دراسات في الاعلام الخليجي، مصدر سابق، ص19.

تتناول نشاطات المجتمع المدني وسبل الارتقاء بعمله، وخصصت صفحة أخرى بعنوان قضايا تشريعية، وصفحة أخرى بعنوان صوت الشورى، يتم فيها من خلال المواد الصحفية المتنوعة تناول نشاطات المجالس البلدية ومجلس الشورى السعودي، ومقابلات مع اعضاء هذه المجالس،وآراء وتعليقات حول سبل الارتقاء بعمل المجالس البلدية ومجلس الشورى الذي يمثل البرلمان السعودي، ونجد ايضا إن جريدة عكاظ قد خصصت صفحة أخرى بعنوان رأي الشعب يتم فيها نقل آراء المواطنين حول القضايا والموضوعات كافة.

وقد تركز اهتمام المقالات الصحفية التي تناولت قضايا وموضوعات الديمقراطية في جريدة عكاظ خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل على قضايا الاصلاح ومستلزماته، وسعي بعض الاطراف الدولية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية إلى محاولة فرض انموذجها الديمقراطي على الدول العربية والإسلامية، فضلاً عن المتابعة للممارسات الديمقراطية التي جرت في العراق ومصر وغيرها من الدول وأولت اهتماماً خاصاً بالقضايا والموضوعات الخاصة بحقوق الانسان اذ نجد إن هذا الموضوع قد حظي باهتمام واسع من قبل كُتاب المقال الصحفي في جريدة عكاظ خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

لقد تم اختيار صحف: الصباح العراقية، والأهرام المصرية، والرأي الأردنية، والنهار اللبنانية، وعكاظ السعودية، مجتمعاً لدراسة قضايا الديمقراطية في الصحافة العربية كونها تشكل مجتمعاً متاحاً يمثل المجتمع المستهدف وهو الصحافة العربية، إذ جرى اختيار المجتمع المذكور نظراً لصعوبة الاحاطة بكل مفردات المجتمع المستهدف. لذا فقد جرى اختيار الصحف الخمس المذكورة ميدان الدراسة لتكون ممثلة للمجتمع الكلي وهو الصحافة العربية كون الصحف الخمس التي تم اختيارها تتمتع بانتشار واسع سواء في بلدانها او البلاد العربية، وهي تصدر في مناطق من الوطن العربي مختلفة، فضلاً عن ذلك فأن الصحف المذكورة ولاسيما صحف: الأهرام المصرية، والرأي الأردنية، والنهار اللبنانية، وعكاظ السعودية، لها تاريخ طويل نسبياً وتتميز بسعة انتشارها ليس داخل الوطن العربي فحسب، وإنما على مستوى دولي أيضاً، وهي تمثل مؤسسات إعلامية ذات نشاطات إعلامية واسعة ومتعددة، كما إن الصحف الخمس التي تم اختيارها لتكون ميداناً للدراسة تتميز بتنوع كتاباتها واهتماماتها ولاسيما فيما يتعلق بقضايا وموضوعات الديمقراطية.

2- **الحدود الزمانية:**

تم تحديد الحدود الزمانية للبحث من 1/ 7/ 2005م، ولغاية 31/ 12/ 2005م، أي مدة (6) أشهر كاملة، وقد اختيرت هذه المدة لأسباب عدة منها: أنها قد احتوت على مقالات صحفية كثيرة يمكن دراستها واخضاعها للبحث والتحليل، فضلاً عن ان المدة المذكورة قد شهدت ممارسات ديمقراطية عديدة ولاسيما في العراق ومصر وقد حظيت تلك الممارسات باهتمام إعلامي واسع ولاسيما من قبل الصحف الخمس ميدان الدراسة.

وقد تم اخضاع المقالات الصحفية التي تناولت قضايا وموضوعات الديمقراطية سواء الديمقراطية باطارها العام والشامل أو ديمقراطية الإعلام والاتصال في كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة خلال المدة الزمنية المشار إليها للبحث والتحليل باستخدام طريقة الحصر الشامل، التي تعني (جمع البيانات من جميع المفردات التي تكون منها مجتمع الكتاب).[1] وذلك لأن هذه الطريقة تتيح توفير بيانات كاملة عن الظاهرة موضع الدراسة وتتميز ايضا باعطائها نتائج أكثر دقة من طريقة العينات. [2]

وقد قام الباحث بحصر المقالات الصحفية التي تناولت قضايا وموضوعات الديمقراطية في جميع الاعداد الصادرة من الصحف الخمس ميدان الدراسة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد بلغت الاعداد الصادرة في جريدة الصباح العراقية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل (144) عدداً، فيما بلغ عدد المقالات الصحفية التي تم اخضاعها للتحليل في الجريدة المذكورة خلال المدة الزمنية المشار إليها (607) مقالاً صحفياً، توزعت بواقع (247) مقالاً صحفياً ضمن محور: الديمقراطية شكل من اشكال الحكم في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل و(17) مقالاً صحفياً ضمن محور: الديمقراطية شكل من اشكال الحكم في اطار ديمقراطية الاعلام والاتصال، و(173) مقالاً صحفياً ضمن محور: تفعيل الحياة السياسية في اطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل، و(15) مقالاً صحفياً في إطار محور: تفعيل الحياة السياسية في أطار ديمقراطية الاعلام والاتصال، و(123) مقالاً صحفياً ضمن محور: الحقوق والحريات في

---

(1) مصباح الخير وتقنيات بحوث الاتصال ، مجلة البحوث، بغداد، المركز العربي لبحوث المستمعين والمشاهدين، العدد (28)، 1989م، ص52.

(2) محمد أزهر سعيد السماك وآخرون، الأصول في البحث العلمي، الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، 1980م، ص57.

إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل و(32) مقالاً صحفياً ضمن محور: الحقوق والحريات في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال.

فيما بلغت الاعداد الصادرة في جريدة الاهرام المصرية خلال المدة الزمنية المشار إليها (184) عدداً، وبلغ عدد المقالات الصحفية التي تم اخضاعها للتحليل في الجريدة المذكورة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل (891) مقالاً صحفياً، توزعت بواقع (285) مقالاً صحفياً ضمن محور: الديمقراطية شكل من اشكال الحكم في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل و(17) مقالاً صحفياً ضمن محور الديمقراطية شكل من اشكال الحكم في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال، و(440) مقالاً صحفياً ضمن محور: تفعيل الحياة السياسية في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل و(30) مقالاً صحفياً ضمن محور: تفعيل الحياة السياسية في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال، و(79) مقالاً صحفياً ضمن محور: الحقوق والحريات في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل و(40) مقالاً صحفياً ضمن محور: الحقوق والحريات في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال.

في حين بلغت الأعداد الصادرة في جريدة الرأي الأردنية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل (182) عدداً، فيما بلغ عدد المقالات الصحفية التي تم اخضاعها للتحليل في الجريدة المذكورة خلال المدة الزمنية المشار إليها (360) مقالاً صحفياً، توزعت بواقع (157) مقالاً صحفياً ضمن محور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل، و(8) مقالات صحفية ضمن محور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال، و(111) مقالاً صحفياً ضمن محور: تفعيل الحياة السياسية في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل، و(8) مقالات صحفية ضمن محور: تفعيل الحياة السياسية في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال و(56) مقالاً صحفياً ضمن محور: الحقوق والحريات في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل، و(20) مقالاً صحفياً ضمن محور: الحقوق والحريات في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال.

أما جريدة النهار اللبنانية، فقد بلغت الاعداد الصادرة فيها خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل (178) عدداً، فيما بلغ عدد المقالات الصحفية التي تم اخضاعها للتحليل في الجريدة المذكورة خلال المدة الزمنية المشار إليها (251) مقالاً صحفياً توزعت بواقع (109) مقالاً صحفياً ضمن محور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل،

و(7) مقالات صحفية ضمن محور: الديمقراطية شكل من اشكال الحكم في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال و(56) مقالاً صحفياً ضمن محور: تفعيل الحياة السياسية في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل، و(4) مقالات صحفية فقط ضمن محور: تفعيل الحياة السياسية في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال، و(47) مقالاً صحفياً ضمن محور: الحقوق والحريات في إطار الديمقراطية بمعناها العالم والشامل، و(28) مقالاً صحفياً ضمن محور الحقوق والحريات في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال.

في حين بلغت الاعداد الصادرة في جريدة عكاظ السعودية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل (184) عدداً، وبلغ عدد المقالات الصحفية التي تم اخضاعها للتحليل في الجريدة المذكورة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل (284) مقالاً صحفياً توزعت بواقع (72) مقالاً صحفياً ضمن محور: الديمقراطية شكل من اشكال الحكم في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل. و(8) مقالات صحفية ضمن محور: الديمقراطية شكل من اشكال الحكم في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال، و(64) مقالاً صحفياً ضمن محور: تفعيل الحياة السياسية في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل. و(8) مقالات صحفية ضمن محور: تفعيل الحياة السياسية في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال، و(93) مقالاً صحفياً ضمن محور: الحقوق والحريات في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل، و(39) مقالاً صحفياً ضمن محور: الحقوق والحريات في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال.

ويتبين مما سبق إن مجموع الاعداد الصادرة من الصحف الخمس ميدان الدراسة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل. قد بلغ (872) عدداً، فيما بلغ عدد المقالات الصحفية التي تم اخضاعها للتحليل في الصحف الخمس المذكورة خلال المدة الزمنية المشار إليها (2393). مقالاً صحفياً، توزعت على ثلاثة محاور وانقسم كل محور منهما إلى قسمين.

سابعاً إجراءات التحليل وخطواته :

من اجل تحقيق الاهداف الخاصة بالكتاب، فقد جرى حصر المقالات الصحفية التي تناولت قضايا وموضوعات الديمقراطية سواء الديمقراطية باطارها العام والشامل أو ديمقراطية الإعلام والاتصال، في كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، ثم اخضاعها للتحليل باستخدام اسلوب تحليل المضمون بغية تحديد القضايا والموضوعات الخاصة بالديمقراطية التي جسدتها مضامين تلك المقالات الصحفية

1- **إجراءات التحليل:**

تطلبت عملية تحليل المقالات الصحفية التي تناولت قضايا وموضوعات الديمقراطية سواءً الديمقراطية بإطارها العام والشامل أو ديمقراطية الإعلام والاتصال في كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، القيام بعدد من الخطوات والإجراءات من أهمها:

حصر المقالات الصحفية التي تناولت قضايا وموضوعات الديمقراطية سواء الديمقراطية بإطارها العام والشامل أو ديمقراطية الإعلام والاتصال في كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة، وهي: الصباح العراقية، والأهرام المصرية، والرأي الأردنية، والنهار اللبنانية، وعكاظ السعودية، خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل وهي (6) أشهر من 1/ 7/ 2005م، ولغاية 31/ 12/ 2005م.

وقد بلغ عدد المقالات الصحفية(*) التي تم إخضاعها للتحليل في كل من الصحف

(*) يعرف المقال الصحفي بأنه (شكل كتابي تحليلي يتناول مختلف جوانب وعناصر ظاهرة أو حدث أو مجموعة ظواهر وأحداث ذات تصور وثيق، ومعنى اجتماعي هام، ويهدف المقال الى تفسير وتقييم وإصدار الاحكام والتنبؤات، والإشارة إلى نتائج الظواهر أو الاحداث التي يعالجها من خلال إحضار وإبراز البراهين التجريبية الموضوعية التي لها ان تؤكد افتراضاته الأساسية وتجعل القارئ متيقناً من سلامتها). ينظر: د. محمد الدرويي، الصحافة والصحفي المعاصر، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1996م، ص187.

وهناك أنواع متعددة من المقالات الصحفية منها: المقال التحليلي. (المقال هو أبرز فنون المقال الصحفي، وأكثرها تأثيراً وهو يقوم على التحليل العميق للأحداث، والقضايا والظواهر التي تشغل الرأي العام، ويتناول المقال التحليلي الوقائع بالتفصيل ويربط بينها وبين غيرها من الوقائع التي تتعلق به من قريب أو من بعيد، ثم يستنبط منها ما يراه من آراء واتجاهات). ينظر: د. إسماعيل إبراهيم، في المقال الصحفي، الأسس النظرية والتطبيقات العملية، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2001م، ص198.

ومنها أيضاً المقال الافتتاحي وهو (الافتتاحية، وهي الكلمة اليومية التي تكتبها الصحيفة تعبيراً عن رأيها في موضوع معين، ويكون عادة أبرز موضوع من الموضوعات التي تنشرها الصحيفة، وترى انه يهم أكبر عدد من القراء، فتتناوله بالتفسير وتوضيح ما ينطوي عليه من دلالة. وينشر هذا المقال عادة تحت اسم ثابت). ينظر: د. إسماعيل إبراهيم، المصدر السابق.

وهناك العمود الصحفي وهو (حديث شخصي يومي أو اسبوعي لكاتب معين يوقعه باسمه وتحت عنوان ثابت. وهو يمثل فكرة أو رأياً وخاطر الكاتب، حول واقعه أو ظاهرة اجتماعية أو سياسية او ثقافية). ينظر: د. عبد العزيز شرف، فن المقال الصحفي، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م، ص106، وهناك ايضاً المقال النقدي الذي يتناول بالعرض والنقد الاعمال الأدبية والفنية والروائية...ألخ.

الخمس المذكورة (2393) مقالاً صحفياً، وتم تحديد أبرز قضايا وموضوعات الديمقراطية التي حملتها مضامين تلك المقالات الصحفية، إذ تم استخراج موضوع واحد (فئة) من كل مقال صحفي من المقالات الصحفية موضع التحليل وهو الموضوع الرئيس الذي يتمحور حوله مضمون المقال الصحفي وبلغ عدد الفئات (التصنيفات) التي تم تحديدها (109) فئة توزعت على ثلاثة محاور ينقسم كل منها إلى قسمين، وقد استند الباحث في وضع الفئات إلى الإطار النظري للبحث، فضلاً عن الملاحظات التي تكونت لديه اثناء الدراسة الاستكشافية.

أ- تصنيف القضايا والموضوعات التي تم تحديدها في المقالات الصحفية موضع التحليل وفق ثلاثة محاور، ينقسم كل منها إلى قسمين، وتتمثل هذه المحاور الثلاثة في محور: الديمقراطية شكل من اشكال الحكم، ومحور: تفعيل الحياة السياسية، ومحور: الحقوق والحريات، ويشتمل كل محور من المحاور الثلاثة المذكورة على قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة به، في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل، وفي إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال.

ب- تبويب القضايا والموضوعات التي تضمنتها المقالات الصحفية موضع التحليل ضمن كل محور من المحاور الثلاثة المشار إليها في جداول خاصة، وترميزها ترميزاً كمياً باحتساب عدد المرات التي تكررت فيها بعد استخراج النسب المئوية لكل فئة منها، وترتيبها على وفق معدلاتها العامة في كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة.

ج- تفسير النتائج الاحصائية وتحليلها على وفق أهداف الكتاب واستخلاص النتائج بشأنها، مع إيراد استشهاد لكل فئة من المقال الصحفي أو المقالات الصحفية التي وردت فيها هذه الفئة المتمثلة بإحدى قضايا وموضوعات الديمقراطية ضمن كل محور: من المحاور الثلاثة المشار إليها في كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة.

2- **تعريف الفئات:**

تستلزم عملية تحليل المضمون التعريف الواضح بالفئات المستخدمة وتحديدها بشكل يتسم بالدقة، وعدم التداخل بين فئة وأخرى، حتى يمكن فرز القضايا والموضوعات والأفكار وتبويبها على وفق المضامين التي تحملها، من أجل الوصول إلى قدر أكبر من الدقة في النتائج. (1)

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم: وينقسم هذا المحور إلى قسمين: هما: القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل، والقضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال.

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من اشكال الحكم في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل، ويتضمن ما يأتي:

أ- الديمقراطية تتيح وجود الدستور الديمقراطي الذي يمثل القانون الأساس للدولة: الديمقراطية تتيح كتابة الدستور الدائم للبلاد الذي يسمو على غيره من القوانين في الدولة، بالتوافق بين مكونات الشعب وفئاته وأطيافه كافة، بما يضمن نجاح هذا الدستور بتحقيق الأهداف التي يطمح اليها الشعب من ورائه، وينظم اسلوب حياة الشعب حاضراً ومستقبلاً.

ب- الديمقراطية توفر عرض مشروع الدستور على الشعب للاستفتاء عليه: الديمقراطية تتيح عرض مسودة الدستور على الشعب للاستفتاء عليها في جو ديمقراطي بما يؤدي إلى رفضها وبالتالي إعادة كتابتها وعرضها على الاستفتاء الشعبي مرة أخرى أو الموافقة عليها ومنحها الشرعية.

ج- الديمقراطية تتيح للمواطنين انتخاب ممثليهم في البرلمان الذي يمثل السلطة التشريعية في الدولة الديمقراطية: الديمقراطية توفر للمواطنين كافة الانتخاب الحر المباشر والنزيه لممثليهم في البرلمان الذي يمثل السلطة التشريعية الأولى في الدولة الديمقراطية وإحدى السلطات الثلاث في تلك الدولة.

---

(1) د. هادي نعمان الهيتي، حدود ومجالات استخدام مناهج وطرق وأدوات البحث العلمي في بحوث الإذاعة والتلفزيون في الوطن العربي، مجلة دراسات عربية، القاهرة، العدد (24)، 1983م، ص19-20.

د- الدستور ينظم عمل السلطات الحاكمة في الدولة الديمقراطية: يرسم الدستور حدود عمل السلطات الثلاث في الدولة الديمقراطية وهي السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية والسلطة القضائية، ويضع أيضا أسس وقواعد تنظم العلاقة بين السلطات المذكورة وبينها وبين الشعب، ويحدد الدستور شكل النظام السياسي والحالة السياسية في الدولة.

ه- نجاح المسيرة الديمقراطية يستلزم توفر متطلبات عديدة: تستلزم عملية التحول الديمقراطي توفر متطلبات عديدة تشمل مناحي الحياة كافة بما يؤمن دفع مسيرة الديمقراطية وترسيخها واستمرارها ويتأتى هذا من خلال تأسيس البنى الفوقية والتحتية التي توفر نجاح مسيرة الديمقراطية.

و- البرلمان يضطلع بمهمات حيوية في الدولة: يمثل البرلمان إحدى أهم مؤسسات الدولة الديمقراطية، وهو يضطلع بمهمات عديدة منها تشريع القوانين والأنظمة، ومهمة المراقبة، ولاسيما مراقبة اداء السلطة التنفيذية واجهزتها ومحاربة الفساد والدفاع عن حقوق المواطنين وترسيخ الديمقراطية، ومراقبة مجمل الاداء في الحياة العامة.

ز- أهمية الالتزام بتطبيق المبادئ الواردة في الدستور: وجوب احترام الدستور والالتزام بأحكامه من قبل الجميع بعدّه القانون الأسمى في الدولة ومصدر تشريع القوانين النافذة في الدولة، بما يعني ضرورة دستورية القوانين واتفاق جميع أعمال أجهزة الدولة مع احكام الدستور وقواعده القانونية الصادرة.

ح- الديمقراطية تتيح امكانية إجراء تعديلات على بعض مواد الدستور ضمن الاطر القانونية: الديمقراطية تتيح للشعب او ممثليه اقتراح تعديلات على بعض مواد الدستور بما يتيح تحقيق طموحات الشعب أو أغلبيته، على ان يتم عرض هذه التعديلات على الاستفتاء الشعبي لاقرارها بعد موافقة أعضاء المجلس النيابي.

ط- تاكيد أهمية السير في طريق التحول الديمقراطي الذي أصبح مطلباً شعبياً: أهمية العمل على تحقيق الاصلاحات في المجالات كافة واعتماد الديمقراطية التي أصبحت ضرورة وحلماً ومطلباً جماهيرياً، بما يعني اعتماد الديمقراطية منهجاً وسبيلاً للحكم وترسيخ ممارساتها في المجتمع.

ي- تطور اسلوب تطبيقات الديمقراطية عبر الحقب المتلاحقة: تطور مفهوم وأساليب وآليات وممارسات الديمقراطية عبر عمليات تحول تدريجية طويلة الأمد واكبت تطور

وتغير حياة المجتمعات في المجالات كافة حتى استقرت على صورتها المعروفة التي أقرت عبر حقب زمنية طويلة من الممارسة والتأصيل.

ك- تعارض الآراء حول اسلوب تطبيقات الديمقراطية في المجتمعات المختلفة: إختلاف النظرة والآراء حول الديمقراطية وأسلوب تطبيقاتها وممارساتها في البيئات المختلفة تبعاً للفلسفة السياسية والايديولوجية السائدة في تلك البيئات، مما أفضى الى ظهور وشيوع تجارب وممارسات ديمقراطية متعددة بمضامين واتجاهات مختلفة، منها الديمقراطية الليبرالية، والديمقراطية الاشتراكية، والديمقراطية الشعبية...الخ.

ل- سعي بعض الجهات الدولية الغربية الى فرض انموذجها الديمقراطي على الدول العربية: سعي بعض القوى الدولية الغربية المهيمنة ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض انموذجها الديمقراطي على العالم ولاسيما العالمين العربي والإسلامي، بالزعم انه الانموذج العالمي الذي يجب الاحتذاء به، وانه يؤدي إلى حماية مصالحها وأمنها القومي، وتعمل الولايات المتحدة الأمريكية على فرض انموذجها الديمقراطي باستعمال اساليب شتى ترغيبية وترهيبية، تصل إلى مستوى التدخل في الشؤون الداخلية والحصار ووصولاً إلى التدخل والغزو العسكري كما حصل في احتلالها للعراق في عام 2003م.

م- عدم توافق النموذج الغربي للديمقراطية مع البيئة العربية: تقاطع بعض مبادئ الديمقراطية بأنموذجها الغربي الليبرالي التي يراد فرضها على الدول العربية مع خصوصيات المجتمعات العربية وقيمها وعاداتها وتقاليدها، مما يعني ضرورة صياغة الأنموذج الديمقراطي الذي يتواءم مع خصوصيات المجتمعات العربية بما يتيح للديمقراطية النجاح والاستمرار.

ن- انتشار الديمقراطية في معظم بلدان العالم: شهد العالم في العقود الأخيرة ولاسيما بعد انهيار وتفكك الكتلة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتي السابق، ثورة سياسية تتمثل بالانتقال من النظم الشمولية والسلطوية إلى الديمقراطية التي أمست ظاهرة كونية تسود أرجاء واسعة من العالم.

س- الديمقراطية تمثل شكلاً لنظام الحكم متعارضاً مع أنظمة الحكم الاستبدادية: تمثل الديمقراطية في الأساس انموذجاً للحكم الرشيد الذي يستند إلى الارادة الشعبية، وهي

خلاصة تجربة انسانية طويلة ومريرة في الحكم وتنظيم الادارة، خاضتها الإنسانية ضد نظم الحكم التسلطية والاستبدادية والأوتوقراطية وحكم القلة او الفرد.

ع- الديمقراطية تعني المشاركة الشعبية في إدارة شؤون الحكم: تقوم الديمقراطية على مبدأ حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب بمعنى اتاحة الفرصة للمواطنين كافة للمشاركة في إدارة شؤون الحكم من خلال الآليات الديمقراطية المعروفة بما يعني حفظ حق الفرد والأمة بعدّها مصدر السلطات في ادارة شؤونها بنفسها.

ف- الديمقراطية تضفي الشرعية على نظام الحكم: يمثل النظام الديمقراطي المستند إلى الارادة الشعبية الانموذج الشرعي الوحيد للحكم في التاريخ المعاصر، فالحاكم الديمقراطي يستمد شرعية حكمه من الشعب عبر صناديق الاقتراع في الانتخابات الحرة النزيهة.

ص- الديمقراطية تقابل مبدأ الشورى الذي يمثل فلسفة الحكم في الاسلام: الدين الإسلامي يعدُّ مهد الديمقراطية الحقيقية، إذ جاء بأعظم معاني الديمقراطية الحقيقة الصادقة والمتمثلة بمبدأ الشورى الذي يمثل فلسفة الحكم في الإسلام.

ق- الديمقراطية تقوم على مبدأ حكم الأغلبية مع الالتزام بضمان حقوق الأقلية: تقوم الفلسفة الديمقراطية على مبدأ وصول الأغلبية إلى سدة الحكم مع الالتزام الكامل بضمان الحقوق الكاملة للأقلية وذلك للحد من استبداد الأغلبية، والأغلبية والأقلية المقصود بها هي الأغلبية والأقلية السياسية وليست العرقية.

ر- الديمقراطية تتيح للمواطنين اختيار رئيس الدولة عن طريق الانتخابات الدورية التنافسية الحرة النزيهة: الديمقراطية توفر الفرصة للمواطنين ولاسيما في الدول الديمقراطية التي تأخذ بالنظام الرئاسي أو شبه الرئاسي في الحكم، لانتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع الحر المباشر بين متنافسين عدة.

ش- الديمقراطية توفر آليات التداول السلمي للسلطة: تقوم الديمقراطية على مبدأ التداول السلمي للسلطة بين القوى السياسية الفاعلة في الحياة السياسية عن طريق الانتخابات الدورية التنافسية الحرة النزيهة، وهو ما يمثل حلولاً لمشكلة التنازع على السلطة ويحول دون الاستبداد بها من طرف واحد أو حزب واحد.

ت- الديمقراطية تعمل على ضمان الفصل بين السلطات الثلاث في الدولة: تعمل الديمقراطية على تنظيم عمل السلطات الثلاث في الدولة ورسم حدودها وهي السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، بما يتيح استقلالية تلك السلطات وتعاونها على نحو متكافئ بما يحول دون الاستبداد بالسلطات أو تركيزها في يد طرف واحد او هيئة واحدة.

ث- أهمية أن يكون النظام السياسي محل اتفاق واسع بين القوى السياسية الفاعلة في المجتمع: أهمية حصول التوافق الوطني الواسع بين القوى السياسية الفاعلة في المجتمع حول شكل النظام السياسي وآلياته، والاتفاق على قواعد اللعبة الديمقراطية في مجالاتها كافة وتضمين ذلك في الدستور بما يوفر عدم الارتداد عنها.

خ- عملية التحول الديمقراطي في بعض البلدان النامية تصطدم بمعوقات عديدة: تواجه عملية التحول الديمقراطي في بعض البلدان النامية ولاسيما البلدان العربية والإسلامية معوقات عديدة يتعلق بعضها بطبيعة الأوضاع في تلك البلدان، أو سوء تطبيق الديمقراطية أو محاولة استنساخ الديمقراطية المستوردة دون النظر إلى خصوصية المجتمع، أو ما يتعلق منها بمقاومة بعض الاطراف المحلية للديمقراطية بحجج عديدة منها انها افكار مستوردة لا تتناسب مع خصوصية المجتمع.

ذ- سعي بعض الاطراف المحلية للاستفادة من الاجواء الديمقراطية لتحقيق مآرب خاصة: قيام بعض الافراد او الجماعات باستغلال الاجواء الديمقراطية لتحقيق مآرب خاصة تتنافى مع القيم الديمقراطية أو محاولة استغلال الآليات والوسائل التي توفرها الديمقراطية للوصول إلى الغايات غير المعلنة ومنها الوصول إلى السلطة ثم الاستحواذ عليها او الانفراد بها او الانقلاب على الديمقراطية نفسها.

ض- الديمقراطية تتيح وجود الحكومات المحلية المنتخبة في الوحدات الادارية التي تتكون منها الدولة: إتاحة الفرصة للمواطنين القاطنين في الاقاليم والوحدات الادارية التي تتكون منها الدولة للمشاركة في إدارة شؤون الحكم في تلك الاقاليم والوحدات من خلال اتاحة الفرصة امامهم للمشاركه في انتخاب الحكومات المحلية في تلك الوحدات الادارية وبما يؤدي إلى ترسيخ الممارسة الديمقراطية على المستوى الشعبي وتوفير الخدمات للمواطنين ورفع المستوى المعيشي لهم.

غ- وجوب حصول الحكومة الديمقراطية على ثقة نواب الشعب: ضرورة حصول رئيس واعضاء الحكومة الديمقراطية التي تشكلها الاغلبية وبرنامجها السياسي على ثقة نواب الشعب، واستمرار خضوع الحكومة وشخوصها واعمالها للمراقبة الدائمة من قبل ممثلي الأمة بما يؤدي إلى امكانية سحب الثقة من الحكومة أو أحد وزرائها في حالة وجود أية مخالفات او إساءات او تقصير او استغلال للسلطة..الخ.

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال: وتتضمن ما يأتي:

أ- تأكيد أهمية أن تكون وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الصوت القوي المعبر عن إرادة المجتمع: أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال والجماهيرية بالتعبير عن إرادة المجتمع بمكوناته وأطيافه وفئاته كافة، وعرض قضاياه وهمومه وطموحات ابنائه.

ب- وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تساهم مساهمة فعالة في ترسيخ قيم الديمقراطية السليمة في المجتمع: حرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة على ترسيخ قيم الديمقراطية السليمة في المجتمع من خلال اهتمامها بالديمقراطية وقضاياها وآلياتها وممارساتها السليمة بما يسهم في إيجاد حالة من الوعي الديمقراطي الذي سيكون له انعكاس على نجاح العملية السياسية في البلد.

ج- وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تلعب دوراً فاعلاً في إنجاح مسيرة الديمقراطية السليمة في المجتمع: إن وجود وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة يعد أحد مستلزمات بناء الديمقراطية السليمة وذلك للدور الكبير الذي تقوم به هذه الوسائل في التبصير بأهمية الديمقراطية وترسيخ ممارساتها السليمة ودفع مسيرتها والدفاع عنها والعمل على كشف المتلاعبين بها.

د- وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل كحارس للمجتمع ضد أية مظاهر لسوء استغلال السلطة: حرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة على ممارسة دور الرقيب الجماهيري لمتابعة وكشف انحرافات السلطة الحاكمة ومتابعة حالات استغلال السلطة والفساد حماية لحقوق افراد المجتمع.

هـ- وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل على تكملة دور السلطات الثلاث في الدولة الديمقراطية: تعمل وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة من خلال دورها

الفاعل في حياة المجتمع الديمقراطي على تكملة دور السلطات الثلاث في الدولة الديمقراطية، وهي التشريعية والقضائية والتنفيذية فهي تمثل وجدان وضمير الشعب والحارس لحقوقه.

و- وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل على التأثير في عملية صنع القرار الذي يمس حياة المواطنين: تلعب وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة دوراً فاعلاً في عملية صنع القرار الذي يتعلق بحياة المواطنين في المجتمعات الديمقراطية من خلال التعبير عن احتياجات وقضايا وهموم وتطلعات المجتمع، وتوفير المعلومات الضرورية لصانع القرار ولفت انتباهه إلى الامور والاوضاع التي تستلزم اتخاذ قرارات فاعلة.

ز- وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل كقناة اتصال بين الرأي العام وصناع القرار: تحرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة على نقل اهتمامات وتطلعات الرأي العام الى صناع القرار بما يتيح اتخاذ السياسات والاجراءات التي تكفل خدمة المواطن وتوفير مستوى حياتي لائق له، فضلاً عن عملها على نقل القرارات التي تصدرها السلطات الحاكمة وشرح وتوضيح ابعادها ومسوغاتها بما يتيح استمرار التواصل الإيجابي بين الرأي العام وصناع القرار.

ح- تأكيد أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بنقل الصورة الحقيقية للواقع القائم في المجالات كافة: تمثل وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية المرآة التي تعكس ما يدور داخل الوطن والمجتمع، لذا يتوجب عليها نقل صورة صادقة للواقع القائم في المجالات كافة بدون تزويق أو تهويل او تشويه أو إخفاء للحقائق، إذ يجب عليها التعامل بصدق مع الناس ومع صنّاع القرار وهو ما يساعدهم على التعامل مع الواقع بصورة صحيحة.

ط- أهمية العمل على تحقيق الإصلاح في ميدان الإعلام والاتصال: ضرورة العمل على إصلاح النظام الإعلامي والاتصالي في المجالات كافة بما يتواكب مع متطلبات العصر ولاسيما ما يتعلق بتحقيق الديمقراطية الإعلامية والاتصالية بما يعني شيوع الممارسات الديمقراطية في ميدان الإعلام والاتصال في صورها كافة، إذ ان تحقيق هذا الامر يعني المحافظة على ما يتحقق من نجاحات يوفرها الاصلاح السياسي والاقتصادي في الدولة.

ي- تأكيد أهمية تحلي العاملين في جهاز الإعلام والاتصال بالخصائص المطلوبة التي تؤهلهم للعمل في هذا الجهاز: ضرورة امتلاك العاملين في ميدان الإعلام والاتصال للمؤهلات التي يتطلبها العمل في هذا الميدان الذي يعد أحد أهم الميادين في المجتمعات الديمقراطية، ومن هذه المؤهلات امتلاكهم الوعي بقضايا المجتمع، والثقافة، والفكر المستنير، والصدق، والشجاعة في المعالجة الصحفية والحوار، والجدية، والذكاء، واليقظة...الخ.

ك- وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل على المساعدة في توحيد الشعب بأطيافه المتعددة: حرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة على تعزيز روح الانتماء للوطن عند أطياف ومكونات الشعب، والعمل باتجاه تقليل التوترات التي يمكن ان تنشأ بين اطياف المجتمع والحث على التعايش السلمي والالتفاف حول المشتركات التي تجمع ابناء الوطن الواحد.

ل- ارتباط الإعلام والاتصال بفلسفة النظام السياسي القائم: يستمد النظام الإعلامي والاتصالي في أية دولة من العالم توجهاته ومنطلقاته الأساسية من فلسفة النظام السياسي القائم، إذ ان وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية في المجتمعات المختلفة غالباً ما تعكس توجهات النظام السياسي، ونظرته إلى الحياة وإلى دور الإعلام والاتصال في المجتمع وهو ما يفسر تباين أدوار ووظائف أجهزة الإعلام والاتصال في المجتمعات الديمقراطية عنها في المجتمعات التي تحكمها النظم الشمولية والاستبدادية.

م- أهمية وجود سياسة إعلامية واتصالية واضحة تعمل وسائل الإعلام والاتصال في الدولة بمقتضاها: ضرورة وجود سياسة إعلامية واتصالية واضحة في المجتمع، تتيح لوسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية امتلاك الرؤية الإعلامية والاتصالية الواضحة التي تحدد لها مسارات عملها وتبني على ضوئها استراتيجياتها وتحدد اهدافها، وطبيعة الرسائل الإعلامية والاتصالية التي تريد إيصالها ونوعية الجمهور المستهدف بها.

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية: وينقسم هذا المحور إلى قسمين: يتضمن الأول القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل، فيما يتضمن الاخر القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال.

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل: ويتضمن ما يأتي:

أ- الديمقراطية توفر ضمانات وجود الأحزاب السياسية التي تضطلع بدور حيوي في حياة المجتمع الديمقراطي: توفر الديمقراطية حرية تكوين الأحزاب السياسية التي تمثل أحد اركان النظام السياسي الديمقراطي، وتضطلع الأحزاب السياسية بدور فاعل في حياة المجتمع الديمقراطي فهي تعمل على استقرار العملية السياسية وتتيح عدم احتكار السلطة من قبل حزب واحد أو جهة واحدة، وتعمل أيضا على اعداد الملاكات والقيادات السياسية وتلعب دوراً فاعلاً في تحقيق مصالح الفئات التي يتكون منها الشعب، وتحرص على حل مشكلات المجتمع من خلال برامجها السياسية الفاعلة.

ب- الديمقراطية تتيح قيام التعددية السياسية في المجتمع: تتيح الديمقراطية وجود التعددية السياسية في المجتمع التي تمثل إحدى شروط ومظاهر الديمقراطية السليمة، وتوفر التعددية السياسية تمثيل المصالح المتباينة في المجتمع ووجود أحزاب سياسية عدة تتنافس للوصول إلى سدة الحكم بما يعني وجود اجتهادات وبرامج عديدة لحل مشكلات المجتمع وتطويره.

ج- أهمية المشاركة الواسعة لفئات المجتمع كافة في العملية السياسية: أهمية حرص فئات المجتمع كافة وأطيافه وقواه ومنظماته وأحزابه السياسية على المشاركة الفاعلة في العملية السياسية ولاسيما في الانتخابات الرئاسية او النيابية او البلدية بما يعني المساهمة الفاعلة في نجاح مسيرة الديمقراطية السليمة وصنع السياسات ورسم مستقبل الوطن.

د- أهمية توفر ضمانات إجراء انتخابات تنافسية حرة نزيهة: أهمية حرص الدولة واجهزتها كافة على توفير ضمانات إجراء انتخابات تنافسية حرة نزيهة على وفق المعايير الدولية المعترف بها في هذا الشأن، بما يعني التنافس الحر الشريف بين المرشحين في الانتخابات سواء منها الرئاسية او النيابية او البلدية، وتوفير سبل الاختيار الحر للمواطنين الناخبين بين المرشحين المتنافسين بحرية وبدون ضغوط او ترغيب او ترهيب.

هـ- أهمية حرص الناخبين على الاختيار السليم للمرشحين في الانتخابات: أهمية عمل الناخبين على التمييز بين المرشحين في الانتخابات سواء الانتخابات الرئاسية او النيابية

او البلدية والحرص على اختبار المرشح الافضل والأكفأ القادر على تحقيق طموحاتهم وآمالهم وتأمين مصالحهم، بما يعني الحرص على الاختيار في ضوء البرنامج الانتخابي والسياسي للمرشح وليس بناءً على أية اعتبارات أخرى مثل القومية او الطائفة او المذهب او القرابة...

و- أهمية عمل الكيانات السياسية على كسب ثقة الجماهير من خلال البرامج الواقعية الفاعلة: ضرورة حرص الكيانات والقوى والأحزاب السياسية ولاسيما المشاركة في الانتخابات سواء منها الرئاسية او النيابية او البلدية على بناء وعرض البرامج الانتخابية والسياسية الواقعية الفاعلة والمؤثرة على الاصعدة كافة ولاسيما ما يمس حياة المواطن، بما يمكن ان يؤدي إلى حل المشكلات التي يعاني منها المجتمع، وتحسين مستوى معيشة المواطن وتوفير سبل الحياة الكريمة له وهو ما يكفل لهذه الكيانات والأحزاب الفوز بثقة المواطن ورضاه وتأييده.

ز- تأكيد الابتعاد عن استخدام الأساليب غير النزيهة لمحاولة التأثير على قرارات تصويت الناخبين: ضرورة التزام الكيانات والقوى والأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات بأسس التنافس الأخلاقي الشريف، والابتعاد عن محاولة التأثير على قرارات الناخبين سواء بالرشاوى أو الوعود الزائفة او استخدام أساليب الضغوط والتهديد والإكراه لإرغامهم على التصويت لصالحهم.

ح- أهمية الحملات الانتخابية للمرشحين في الانتخابات: تمثل الحملات الانتخابية العلمية والمدروسة والفاعلة إحدى المقومات المهمة لنجاح المرشحين في الانتخابات سواء الانتخابات الرئاسية او النيابية او غيرها، ذلك إنها تتيح للمرشحين التعريف بأنفسهم وبراجمهم الانتخابية وتوفر لهم التواصل الحي مع جمهور الناخبين.

ط- تأكيد أهمية وضع سقف مالي محدد لإنفاق المرشحين في الحملات الانتخابية: أهمية عمل الجهات المختصة على وضع سقف مالي معين لإنفاق المرشحين في الحملات الانتخابية، ومراقبة التزام المرشحين كافة بهذا السقف والتقصي عن مصادر تمويل الحملات الانتخابية للمرشحين كافة، لضمان نزاهة الانتخابات والحيلولة دون قيام المرشحين المقتدرين مالياً بشراء أصوات الناخبين او محاولة التأثير عليهم.

ي- أهمية توفير آليات مراقبة سير العملية الانتخابية لضمان نزاهتها: ضرورة وجود لجنة مستقلة مختصة مشهود لاعضائها بالكفاءة والنزاهة لمراقبة سير العملية الانتخابية ومدى التزامها بالشفافية وبمعايير النزاهة في هذا الشأن، وإتاحة الفرصة للمنظمات غير الحكومية والجهات المختصة للقيام بالعمل نفسه بما يؤدي إلى تعزيز ثقة المواطن بالعملية الانتخابية ويتيح فرص التنافس الحر الشريف والاختيار السليم للمرشحين.

ك- أهمية التزام المرشحين الفائزين في الانتخابات بتنفيذ وعودهم الانتخابية: ضرورة حرص المرشحين الفائزين في الانتخابات الرئاسية او النيابية او البلدية على تنفيذ برامجهم ووعودهم الانتخابية التي منحهم الناخبون على ضوئها ثقتهم وأصواتهم، وهو ما يعزز جديتهم وصدقيتهم امام جمهور الناخبين ويحدد في الوقت نفسه موقف الجماهير منهم في الحاضر والمستقبل.

ل- أهمية اتجاه الكيانات السياسية التي تفشل في بلوغ مقاصدها في الانتخابات نحو إعادة تقويم تجربتها: ضرورة عمل القوى والكيانات والأحزاب السياسية التي تفشل في تحقيق نتائج إيجابية في الانتخابات على القيام بمراجعة مع النفس وإعادة تقييم التجربة والكتاب عن العوامل والاسباب التي افضت إلى تلك النتيجة بموضوعية وتجرد بما يتيح اتخاذ الخطوات الفعلية التي تعالج مكامن الخلل وتعيد اثبات الوجود وكسب ثقة المواطن.

م- أهمية حرص الاحزاب السياسية على اعتماد الآليات المعاصرة لتطوير عملها التنظيمي: ضرورة حرص الاحزاب السياسية على تطوير نفسها واعتماد الآليات الديمقراطية في عملها التنظيمي ومنها انتخابات قيادات الحزب بطريقة ديمقراطية وشيوع الممارسات الديمقراطية بين القيادة والقاعدة وإتاحة المجال لابداء حرية الرأي والنقد...

ن- الديمقراطية تتيح وجود المعارضة السلمية العلنية الفاعلة في الحياة السياسية: تتطلب مسيرة الديمقراطية السليمة وجود معارضة علنية سلمية وفاعلة سواء في البرلمان او خارجه تعمل على اضفاء حيوية على العملية السياسية من خلال تشكيل حكومة الظل ومراقبة السياسات الحكومية والتعبير عن توجهات جماهيرها ومؤيديها.

س- الديمقراطية توفر آليات المراقبة الشعبية على أعمال الحكومة: توفر الديمقراطية للمواطنين كافة المشاركة الفاعلة في مراقبة أداء السلطات الحاكمة في الدولة وشخوصها ووضعهم أمام المساءلة في حالة حدوث أي تقصير او استغلال مواقعهم لمآرب ومنافع ذاتية تتقاطع مع مصلحة الوطن والمواطنين.

ع- الديمقراطية تتيح وجود منظمات المجتمع المدني التي تضطلع بدور فاعل في حياة المجتمع: تعمل الديمقراطية على ضمان تأسيس وانشاء المنظمات غير الحكومية في المجتمع والتي تلعب دوراً فاعلاً في مسيرة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلدان الديمقراطية وهي منظمات غير حزبية او ربحية تتخذ الصالح العام هدفاً لنشاطاتها وتعمل على تسهيل مشاركة افراد الشعب في الشأن العام فضلاً عن الدفاع عن مصالح المواطنين والمناداة بحقوقهم.

ف- الديمقراطية توفر آليات مكافحة أنواع الفساد كافة: توفر الديمقراطية الآليات الفعالة لمحاربة وضرب الفساد ومظاهره على الاصعدة كافة، ومحاسبة رموزه وتجفيف منابعه وملاحقته بغير تهاون حماية لمصالح الوطن والمواطنين وهو ما يوجب على الجهات المختصة كافة مثل البرلمان ومنظمات المجتمع المدني وأجهزة الدولة وافراد الشعب ملاحقة الفساد وفضحه وتعرية رموزه.

ص- تأكيد ضرورة توفير الآليات التي تتيح المشاركة الشعبية في صنع القرار: ضرورة توفير الآليات التي تتيح للمواطنين قدراً أكبر من المشاركة في صنع القرار من خلال المؤسسات الديمقراطية بما يجعلهم شركاء في صنع السياسة العامة ورسم مستقبل الوطن بما ينمي عندهم الشعور بالولاء والانتماء للوطن.

ق- أهمية العمل على ترسيخ الثقافة الديمقراطية في سلوك افراد المجتمع: ضرورة العمل الجاد على ترسيخ الثقافة الديمقراطية السليمة في سلوك افراد المجتمع واجهزته ومؤسساته كافة حتى تتحول الى سلوك مجتمعي يظهر بوضوح في مفاصل الحياة اليومية بما يكفل تحقيق مظاهر التقدم والرقي في حياة المجتمع.

ر- أهمية العمل على تعزيز روح المواطنة بين افراد الشعب كافة: ضرورة العمل الجاد على تعزيز الشعور بالمواطنة التي تعد إحدى أهم مرتكزات البناء الديمقراطي في الدولة

وبما يؤدي إلى تعميق شعور الانتماء إلى الوطن عند المواطنين كافة ويمنحهم الثقة والحقوق والامتيازات التي توفرها حقوق المواطنة ويكفلها الدستور.

ش- الديمقراطية تعني إقامة دولة المؤسسات الديمقراطية القانونية: توفر الديمقراطية قيام دولة المؤسسات والقانون المستقرة التي تستند إلى أسس دستورية ذات تقاليد عمل راسخة وديمقراطية تعمل على صيانة وحماية حقوق المواطنين دون التأثر بتغير الحكومات او غياب عناصرها.

ت- تأكيد ضرورة اللجوء إلى الحوار الديمقراطي لتخفيف حدة الاحتقان السياسي في المجتمع: ضرورة التزام القوى والفعاليات والأحزاب السياسية في المجتمع بقواعد اللعبة الديمقراطية من خلال اللجوء إلى الحوار العقلاني الديمقراطي البناء لحل الخلافات والتوترات التي تنشأ بينها بما يكفل تهدئة المناخ السياسي وحفظ حقوق الجميع وضمان السلم الأهلي.

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال: ويتضمن ما يأتي:

أ- أهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية في بناء الحملات الانتخابية الناجحة للمرشحين في الانتخابات: تلعب وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية دوراً فاعلاً في بناء الحملات الانتخابية للمرشحين في الانتخابات سواء منها الرئاسية أو النيابية او البلدية، إذ ان استخدام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية في الحملات الانتخابية يعد احد أهم مقومات نجاحها نظراً لما تتمتع به من إمكانات في الوصول إلى اكبر عدد من الجماهير للتعريف بالمرشحين وبرامجهم الانتخابية ومحاولة استمالتهم للتصويت لصالح المرشح.

ب- وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تساهم مساهمة فاعلة في بناء الثقافة الانتخابية للمواطنين: تلعب وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية دوراً فاعلاً في بناء وتعزيز الثقافة الانتخابية للمواطنين من خلال تسليط الضوء على العملية الانتخابية وشرح ابعادها ومسارها والتعريف بإجراءات الانتخاب وتبيان قانون الانتخاب وارشادات عن ادلاء الناخبين باصواتهم...

ج- وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تلعب دوراً مهماً في عملية مراقبة سير العملية الانتخابية: تحرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة بعدّها إحدى المؤسسات المجتمعية الفاعلة على متابعة ومراقبة سير العملية الانتخابية من خلال التثبت من سلامة ونزاهة إجراءات الانتخاب والتنافس السليم بين المرشحين وحرية الاختيار الحر للناخبين وحيادية اجهزة الدولة تجاه المرشحين كافة ومتابعة فرز الاصوات وإعلان النتائج وكشف وفضح كل ما يتنافى مع المعايير النزيهة للانتخابات.

د- وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تحرص على التغطية المتواصلة لجريات العملية الانتخابية: تحرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على متابعة الحدث الانتخابي من خلال افراد مساحات كبيرة لتغطية الانتخابات وتسليط الضوء على مساراتها ومتابعة ونقل مجرياتها وصولاً إلى اعلان النتائج التي تحظى بالتحليل من الاتجاهات المختلفة، بما يسهم في تنمية الوعي السياسي للمواطنين وزيادة ارتباطهم بالعملية السياسية.

هـ- وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تلعب دوراً فاعلاً في تحفيز المواطنين على المشاركة في العملية السياسية: تساهم وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية مساهمة فعالة في دفع المواطنين نحو المشاركة الفعالة في العملية السياسية من خلال التوعية بأهمية المشاركة السياسية والحث عليها وتبيان نتائجها، وهو ما يمكن ان يسهم في تنمية الوعي السياسي لدى المواطن وبالتالي مشاركته في تقرير مستقبله من خلال المشاركة في العملية السياسية بمظاهرها كافة.

و- وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تلعب دوراً فاعلاً في تشكيل الرأي العام حيال العديد من القضايا: تلعب وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية دوراً كبيراً في تشكيل الرأي العام وصياغة الموقف العام من خلال تسليط الضوء على القضايا المهمة ذات المساس المباشر بحياة المواطنين ولفت انظارهم اليها وحثهم على اتخاذ موقف منها.

ز- أهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية للأحزاب السياسية ولاسيما أحزاب المعارضة في ادامة تواصلها مع جماهير الشعب: أهمية حرص الاحزاب السياسية

ولاسيما أحزاب المعارضة على توظيف وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية لإدامة تواصلها الحي مع جماهير الشعب واثبات وجودها في الساحة وعرض مواقفها وبرامجها وافكارها. ويأتي هذا من خلال إصدار الصحف والمجلات وانشاء المحطات الاذاعية والفضائية والمشاركة في البرامج التي تبثها المحطات الاذاعية والتلفزيونية وإقامة العلاقات الطيبة مع وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية كافة.

ح- أهمية إفساح المجال لقوى المعارضة لاستعمال وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية كافة ولاسيما المملوكة للدولة في مخاطبة الشعب: ضرورة التزام الدولة باتاحة الفرصة لاحزاب المعارضة لاستخدام وسائل الإعلام والاتصال كافة لعرض وجهة نظرها وإدامة تواصلها مع جماهيرها والتعريف بافكارها واهدافها ويأتي هذا من خلال إتاحة الحرية لها في اصدار الصحف وامتلاك وانشاء وسائل الإعلام والاتصال المسموعة والمرئية فضلاً عن السماح لها بالظهور في وسائل الإعلام والاتصال المملوكة للدولة للتعبير عن نفسها وآرائها ومواقفها.

ط- وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تلعب دوراً فاعلاً في تنمية الوعي السياسي للمواطنين: تسهم وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية إلى حد كبير في تنمية الوعي السياسي للمواطنين من خلال متابعتها وتسليطها الضوء على القضايا والاحداث السياسية وتحليلها وشرح ابعادها بما يؤدي إلى جعل المواطن على بينة بما يجري حوله من أحداث مما يسهم في دفعه نحو تكوين الرأي والموقف السياسي السليم.

ي- أهمية عمل وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على وضع المواطنين في صورة ما يجري داخل أروقة البرلمان: ضرورة التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بمتابعة ونقل وقائع جلسات البرلمان بما يتيح للمواطنين الاطلاع على نشاطات البرلمان ومناقشاته ومقرراته وهو ما يمكن ان يسهم في زيادة ارتباط المواطنين بالعملية السياسية فضلاً عن التعرف على مواقف وكفاءة ونشاط اعضاء البرلمان ومدى اهليتهم لتمثيل الشعب والنيابة عنه في السلطة التشريعية في البلاد.

ك- وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تحرص على تقديم التحليلات الوافية للأحداث والقضايا التي تمس حياة المواطنين: تحرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة على إضافة العمق اللازم للمادة الاخبارية من خلال تقديم القراءات والتحليلات والاستنتاجات والاستقصاءات التي يدلي بها المختصون في المجالات كافة بما يوفر للمواطن الاحاطة الكاملة بالاحداث ومساراتها وخلفياتها وهو ما يمكن ان يسهم في تنمية وعي المواطنين ويجعلهم أكثر ارتباطاً بالعملية السياسية.

ل- وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تحرص على استطلاع آراء المواطنين حيال العديد من القضايا ولاسيما خلال مرحلة الانتخابات: تحرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على التواصل مع المواطنين باستطلاع آرائهم للتعرف على مواقفهم ووجهات نظرهم حيال القضايا والاحداث والشخصيات السياسية وغير ذلك، ومعرفة ما يرغبون به وما لا يرغبون، ولاسيما خلال مرحلة الانتخابات، مما يتيح الفرصة لصناع القرار والمعنيين التعرف على نبض الرأي العام بما يؤدي إلى تعديل أو تعزيز السياسات وصناعة القرارات والخطط الأفضل.

م- وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تلعب دوراً مهماً في عمليات تثقيف المجتمع: تساهم وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة مساهمة فعالة في عمليات تثقيف المواطنين وزيادة معارفهم والارتفاع بوعيهم من خلال المواد الإعلامية والاتصالية المختلفة مما يمكن ان يسهم في ايجاد المواطن الواعي القادر على التواصل الايجابي مع محيطه والفاعل في مشاركته في الشأن العام بما يضفي الحيوية على العملية السياسية.

ن- أهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة في تعزيز الحوار بين الشعوب: أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة بتعزيز التواصل الثقافي والحضاري بين الأمم والشعوب على المستوى الإقليمي والدولي والعمل على تخفيف حدة التوترات الناشئة ونقل وجهة النظر الحقيقية بما يسهم في تطوير العلاقات بين الأمم والشعوب على الصعد كافة ويخلق حالة من الوئام والتفاهم خدمة للسلام العالمي.

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الحقوق والحريات: وينقسم هذا المحور إلى قسمين، يتعلق الأول بالقضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل، فيما يتعلق الاخر بالقضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال.

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل: ويتضمن ما يأتي:

أ- أهمية التزام الدولة بحماية الحقوق والحريات المعترف بها دولياً للمواطنين كافة: ضرورة التزام الدولة واجهزتها بتوفير وحماية الحقوق والحريات العامة التي اقرتها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان للمواطنين كافة بما يتيح لهم التمتع بحقوق المواطنة في المجالات المدنية السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية...الخ.

ب- تأكيد أهمية كفالة الدستور لحقوق وحريات المواطنين كافة: ضرورة أن يتضمن الدستور الدائم للبلاد النصوص الواضحة بشكل تفضيلي ودقيق التي تكفل حماية حقوق وحريات الإنسان التي اقرتها مواثيق الأمم المتحدة والتي تنص صراحة على ضرورة التزام الدول الموقعة عليها بحماية حقوق وحريات الإنسان في المجالات كافة.

ج- تأكيد أهمية نشر الوعي بثقافة حقوق الإنسان في المجتمع: ضرورة التزام الجهات المختصة بنشر الوعي بثقافة حقوق الإنسان في المجتمع باستخدام الوسائل والأساليب كافة بما يتيح للمواطنين من جانب معرفة حقوقهم وحرياتهم وعدم التنازل عنها طوعياً او خضوعاً ومن جانب آخر التزام أجهزة الدولة بحماية هذه الحقوق والحريات وعدم السماح لأي طرف بانتهاك هذه الحقوق والحريات.

د- تزايد الاهتمام العالمي بحماية حقوق وحريات الإنسان في أرجاء العالم المختلفة: تحوّل فكرة وشأن حقوق وحريات الإنسان من شأن داخلي وطني إلى شأن عالمي يتمثل بوجود عدد كبير من المواثيق والعهود والاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حقوق وحريات الانسان والمصادق عليها من اغلب دول العالم. فضلاً عن وجود عدد من المنظمات الدولية المختصة التي تنهض بدور حيوي في الدفاع عن حقوق وحريات الإنسان في أرجاء من العالم مختلفة، وتعمل على كشف وفضح الكثير من الممارسات القمعية التي تمارسها بعض الانظمة ضد مواطنيها.

هـ- أهمية توفير ضمانات ممارسة حرية الرأي والتعبير: ضرورة التزام الجهات المختصة بتوفير ضمانات ممارسة حرية الرأي والتعبير بوسائلها ومظاهرها واشكالها كافة بما لا يتعارض مع حقوق الغير أو يؤدي إلى مس مشاعرهم ومعتقداتهم او يتعارض مع القوانين النافذة.

و- تأكيد ضرورة ضمان تكافؤ الفرص بين المواطنين كافة في المجالات المختلفة: ضرورة التزام الجهات المختصة المعنية بضمان تكافؤ الفرص بين المواطنين كافة في المجالات المختلفة بما يعني اتاحة الفرص كافة للمواطنين بالتساوي استناداً إلى مبدأ الكفاءة والعدالة والمساواة بعيداً عن المحسوبية والمنسوبية واستغلال الآخرين وابتزازهم بالصور المختلفة وهو ما يمكن ان يؤدي إلى اشعار المواطنين بانهم متساوون بأخذ كل منهم استحقاقه بدون التجاوز او الاستحواذ عليه من قبل آخرين.

ز- الديمقراطية تتيح توفر الشفافية في تعاطي اجهزة الدولة مع الشعب: أهمية اعتماد أجهزة الدولة كافة الشفافية في تعاطيها مع المواطنين بما يعني التزامها بالكشف عن المعلومات والحقائق والافعال والانشطة والقرارات التي تتخذها، بما يتيح للمواطنين الاطلاع عليها والاحاطة بها وهو من أولويات حقوقهم ذلك أن ادارة شؤون الحكم هي أمور متعلقة بالمواطنين ومن حقهم ان يعرفوا ما يجري بشأنها.

ح- تأكيد أهمية سيادة القانون على الجميع: ضرورة التزام الحكام والمحكومين في الدولة بمبدأ سيادة القانون، واحترامه والخضوع لاحكامه دون تفرقة او تمييز بما يعكس عصرية وتحضر الدولة وتطبيقها السليم للديمقراطية.

ط- أهمية وجود نظام انتخابي متوازن يتيح التمثيل العادل لفئات الشعب كافة: ضرورة اعتماد نظام انتخابي عصري عادل ومتوازن يتيح التمثيل العادل لفئات ومكونات الشعب كافة ولاسيما الأقليات بما يحقق الاندماج الوطني ويعزز مسيرة الديمقراطية السليمة.

ي- أهمية توفير ضمانات حق الانتخاب والترشيح للمواطنين كافة: ضرورة التزام الدولة بتوفير ضمانات حقوق المواطنين كافة ولاسيما النساء في الانتخاب والترشيح في الانتخابات ضمن الشروط التي يحددها القانون كالبلوغ والأهلية العقلية والأدبية...الخ، بما يسهم في أنجاح العملية السياسية وتعزيز مسيرة الديمقراطية السليمة.

ك- تأكيد وجوب حيادية أجهزة الدولة تجاه المرشحين في الانتخابات: ضرورة التزام اجهزة الدولة كافة بالحيادية الكاملة تجاه المرشحين في الانتخابات على اختلاف توجهاتهم وانتماءاتهم ولاسيما مرشحي الحكومة بما يعني عدم توظيف اجهزة الدولة وإمكاناتها لصالح مرشح ما واستغلالها للتأثير على بعض المرشحين او خيارات الناخبين، بما يسهم في توفير اجواء الانتخاب والتنافس السليم الذي تتطلبه نزاهة العملية الانتخابية.

ل- الديمقراطية تتيح وجود التنوع الفكري في المجتمع: توفر الديمقراطية ضمان وجود التعدد والتنوع في الآراء والاجتهادات والانتماءات والولاءات والأفكار داخل المجتمع الواحد بما يتيح للجميع التعبير عن نفسه وخصوصياته في ظل إطار دستوري وقانوني يتضمن قبول الآخر والاعتراف به بما يتيح للجميع المشاركة في بناء الوطن وضمان وحدته واستقراره.

م- أهمية التزام الحكومة بتوفير الخدمات لمكونات الشعب كافة: ضرورة التزام الحكومة وأجهزتها كافة بتوفير حياة حرة كريمة ومستوى معيشي لائق لمكونات وأطياف الشعب كافة، بما يعني توفير الخدمات الضرورية والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية والتعليم والأمن والطمأنينة وتوزيع ثروات البلاد بشكل عادل، بما يكفل للمواطن حقوقه وكرامته ويغرس فيه الشعور بالانتماء للوطن.

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال: وتتضمن ما يأتي:

أ- تأكيد أهمية توفير ضمانات حرية الإعلام والاتصال: ضرورة التزام الدولة بتوفير الضمانات كافة لحرية الإعلام والاتصال في المجتمع بما فيها إزالة والغاء جميع القوانين والتشريعات المقيدة لحرية الإعلام والاتصال بما يكفل لوسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية القيام بدورها المطلوب في المجتمع.

ب- تأكيد أهمية كفالة الدستور لحرية الإعلام والاتصال: ضرورة تضمين الدستور الدائم للبلاد نصوصا واضحة وصريحة تكفل وتحمي حرية الإعلام والاتصال في المجتمع بما يؤدي إلى عدم السماح لأي طرف حكومي او غير حكومي بمحاولة تقييد وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية او فرض سيطرته وسطوته عليها.

ج- تأكيد أهمية تحرير وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية من أشكال السيطرة كافة: ضرورة العمل على تحرير وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية في المجتمع من سيطرة وتأثير الحكومة او اية جهة أخرى، بما يعني تمتع تلك الوسائل باستقلاليتها وقدرتها المالية والتحريرية على ممارسة عملها دون الخضوع لرقابة أو تدخل أو هيمنة أو سيطرة الحكومة وأجهزتها أو الجهات المتنفذة في المجتمع وبما يوفر لهذه الوسائل ممارسة عملها ودورها بالشكل المطلوب.

د- أهمية توفير ضمانات حق الأفراد أو الجهات كافة في أنشاء او تملك وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية: ضرورة التزام الدولة بتوفير الضمانات القانونية التي تكفل للأفراد او الاحزاب والقوى السياسية او الجهات كافة حرية تملك او انشاء وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية كافة وبما يتيح للجميع التعبير عن آرائهم وافكارهم واهدافهم ومصالحهم بحرية وبما لا يتعارض مع مصلحة الوطن واستقراره.

هـ- أهمية توفير الضمانات التي تكفل للعاملين في ميدان الإعلام والاتصال تأدية عملهم بالشكل المطلوب: ضرورة التزام الجهات المختصة بتوفير الضمانات كافة التي تكفل للعاملين في ميدان الإعلام والاتصال تأدية مهماتهم بالصورة المطلوبة، ومن هذه الضمانات توفير الحماية للإعلاميين وسن التشريعات التي تمنع اعتقالهم او حبسهم على ذمة قضايا النشر او الاذاعة والعمل على تحسين اوضاعهم ومستواهم المعيشي وحل مشاكلهم وتحقيق تطلعاتهم وآمالهم.

و- أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بالدفاع عن حقوق وحريات المواطنين كافة: ضرورة التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بالدفاع عن حقوق وحريات المواطنين كافة، ومراقبة مدى الالتزام بتطبيق المواثيق والاتفاقيات الدولية حول حماية حقوق وحريات الإنسان، ورصد أية انتهاكات لحقوق الإنسان وكشف وفضح مرتكبيها والوقوف بحزم ضد كل مرتكبيها.

ز- أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بتوفير منبر للنقاش الحر: ضرورة عمل وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على توفير منبر حر لكل رأي وتوجه بما يتيح للجميع التعبير عن آرائهم وانفسهم وتطلعاتهم وأهدافهم ومواقفهم وأفكارهم

بكل حرية وبدون رقابة أو خوف وبما يسهم في التقاء الآراء والأفكار خدمة لأهـداف المجتمع وتعزيز المسيرة الديمقراطية السليمة.

ح- أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية ولاسيما المملوكـة للدولـة بـالتعبير عن تنوعات المجتمع كافـة: ضـرورة التـزام وسـائل الإعـلام والاتـصال الجماهيريـة في المجتمع ولاسيما المملوكة ملكية عامة بالتعبير عن فئات وتنوعـات ومكونـات وتيـارات واتجاهات المجتمع كافة، باختلاف افكارهم ومعتقداتهم وتوجهاتهم ولغاتهم وقومياتهم أو أديانهم ومذاهبهم بما يعني عدم تركيز الاهتمام على مكـون واحـد او جهـة واحـدة دون المكونات او الجهات الأخرى.

ط- أهمية إتاحة الفرصة للمواطنين كافة للمـشاركة في العمليـة الاتـصالية: ضـرورة التـزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية باتاحـة الفرصـة للأفـراد او الجهـات كافـة علـى اختلاف انتماءاتها وتوجهاتها للمشاركة في العملية الاتصالية ولاسـيما لمـن لا يـستطيع إصدار مطبوعة او امتلاك او إنشاء وسيلة إعلام واتصال مرئية أو مسموعة للتعبير عن توجهاته ومواقفه وتفريغ طاقاته وبما يتيح تدفق الاتصال بصورة افقية وهـو مـا يـشكل أحد أهم وسائل تحقيق ديمقراطية الإعلام والاتصال.

ي- تأكيد أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية المملوكة للدولة بتوفير الفرص المتكافئة للمتنافسين في الانتخابات كافة لعـرض برنـامجهم الانتخـابي: ضـرورة التـزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية المملوكة للدولة بتحقيق المساواة بين المرشـحين في الانتخابات كافة في الظهور ومخاطبة جمهور الناخبين، بمـا يعـني حـرص تلـك الوسـائل على منح الفـرص المتكافئـة لاولئـك المرشـحين دون تمييـز في التواصـل مـع الجمـاهير وعرض براجهم الانتخابية على نحو يكفل حيادية تلك الوسائل تجاه المرشحين بما فيهم مرشحي الحكومة.

ك- أهمية التزام وسائل الإعلام والاتـصال الجماهيريـة بالحياديـة في تناولهـا للموضـوعات كافة: ضرورة حرص وسائل الإعـلام والاتـصال الجماهيريـة علـى الالتـزام بالحياديـة والموضوعية في عرضها وتناولها وتحليلـها للقـضايا والموضـوعات والاحـداث والرمـوز السياسية والجهات كافة، بما يعني الالتزام بالقدر الأكبر من المهنية والحنكة وعدم المحاباة

او التحزب لأي طرف كان سواء كان حكومياً او غير حكومي على حساب الحقيقة وهو ما يعزز دور وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية في المجتمع.

ل- أهمية عمل وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على تقديم الحقيقة في الموضوعات كافة: ضرورة التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بمعايير الدقة والمهنية والنزاهة والمصداقية في نقلها وتناولها الاحداث والقضايا والموضوعات كافة، بما يعني حرصها على التقصي عن الحقيقة وكشفها وتوضيحها وإطلاع الرأي العام عليها ولاسيما في القضايا والموضوعات ذات المساس المباشر بحياة المواطنين.

م- أهمية ضمان حق وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية في الوصول إلى مصادر المعلومات كافة: ضرورة التزام الجهات المختصة ولاسيما اجهزة الدولة بضمان حق وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بالوصول إلى مصادر المعلومات كافة ولاسيما الوثائق والسجلات الحكومية ومحاضر الاجتماعات وغيرها لغرض اطلاع الرأي العام عليها بما يكفل التدفق الحر للمعلومات.

ن- أهمية حرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على مواكبة الاحداث في المجالات كافة: ضرورة عمل وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على مواكبة الاخبار والاحداث في المجالات كافة ولاسيما التي تمس حياة المواطن، إذ ان أهمية الاخبار تكمن في سرعة نقلها بما يتيح للمواطنين الإحاطة بالأحداث داخلياً وخارجياً والتزود بالمعلومات الوافية التي قد تساعدهم على اتخاذ قراراتهم المهمة.

س- أهمية العمل على توفير مستلزمات تطوير المؤسسات الإعلامية والاتصالية في المجالات كافة: أهمية عمل الجهات المختصة على توفير الدعم والرعاية للمؤسسات الإعلامية والاتصالية من خلال توفير الدعم المالي غير المشروط ورفع مستوى اعداد الإعلاميين وتدريبهم وتوفير التقنيات الحديثة في مجال الانتاج والتوزيع بما يتيح لهذه المؤسسات رفع كفاءة ادائها الإعلامي والاتصالي ويكفل لها الاستمرار والقدرة على المنافسة وتأدية دورها بالشكل المطلوب.

ع- أهمية حرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على تقديم مضمون إعلامي واتصالي يلبي احتياجات فئات الشعب كافة: ضرورة التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بتقديم المضامين الإعلامية والاتصالية التي تلبي احتياجات فئات الشعب كافة وتوفر لهم المتعة والفائدة وترتفع بوعيهم وإدراكهم، ويأتي هذا من خلال الحرص

على انتاج وتطوير وتقديم المواد والبرامج الثقافية والعلمية والأدبية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والترفيهية الهادفة...الخ. بما يؤدي إلى تلبية احتياجات الجمهور وتحقيق النجاح والانتشار للوسيلة الإعلامية والاتصالية.

ف-تأكيد وجوب التزام العاملين في ميدان الإعلام والاتصال بأخلاقيات المهنة الصحفية: ضرورة التزام العاملين في ميدان الإعلام والاتصال بأخلاقيات المهنة ومواثيق الشرف الإعلامية والحرص على عدم إساءة حرية الأعلام والاتصال بانتهاك الحرمة الخاصة لبعض الناس او انتهاك خصوصياتهم أو القذف أو التشهير بهم او اللجوء إلى الأساليب غير الأخلاقية مثل الكذب أوالخداع أو التضليل أو الابتزاز أو التلصص على بعض الشخصيات أو تشويه الحقائق أو التهويل...الخ، ان التزام العاملين في ميدان الإعلام والاتصال بأخلاقيات المهمة يكفل لهم احترام الجمهور ويحفظ ويصون في الوقت عينه حقوق وكرامة المجتمع.

ص- تأكيد أهمية حرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على محاربة الظواهر السلبية في المجتمع: ضرورة التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بعدّها احدى المؤسسات المجتمعية الفاعلة بممارسة دورها في تشخيص وكشف ومحاربة الظواهر السلبية التي تنتشر في المجتمع ومنها الافكار المتطرفة والهدامة والسلوكيات والممارسات باشكالها كافة التي تتنافى مع عادات وتقاليد وقيم وخصوصيات المجتمع او التي يمكن ان تهدد سلامته ووحدته وأمنه واستقراره او تعتدي على الذوق العام وتحض على الفوضى والانحراف...الخ.

ق- أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بالمساهمة في عمليات تنمية المجتمع: ضرورة التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بممارسة دورها في المساهمة بعمليات تنمية وتحديث المجتمع من خلال تسليط الضوء على المشكلات التنموية واستضافة المختصين لمحاولة ايجاد الحلول لها فضلاً عن حرصها على الارتفاع بوعي وادراك المواطنين، وزيادة معارفهم وتقديم الافكار المستحدثة وإبراز التجارب والممارسات الناجحة ورعاية المبدعين وإتاحة الفرصة للمواطنين للتعبير عن آرائهم وتقديم رؤيتهم واقتراحاتهم لمسار خطط التنمية.

ر- تأكيد أهمية توفير ضمانات حق الرد والتصويب على ما ينشر أو يذاع في وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية: أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بضمان حق الافراد او الجهات كافة في ممارسة حق الرد والتصحيح الفوري والسريع على ما تنشره او تذيعه هذه الوسائل بما يؤدي الى توضيح الحقائق او الدفاع عن المواقف...الخ.

ثامناً: صدق التحليل:

يتمثل صدق التحليل أو الصحة في التحليل، بالسعي (إلى دراسة مدى ملائمة أسلوب القياس المستخدم في قياس الموضوعات والظاهرات التي يسعى القائم بالتحليل إلى قياسها، ومدى قدرة هذا الأسلوب على توفير المعلومات المطلوبة) [1]، ويحدد صدق التحليل درجه الموضوعية في تحليل المضمون، ويرتبط توفره بمهارات بناء الإجراءات التي يتطلبها التحليل بتفاصيلها كافة ولاسيما عملية تحديد وحدات التحليل وفئاته وتعريفها بصورة دقيقة بما يتوافق مع أهداف الكتاب، فضلاً عن اختيار عينة ممثلة تمثيلاً دقيقاً لمجتمع الكتاب [2]، و يمكن أيضا تعزيز تلك الإجراءات والشروط باتفاق عدد من المحكمين أو الخبراء على كفاءة التصنيف. إن توفر الشروط المذكورة آنفاً يعزز مصداقية النتائج التي يمكن الوصول إليها من خلال التحليل.

وقد تحقق صدق التحليل في هذا الكتاب من خلال الالتزام بالإجراءات والشروط المشار إليها، إذ تم الحرص على الاختيار الدقيق للعينة الممثلة لمجتمع الكتاب، وتحديد وحده التحليل وفئاته وتعريفها، بصورة دقيقة بما يتناسب مع أهداف الكتاب وتم الالتزام بالمعايير العلمية في تنظيم استمارة التصنيف التي تم عرضها على مجموعة من الخبراء المختصين [*] لغرض إبداء الملاحظات بشأنها وتقويمها وتأهيلها علمياً ومنهجياً، وقد تم الأخذ بملاحظاتهم، بما يجعل صدق التحليل يستوفي أركانه وشروطه الأساسية.

---

(1) د. سمير محمد حسين، تحليل المضمون، تعريفاته، ومفاهيمه ومحدداته، القاهرة عالم الكتب ، ط2 ، 1996م ، ص128.

(39) Ole R.Holisti, Content Analsis for the Social science and Humanties, Massachusetts, 1969, p.142.

(*) تألفت لجنة الخبراء الذين عرضت عليهم الاستمارة من كل من:

1-أ.د. مظفر مندوب ، كلية الإعلام/ جامعة بغداد.

2-أ.م.د. عبد المنعم كاظم الشمري، كلية الإعلام / جامعة بغداد.

3- أ.م.د. عبد السلام السامر ، كلية الإعلام / جامعة بغداد.

4-د. نزهت محمود نفل، كلية الإعلام / جامعة بغداد.

5-د.حمدان السالم، كلية الإعلام / جامعة بغداد.

6-د. كريم محمد حمزة/ بيت الحكمة.

7-د.عزيز جبر شيال، كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية.

الفصل الثاني

قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من إشكال الحكم في صحف: الصباح العراقية، والأهرام المصرية، والرأي الأردنية، والنهار اللبنانية، وعكاظ السعودية.

الفصل الثاني

قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من إشكال الحكم في صحف: الصباح العراقية، والأهرام المصرية، والرأي الأردنية، والنهار اللبنانية، وعكاظ السعودية.

يتضمن هذا الفصل قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل. وفي إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، وقد أسفرت نتائج الدراسة التحليلية المتعلقة بهذا الفصل عن (10) جداول توزعت على مبحثين، تضمن الأول الجداول الخاصة بالنتائج التي اسفر عنها تحليل مضمون قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة، فيما تضمن الآخر الجداول الخاصة بالنتائج التي اسفر عنها تحليل مضمون قضايا وموضوعات الديمقراطية المتعلقة بالمحور المشار إليه في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في كل من الصحف الخمس المذكورة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، وكما يتبين تفصيل ذلك في كل من المبحثين المشار إليهما.

المبحث الأول

قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من اشكال الحكم في أطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في صحف: الصباح العراقية، والأهرام المصرية، والرأي الأردنية، والنهار اللبنانية، وعكاظ السعودية.

لقد تم في هذا الموضع من الكتاب رصد وتسجيل قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، وذلك باعتماد طريقة الحصر الشامل للمقالات الصحفية التي تناولت القضايا والموضوعات الخاصة بالمحور المشار إليه في كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة، اذ تم اخضاع تلك المقالات الصحفية الى التحليل باستخدام فئة (موضوع الاتصال) بهدف تحديد قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور الديمقراطية شكل من أشكال الحكم التي تشتمل عليها مضامين تلك المقالات الصحفية في كل من الصحف الخمس، وقد تم استخراج موضوعاً واحداً من كل مقال صحفي من المقالات الصحفية موضع التحليل، وهو الموضوع الرئيس الذي يتناوله المقال الصحفي في كل من الصحف الخمس ثم جرى بعد ذلك ترميز كل من القضايا والموضوعات التي تم تحديدها ترميزاً كمياً، وذلك باحتساب تكراراتها ونسبها المئوية، ثم ترتيبها تنازلياً بحسب أهميتها النسبية في كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة وعلى النحو الآتي:

أولاً: جريدة الصباح العراقية:

يتضح من تحليل بيانات جدول رقم (1) والذي يبين ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في اطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في جريدة الصباح العراقية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل ما يلي:

احتل موضوع الديمقراطية تتيح وجود الدستور الديمقراطي الذي يمثل القانون الأساس للدولة المرتبة الأولى في سلم الموضوعات بعد ان سجل (65) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (26.3٪)، وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع نسبة مرتفعة جداً مقارنة بنسب تمثيل الموضوعات

الأخرى التي يتضمنها جدول رقم (1)، وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام الإيجابي جداً بالموضوع المذكور من قبل كُتاّب المقال الصحفي في جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، ويمكن القول ان الحضور الإيجابي جداً للموضوع المذكور من جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المشار إليها قد جاء نتيجة متابعة الجريدة المذكورة و كُتاّب المقال الصحفي فيها لعملية كتابة مسودة الدستور الدائم للعراق، والتي تم انجازها في شهر آب، ومن ثم عرضها على الاستفتاء الشعبي الذي جرى في 15/ تشرين الأول/ 2005م، وقد خصصت الجريدة المذكورة صفحة خاصة لمواكبة العملية المذكورة بعنوان آفاق دستورية وهي صفحة يومية استمرت حتى مرحلة الانتهاء من عملية الاستفتاء المشار إليها، فضلاً عن التصدي للموضوع في صفحات الجريدة الاخرى ولاسيما صفحة آراء، وصفحات ملحقي ديمقراطية ومجتمع مدني وآفاق استراتيجية وهما ملحقان اسبوعيان.

جدول رقم (1)

يبين ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في اطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في جريدة الصباح العراقية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في اطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
الديمقراطية تتيح وجود الدستور الديمقراطي الذي يمثل القانون الأساس للدولة	65	26.3٪	1
الديمقراطية توفر عرض مشروع الدستور على الشعب للاستفتاء عليه	39	15.8٪	2
الديمقراطية تتيح للمواطنين انتخاب ممثليهم في البرلمان الذي يمثل السلطة التشريعية في الدولة الديمقراطية	24	9.7٪	3
الدستور ينظم عمل السلطات الحاكمة في الدولة الديمقراطية	17	6.9٪	4
نجاح المسيرة الديمقراطية يستلزم توفر متطلبات عديدة.	15	6.1٪	5
البرلمان يضطلع بمهمات حيوية في الدولة	12	4.9٪	6
أهمية الالتزام بتطبيق المبادئ الواردة في الدستور	8	3.2٪	7
الديمقراطية تتيح امكانية إجراء تعديلات على بعض مواد الدستور ضمن الاطر القانونية	8	3.2٪	7

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في اطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
تأكيد أهمية السير في طريق التحول الديمقراطي الذي أمسى مطلباً شعبياً	6	٪2.5	8
الديمقراطية توفر آليات التداول السلمي للسلطة	6	٪2.5	8
تعارض الآراء حول أسلوب تطبيقات الديمقراطية في المجتمعات المختلفة	6	٪2.5	8
الديمقراطية تضفي الشرعية على نظام الحكم	5	٪2	9
الديمقراطية تقابل مبدأ الشورى الذي يمثل فلسفة الحكم في الإسلام	5	٪2	9
تطور اسلوب تطبيقات الديمقراطية عبر الحقب المتلاحقة	5	٪2	9
الديمقراطية تعمل على ضمان الفصل بين السلطات الثلاث في الدولة	4	٪1.6	10
انتشار الديمقراطية في معظم بلدان العالم	3	٪1.2	11
الديمقراطية تعني المشاركة الشعبية في إدارة شؤون الحكم	2	٪0.80	12
الديمقراطية تتيح للمواطنين اختيار رئيس الدولة عن طريق الانتخابات الدورية التنافسية الحرة النزيهة	2	٪0.80	12
الديمقراطية تمثل شكلاً لنظام الحكم متعارضاً مع أنظمة الحكم الاستبدادية	2	٪0.80	12
أهمية أن يكون النظام السياسي محل اتفاق واسع بين القوى السياسية الفاعلة في المجتمع	2	٪0.80	12
عدم توافق النموذج الغربي للديمقراطية مع البيئة العربية	2	٪0.80	12
عملية التحول الديمقراطي في بعض البلدان النامية تصطدم بمعوقات عديدة	2	٪0.80	12
سعي بعض الجهات الدولية الغربية إلى فرض أنموذجها الديمقراطي على الدول العربية	2	٪0.80	12
سعي بعض الأطراف المحلية للاستفادة من الأجواء الديمقراطية لتحقيق مآرب خاصة	2	٪0.80	12

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في اطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
الديمقراطية تتيح وجود الحكومات المحلية المنتخبة في الوحدات الإدارية التي تتكون منها الدولة	2	٪0.80	12
الديمقراطية تقوم على مبدأ حكم الأغلبية مع الالتزام بضمان حقوق الأقلية	1	٪0.40	13
وجوب حصول الحكومة الديمقراطية على ثقة نواب الشعب	-	-	-
المجموع	247	٪100	-

وقد استقطبت جريدة الصباح عدداً من المفكرين والباحثين والمهتمين للتصدي للموضوع محل الحديث من خلال المقالات الصحفية التي توزعت على الصفحات المشار اليها.

وقد جاء في إحدى تلك المقالات الصحفية حول الموضوع (كتابة الدستور استحقاق وطني، وليس استحقاقاً انتخابياً مهما كانت النسب التي حققتها الكتل او الائتلافات او الأحزاب الفائزة في الانتخابات، فهي استحقاق وطني بمعنى ان يشارك الشعب بكل مكوناته وفئاته وأطيافه واثنياته وقومياته وأديانه ومذاهبه وطوائفه السياسية والاجتماعية والثقافية والاكاديمية والاقتصادية في كتابة دستوره الدائم الذي يرسم حياة الوطن والمواطن حاضراً ومستقبلاً وينظم اسلوب هذه الحياة والطرق التي تسير عليها) [1].

وحصل موضوع الديمقراطية توفر عرض مشروع الدستور على الشعب للاستفتاء عليه على المرتبة الثانية بمجموع تكرارات بلغت (39) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (15.8٪)، وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع نسبة قوية مقارنة بنسب تمثيل الموضوعات الأخرى التي تليه في الترتيب، وهو ما يوضح حجم الاهتمام الايجابي بهذا الموضوع من قبل كُتاّب المقال الصحفي في جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

(1) نصير الزبيدي، فلسفة كتابة الدستور: الابعاد والمنطلقات، جريدة الصباح، العدد (595)، الأربعاء 6 تموز، 2005، ص5.

وقد تركز اهتمام جريدة الصباح على الموضوع المذكور، خلال المدة الزمنية التي سبقت عرض مسودة الدستور الدائم للعراق على الشعب للاستفتاء عليها في 15 تشرين الأول 2005م.

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (ومن الواضح أن الاستفتاء الشعبي على الدستور يعد استفتاءً تشريعياً لتعلقه بمسائل التشريع، وغالباً ما تلجأ الدول الديمقراطية الى عرض مسودة الدستور للاستفتاء الشعبي لغرض التصويت عليه ومنحه الشرعية) [1]

وجاء موضوع الديمقراطية تتيح للمواطنين انتخاب ممثليهم في البرلمان الذي يمثل السلطة التشريعية في الدولة الديمقراطية، في المرتبة الثالثة بعد ان سجل (24) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (9.7٪). ويمكن القول ان نسبة تمثيل هذا الموضوع تعد في العموم نسبة جيدة مقارنة بنسب تمثيل الموضوعات الأخرى التي يتضمنها جدول رقم (1).

وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام المتوازن بالموضوع المذكور من قبل كُتاّب المقال الصحفي في جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد جاء اهتمام جريدة الصباح بالموضوع المذكور مواكبة لانتخابات المجلس النيابي في العراق التي جرت في 15 كانون الأول 2005م. إذ تصدت جريدة الصباح للموضوع من خلال الفنون الصحفية المختلفة ومنها المقالات الصحفية.

وقد تناول رئيس تحرير جريدة الصباح ـ آنذاك ـ الموضوع محل الحديث بالقول (بموجب الدستور الدائم سيكون اسم برلماننا القادم 'مجلس النواب' أي مجلس نواب الأمة وممثليها، وهذا إيحاء جميل لنا ولمن سوف ننتخب لعضوية المجلس فالسادة والسيدات الذين سوف يحتلون مقاعد في المجلس ممثلون لنا، ينوبون عنا في أداء الوظائف التي سوف نكلفهم بها وتخولهم الصلاحيات اللازمة لانجازها، لن يكون هؤلاء ممثلين لطوائفهم ولا لمناطقهم ولا لقومياتهم ولا لأحزابهم إنما سيكونون ممثلين لنا نحن المواطنين الذي قمنا بانتخابهم). [2]

---

(1) علي عيسى اليعقوبي، الاستفتاء الشعبي على الدساتير، جريدة الصباح، العدد (614)، السبت/ 30/ تموز/ 2005، ص6.

(2) محمد عبد الجبار الشبوط ، مجلس النواب، جريدة الصباح، العدد (686)، الخميس 27 تشرين الأول 2005م، ص1.

وحقق موضوع "الدستور ينظم عمل السلطات الحاكمة في الدولة الديمقراطية" نسبة مئوية قدرها (6.9٪) بعد ان سجل (17) تكراراً ليحتل بذلك المرتبة الرابعة في سلم الموضوعات. ويمكن القول ان نسبة تمثيل هذا الموضوع والموضوعين اللذين يأتيان بعده في الترتيب تعد في العموم نسبة معتدلة وهي تشير إلى حجم الاهتمام المقبول بالموضوعات المشار اليها من قبل كُتاّب المقال الصحفي في جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول موضوع "الدستور ينظم عمل السلطات الحاكمة في الدولة": (تبرز أهمية الدستور أولاً كونه يعكس الفلسفة السياسية للنظام السياسي القائم ويحدد طبيعة سلطة الحكومة وصلاحيتها القانونية، كما يضع أسس وقواعد تنظيم العلاقة بين السلطة والشعب والحاكم والمحكوم وما لها وما عليها، والدستور قانون وضعي يحمل في طياته بنود وفقرات لرسم الحالة السياسية في الدولة بشكل عام) (1).

ووقع موضوع: "نجاح المسيرة الديمقراطية يستلزم توفر متطلبات عديدة" في المرتبة الخامسة بعد أن سجل (15) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (6.1٪).

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (فلم يحدث ان ديمقراطية راسخة ولدت واستمرت دون أن يسبقها ويؤسس لها جهد ثقافي تنويري واسع يشمل جميع مناحي الحياة، ليس هذا فحسب، بل ان مخاض الديمقراطية الحقيقي ومنعطفها الأصعب أنما يكمن في الفعل الثقافي هذا لا في تأسيس البنى الفوقية التي تجيء ثمرة لها وتحصيل حاصل) (2).

واحتل موضوع: "البرلمان يضطلع بمهمات حيوية في الدولة" المرتبة السادسة بمجموع تكرارات بلغت (12) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (4.9٪).

وقد جاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (لابد من تأكيد دور البرلمان في تهذيب الواقع الانساني وضبط البعد الأخلاقي للسلوك السياسي فضلاً عن اضطلاعه بمهمة التشريع المعقدة على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية) (3).

---

(1) علي حسون حاتم الساعدي، مفهوم الدستور ، جريدة الصباح، العدد (633)، الأحد 21 آب 2005، ص7.

(2) أحمد عبد الحسين، خبز الديمقراطية، جريدة الصباح، العدد (703) . الأحد 20 تشرين الثاني 2005م، ص12.

(3) عبد الحليم الغنيمي، السلطة التشريعية: أولوية الموقع السيادي في منظومة صناعة القرار، جريدة الصباح ، ملحق آفاق استراتيجية، العدد (708)، السبت 26 تشرين الثاني 2005م، ص6.

وحصل موضوعا: أهمية الالتزام بتطبيق المبادئ الواردة في الدستور و الديمقراطية تتيح إمكانية إجراء تعديلات على بعض مواد الدستور ضمن الأطر القانونية على المرتبة السابعة بعد ان سجل كل منهما (8) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (3.2٪) ويمكن القول ان نسبة تمثيل الموضوعين المذكورين تعد نسبة شبه ضعيفة وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام المحدود بالموضوعين المشار إليهما من قبل كُتاب المقال الصحفي في جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد تناول أحد كُتاب المقال الصحفي في جريدة الصباح الموضوع الاول بالقول (فان احكام الدستور ـ في الأصل ـ ملزمة للجهاز التشريعي بقدر ما هي ملزمة للجهازين القضائي والتنفيذي أيضاً، ويبنى على ذلك ما يعرف بضرورة دستورية القوانين أي ضرورة ان تكون القواعد القانونية التي سنها الجهاز التشريعي في الدولة، والاعمال المتشعبة الواسعة التي يقوم بها الجهاز التنفيذي، والأحكام التي ينزلها الجهاز القضائي على وقائع معينة يجب ان تأتي متفقة مع أحكام الدستور وقواعده القانونية الصادرة). (1)

أما فيما يتعلق بموضوع: الديمقراطية تتيح امكانية إجراء تعديلات على بعض مواد الدستور ضمن الأطر القانونية، فنقرأ في إحدى المقالات الصحفية (وسوف يمكن لهذه اللجنة اقتراح تعديلات جديدة على الدستور تعرض على الشعب العراقي مباشرة، في استفتاء عام ولمرة واحدة، بعد موافقة اعضاء مجلس النواب بأغلبية مطلقة، وتعد التعديلات مصادقاً عليها بشروط المصادقة على الدستور نفسها، وهي موافقة أكثرية المصوتين..) (2).

ونالت ثلاثة موضوعات ضمن جدول رقم (1) المرتبة الثامنة بعد ان سجل كل منها (6) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (2.5٪)، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

- تأكيد أهمية السير في طريق التحول الديمقراطي الذي أمسى مطلباً شعبياً.
- الديمقراطية توفر آليات التداول السلمي للسلطة.
- تعارض الآراء حول اسلوب تطبيقات الديمقراطية في المجتمعات المختلفة.

---

(1) د. سعيد رشيد عبد النبي ، النظام الإداري في دستور العراق الاتحادي، جريدة الصباح، العدد (619)، الخميس 4 آب 2005م، ص7.

(2) محمدعبد الجبار الشبوط، الدستور، جريدة الصباح، العدد (707)، الخميس 24 تشرين الثاني 2005م، ص1.

ويمكن القول ان نسبة تمثيل الموضوعات الثلاثة المذكورة والموضوعات الأربعة التي تليها في الترتيب، تعد نسبة ضعيفة وهي تدلل على حجم الاهتمام المتدني بها من قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد جاء في إحدى المقالات الصحفية حول موضوع: "تأكيد أهمية السير في طريق التحول الديمقراطي الذي أمسى مطلباً شعبياً" (وأن علاج الهوة بين السلطة والمجتمع هو الممارسة الديمقراطية بأفق ينسجم وبناء سلطة تتوافق وتطلعات المجتمع التي من بين أهم عناصرها الممارسات الديمقراطية بكل تفاصيلها وتعقيداتها وارتباطاتها بالمتجمع... كانت الديمقراطية ومازالت هي القضية الأساسية في تطوير المجتمع والسلطة لذا أصبحت هذه القضية واحدة من أهم القضايا المثارة بين المثقفين والمفكرين والساسة العرب والمسلمين وغيرهم)[1].

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول موضوع: "الديمقراطية توفر آليات التداول السلمي للسلطة" (أن التداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات والتعددية الحزبية يكاد يلخص سمات النظام الديمقراطي الذي لا يمكن بدونه الحديث عن الديمقراطية...) [2].

ونطالع في مقال صحفي حول موضوع: "تعارض الآراء حول اسلوب تطبيقات الديمقراطية في المجتمعات المختلفة": (إن الديمقراطية تتنوع بتنوع البيئات وتمتد من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار وهي تستوعب أشكالاً ومضامين مختلفة...) [3].

- واشتركت ثلاثة موضوعات في المرتبة التاسعة بعد ان سجل كل منها (5) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (2٪). وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

- الديمقراطية تضفي الشرعية على نظام الحكم:

---

(1) د. خالد حسن جمعة، محنة الوطن العربي وجدل الديمقراطية، جريدة الصباح، ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني، العدد(664)، الثلاثاء 27 ايلول 2005، ص28.

(2) شهاب أحمد الفضلي، التداول السلمي للسلطة وجوهر العملية السياسية في العراق جريدة الصباح ـ ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني، العدد (734) السبت 31 كانون الأول 2005م، ص4.

(3) عبد الزهرة شذر، مارد التخلف أم مارد الاصلاح؟، جريدة الصباح، العدد (733)، الخميس 29 كانون الأول، 2005م، ص12.

وقد جاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (ان النظام الديمقراطي المستند على الأساس الشعبي أصبح النموذج الشرعي الوحيد في التاريخ المعاصر. وأية سلطة غير قائمة على أساس الانتخاب الحر السري المباشر تعتبر سلطة غير شرعية.) [1].

- الديمقراطية تقابل مبدأ الشورى الذي يمثل فلسفة الحكم في الإسلام:

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (أن القاعدة الأساسية في الشريعة الإسلامية لممارسة الديمقراطية هي الشورى التي تعد منهجاً للسلوك وفلسفة في الحكم...)[2].

- تطور اسلوب تطبيقات الديمقراطية عبر الحقب المتلاحقة: ونطالع في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (فالديمقراطية وليدة عمليات تحول تدريجية طويلة الأمد وليست حدثاً فجائياً، وأن المفهوم يتغير مع تغير شكل وطبيعة الأسلوب الديمقراطي الذي ينمو ويتطور تدريجياً مع الزمن) [3].

- وحقق موضوع: 'الديمقراطية تعمل على ضمان الفصل بين السلطات الثلاث في الدولة'، نسبة مئوية قدرها (1.6٪)، ليحتل بذلك المرتبة العاشرة في سلم الموضوعات بمجموع تكرارات بلغت (4) تكرارات.

وقد تناول أحد كُتاب المقال الصحفي في جريدة الصباح الموضوع بالقول: (مبدأ فصل السلطات هو مبدأ سياسي للحكم في الدولة ذات السيادة، يقوم على أساس فصل السلطات الثلاث: التشريعية، القضائية، التنفيذية، بعضها عن بعض بهيئات تنظيمية إدارية مستقلة، أما الدافع الرئيس لظهور هذا المبدأ السياسي، فهو الخوف من الاستبداد الذي يترتب على تركيز السلطات الثلاث في يد واحدة او لدى هيئة ادارية واحدة). [4]

---

(1) د. هادي حسن عليوي، الانتخابات شرعية السلطة في النظام الديمقراطي ، جريدة الصباح،ملحق آفاق استراتيجية، العدد (728)، السبت 24 كانون الأول 2005م، ص3.

(2) عبد الجبار محمود السامرائي، النظام الديمقراطي: ما موقف الإسلام منه؟... جريدة الصباح، ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني، العدد (635)، الثلاثاء 23 آب 2005م، ص24.

(3) سلام المسعودي، مقومات قيام الديمقراطية وعقباتها... رؤية تاريخية جريدة الصباح، ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني، العدد (664) الثلاثاء 27 أيلول 2005م، ص26.

(4) عبد الجبار خضير عباس، مبدأ فصل السلطات في الدولة الديمقراطية، جريدة الصباح، ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني، العدد (693)، الثلاثاء 8 / تشرين الثاني / 2005م، ص12.

- واحتل موضوع: أنتشار الديمقراطية في معظم بلدان العالمْ المرتبة الحادية عشرة، بعدان سجل (3) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (1.2٪) وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع والموضوعات العشرة التي تليه في الترتيب نسبة ضعيفة جداً وهو ما يشير الى حجم الاهتمام المتدني جداً بالموضوعات المشار إليها من قبل كُتاّب المقال الصحفي في جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول موضوع: أنتشار الديمقراطية في معظم بلدان العالمْ: (عندما بدأت الموجة الثالثة للديمقراطية عام 1974 كان يوجد أربعون دولة فقط تطبق النظام الديمقراطي في العالم وعندما سقط الاتحاد السوفيتي تحولت معظم الجمهوريات التي كانت تحت الحكم الشيوعي إلى الديمقراطية، كما تحولت العديد من الدول الأفريقية والآسيوية ودول أميركا اللاتينية إلى الديمقراطية في عقد التسعينات، وهكذا أصبح النظام الديمقراطي ظاهرة كونية تسود ثلاثة أخماس العالم) (1).

- واشتركت تسعة موضوعات ضمن جدول رقم (1) في المرتبة الثانية عشرة بعد ان سجل كل منها تكرارين فقط ونسبة مئوية قدرها (0.80٪) وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

- الديمقراطية تعني المشاركة الشعبية في إدارة شؤون الحكم: وقد جاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (ان الديمقراطية ومعناها الحرفي حكم الشعب بالشعب، وهي بمدلولها العام تتسع لكل مذهب سياسي يقوم على حكم الشعب بنفسه باختياره الحر لحكامه او اختيارهم لممثليهم الذين يمثلونهم في البرلمان المنتخب وأيضاً حق التداول السلمي للسلطة بين مكونات الشعب من خلال الحركات السياسية وخاصة القائمين منهم بالتشريع...) (2).

- الديمقراطية تتيح للمواطنين اختيار رئيس الدولة عن طريق الانتخابات الدورية التنافسية الحرة النزيهة: وقد تناول احد كُتاب المقال الصحفي في جريدة الصباح الموضوع

---

(1) سعد سلوم، الموجة الرابعة للديمقراطية: بين حلم الاصلاح العربي ومنطق الطموح البروميثي الأميركي: جريدة الصباح، ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني العدد (619) الخميس 4/ آب/ 2005م، ص22.

(2) جاسم الصغير، تنوع الانساق الفكرية والنظام الديمقراطي واتفاق المبادئ الإنسانية، جريدة الصباح، العدد (641)، الثلاثاء0 3/ آب/ 2005م، ص30.

بالقول: (لأن الشعب بجميع مكوناته يشارك في انتخاب رئيس واحد تجتمع فيه كل المواصفات المطلوبة ليكون قويا قادراً على إرضاء الشعب الذي اختاره) [1].

– الديمقراطية تمثل شكلاً لنظام الحكم متعارضاً مع انظمة الحكم الاستبدادية: وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (الديمقراطية هي نظام حكم، ومن ثم فانها تتضمن قهراً منظماً يمارسه البعض ضد البعض الآخر، غير ان ما يميزها هو أن هذا القهر يتم في حدود قواعد واصول لا يمكن الخروج عليها، فضلاً عن ان الجانب القهري في الديمقراطية لا يمثل من الناحية الكمية غير نسبة ضئيلة منه في بقية النظم) [2].

– أهمية ان يكون النظام السياسي محل اتفاق واسع بين القوى السياسية الفاعلة في المجتمع:

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (أن المحك هو أن يكون النظام السياسي محل اتفاق واسع في المجتمع وخاصة بين القوى السياسية الفاعلة..)[3].

– عدم توافق النموذج الغربي للديمقراطية مع البيئة العربية: ونطالع في الصحفية حول الموضوع (لا يمكن ان تكون الديمقراطية الغربية هي أساس تطبيقنا للديمقراطية فالبعض من الناس يفهم الديمقراطية على انها الانفتاح وعدم التقيد بالضوابط الاجتماعية، فمثلاً لا يمكن لأي إنسان شرقي مهما كانت ثقافته ان يتقبل مفهوم الجنس لدى الغرب أو أنواع الزواج فيجب علينا في ديمقراطيتنا ان نعرض الديمقراطية العربية وبمفاهيمنا) [4].

– عملية التحول الديمقراطي في بعض البلدان النامية تصطدم بمعوقات عديدة: وقد تصدى أحد كُتاب المقال الصحفي في جريدة الصباح للموضوع بالقول (والجزء والحيز المتبقي لدى أعداء الديمقراطية (لدغدغة) مشاعر بعض المواطنين هو ما يتعلق ببث الدعاية المضادة بأن

---

(1) غائب العراقي، العراق على ابواب الدستور: رؤية مقارنة في أنماط الأنظمة السياسية، جريدة الصباح، العدد (608) السبت 23/ تموز/ 2005م، ص6.

(2) حميد كاظم شذر، مهمات التحول الديمقراطي في الوطن العربي، جريدة الصباح، ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني العدد (611)، الثلاثاء 26/ تموز/ 2005م، ص25.

(3) د. خالد حسن جمعة الحسيني، مظاهر وآليات الديمقراطية في الوطن العربي، جريدة الصباح، ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني العدد (635) الثلاثاء 23/ آب/ 2005م، ص26.

(4) رائد محمد، الديمقراطية والاصلاح السياسي في العالم العربي، جريدة الصباح ـ ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني ، العدد (684)، الثلاثاء 25/ تشرين الأول/ 2005م، ص4.

الديمقراطية أفكار غربية مستوردة مفروضة من الخارج، ونحن شعوب (أبية) ترفض ان يفرض عليها أي شيء ومن أي طرف كان، وبما انها فكر وممارسة جاءت من الغرب فلابد لها أن تعارض في العديد من الجوانب) [1].

- سعي بعض الجهات الدولية الغربية إلى فرض انموذجها الديمقراطي على الدول العربية: وقد جاء في مقال صحفي حول الموضوع (بعد ان أعلنت اميركا عن سياستها القاضية بوجود أنظمة ديمقراطية وإجراء الإصلاح السياسي في المنطقة بشكل شامل لتخفيف قبضة الحكام عن شعوبهم..)[2].

- سعي بعض الأطراف المحلية للاستفادة من الاجواء الديمقراطية لتحقيق مآرب خاصة:

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (كما ان هذا العامل نفسه (أي ضعف الدول) قديغري بعض القوى غير الديمقراطية لاستخدام الوسائل التي تتيحها الديمقراطية كمجرد وسيلة للوصول إلى السلطة ثم الانقلاب على الديمقراطية نفسها قبل ان يتعمق الالتزام بها). [3]

- الديمقراطية تتيح وجود الحكومات المحلية المنتخبة في الوحدات الادارية التي تتكون منها الدولة: ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (ومجالس المحافظات هي الصيغ العملية للديمقراطية الشعبية كونها وسيلة للتعبير عن إرادة الشعب وإسهامه في إدارة مرافق الدولة على المستوى المحلي لذا فانها تهدف إلى تعزيز وتوطيد مشاركة المواطنين في ادارة وتطور المرافق الادارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستوى المحلي) [4].

(1) عدنان شيرخان ، أعداء الديمقراطية، جريدة الصباح، ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني، العدد (717). الثلاثاء 6/ كانون الأول/ 2005م، ص3.

(2) شهاب احمد الفضلي، الديمقراطية والاصلاح السياسي في النظام العربي ـ جريدة الصباح، ملحق آفاق استراتيجية العدد (687)، السبت 29/ تشرني الأول/ 2005م، ص5.

(3) ياسر خالد الوائلي، دور الدولة في بناء الديمقراطية والثقافة السياسية ،جريدة الصباح، ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني، العدد (699)، الثلاثاء 15 / تشرني الثاني/ 2005م، ص12.

(4) عبد الحسين ناصر السماوي، مجالس المحافظات خطوات واثقة لمواصلة المسيرة الديمقراطية في العراق ـ جريدة الصباح، ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني، العدد (684)، الثلاثاء / 25 تشرين الأول/ 2005م، ص2.

- وحصل موضوع: ألديمقراطية تقوم على مبدأ حكم الاغلبية مع الالتزام بضمان حقوق الأقلية على المرتبة الثالثة عشرة بعد ان سجل تكراراً واحداً فقط ونسبة مئوية قدرها (0.40٪).

ونطالع في مقال صحفي حول الموضوع (إن الديمقراطية تعني حكم الأكثرية، وهنا تظهر مشكلة الأقليات والتعامل معها، والأقليات تعني النسبة القليلة من الشعب المختلفة دينياً او عرقياً أو ما شابه ذلك، فهنا يجب ان تصان حقوقهم ومساعدتهم على تسيير امورهم وتمنع اضطهادهم) (1).

- ولم يسجل موضوع: وجوب حصول الحكومة الديمقراطية على ثقة نواب الشعب، أي حضور يذكر في جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، مما يعني انه كان خارج دائرة اهتمامات كُتاّب المقال الصحفي في الجريدة المذكورة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

ثانياً: جريدة الأهرام المصرية:

يظهر من تحليل بيانات جدول رقم (2) والذي يوضح ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من إشكال الحكم في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في جريدة الأهرام المصرية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل ما يلي:

- احتل موضوع: ألديمقراطية تتيح للمواطنين اختيار رئيس الدولة عن طريق الانتخابات الدورية التنافسية الحرة النزيهة المرتبة الأولى في سلم الموضوعات بعد إن سجل (79) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (27.7٪)، وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع نسبة مرتفعة جداً مقارنة بنسب تمثيل الموضوعات الأخرى التي يتضمنها جدول رقم (2)، وهو ما يشير الى حجم الاهتمام القوي جداً بالموضوع المذكور من قبل كُتاّب المقال الصحفي في جريدة الأهرام خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، ويمكن القول إن مبعث اهتمام جريدة الأهرام بالموضوع محل الحديث يرجع إلى إن مصر قد شهدت في 7 أيلول 2005م، تجربة انتخابات رئاسية تنافسية تجري لأول مرة في تاريخها، وقد حظيت هذه الانتخابات باهتمام واضح من قبل جريدة الأهرام وكُتاّب المقال الصحفي فيها.

---

(1) مناضل جاسم، ماهية الدستور العراقي القادم وأطره العامة ، جريدة الصباح، العدد (603)، الأحد 17/ تموز / 2005م، ص8.

جدول رقم (2)

يبين ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في اطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في جريدة الأهرام المصرية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في اطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
الديمقراطية تتيح للمواطنين اختيار رئيس الدولة عن طريق الانتخابات الدورية التنافسية الحرة النزيهة	79	٪27.7	1
نجاح المسيرة الديمقراطية يستلزم توفر متطلبات عديدة.	49	٪17.2	2
الديمقراطية تتيح للمواطنين انتخاب ممثليهم في البرلمان الذي يمثل السلطة التشريعية في الدولة الديمقراطية	32	٪11.2	3
البرلمان يضطلع بمهمات حيوية في الدولة	31	٪10.9	4
تأكيد أهمية السير في طريق التحول الديمقراطي الذي امسى مطلباً شعبياً	17	٪6	5
سعي بعض الجهات الدولية الغربية إلى فرض انموذجها الديمقراطي على الدول العربية	11	٪3.9	6
الديمقراطية تتيح وجود الدستور الديمقراطي الذي يمثل القانون الأساس للدولة	9	٪3.1	7
الديمقراطية تتيح امكانية اجراء تعديلات على بعض مواد الدستور ضمن الأطر القانونية	9	٪3.1	7
الديمقراطية توفر آليات التداول السلمي للسلطة	7	٪2.4	8
أهمية الالتزام بتطبيق المبادئ الواردة في الدستور	6	٪2.1	9
الديمقراطية توفر عرض مشروع الدستور على الشعب للاستفتاء عليه	4	٪1.4	10
الديمقراطية تضفي الشرعية على نظام الحكم	4	٪1.4	10
الديمقراطية تعني المشاركة الشعبية في إدارة شؤون الحكم	4	٪1.4	10
الدستور ينظم عمل السلطات الحاكمة في الدولة الديمقراطية	3	٪1.1	11

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في اطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
الديمقراطية تمثل شكلاً لنظام الحكم متعارضاً مع أنظمة الحكم الاستبدادية	3	%1.1	11
عملية التحول الديمقراطي في بعض البلدان النامية تصطدم بمعوقات عديدة	3	%1.1	11
الديمقراطية تقابل مبدأ الشورى الذي يمثل فلسفة الحكم في الإسلام	2	%0.70	12
انتشار الديمقراطية في معظم بلدان العالم	2	%0.70	12
عدم توافق النموذج الغربي للديمقراطية مع البيئة العربية	2	%0.70	12
سعي بعض الأطراف المحلية للاستفادة من الأجواء الديمقراطية لتحقيق مآرب خاصة	2	%0.70	12
الديمقراطية تتيح وجود الحكومات المحلية المنتخبة في الوحدات الإدارية التي تتكون منها الدولة	2	%0.70	12
تطور أسلوب تطبيقات الديمقراطية عبر الحقب المتلاحقة	1	%0.35	13
أهمية أن يكون النظام السياسي محل اتفاق واسع بين القوى السياسية الفاعلة في المجتمع	1	%0.35	13
الديمقراطية تقوم على مبدأ حكم الأغلبية مع الالتزام بضمان حقوق الأقلية	1	%0.35	13
وجوب حصول الحكومة الديمقراطية على ثقة نواب الشعب	1	%0.35	13
تعارض الآراء حول أسلوب تطبيقات الديمقراطية عبر الحقب المتلاحقة	-	-	-
الديمقراطية تعمل على ضمان الفصل بين السلطات الثلاث في الدولة	-	-	-
المجموع	285	%100	-

وقد جاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (وإرساء الدعائم الأساسية للديمقراطية حيث يشهد يوم 7 سبتمبر المقبل علامة فارقة من مراحل العمل الوطني لانتخاب رئيس الجمهورية بنظام الانتخاب التنافسي الحر بين أكثر من مرشح). (1)

– وحصل موضوع: "نجاح المسيرة الديمقراطية يستلزم توفر متطلبات عديدة" على المرتبة الثانية بمجموع تكرارات بلغت (49) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (17.2٪)، ويمكن القول إن نسبة تمثيل هذا الموضوع تعد نسبة قوية مقارنة بنسب تمثيل الموضوعات التي تليه في الترتيب. وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام الإيجابي جداً بالموضوع المذكور في قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة الأهرام خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (إعادة انشاء النظام السياسي بأكمله، بحيث ترسى فيه قواعد يأمل الجميع إن تقود إلى دولة ديمقراطية كما هي معروفة في الدول الديمقراطية) (2).

- ونال موضوع "الديمقراطية تتيح للمواطنين انتخاب ممثليهم في البرلمان الذي يمثل السلطة التشريعية في الدولة الديمقراطية"

المرتبة الثالثة بعد أن سجل (32) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (11.2٪) وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع والموضوع الذي يليه في الترتيب نسبة جيدة في العموم وهي تدلل على حجم الاهتمام الإيجابي بالموضوعين المشار إليهما من قبل كُتاب المقال الصحفي في جريدة الأهرام خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

ويمكن القول إن مستوى الحضور الجيد للموضوعين المشار إليهما في جريدة الأهرام خلال المدة الزمنية المذكورة، يعود الى متابعة كتاب المقال الصحفي في جريدة الأهرام للانتخابات البرلمانية التي جرت في مصر والتي ابتدأت في 9 تشرين الثاني 2005م. وامتدت إلى مراحل انتخابية عدة.

---

(1) د. حسين رمزي كاظم، الرئيس القائد.. ومعايير الاختيار الصحيح، جريدة الأهرام، العدد (43364)، الاحد 28/ آب/ 2005م، ص10.

(2) د. عبد المنعم السعيد، الطريق الصعب، الى الديمقراطية، جريدة الأهرام، العدد (43309)، الأثنين 4/ تموز / 2005م، ص36.

وقد تناول أحد كُتاب المقال الصحفي في جريدة الأهرام موضوع: "الديمقراطية تتيح للمواطنين انتخاب ممثليهم في البرلمان الذي يمثل السلطة التشريعية في الدولة الديمقراطية" بالقول: (يوم الأربعاء القادم تنطلق المرحلة الأولى لأقوى انتخابات برلمانية تشهدها مصر... ونأمل في إن نصل إلى مجلس نيابي يمثل كل فئات المجتمع وأحزابه ويعبر بصدق عن ارادة المواطنين ويواكب التطور الديمقراطي الذي نعيشه ومتطلبات القرن والمرحلة الجديدة) [1].

- وحقق موضوع: "البرلمان يضطلع بمهمات حيوية في الدولة" نسبة مئوية قدرها (109٪) ليحتل بذلك المرتبة الرابعة بمجموع تكرارات بلغت (31) تكراراً.

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (مجلساً معبراً تعبيراً حقيقياً وصادقاً عن الشعب المصري، وممثلاً لارادته، ومؤهلاً للقيام بمسؤولياته التشريعية والرقابية كاملة، وقادراً على محاربة الفساد دون إن يخشى في الحق شيئاً.. ومدركاً لأهمية الممارسة البرلمانية في إرساء مفهوم دولة المؤسسات والرقابة الواعية على أداء الحكومة ومناقشة التشريعات بجدية) [2].

- وجاء موضوع: "تأكيد أهمية السير في طريق التحول الديمقراطي الذي أمسى مطلباً شعبياً" المرتبة الخامسة بعد أن سجل (17) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (6٪). وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع نسبة معتدلة وهي تشير إلى حجم الاهتمام المقبول بالموضوع المذكور من قبل كُتاب المقال الصحفي في جريدة الأهرام خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

ونطالع في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (الديمقراطية الحقيقية حلم كل مواطن. وإنه على استعداد لدفع اي ثمن وصولاً إلى هذه الديمقراطية الحقيقية). [3]

واحتل موضوع: "سعي بعض الجهات الدولية الغربية إلى فرص انموذجها الديمقراطي على الدول العربية" المرتبة السادسة بمجموع تكرارات بلغت (11) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (3.9٪)، ويمكن القول إن نسبة تمثيل هذا الموضوع والموضوعين اللذين يأتيان بعده في الترتيب

---

(1) سامي متولي، نأمل في مجلس نيابي يمثل كل فئات المتجمع وأحزابه، جريدة الأهرام، العدد (43432)، الجمعة 4/ تشرين الثاني/ 2005م، ص7.

(2) رجب البنا، امتحان آخر للديمقراطية ، جريدة الأهرام، العدد (43392)، الأحد 25/ أيلول/ 2005م، ص11.

(3) عبد الرحمن عقل، تكاليف الديمقراطية، جريدة الأهرام، العدد (43351)، الأثنين 15/ آب/ 2005م، ص17.

تعد نسبة شبه ضعيفة وهي تشير إلى حجم الاهتمام المحدود بالموضوعات المشار اليها من قبل كُتاّب المقال الصحفي في جريدة الأهرام خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد تناول أحد كُتاب المقال الصحفي في جريدة الأهرام موضوع: "سعي بعض الجهات الدولية الى فرض انموذجها الديمقراطي على الدول العربية" بالقول (فأنها تشمل مطالبة الحكومات العربية والإسلامية بإجراء اصلاحات سياسية هيكلية ركيزتها الديمقراطية التي ينبغي إن تفسح مجالاً أوسع للحريات خصوصاً ما يتعلق بحرية التظاهر والاعتصام وانه سوف تتم مراقبة ومحاسبة دول المنطقة حول مدى احترامها لحقوق الإنسان) [1].

– ونال موضوعا "الديمقراطية تتيح وجود الدستور الديمقراطي الذي يمثل القانون الأساس للدولة" و"الديمقراطية تتيح امكانية اجراء تعديلات على بعض مواد الدستور ضمن الاطر القانونية" المرتبة السابعة بعد إن سجل كل منهما (9) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (3.1٪).

لقد تركز الاهتمام الأساس للمقالات الصحفية التي تناولت موضوع: "الديمقراطية تتيح وجود الدستور الديمقراطي الذي يمثل القانون الأساس للدولة" على كتابة مسودة الدستور الدائم للعراق، وقد كتبت جريدة الأهرام في المقال الذي يعبر عن رأيها حول الموضوع: (فكما هو معروف في كافة التجارب التأريخية للشعوب لدى صياغتها دساتير دائمة تنظم اوضاع بلادها ومجتمعاتها فأن التوافق القومي بين مكونات تلك الشعوب بل والاجماع فيما بينها يكون هو الشرط الرئيسي وربما الوحيد الذي يضمن نجاح هذه الدساتير وقيامها بتحقيق ما تطمح إليه هذه الشعوب من ورائها) [2].

---

(1) مرسي عطا الله، أجندة الابتزاز... وسياسة العصا والجزرة، جريدة الأهرام، العدد (43326) الخميس 21/ تموز/ 2005م، ص11.

(2) رأي الأهرام، مخاطر التسرع في إقرار الدستور العراقي، جريدة الأهرام، العدد (43366)، الثلاثاء، 30/ آب/ 2005م، ص11.

أما فيما يتعلق بموضوع: 'الديمقراطية تتيح امكانية اجراء تعديلات على بعض مواد الدستور ضمن الاطر القانونية' فنقرأ في إحدى المقالات الصحفية (إجراء تعديلات على بعض المواد الدستورية والقوانين التي تحكم الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد) [1].

- وحصل موضوع: 'الديمقراطية توفر آليات التداول السلمي للسلطة'، على المرتبة الثامنة بمجموع تكرارات بلغت (7) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (2.4٪)، وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع والموضوع الذي يليه في الترتيب نسبة شبه ضعيفة وهي تدلل على حجم الاهتمام المتدني بالموضوعين المشار اليهما من قبل كُتاب المقال الصحفي في جريدة الأهرام خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل وقد جاء في إحدى المقالات الصحفية حول موضوع: الديمقراطية توفر آليات التداول السلمي للسلطة: (الأهمية الاستثنائية لاحداث عملية النقلة التاريخية، وإقرار السوابق السلمية لعملية الانتقال الهادئ والسلمي للسلطة) [2].

- وحقق موضوع: 'أهمية الالتزام بتطبيق المبادئ الواردة في الدستور' نسبة مئوية قدرها (2.1٪)، ليحتل بذلك المرتبة التاسعة بمجموع تكرارات بلغت (6) تكرارات.

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (إذ إن السلطة التشريعية تتقيد في تشريعاتها بقواعد الدستور النافذ وإلا صدرت معيبة بعيب عدم الدستورية)[3].

- واشتركت ثلاثة موضوعات ضمن جدول رقم (2) في المرتبة العاشرة بعد إن سجل كل منها (4) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (1.4٪)، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

- 'الديمقراطية توفر عرض مشروع الدستور على الشعب للاستفتاء عليه'.
- 'الديمقراطية تضفي الشرعية على نظام الحكم'.
- 'الديمقراطية تعني المشاركة الشعبية في إدارة شؤون الحكم'، وتعد نسبة تمثيل الموضوعات الثلاث المذكورة والموضوعات الاثنتي عشرة التي تليهما في الترتيب، نسبة ضعيفة

(1) إبراهيم نافع، بعد الاستفتاء على تعديل المادة (76) خطوات متواصلة على طريق الاصلاح، جريدة الأهرام، العدد (43306)، الجمعة 1 / تموز/ 2005م، ص1.

(2) محمد صابرين، الانتقال السلمي للسلطة، جريدة الأهرام، العدد (43327)، الجمعة 22/ تموز/ 2005م، ص4.

(3) د. محمد نور فرحات في مسألة مشروعية الدستور وضوابط التشريع، جريدة الأهرام، العدد (43314)، السبت 9/ تموز/ 2005م، ص10.

جداً وهي تدلل على حجم الاهتمام المتدني جداً بالموضوعات المشار إليها من قبل كُتاب المقال الصحفي في جريدة الأهرام خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد تركز اهتمام المقالات الصحفية التي تناولت موضوع، 'الديمقراطية توفر عرض مشروع الدستور على الشعب للاستفتاء عليه' على عملية عرض مسودة الدستور الدائم للعراق للاستفتاء الشعبي، الذي جرى في 15 تشرين الأول 2005م.

إذ نقرأ في إحدى المقالات الصحفية (الاستفتاء الذي من المفترض أن يجري على مشروع الدستور الجديد في منتصف الشهر المقبل)[1].

ونطالع في إحدى المقالات الصحفية حول موضوع 'الديمقراطية تضفي الشرعية على نظام الحكم': (لأول مرة أصبح لمصر رئيساً بشرعية صندوق الانتخابات: الآن فقد أصبحت شرعية رئيسنا نابعة من الشعب، فالشعب المصري ولأول مرة إمتلك منح شرعية الحكم لحاكمه) [2].

وورد في إحدى المقالات الصحفية حول موضوع 'الديمقراطية تعني المشاركة الشعبية في إدارة شؤون الحكم': (وهو الأمر الذي يؤكد المقولة الديمقراطية السرمدية والتي مؤداها أن أزهى وأحلى معاني وصور الديمقراطية من حكم الشعب لنفسه بنفسه، إنما تعلن عن نفسها صريحة ومدوية خلال فترة الانتخابات، والقرار الصادر من الناخبين من خلال صناديق الاقتراع العام السري)[3].

- واحتلت ثلاثة موضوعات المرتبة الحادية عشرة بعد أن سجل كل منهما (3) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (1.1٪).

وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

- 'الدستور ينظم عمل السلطات الحاكمة في الدولة الديمقراطية'

---

(1) فرحان حسام الدين، احلاها مرا، جريدة الأهرام، العدد (43380)، الثلاثاء 13/ ايلول/ 2005م، ص8.

(2) د. القس اكرام لمعي، شرعية جديدة، جريدة الأهرام، العدد (43395)، الاربعاء 28/ ايلول/ 2005م، ص10.

(3) د. مصطفى عفيفي، أدل بصوتك يا أخي فقد مضى عهد الاستفتاء، جريدة الأهرام، العدد (43356)، السبت 20/ آب 2005م، ص10.

وقد جاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (الدستور كما هو معروف يعد القانون الرئيسي. أو بعبارة أخرى العقد الاجتماعي الذي يرتضيه مجتمع معين لتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وبين مؤسسات الحكم وبعضها) [1].

- 'الديمقراطية تمثل شكلاً لنظام الحكم متعارضاً مع أنظمة الحكم الاستبدادية'

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (الحكم الرشيد أو الحكم الديمقراطي الصالح أصبح مفهوماً سائداً في أدبيات العلوم الاجتماعية هذه الأيام، ويمكن القول أن الحكم الديمقراطي الصالح يحتاج إلى وسائل يمكن المواطنين بواسطتها المشاركة بصفة منتظمة في صنع السياسات) [2].

- 'عملية التحول الديمقراطي في بعض البلدان النامية تصطدم بمعوقات عديدة'

وقد تناول أحد كُتّاب المقال الصحفي في جريدة الأهرام الموضوع بالقول (إن الديمقراطية ليست موضع إجماع أو اتفاق بين المصريين حتى لو رفعوا شعاراتها وتغنوا صباحاً ومساءً بمبادئها. فالأيام القليلة الماضية أكدت أنه يوجد بيننا من هم على استعداد لبذل كل غال ورخيص في سبيل ابعاد الديمقراطية عن الحياة السياسية والحق فان هذه الخصومة مع الديمقراطية تتمتع بشعبية واضحة لدينا) [3].

- وجاءت خمسة موضوعات في المرتبة الثانية عشرة بعد أن سجل كل منها تكرارين فقط ونسبة مئوية قدرها (0.70٪)، وتتمثل هذه الموضوعات في الآتي:

- 'الديمقراطية تقابل مبدأ الشورى الذي يمثل فلسفة الحكم في الإسلام'

وقد ورد في مقال صحفي خلا من اسم كاتبه حول الموضوع (ومن هنا يتضح إن مبدأ الشورى كان معمولاً به منذ قديم الأزل في الإسلام فقد أقره الدين الحنيف وعمل به رواده الأوائل مما يؤكد إن الدين الإسلامي هو بالفعل مهد الديمقراطية الحقيقية) [4].

---

(1) د. حسن أبو طالب، قضايا الدولة ونظام الحكم في مسودة الدستور العراقي، جريدة الأهرام، العدد (43339)، الاربعاء 3 / آب/ 2005م، ص34.

(2) السيد يسين، تحديات الحكم الرشيد، جريدة الأهرام، العدد (43333)، الخميس 28/ تموز/ 2005م، ص12.

(3) عبد الله عبد السلام، خصومتنا مع الديمقراطية، جريدة الأهرام العدد (43461)، السبت 3/ كانون الأول/ 2005م، ص8.

(4) بلا كاتب، نظام الشورى في الإسلام، جريدة الأهرام، العدد (43357)، الأحد 21/ آب، 2005م، ص7.

- 'انتشار الديمقراطية في معظم بلدان العالم'

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (ليس هناك من شك في إنه يمكن تلخيص الثورة السياسية التي تجتاح العالم في مجال النظم السياسية في عبارة واحدة مبناها انتقال حاسم من الشمولية والسلطوية إلى الديمقراطية) [1].

- 'عدم توافق النموذج الغربي للديمقراطية مع البيئة العربية'

ونطالع في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (مما يعطي لكل الدول والإرادات في عالمنا حق الوجود الفاعل من داخل خصوصياتها الثقافية طالما التزمت بحدود العقلانية السياسية، والشرعية التاريخية الواسعة، وليس فقط بالحدود الضيقة للديمقراطية الليبرالية التي قد يؤدي اعمالها كمرجعية وحيدة للحضارة الإنسانية الى تخريب السلم العالمي واشعال حرائق ثقافية ودينية غير محدودة) [2].

- 'سعي بعض الأطراف المحلية للاستفادة من الأجواء الديمقراطية لتحقيق مآرب خاصة'

وجاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (أن الديمقراطية في مصر ليست فكراً واحداً لدى الجميع ولكن الكل ينظر اليها من زاويته. فالبعض يؤمن بها والبعض الآخر يستخدمها مرحلياً يوظفها كأداة للوصول إلى السلطة وكأنها هي سلم يصعد به ثم يركله بعد ذلك. فلا أحدى يصعده بعده كما لا يهبط هو من موقعه) [3].

- 'الديمقراطية تتيح وجود الحكومات المحلية المنتخبة في الوحدات الادارية التي تتكون منها الدولة'

ونطالع في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (وحين نضع مثل هذه الأحوال أمام التزام الرئيس مبارك الانتخابي، بتعميق اللامركزية كجزء، من منظومة، تطوير الديمقراطية في مصر، يصبح منطقياً التفكير في قانون يجعل منصب المحافظ بالانتخاب وليس بالتعيين، وهو ما

(1) السيد يسين، قيم الديمقراطية، جريدة الأهرام، العدد (43452)، الخميس 24/ تشرين الثاني/ 2005م، ص12.

(2) صلاح سالم، التفكير خارج إطار المركزية الغربية، جريدة الأهرام، العدد (43359)، الثلاثاء 23/ آب/ 2005م، ص10.

(3) د. مصطفى الفقي، أم المعارك، جريدة الأهرام، العدد (43457)، الثلاثاء 29/ تشرين الثاني/ 2005م، ص12.

نأمل أن يحظى بنقاش عام وصولاً إلى افضل طريقة لجعل البيئات المحلية في ربوع مصر نماذج ديمقراطية حية) (1).

- 'تطور أسلوب تطبيقات الديمقراطية عبر الحقب المتلاحقة'

وجاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (إنها شروط الديمقراطية بمعناها الذي اصطلح عليه العالم المتقدم وأقره عبر سنوات طويلة من الممارسة والتأصيل، وحانت لحظة الحقيقة في اعتماد ذلك النموذج لتداول السلطة وعبر صناديق الاقتراع وآليات الانتخابات والمشاركة) (2).

- 'أهمية أن يكون النظام السياسي محل اتفاق واسع بين القوى السياسية الفاعلة في المجتمع'

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (صياغة ملامح توافق وطني عام حول قواعد اللعبة الديمقراطية وأهمها مبدأ تناوب السلطة من خلال انتخابات تعددية نزيهة وحياد مؤسسات الدولة على نحو يلزم القوى المختلفة باحترام قدسيتها ويضمن عدم الارتداد عنها في مراحل لاحقة) (3).

- 'الديمقراطية تقوم على مبدأ حكم الاغلبية مع الالتزام بضمان حقوق الأقلية'

وقد تناول أحد كُتّاب المقال الصحفي في جريدة الأهرام الموضوع بالقول (الأصل في الفلسفة الديمقراطية إنها عملية سياسية تساعد على تمثيل إرادة الأغلبية وتوصيل صوتها إلى جهاز الحكم دون أن تسقط في الوقت ذاته مصالح الأقلية، ويعتبر الفيصل بين الأغلبية والأقلية عددياً بالدرجة الأولى، ولا يعبر عن موقف سياسي دائم ومسبق، فنحن ضد طغيان الأغلبية وضد عناد الأقلية أيضاً) (4).

---

(1) د. حسن أبو طالب، نحو لا مركزية موثوق بها، جريدة الأهرام، العدد (43405)، السبت 8/ تشرين الأول/ 2005م، ص11.

(2) د. محمد السعدني، مبارك والجمهورية الثانية على أجندة المستقبل، جريدة الأهرام، العدد (43351)، الأثنين 15/ آب/ 2005م، ص10.

(3) د. عمر حمزاوي، نحو استعادة هيبة البرلمان، جريدة الأهرام، العدد (43426)، السبت 29/ تشرين الأول/ 2005م، ص10.

(4) د. مصطفى الفقي، مصر، سيناريوهات المستقبل، جريدة الأهرام، العدد(43443)، الثلاثاء 5/ تشرين الثاني/ 2005م، ص12.

- وجوب حصول الحكومة الديمقراطية على ثقة نواب الشعب.

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (هل يمكن إن يشهد مجلس الشعب الجديد سلطات رقابية أكثر فاعلية، وهل يمكن إن تعرض داخل القاعة استجوابات أكثر سخونة وأكثر فاعلية تؤدي إلى سحب الثقة من الحكومة، وإذا استشعرت الحكومة بأن الاستجواب يهددها بالفعل ويمكن إن يمثل ضربة قاضية لها أليس ذلك يكون مدعاة لها لتحسين أدائها وتعالج قصورها وتصوب سياساتها وقراراتها وتعمل دائماً بالفعل من أجل خدمة المواطن)[1].

- ولم يسجل موضوعا تعارض الآراء حول اسلوب تطبيقات الديمقراطية عبر الحقب المتلاحقة و الديمقراطية تعمل على ضمان الفصل بين السلطات الثلاث في الدولة أي حضور يذكر في جريدة الأهرام خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل وهو ما يدلل على إن الموضوعين المذكورين لم يحظيا بأي اهتمام من قبل كُتاّب المقال الصحفي في جريدة الأهرام خلال المدة الزمنية المشار إليها، في حين انهما موضوعان ينطويان على أهمية ولاسيما الموضوع الثاني الذي يعد ركيزة أساسية من ركائز الديمقراطية المعاصرة.

ثالثاً: جريدة الرأي الأردنية:

يتبين من تحليل بيانات جدول رقم (3) والذي يوضح ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في جريدة الرأي الأردنية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل ما يلي:

- احتل موضوع الديمقراطية تتيح للمواطنين انتخاب ممثليهم في البرلمان الذي يمثل السلطة التشريعية في الدولة الديمقراطية المرتبة الأولى في سلم الموضوعات، بعد أن سجل (22) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (14٪). ويمكن القول إن نسبة تمثيل هذا الموضوع تعد نسبة جيدة جداً مقارنة بنسب تمثيل الموضوعات الأخرى التي يتضمنها جدول رقم (3) وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام الإيجابي جداً بالموضوع المذكور من قبل كُتاّب المقال الصحفي في جريدة الرأي خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

---

(1) شريف العبد، مجلس شعب جديد.. ودور رقابي أكثر فاعلية، جريدة الأهرام، العدد (43387)، الثلاثاء 20/ أيلول/ 2005م، ص19.

وقد تناولت جريدة الرأي في المقال الصحفي الذي يعبر عن رأيها الموضوع محل الحديث من خلال التطرق إلى انتخابات المجلس النيابي العراقي، إذ نقرأ: (الاستحقاق العراقي الأكبر والأهم في المرحلة الراهنة وهي انتخابات الجمعية الوطنية التي ستدشن لمرحلة جديدة يفترض أن تكون نوعية وان تؤسس للعراق الجديد بما هو وطن كل العراقيين وبما هو عراق ديمقراطي تعددي يحترم حقوق الإنسان وتقر جميع مكوناته السياسية والاجتماعية والحزبية والدينية بمبدأ تداول السلطة على نحو سلمي بعيداً عن سياسات الإقصاء او التهميش والالغاء او الاستئصال) (1).

- وحصل موضوع: ألبرلمان يضطلع بمهمات حيوية في الدولةً على المرتبة الثانية بمجموع تكرارات بلغت (19) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (12.1٪). وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع والموضوعات الثلاثة التي تليه في الترتيب نسبة جيدة مقارنة بنسب تمثيل الموضوعات الأخرى التي تليهما في الترتيب، وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام الإيجابي بالموضوعات المشار اليها من قبل كُتاب المقال الصحفي في جريدة الرأي خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد جاء في إحدى المقالات الصحفية حول موضوع ألبرلمان يضطلع بمهمات حيوية في الدولةً (ذلك أن برلماننا العتيد هو موئل الدفاع عن الحقوق ونصرة المهمشين إلى جانب أدواره الأخرى في التشريع والرقابة والنقاش الحر والمسؤول الذي يستظل بمرجعية الدستور والقوانين السارية ومراقبة مجمل الأداء في الحياة العامة) (2).

- ونال موضوعا ألديمقراطية تتيح وجود الدستور الديمقراطي الذي يمثل القانون الأساس للدولةً وسعي بعض الجهات الدولية الغربية إلى فرض انموذجها الديمقراطي على الدول العربيةً المرتبة الثالثة بعد أن سجل كل منهما (18) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (11.5٪).

---

(1) رأينا، نحو مناخ ملائم للانتخابات العراقية، جريدة الرأي، العدد (12857)، الأثنين 5/ كانون الأول/ 2005م، ص30.

(2) محمود الريماوي، حدث آخر، استقالة نائب!، جريدة الرأي، العدد (12705)، الأثنين 4/ تموز/ 2005م، ص47.

جدول رقم (3)

يبين ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في اطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في جريدة الرأي الأردنية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
الديمقراطية تتيح للمواطنين انتخاب ممثليهم في البرلمان الذي يمثل السلطة التشريعية في الدولة الديمقراطية	22	٪14	1
البرلمان يضطلع بمهمات حيوية في الدولة	19	٪12.1	2
الديمقراطية تتيح وجود الدستور الديمقراطي الذي يمثل القانون الأساس للدولة	18	٪11.5	3
سعي بعض الجهات الدولية الغربية إلى فرض انموذجها الديمقراطي على الدول العربية	18	٪11.5	3
الديمقراطية تتيح للمواطنين اختيار رئيس الدولة عن طريق الانتخابات الدورية التنافسية الحرة النزيهة	17	٪10.8	4
نجاح المسيرة الديمقراطية يستلزم توفر متطلبات عديدة.	13	٪8.3	5
تأكيد أهمية السير في طريق التحول الديمقراطي الذي أمسى مطلباً شعبياً	10	٪6.4	6
الديمقراطية توفر عرض مشروع الدستور على الشعب للاستفتاء عليه	7	٪4.5	7
وجوب حصول الحكومة الديمقراطية على ثقة نواب الشعب	5	٪3.2	8
الديمقراطية توفر آليات التداول السلمي للسلطة	4	٪2.5	9
الدستور ينظم عمل السلطات الحاكمة في الدولة الديمقراطية	3	٪1.9	10
الديمقراطية تعمل على ضمان الفصل بين السلطات الثلاث في الدولة	3	٪1.9	10

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
أهمية أن يكون النظام السياسي محل اتفاق واسع بين القوى السياسية الفاعلة في المجتمع	3	%1.9	10
عملية التحول الديمقراطي في بعض البلدان النامية تصطدم بمعوقات عديدة	3	%1.9	10
سعي بعض الأطراف المحلية للاستفادة من الأجواء الديمقراطية لتحقيق مآرب خاصة	3	%1.9	10
أهمية الالتزام بتطبيق المبادئ الواردة في الدستور	2	%1.3	11
الديمقراطية تضفي الشرعية على نظام الحكم	2	%1.3	11
الديمقراطية تمثل شكلاً لنظام الحكم متعارضاً مع انظمة الحكم الاستبدادية	2	%1.3	11
الديمقراطية تتيح امكانية اجراء تعديلات على بعض مواد الدستور ضمن الاطر القانونية	1	%0.60	12
الديمقراطية تقابل مبدأ الشورى الذي يمثل فلسفة الحكم في الإسلام	1	%0.60	12
الديمقراطية تعني المشاركة الشعبية في إدارة شؤون الحكم	1	%0.60	12
تعارض الآراء حول أسلوب تطبيقات الديمقراطية في المجتمعات المختلفة	-	-	-
تطور أسلوب تطبيقات الديمقراطية عبر الحقب المتلاحقة	-	-	-
انتشار الديمقراطية في معظم بلدان العالم	-	-	-
عدم توافق النموذج الغربي للديمقراطية مع البيئة العربية	-	-	-
الديمقراطية تتيح وجود الحكومات المحلية المنتخبة في الوحدات الإدارية التي تتكون منها الدولة	-	-	-
الديمقراطية تقوم على مبدأ حكم الأغلبية مع الالتزام بضمان	-	-	-

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
حقوق الأقلية			
المجموع	157	٪100	-

لقد تركز اهتمام المقالات الصحفية التي تناولت الموضوع الأول على عملية كتابة مسودة الدستور الدائم للعراق وعرضه على الجمعية الوطنية للمصادقة عليه ومن ثم عرضه على الاستفتاء الشعبي اذ نقرأ في إحدى المقالات الصحفية (إن العراقيين والعرب من ورائهم يتطلعون إلى دستور ينظم حياتهم ويحمي هويتهم، ويحافظ على عروبتهم، ويقي لغتهم، ويوزع ثرواتهم بالعدل ويوحد بين طوائفهم، نريد دستوراً يشارك به الكل، ويوافق عليه الكل)(1).

اما فيما يتعلق بموضوع "سعي بعض الجهات الدولية الغربية إلى فرض أنموذجها الديمقراطي على الدول العربية" فنطالع في إحدى المقالات الصحفية (وفي الوقت ذاته تأتي من الخارج ضغوط أمريكية وأوربية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة وتمكين المرأة تزداد حدتها يوما بعد يوم، وهي تطالب الأنظمة العربية بتخفيف قبضتها على فعاليات شعوبها المتطلعة الى الديمقراطية والحداثة. ولولا السلوك المشين لأميركا وحلفائها في العراق وفضائح أعمال التعذيب في السجون والمعتقلات لكان للضغط الأمريكي بهذا الاتجاه مصداقية وتأثير محسوس..)(2).

وحقق موضوع: "الديمقراطية تتيح للمواطنين اختيار رئيس الدولة عن طريق الانتخابات الدورية التنافسية الحرة النزيهة" نسبة مئوية قدرها (10.8٪) ليحتل بذلك المرتبة الرابعة بمجموع تكرارات بلغت (17) تكراراً.

(1) غيداء درويش، دستور "يا حاضرين"، جريدة الرأي، العدد (12817). الأثنين 24/ تشرين الأول/ 2005م، ص30.

(2) د. فهد الفانك، ضغوط من أجل الديمقراطية، جريدة الرأي، العدد (12882)، الجمعة 30/ كانون الأول/ 2005م، ص16.

لقد تركز اهتمام المقالات الصحفية التي تناولت الموضوع على الانتخابات الرئاسية التي جرت في مصر في 7 أيلول 2005م، اذ نطالع في إحدى المقالات الصحفية (يذهب فيها المصريون إلى صناديق الاقتراع الحر والمباشر لاختيار رئيس لجمهوريتهم من بين مرشحين عدة..) [1].

وجاء موضوع نجاح المسيرة الديمقراطية يستلزم توفر متطلبات عديدة في المرتبة الخامسة بعد إن سجل (13) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (8.3٪). وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع نسبة معتدلة وهو يشير إلى حجم الاهتمام المقبول بهذا الموضوع من قبل كُتاّب المقال الصحفي في جريدة الرأي خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (فأن عملية الاصلاح الدستوري والقانوني والمؤسسي تعتبر أساسية لتدعيم التحول الديمقراطي، كما أن اتخاذ خطوات جدية وجادة على طريق الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي ووضع حد للفساد السياسي والاداري يعتبر من المتطلبات الأساسية لخلق بنية اقتصادية واجتماعية مؤاتية للتطور الديمقراطي ودعمه) [2].

وأحتل موضوع: تأكيد أهمية السير في طريق التحول الديمقراطي الذي أمسى مطلباً شعبياً المرتبة السادسة بمجموع تكرارات بلغت (10) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (6.4٪). ويمكن القول أن نسبة تمثيل هذا الموضوع تعد نسبة شبه ضعيفة وهي تدلل على حجم الاهتمام المحدود بالموضوع المذكور من قبل كُتاّب المقال الصحفي في جريدة الرأي خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (يتمحور موضوع الساعة في العالم العربي حول الاصلاح بمعناه الشامل بدءاً من ضرورة إجراء الاصلاح السياسي على مستوى رأس الدولة وأنتهاءً بباقي مراحله عبر تطبيق صيغة توافقية تقوم على تبني فكرة الديمقراطية)[3].

---

(1) محمد خروب، يحدث في مصر.. اليوم؟، جريدة الرأي، العدد (12773)، الأربعاء 7/ أيلول/ 2005م، ص30.

(2) د. عاهد مسلم المشاقبة، أميركا والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، جريدة الرأي، العدد (12882)، الجمعة 30 / كانون الأول/ 2005م، ص21.

(3) رياض حمودة ياسين، الديمقراطية كفكرة نسبية في العالم العربي، جريدة الرأي ، العدد (12705)، الأثنين 4/ تموز/ 2005م، ص47.

وحصل موضوع 'الديمقراطية توفر عرض مشروع الدستور على الشعب للاستفتاء عليه' على المرتبة السابعة بعد أن سجل (7) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (4.5٪) وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع نسبة ضعيفة وهي تدلل على حجم الاهتمام المتدني بهذا الموضوع من قبل كُتاّب المقال الصحفي في جريدة الرأي خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

لقد تركز اهتمام المقالات الصحفية التي تناولت الموضوع على عرض مسودة الدستور الدائم للعراق على الاستفتاء الشعبي. وقد جاء في إحدى تلك المقالات الصحفية (سيعرض مشروع الدستور العراقي الى الاستفتاء العام يوم 15 شهر تشرين الأول الحالي..)[1].

ونال موضوع: 'وجوب حصول الحكومة الديمقراطية على ثقة نواب الشعب' المرتبة الثامنة بمجموع تكرارات بلغت (5) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (3.2٪)، ويمكن القول أن نسبة تمثيل هذا الموضوع والموضوعات الاثنتى عشرة التي تليه في الترتيب تعد نسبة ضعيفة جداً وهي تشير إلى حجم الاهتمام المتدني جداً بالموضوعات المشار اليها من قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة الرأي خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول موضوع 'وجوب حصول الحكومة الديمقراطية على ثقة نواب الشعب' (بأن الحكومة منتخبة طالما إنها حصلت وفق أحكام الدستور على ثقة نواب الأمة المنتخبين فالحكومة المنتخبة في البلدان الديمقراطية العريقة هي التي يشكلها الحزب الذي يملك الأغلبية البرلمانية، ويستحيل تشكيلها من غير ذلك الحزب لأن الأغلبية لن تعطيها الثقة) [2].

وحقق موضوع 'الديمقراطية توفر آليات التداول السلمي للسلطة' نسبة مئوية قدرها (2.5٪)، ليحتل بذلك المرتبة التاسعة بمجموع تكرارات بلغت (4) تكرارات.

وقد تناول أحد كُتاّب المقال الصحفي في جريدة الرأي الموضوع بالقول: (التغيير سمة إيجابية تقود إلى إثراء المسيرة بدماء جديدة، وخبرات وطاقات واعدة، بل تقود إلى نوع من التفعيل والتشابك الإيجابي بين السلطات خاصة التشريعية والتنفيذية وإلى إيقاظ العديد من

---

(1) فالح الطويل، العراق!! إلى أين؟، جريدة الرأي، العدد (12794)، السبت 1/ تشرين الأول/ 2005م، ص21.

(2) د. فهد الفانك، نحو حكومة منتخبة!، جريدة الرأي، العدد (12731)، السبت، 30/ تموز/ 2005م، ص20.

المكامن الشعبية التي ترى في تغيير الحكومات نوعاً من تداول السلطة ونهجاً ديمقراطياً يضفي الى رحابة عملية المشاركة السياسية) [1].

واشتركت خمسة موضوعات ضمن جدول رقم (3) في المرتبة العاشرة بعد أن سجل كل منها (3) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (1.9٪)، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

'الدستور ينظم عمل السلطات الحاكمة في الدولة الديمقراطية'

وقد جاء في مقال صحفي حول الموضوع (دور الدستور كمحدد ومحجم وضابط للحكومة، ومانع لسيطرتها المطلقة أو انفرادها بالسلطة دون مرجعية) [2].

'الديمقراطية تعمل على ضمان الفصل بين السلطات الثلاث في الدولة'

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (بناء نظام وطني تعددي، يتم فيه الفصل بين السلطات...)[3].

'أهمية أن يكون النظام السياسي محل اتفاق واسع بين القوى السياسية الفاعلة في المجتمع'.

ونطالع في مقال صحفي حول الموضوع (بأنهم قد قبلوا العمل وفق قواعد اللعبة الديمقراطية وأنهم ملتزمون تطبيقها وفي مقدمتها تداول السلطة على نحو سلمي بعيداً عن العنف..) [4].

'عملية التحول الديمقراطي في بعض البلدان النامية تصطدم بمعوقات عديدة' لقد تناول أحد كُتّاب المقال الصحفي في جريدة الرأي الموضوع من خلال التطرق إلى المعقوات التي تعترض تطبيق الديمقراطية في الدول العربية، إذ يقول (الديمقراطية هي خبز الجماهير الرأسمالية والمثقفة والفقيرة مما يعني معه ضرورة تحالف رأس المال مع الثقافة لانتاج مفهوم الديمقراطية، والتباعد بينهما أحدى المعوقات الرئيسية في تحقيق الديمقراطية، أن مفهوم الديمقراطية العربية في

---

(1) أ.د.فيصل الرفوع، التغيير.. سنة الكون، جريدة الرأي، العدد (12850)، الأثنين 28/ تشرين الثاني/ 2005م، ص31.

(2) د. عمر الحضرمي، العراق بين الدستور والدستورية، جريدة الرأي، العدد (12816)، الأحد 23/ تشرين الأول/ 2005م، ص31.

(3) محمود الريماوي، بعد إنقطاع دستوري طويل، جريدة الرأي، العدد (12728)، الأربعاء 27/ تموز/ 2005م، ص31.

(4) محمد حروب، الأخوان المسلمون في مصر.. زعامة المعارضة أم معارضة الزعامة؟، جريدة الرأي، العدد (12842)، الأحد 20/ تشرين الثاني/ 2005م، ص50.

تشوه وخطر والتسرع بمطالبة النظام الرسمي بتطبيق الديمقراطية يواجه خطر التعثر والولادة العسيرة) (1).

'سعي بعض الأطراف المحلية للاستفادة من الأجواء الديمقراطية لتحقيق مآرب خاصة'.

وجاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (وهذه الديمقراطية التي ترتكز دعائمها على الحوار والاستماع إلى الرأي الآخر بالإضافة إلى العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص فهي تصبح معوجة حينما يتم تشكيلها وفق المصالح والأهواء.. فالعيب ليس في الديمقراطية وإنما في بعض القائمين عليها) (2).

وجاءت ثلاثة موضوعات في المرتبة الحادية عشرة بعد أن سجل كل منها تكرارين فقط ونسبة مئوية قدرها (1.3٪) وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

'أهمية الالتزام بتطبيق المبادئ الواردة في الدستور' وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (انصح الحكومة بعدم اللجوء إلى هكذا التفافات على الدستور والقوانين النافذة. ذلك أن الدستور خط أحمر، ولا انصحها بتجاوزه تحت مسميات تتجاوز الواقع والحقيقة، وأن لا تتعود الحكومات على تجاوز الدستور، ذلك انها تشجع الآخرين على تجاوزه.. وان ما نشكو منه كمجتمع من فساد وغيره ناتج عن تجاوز البعض للدستور والقوانين والأنظمة) (3).

'الديمقراطية تضفي الشرعية على نظام الحكم'

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (إن الانتخابات تقع في مقدمة هذه الآليات، بل انها تعد أهمها على الإطلاق، لأنها المشهد الأهم في الإصلاح السياسي، وهي إحدى آليات الممارسة الديمقراطية، إذ تمثل الآلية الشرعية التي يتم عن طريقها التداول السلمي للسلطة داخل مؤسسات الحكم والمجتمع في الأنظمة الديمقراطية) (4).

---

(1) د. جلال فاخوري، إشكاليات ومعوقات الديمقراطية، جريدة الرأي، العدد (12723)، الجمعة/ 22/ تموز، 2005م، ص20.

(2) ناديا هاشم العالول، التطرف في الديمقراطية كالتطرف في الدين.. جريدة الرأي، العدد (12844)، الثلاثاء 22/ تشرين الثاني/ 2005م، ص30.

(3) عبد الكريم الدعمي، الدستور الأردني.. ومذكرة التفاهم، جريدة الرأي، العدد (12748)، الثلاثاء 16/ آب/ 2005م، ص22.

(4) د. هايل ودعان الدعجة، الانتخابات جوهر الاصلاح السياسي، جريدة الرأي، العدد (12813)، الخميس 20/ تشرين الأول/ 2005م، ص28.

'الديمقراطية تمثل شكلاً لنظام الحكم متعارضاً مع أنظمة الحكم الاستبدادية'.

ونطالع في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع: (الديمقراطية إليه واجتهاد إنساني وليس عقيدة، وهي خلاصة تجربة في الحكم وتنظيم شؤون الإدارة والحياة، استندت إلى تجربة ومعاناة إنسانية طويلة مع التسلط والتعصب والظلم والتميز بين الطبقات وعدم المساواة في طلب الحقوق، وهي خلاصة تجارب عاشتها أمم ومجتمعات إنسانية عديدة في العالم) (1).

أما المرتبة الثانية عشرة في سلم الموضوعات فقد احتلتها ثلاثة موضوعات بعد أن سجل كل منها تكراراً واحداً ونسبة مئوية قدرها (0.60٪). وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

'الديمقراطية تتيح أمكانية إجراء تعديلات على بعض مواد الدستور ضمن الأطر القانونية'.

وقد تناول أحد كُتاّب المقال الصحفي في جريدة الرأي الموضوع بالقول (أن للدستور ـ عند كل أمة ـ حرمة خاصة تقتضي التعامل معه بأقصى درجات الحذر والتحوط. فإذا كان ثمة تعديل بعد ذلك، فهو كائن على بصيرة، وهو توسعة لا نقض حينئذ، وتفعيل لا تبديل..) (2).

'الديمقراطية تقابل مبدأ الشورى الذي يمثل فلسفة الحكم في الإسلام'.

وقد جاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (بأن قيمنا العربية والإسلامية، وقبل أربعة عشر قرناً، جاءت بأعظم معاني الديمقراطية الحقيقية والمتمثلة بالشورى وإحترام الاخر، حيث أكد عز وجل على ذلك، بقوله جلت قدرته: ((وأمرهم شورى بينهم)) و((شاورهم في الأمر)) صدق الله العظيم) (3).

'الديمقراطية تعني المشاركة الشعبية في إدارة شؤون الحكم'.

---

(1) نصوح المجالي، التحدي الحقيقي في حياة المسلمين/ التجسير مع العصر، جريدة الرأي، العدد (12706)، الثلاثاء 5/ تموز/ 2005م، ص31.

(2) إبراهيم العجلوني، حول تعديل الدستور، جريدة الرأي، العدد (12741)، الثلاثاء 9/ آب/ 2005م، ص31.

(3) أ.د. فيصل الرفوع، ديمقراطيتهم.. وديمقراطيتنا..، جريدة الرأي، العدد (12857)، الأثنين 5/ كانون الأول/ 2005م، ص31.

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (تحقيق غايات الشعب في الحرية والشورى والديمقراطية وحفظ حق الفرد والأمة باعتبارها مصدر السلطات في إدارة شؤونها وتقرير مصيرها) [1].

ولم تسجل ستة موضوعات ضمن جدول رقم (3) أي حضور يذكر في جريدة الرأي خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، وتتمثل هذه الموضوعات في الآتي:

- تعارض الآراء حول أسلوب تطبيقات الديمقراطية في المجتمعات المختلفة.
- تطور أسلوب تطبيقات الديمقراطية عبر الحقب المتلاحقة.
- انتشار الديمقراطية في معظم بلدان العالم.
- عدم توافق النموذج الغربي للديمقراطية مع البيئة العربية.
- الديمقراطية تتيح وجود الحكومات المحلية المنتخبة في الوحدات الإدارية التي تتكون منها الدولة.
- الديمقراطية تقوم على مبدأ حكم الأغلبية مع الالتزام بضمان حقوق الأقلية.

إن غياب الموضوعات المذكورة عن جريدة الرأي خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل يشير بوضوح إلى انها لم تحظ بأي اهتمام من قبل كُتاب المقال الصحفي في جريدة الرأي خلال المدة الزمنية المشار إليها في حين انها ولاسيما الموضوعات الثلاث الأخيرة موضوعات جوهرية وتستحق أن تحظى بالاهتمام المطلوب.

رابعاً: جريدة النهار اللبنانية:

يظهر من تحليل بيانات جدول رقم (4) والذي يبين ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في جريدة النهار اللبنانية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل ما يلي:

إحتل موضوع نجاح المسيرة الديمقراطية يستلزم توفر متطلبات عديدة، المرتبة الأولى في سلم الموضوعات بعد إن سجل (20) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (18.3٪)، وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع والموضوع الذي يليه في الترتيب نسبة جيدة مقارنة بنسب تمثيل الموضوعات الأخرى

(1) د. تيسير القياني، التجربة الحزبية في الأردن، جريدة الرأي، العدد (12776)، الثلاثاء 3/ أيلول/ 2005م، ص31.

ضمن جدول رقم (4)، وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام الإيجابي بالموضوعين المذكورين من قبل كُتاب المقال الصحفي في جريدة النهار خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد جاء في إحدى المقالات الصحفية حول موضوع: "نجاح المسيرة الديمقراطية يستلزم توفر متطلبات عديدة": (الديمقراطية لا تقتصر على الانتخابات (التمثيل) بل يتعداها إلى بناء مجتمع ديموقراطي واعٍ يعج بالحراك السياسي. وله قاعدة من الخيارات العديدة، ويستند إلى دولة قوية)[1].

وحصل موضوع: "الديمقراطية تتيح للمواطنين انتخاب ممثليهم في البرلمان الذي يمثل السلطة التشريعية في الدولة الديمقراطية" على المرتبة الثانية بمجموع تكرارات بلغت (17) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (15.6٪).وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (الانتخابات النيابية التي جرت أخيراً في لبنان، وبصرف النظر عن الملابسات التي افقتها والنتائج التي انتهت إليها، تبقى مؤهلة لأن تشكل نقلة نوعية في الحياة السياسية اللبنانية) [2].

---

(1) فخري كريم، عن الحالة العراقية الراهنة: هل تبنى الديمقراطية من دون الدولة؟، جريدة النهار، العدد (22452)، الأثنين 10/ تشرني الأول/ 2005م، ص8.

(2) محمد مشموشي، الانتخابات النيابية الأخيرة أو آخر الالعاب البالية، جريدة النهار، العدد (22361)، الأثنين 11/ تموز 2005م، ص19.

جدول رقم (4)

يبين ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في اطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في جريدة النهار اللبنانية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
نجاح المسيرة الديمقراطية يستلزم توفر متطلبات عديدة	20	%18.3	1
الديمقراطية تتيح للمواطنين انتخاب ممثليهم في البرلمان الذي يمثل السلطة التشريعية في الدولة الديمقراطية	17	%15.6	2
أهمية الالتزام بتطبيق المبادئ الواردة في الدستور	11	%10.1	3
تأكيد أهمية السير في طريق التحول الديمقراطي الذي أمسى مطلباً شعبياً	9	%8.3	4
الديمقراطية تتيح وجود الدستور الديمقراطي الذي يمثل القانون الأساس للدولة	7	%6.4	5
البرلمان يضطلع بمهمات حيوية في الدولة	7	%6.4	5
الديمقراطية تتيح للمواطنين اختيار رئيس الدولة عن طريق الانتخابات الدورية التنافسية الحرة النزيهة	6	%5.5	6
سعي بعض الجهات الدولية الغربية الى فرض انموذجها الديمقراطي على الدول العربية	6	%5.5	6
الديمقراطية تقوم على مبدأ حكم الأغلبية مع الالتزام بضمان حقوق الأقلية	4	%3.7	7
الديمقراطية توفر عرض مشروع الدستور على الشعب للاستفتاء عليه	3	%2.8	8
الدستور ينظم عمل السلطات الحاكمة في الدولة الديمقراطية	3	%2.8	8
الديمقراطية توفر آليات التداول السلمي للسلطة	3	%2.8	8
أهمية أن يكون النظام السياسي محل اتفاق واسع بين القوى السياسية الفاعلة في المجتمع	3	%2.8	8

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
الديمقراطية تعمل على ضمان الفصل بين السلطات الثلاث في الدولة	2	%1.8	9
الديمقراطية تمثل شكلاً لنظام الحكم متعارضاً مع أنظمة الحكم الاستبدادية	2	%1.8	9
عملية التحول الديمقراطي في بعض البلدان النامية تصطدم بمعوقات عديدة	2	%1.8	9
الديمقراطية تتيح إمكانية إجراء تعديلات على بعض مواد الدستور ضمن الاطر القانونية	1	%0.90	10
تعارض الآراء حول إسلوب تطبيقات الديمقراطية في المجتمعات المختلفة	1	%0.90	10
الديمقراطية تعني المشاركة الشعبية في ادارة شؤون الحكم.	1	%0.90	10
وجوب حصول الحكومة الديمقراطية على ثقة نواب الشعب	1	%0.90	10
الديمقراطية تضفي الشرعية على نظام الحكم	-	-	-
الديمقراطية تقابل مبدأ الشورى الذي يمثل فلسفة الحكم في الإسلام	-	-	-
تطور اسلوب تطبيقات الديمقراطية عبر الحقب المتلاحقة	-	-	-
انتشار الديمقراطية في معظم بلدان العالم	-	-	-
عدم توافق النموذج الغربي للديمقراطية مع البيئة العربية	-	-	-
سعي بعض الأطراف المحلية للاستفادة من الأجواء الديمقراطية لتحقق مآرب خاصة	-	-	-
الديمقراطية تتيح وجود الحكومات المحلية المنتخبة في الوحدات الإدارية التي تتكون منها الدولة	-	-	-
المجموع	109	%100	-

ونال موضوع: أهمية الالتزام بتطبيق المبادئ الواردة في الدستور المرتبة الثالثة بعد أن سجل (11) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (%10.1)، ويمكن القول أن نسبة تمثيل هذا الموضوع تعد في العموم نسبة معتدلة مقارنة بنسب تمثيل الموضوعات الأخرى التي يتضمنها جدول رقم (4)،

وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام المتوسط بالموضوع المذكور من قبل كُتاّب المقال الصحفي في جريدة النهار خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (إذ يجب إحترام كل نصوص الدستور والعمل على تصحيح كل مخالفة لأحكامه أياً تكن لأن احترام الدستور شرط أساس لاستقرار النظام السياسي على أسس ثابتة وصحيحة ولانتظام عمل المؤسسات الدستورية) (1).

وجاء موضوع: تأكيد أهمية السير في طريق التحول الديمقراطي الذي أمسى مطلباً شعبياً في المرتبة الرابعة بمجموع تكرارات بلغت (9) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (8.3٪)، وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع نسبة شبه ضعيفة وهي تشير إلى حجم الاهتمام المحدود بالموضوع المذكور من قبل كُتاّب المقال الصحفي في جريدة النهار خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (مادام هذا الجمع الكبير من قواها قد توافق على الديمقراطية كهدف مشترك، وقرر التمسك بها في جميع الظروف والأحوال. وصمم على نقل البلد إليها بطرق سليمة وآمنة..) (2).

واحتل موضوعا الديمقراطية تتيح وجود الدستور الديمقراطي الذي يمثل القانون الأساسي للدولة والبرلمان يضطلع بمهمات حيوية في الدولة المرتبة الخامسة بعد أن سجل كل منهما (7) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (6.4٪)، وتعد نسبة تمثيل هذين الموضوعين والموضوعين اللذين يأتيان بعدهما في الترتيب، نسبة ضعيفة وهي تدلل على حجم الاهتمام المتدني بالموضوعات المشار إليها من قبل كُتاّب المقال الصحفي في جريدة النهار خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، لقد تركز اهتمام المقالات الصحفية التي تناولت الموضوع الأول على موضوع الدستور الدائم للعراق، والذي اقر في الاستفتاء الشعبي الذي جرى في 15 تشرين الأول 2005م.

وجاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (من خلال دستور علماني مدني صرف يوحدهم على أهداف وطنية ومبادئ حضارية ولا يفرق بينهم أبداً، ومضامين تكفل بناء

---

(1) وليد عبلا، حذار المخالفات الدستورية، جريدة النهار، العدد (22397)، الثلاثاء 16/ آب/ 2005م، ص17.

(2) ميشال كيلو، نعم إنه إعلان دمشق كي نحد قدرة المغامرين على كبح التطور الديموقراطي، جريدة النهار، العدد (22479)، الثلاثاء 8/ تشرين الثاني/ 2005م، ص19.

مشروع حضاري للعراق والعراقيين في كل النواحي..) [1]، أما فيما يتعلق بموضوع: البرلمان يضطلع بمهمات حيوية في الدولة فنقرأ في إحدى المقالات الصحفية (مما لاشك فيه أن المجلس النيابي الجديد الذي اكتمل عقده سيواجه مجموعة استحقاقات مهمة ومصيرية يتوقف على حسن تنفيذها مستقبل لبنان الجديد..) [2].

وحصل موضوعا: الديمقراطية تتيح للمواطنين اختيار رئيس الدولة عن طريق الانتخابات الدورية التنافسية الحرية النزيهة وسعي بعض الجهات الدولية الغربية إلى فرض انموذجها الديمقراطي على الدول العربية على المرتبة السادسة بعد أن سجل كل منهما (6) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (5.5٪).

وقد تناول أحد كُتاّب المقال الصحفي في جريدة النهار الموضوع الأول من خلال التطرق إلى الانتخابات الرئاسية التي جرت في مصر في 7 أيلول 2005م، إذ نقرأ (برئيس جديد ينتخب وفقاً للأصول الديمقراطية مع ما يعنيه ذلك من تنافس أي من تعدد مرشحين إلى تكافؤ فرص يوفره عدم استعمال الدولة وأجهزتها وفوائدها لمصلحة مرشحها.) [3]. أما فيما يتعلق بموضوع سعي بعض الجهات الدولية الغربية الى فرض انموذجها الديمقراطي على الدول العربية فنطالع في إحدى المقالات الصحفية (تنشغل الادارة الأميركية في نشر مفهوم الديموقراطية في العالم العربي، الذي لابد له في رأيها من أن ينشر القيم والمبادئ الأميركية ويحسن الوضع الأمني داخل الولايات المتحدة، ويعتقد المحللون القريبون من الإدارة الأميركية إن انتشار الديموقراطية في المجتمعات العربية سيؤدي إلى زوال الفكر المتطرف، وبالتالي ستوقف المجتمعات العربية المعادية للسياسة الأميركية عن الانتشار والتوسع..) [4] !؟.

---

(1) سيار الجميل، كنا ننتظر دستوراً ، جريدة النهار، العدد (22386)، الجمعة 5/ آب/ 2005م، ص9.

(2) د. هشام جابر، ثلاثة أنواع من الحكم لا مكان لها، جريدة النهار، العدد (22358)، الجمعة 8/ تموز / 2005م، ص8.

(3) سركيس نعوم، مصر والانتخابات الرئاسية، جريدة النهار، العدد (22404)، الثلاثاء 23/ آب/ 2005م، ص2.

(4) مهى حمدان، هل تنجح الديمقراطية في القضاء على الإرهاب، جريدة النهار، العدد (22495)، السبت 26/ تشرين الثاني/ 2005م، ص9.

وحقق موضوع: ٱلديمقراطية تقوم على مبدأ حكم الأغلبية مع الالتزام بضمان حقوق الأقلية' نسبة مئوية قدرها (3.7٪)، ليحتل بذلك المرتبة السابعة بمجموع تكرارات بلغت (4) تكرارات، وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع والموضوعات الإحدى عشر التي تليه في الترتيب نسبة ضعيفة جداً وهي تشير الى حجم الاهتمام المتدني جداً بالموضوعات المشار إليها من قبل كُتّاب المقال الصحفي في جريدة النهار خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول موضوع: ٱلديمقراطية تقوم على مبدأ حكم الأغلبية مع الالتزام بضمان حقوق الأقلية' (تبني الديمقراطية كسلطة الشعب Demos/ Kratos وإحترام اللعبة السياسية المتمحورة حول حكم الأكثرية مع الأخذ في الاعتبار الأقلية)(1).

واشتركت أربعة موضوعات ضمن جدول رقم (4) في المرتبة الثامنة بعد أن سجل كل منها (3) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (2.8٪)، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

ٱلديمقراطية توفر عرض مشروع الدستور على الشعب للاستفتاء عليه'

لقد تركز أهتمام المقالات الصحفية الثلاثة التي تناولت الموضوع على موضوع عرض مسودة الدستور الدائم للعراق على الاستفتاء الشعبي، إذ نقرأ في إحدى المقالات الصحفية (تشير كل المعطيات الراهنة إلى أن مسودة الدستور العراقي الجديد أصبحت حقيقة واقعة بعد أن تم إقرارها من قبل الجمعية الوطنية، وبات أمر تعديلها أو إسقاطها مناطاً باستفتاء شعبي عام)(2).

ٱلدستور ينظم عمل السلطات الحاكمة في الدولة الديمقراطية'

وقد جاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (يتضمن الدستور عادة جملة القواعد والأسس الفلسفية الكاشفة عن هوية الدولة والأنظمة الأساسية المحددة لعلاقات الحاكم

---

(1) جوزف يعقوب، الحداثة المشروطة... باحترام الشعوب، جريدة النهار، العدد (22357)، الخميس 7/ تموز/ 2005م، ص19.

(2) محمد علي الأتاسي، قراءة في المسودتين السابقة والأخيرة للدستور العراقي الجديد، جريدة النهار، العدد (22413)، الخميس 11/ ايلول/ 2005م، ص17.

بالمحكوم وأجهزة الحكم الرئيسية التشريعية والقضائية والتنفيذية من حيث كيفية تشكلها والعلاقات البينية المنظمة لها ونوع العلاقات التي تربط المركز بالأطراف) [1].

'الديمقراطية توفر آليات التداول السلمي للسلطة'

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (إيماناً منه بأهمية التداول السلمي للسلطة والأخذ بالديمقراطية) [2].

'أهمية إن يكون النظام السياسي محل اتفاق واسع بين القوى السياسية الفاعلة في المجتمع'

لقد تركز اهتمام المقالات الصحفية الثلاثة التي تناولت الموضوع على مبدأ الديمقراطية التوافقية السائد في لبنان نتيجة لتركيبة لبنان التعددية، إذ نقرأ في إحدى المقالات الصحفية: (وإذا كان اللبنانيون قد ارتضوا عن حق تجاوز الديموقراطية العددية والتي هي أساس الديمقراطية السليمة، لظروف خاصة بلبنان وحرصاً على اجتماعه الأهلي، إلى الديموقراطية التوافقية التي هي أكثر ملائمة للمجتمعات ذات التعددية الدينية أو الأثنية، فالواجب تحديد مضمون هذا المفهوم ووضع إطره وتحديد حدوده ليشكل قاعدة ومقياساً للانتظام المجتمعي والسياسي للبنان..)[3].

وجاءت ثلاثة موضوعات في المرتبة التاسعة بعد أن سجل كل منها تكراراً واحداً ونسبة مئوية قدرها (1.8٪)، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

'الديمقراطية تعمل على ضمان الفصل بين السلطات الثلاث في الدولة'

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (مبدأ استقلال السلطات في الأنظمة الديموقراطية الذي يجعل السلطة القضائية مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية) [4].

'الديمقراطية تمثل شكلاً لنظام الحكم متعارضاً مع أنظمة الحكم الاستبدادية'

---

(1) الشيخ راشد الغنوشي، انضمام شيعة الحزبين الكبيرين في العراق إلى مطلب الفيدرالية... فاجأ الجميع، جريدة النهار، العدد (22426)، الأربعاء 14/ أيلول/ 2005م، ص17.

(2) تركي علي الربيعو، مفاجأتان رئاسيتان عربيتان، جريدة النهار، العدد (22388)، الأحد 7/ آب/ 2005م، ص9.

(3) حسن منيمنة، أي صيغة للدولة اللبنانية في المرحلة الجديدة؟ (8). الديمقراطية، الطائف، الثقة، جريدة النهار، العدد (22480)، السبت 30/ تموز/ 2005م، ص19.

(4) المحامي بدوي أبو ديب، كتاب مفتوح إلى العدالة، جريدة النهار، العدد (22426)، الأربعاء 14/ أيلول/ 2005م، ص9.

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (والديموقراطية نظام حكم يتميز: بنظام حكم تمثيلي شعبي تعين فيه السلطة الاشتراعية والسلطة التنفيذية من طريق الانتخابات الشعبية) (1).

'عملية التحول الديمقراطية في بعض البلدان النامية تصطدم بمعوقات عديدة'

وقد تناول أحد كُتاّب المقال الصحفي في جريدة النهار الموضوع بالقول: (الاستهداف الذي يتعرض له مسار التغيير الديموقراطي في لبنان لرؤاد الافكار الاصلاحية ولمنع الحركات السياسية الديموقراطية من تفعيل دور المجتمع المدني في الحد من طغيان سلطة الدولة وفي التصدي لانحراف مؤسساتها) (2).

أما المرتبة الرابعة فقد احتلتها أربعة موضوعات بعد أن سجل كل منها تكراراً واحداً فقط ونسبة مئوية قدرها (0.90٪)، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

'الديمقراطية تتيح إمكانية إجراء تعديلات على بعض مواد الدستور ضمن الأطر القانونية'.

وجاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (بعد التعديلات الدستورية التي طرأت على النص أثر المؤتمر اللبناني في الحجاز عام 1989)(3).

'تعارض الآراء حول أسلوب تطبيقات الديمقراطية في المجتمعات المختلفة'

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (هناك ثلاث رؤى مختلفة ومتباينة تنحو اليوم في العالم العربي لطبيعة الأهداف والمهمات التي يتعين على الديموقراطية الآتية إن تعمل عليها: ديموقراطية اجتماعية وديموقراطية إسلامية وديموقراطية ليبرالية) (4).

---

(1) نقولا نصيف، جوزف مغيزل الغائب الحاضر: اقانيم الديمقراطية والعلمانية والتقدمية وحقوق الإنسان، جريدة النهار، العدد (22498)، الأربعاء 17/ آب/ 2005م، ص17.

(2) غسان الخشن، التغيير الديموقراطي والوصاية الطائفية، جريدة النهار، العدد (22397)، الثلاثاء 16 آب/ 2005م، ص9.

(3) شبلي ملاط، خواطر دستورية من وحي بكركي، جريدة النهار، العدد (22499)، الأربعاء 30/ تشرين الثاني/ 2005م، ص23.

(4) برهان غليون، لماذا يخلط المثقفون العرب بين الليبرالية والديموقراطية؟ جريدة النهار، العدد (22473)، الأثنين 31/ تشرين الأول/ 2005م، ص19.

"الديمقراطية تعني المشاركة الشعبية في إدارة شؤون الحكم"

ونطالع في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (في ديموقراطية حقيقية تتطلب رفع الوصاية عن الشعب والأحزاب وجميع القوى السياسية حتى تتحقق إرادة الشعب في حكم نفسه بنفسه). [1]

"وجوب حصول الحكومة الديمقراطية على ثقة نواب الشعب"

ونقرأ في مقال صحفي حول الموضوع (وهي أكثرية متمثلة بحكومة برلمانية تخضع للمساءلة أمام المجلس الذي منحها ثقته، ويستطيع نزع هذه الثقة منها متى شاء..). [2]

ولم تسجل سبعة موضوعات ضمن جدول رقم (4) أي حضور يذكر في جريدة النهار خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

- "الديمقراطية تضفي الشرعية على نظام الحكم".
- "الديمقراطية تقابل مبدأ الشورى الذي يمثل فلسفة الحكم في الإسلام".
- "تطور إسلوب تطبيقات الديمقراطية عبر الحقب المتلاحقة".
- "إنتشار الديمقراطية في معظم بلدان العالم".
- "عدم توافق النموذج الغربي للديمقراطية مع البيئة العربية".
- "سعي بعض الأطراف المحلية للاستفادة من الأجواء الديمقراطية لتحقيق مآرب خاصة".
- "الديمقراطية تتيح وجود الحكومات المحلية المنتخبة في الوحدات الإدارية التي تتكون منها الدولة".

إن غياب الموضوعات المذكورة عن جريدة النهار خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل. يشير بوضوح إلى إن كُتاّب المقال الصحفي في الجريدة المذكورة لم ينظروا إلى هذه الموضوعات بأية نظرة إهتمام تجعلها تحضر في دائرة اهتماماتهم، في حين انها موضوعات جديرة بالتصدي لها وبما يتناسب مع أهميتها.

---

(1) جمال بدوي، "النظام النسبي" للأحزاب المرخصة يستهدف "الأخوان" المحظورين، جريدة النهار، العدد (22499)، الأربعاء 30/ تشرين الثاني/ 2005م، ص23.

(2) ياسين سويد، هل يستقيم أمن مع نظام سياسي ملتبس ، جريدة النهار، العدد (22468)، الأربعاء 26/ تشرني الأول/ 2005م، ص18.

خامساً: جريدة عكاظ السعودية:

يتضح من تحليل بيانات جدول رقم (5) والذي يبين ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في جريدة عكاظ السعودية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل. ما يلي:

احتل موضوع البرلمان يضطلع بمهمات حيوية في الدولة المرتبة الأولى في سلم الموضوعات بعد أن سجل (21) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (29.2٪)، وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع النسبة الأعلى بين نسب الموضوعات التي يتضمنها جدول رقم (5)، وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع في العموم نسبة جيدة وهي تشير إلى حجم الاهتمام الإيجابي بهذا الموضوع من قبل كُتاب المقال الصحفي في جريدة عكاظ خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل،

ويشار هنا إلى أن تركيز القسم الأكبر من المقالات الصحفية التي تناولت الموضوع المذكور قد إنصب على دور مجلس الشورى السعودي في الحياة السياسية والعامة.

إذ نقرأ في إحدى المقالات الصحفية (لكن طالما هو وبمحض إرادته طلب الانضمام إلى الاتحاد البرلماني الدولي فنحن لذلك نطلب منه أن يقوم بدور البرلمان، والبرلمان 3 أدوار: أ-سن القوانين، ب-مراقبة الأداء الحكومي، ج-اعتماد الميزانية العامة والحساب الختامي لها)[1].

وحصل موضوع سعي بعض الجهات الدولية الغربية الى فرض انموذجها الديمقراطي على الدول العربية على المرتبة الثانية بمجموع تكرارات بلغت (8) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (11.1٪).

ويمكن القول إن نسبة تمثيل هذا الموضوع والموضوع الذي يليه في الترتيب تعد في العموم نسبة ضعيفة وهي تدلل على حجم الاهتمام المتدني بالموضوعين المذكورين من قبل كُتاب المقال الصحفي في جريدة عكاظ خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد تناول أحد كُتاب المقال الصحفي في جريدة عكاظ موضوع، سعي بعض الجهات الدولية الغربية إلى فرض انموذجها الديمقراطي على الدول العربية بالقول (أفصح أن أمريكا موجودة عسكرياً، في الشرق الأوسط الكبير وليست في العراق فقط، وأن وجودها، هذا الواسع

(1) جميل محمد علي فارسي، الدور المنتظر، جريدة عكاظ، العدد (14260)، الأحد 11/ ايلول (سبتمبر)/ 2005م، ص16.

في المنطقة لا يختلف عن مبرر وجودها في العراق: نشر الحرية والديمقراطية والذود عن حقوق الإنسان.. وإلا فأن بعبع الإرهاب دائماً موجود ليهدد آمن المنطقة والعالم، والولايات المتحدة...!؟)[1].

جدول رقم (5)

يبين ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في اطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في جريدة عكاظ السعودية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في اطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
البرلمان يضطلع بمهمات حيوية في الدولة	21	٪29.2	1
سعي بعض الجهات الدولية الغربية الى فرض انموذجها الديمقراطي على الدول العربية	8	٪11.1	2
الديمقراطية توفر عرض مشروع الدستور على الشعب للاستفتاء عليه	6	٪8.3	3
الديمقراطية تتيح وجود الحكومات المحلية المنتخبة في الوحدات الإدارية التي تتكون منها الدولة	5	٪6.9	4
الديمقراطية تتيح للمواطنين انتخاب ممثليهم في البرلمان الذي يمثل السلطة التشريعية في الدولة الديمقراطية.	4	٪5.5	5
تأكيد أهمية السير في طريق التحول الديمقراطي الذي امسى مطلباً شعبياً	4	٪5.5	5
الديمقراطية تتيح للمواطنين اختيار رئيس الدولة عن طريق الانتخابات الدورية التنافسية الحرة النزيهة	4	٪5.5	5
الديمقراطية تتيح وجود الدستور الديمقراطي الذي يمثل القانون الأساس للدولة	3	٪4.2	6

(1) د. طلال صالح بنان، الرئيس الامريكي ومشروع الشرق الأوسط الكبير، جريدة عكاظ العدد (13247)، الأثنين 29/ آب (اغسطس)/ 2005م، ص40.

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في اطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
أهمية إن يكون النظام السياسي محل اتفاق واسع بين القوى السياسية الفاعلة في المجتمع	3	٪4.2	6
نجاح المسيرة الديمقراطية يستلزم توفر متطلبات عديدة	2	٪2.8	7
الديمقراطية توفر آليات التداول السلمي للسلطة	2	٪2.8	7
الديمقراطية تقابل مبدأ الشورى الذي يمثل فلسفة الحكم في الإسلام	2	٪2.8	7
الديمقراطية تعمل على ضمان الفصل بين السلطات الثلاث في الدولة	2	٪2.8	7
عدم توافق النموذج الغربي للديمقراطية مع البيئة العربية	2	٪2.8	7
الدستور ينظم عمل السلطات الحاكمة في الدول الديمقراطية	1	٪1.4	8
الديمقراطية تتيح امكانية إجراء تعديلات على بعض مواد الدستور ضمن الأطر القانونية	1	٪1.4	8
الديمقراطية تعني المشاركة الشعبية في إدارة شؤون الحكم	1	٪1.4	8
عملية التحول الديمقراطي في بعض البلدان النامية تصطدم بمعوقات عديدة	1	٪1.4	8
أهمية الالتزام بتطبيق المبادئ الواردة في الدستور	-	-	-
تعارض الآراء حول إسلوب تطبيقات الديمقراطية في المجتمعات المختلفة	-	-	-
الديمقراطية تضفي الشرعية على نظام الحكم	-	-	-
تطور اسلوب تطبيقات الديمقراطية عبر الحقب المتلاحقة	-	-	-
انتشار الديمقراطية في معظم بلدان العالم	-	-	-
الديمقراطية تمثل شكلاً لنظام الحكم متعارضاً مع أنظمة الحكم الاستبدادية	-	-	-
سعي بعض الإطراف المحلية للاستفادة من الأجواء الديمقراطية لتحقيق مآرب خاصة	-	-	-
الديمقراطية تقوم على مبدأ حكم الأغلبية مع الالتزام بضمان حقوق الأقلية	-	-	-
وجوب حصول الحكومة الديمقراطية على ثقة نواب الشعب.	-	-	-
المجموع	72	٪100	-

ونال موضوع: "الديمقراطية توفر عرض مشروع الدستور على الشعب للاستفتاء عليه" المرتبة الثالثة بعد أن سجل (6) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (8.3٪).

لقد تركز اهتمام المقالات الصحفية التي تناولت الموضوع المذكور على عملية عرض مسودة الدستور الدائم للعراق على الاستفتاء الشعبي الذي جرى في 15 تشرين الأول 2005م.

إذ نطالع في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (أن تقديم المسودة لا يعني إقرار الدستور، الذي يوكل مصير إقراره إلى الشعب العراقي عند الاستفتاء عليه، قبل نهاية العام)(1).

وحقق موضوع: "الديمقراطية تتيح وجود الحكومات المحلية المنتخبة في الوحدات الإدارية التي تتكون منها الدولة" نسبة مئوية قدرها (6.9٪)، ليحتل بذلك المرتبة الرابعة في سلم الموضوعات وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع والموضوعات الأربعة عشر التي تليه في الترتيب، نسبة ضعيفة جداً وهي تفصح عن حجم الاهتمام المتدني جداً بالموضوعات المشار اليها من قبل كُتاّب المقال الصحفي في جريدة عكاظ خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد جاء في إحدى المقالات الصحفية حول موضوع "الديمقراطية تتيح وجود الحكومات المحلية المنتخبة في الوحدات الإدارية التي تتكون منها الدولة" (إن تجربة الانتخابات التي بدأتها هذه المجالس، تشكل انعطافة جيدة لمشاركة وطنية حقيقية ليسهم فيها المواطنون من مواقعهم المختلفة في تنمية مدنهم وخدماتها والمساهمة في حل المشاكل والمعوقات التي تحول دون تقدمها) (2).

وجاءت ثلاثة موضوعات ضمن جدول رقم (5) في المرتبة الخامسة بعد أن سجل كل منها (4) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (5.5٪)، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

"الديمقراطية تتيح للمواطنين انتخاب ممثليهم في البرلمان الذي يمثل السلطة التشريعية في الدولة الديمقراطية".

---

(1) د. طلال صالح بنان، الدستور العراقي بين ضغط الوقت وحساسية القضايا، جريدة عكاظ العدد (14236)، الخميس 18/ آب (أغسطس)/ 2005م، ص31.

(2) هاشم عبده هاشم، الحلم كيف يتحقق..!، جريدة عكاظ العدد (14359)، الأثنين 19/ كانون الأول (ديسمبر)/ 2005م، ص46.

وقد تناول أحد كُتاب المقال الصحفي في جريدة عكاظ الموضوع بالتطرق إلى الانتخابات التشريعية الفلسطينية، إذ يقول (في الانتخابات التشريعية 25 يناير القادم، يشاهد تطوراً جديداً على العمل السياسي الفلسطيني، بدخول فصائل المقاومة المسلحة الإسلامية) [1].

تأكيد أهمية السير في طريق التحول الديمقراطي الذي أمسى مطلباً شعبياً.

لقد تمحور اهتمام المقالات الصحفية التي تناولت الموضوع على تبيان تصاعد نطاق المطالبات الشعبية بالتغيير والاصلاح، وأهمية اتخاذ الخطوات اللازمة للسير في هذا الطريق، إذ نقرأ في إحدى المقالات الصحفية (لغة جديدة تدعو إلى الاصلاح وإقامة مؤسسات المجتمع المدني وضرورة الانفتاح والحوار مع الآخر والدعوة إلى التعددية) [2].

الديمقراطية تتيح للمواطنين اختيار رئيس الدولة عن طريق الانتخابات الدورية التنافسية الحرة النزيهة

لقد انصب اهتمام المقالات الصحفية التي تناولت هذا الموضوع على الانتخابات الرئاسية التي جرت في مصر في 7 أيلول 2005م، إذ جاء في إحدى تلك المقالات الصحفية: (لينتظر المرشحون حكم الناخب المصري، حينما يذهب إلى صناديق الاقتراع لاختيار رئيس مصر القادم من بينهم) [3].

واحتل موضوعا الديمقراطية تتيح وجود الدستور الديمقراطي الذي يمثل القانون الأساس للدولة وأهمية إن يكون النظام السياسي محل اتفاق واسع بين القوى السياسية الفاعلة في المجتمع المرتبة السادسة بعد أن سجل كل منهما (3) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (4.2٪).

لقد انحصر اهتمام المقالات الصحفية الثلاثة التي تناولت الموضوع الأول على موضوع كتابة مسودة الدستور الدائم للعراق.

---

(1) د. طلال صالح بنان، الانتخابات التشريعية الفلسطينية.. صراع اجيال..، ولا عيون جدد، جريدة عكاظ العدد (14371)، السبت 31/ كانون الأول (ديسمبر) / 2005م، ص31.

(2) أحمد عايل فقيهي، مفاهيم جديدة ومجتمع جديد، جريدة عكاظ العدد (14257)، الخميس 8 / أيلول (سبتمبر) / 2005م، ص17.

(3) د. طلال صالح بنان، الانتخابات الرئاسية المصرية.. ماذا بعد، جريدة عكاظ العدد (14254)، الأثنين 5/ أيلول (سبتمبر)/ 2005م، ص39.

إذ نطالع في إحدى تلك المقالات الصحفية (مازال العمل جارياً، وعلى كل المستويات، الرسمية والشعبية العراقية لوضع مسودة "دستور" دائم للعراق.... من المفترض إن ينقله - لأول مرة - من الحكم الديكتاتوري إلى الحكم الشعبي الديمقراطي) [1].

أما فيما يتعلق بموضوع "أهمية أن يكون النظام السياسي محل اتفاق واسع بين القوى السياسية الفاعلة في المجتمع" فقد تناول أحد كُتاّب المقال الصحفي الموضوع بالتطرق إلى محاولة التوفيق بين القوى السياسية الفاعلة في العراق لانجاح العملية السياسية، إذ يقول (فهي تعمل على انجاح العملية السياسية عبر التوافق مع جميع الأطراف ويبدو أن هناك شبه إرادة عراقية شاملة تسعى لذلك..) [2].

واشتركت خمسة موضوعات في المرتبة السابعة بعد أن سجل كل منها تكرارين فقط ونسبة مئوية قدرها (2.8٪). وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

"نجاح المسيرة الديمقراطية يستلزم توفر متطلبات عديدة"

لقد تناول أحد كُتاّب المقال الصحفي في جريدة عكاظ هذا الموضوع من خلال التطرق إلى التحولات السياسية التي تمر بها مصر وتنامي الاحساس بالحاجة إلى التغيير الذي يصب في تأمين نجاح مسيرة الديمقراطية الوليدة في مصر إذ يقول (إلا انها تعكس مرحلة مهمة تمر بها مصر في التحول السياسي، يمكن الاستفادة منها في محاولات التغيير السياسي التي من المتوقع أن تطال دولاً عربية أخرى، هناك قاسم مشترك بين جميع المرشحين، بأن هناك حاجة للتغير... التغيير المقصود به هنا، هو التغيير السياسي لاحداث تحولات جذرية على مستوى قيم النظام السياسي المصري وحركة مؤسساته.. وعلى مستوى المشاركة السياسية، بشكل عام هناك كلام عن كتابة دستور جديد.. وهناك كلام عن تحديد صلاحيات مؤسسة الرئاسة.. وهناك كلام عن تطور نظام برلماني يعطي ثقلاً أكبر لرئاسة الوزارة..) [3].

---

(1) أ.د. صدقة يحيى فاضل، دستور العراق الجديد.....؟!، جريدة عكاظ العدد (14197)، الأحد 10/ تموز (يوليو)/ 2005م، ص35.

(2) كاظم الشبيب، أي افق في العراق؟، جريدة عكاظ العدد (14215)، الخميس 28/ تموز (يوليو)/ 2005م، ص6.

(3) د. طلال صالح بنان، الانتخابات الرئاسية المصرية: بداية منضبطة .. ولكن..!؟..، جريدة عكاظ العدد (14239)، الأحد 21/ آب (اغسطس)/ 2005م، ص35.

'الديمقراطية توفر آليات التداول السلمي للسلطة'

وجاء في مقال صحفي حول الموضوع (لتنعكس على شكل الحكومة، في آلية فعالة وكفوءة للتداول سلمي للسلطة..) [1].

'الديمقراطية تقابل مبدأ الشورى الذي يمثل فلسفة الحكم في الإسلام'

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (على أن الشورى في نهاية المطاف تعد ضرباً من الممارسة الديمقراطية وآلية من آلياتها.) [2]

'الديمقراطية تعمل على ضمان الفصل بين السلطات الثلاث في الدولة'

ونقرأ في مقال صحفي حول الموضوع (معظم دول العالم (الديموقراطية) تأخذ بالنظام البرلماني، يوفر هذا النظام صيغة معقدة للفصل بين السلطات مع الحفاظ على علاقة بينهما تحكمها اعتبارات العمل السياسي في المجتمع..) [3].

'عدم توافق النموذج الغربي للديمقراطية مع البيئة العربية'

لقد تناول أحد كُتاّب المقال الصحفي في جريدة عكاظ الموضوع بالقول (والجميع في المنطقة يريدون الاصلاحات والديمقراطية. ولكن الاصلاحات التي تتماشى مع عاداتنا وتقاليدنا وقيمنا وليس الاصلاحات المستوردة من الخارج..)[4].

أما المرتبة الثامنة في سلم الموضوعات فقد حصلت عليها أربعة موضوعات ضمن جدول رقم (5) بعد أن سجل كل منها تكراراً واحداً فقط ونسبة مئوية قدرها (1.4٪)، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

---

(1) د. طلال صالح بنان، مصر.. البحث عن صيغة جديدة للحكم ، جريدة عكاظ، العدد (14218)، الأحد 31/ تموز (يوليو)/ 2005م، ص25.

(2) د. عبد الله بن أحمد الفيفي، فكرة الشورى.. تأصيل وتأميل، 1/ 2، جريدة عكاظ العدد (14261)، الأثنين 12/ أيلول (سبتمبر)/ 2005م، ص16.

(3) د. طلال صالح بنان، شرودر.. المجازفة المربكة..!!؟، جريدة عكاظ العدد (14190)، الأحد3/ تموز (يوليو)/ 2005م، ص36.

(4) فهيم الحامد، تعزيز السلام.. أولاً.. وثانياً.. !؟، جريدة عكاظ العدد (14195)، الجمعة 8/ تموز (يوليو)/ 2005م، ص8.

الدستور ينظم عمل السلطات الحاكمة في الدولة

وقد ورد في مقال صحفي حول الموضوع (لإخراج الدستور العراقي في موعده، حتى ولو لم تكتمل مناقشات أطرافه حول بنوده التي تحدد شكل الدولة وهويتها وطبيعة سلطات الحكومة وصلاحيات السلطة المركزية..)[1].

الديمقراطية تتيح إمكانية إجراء تعديلات على بعض مواد الدستور ضمن الاطر القانونية

لقد تناول أحد كُتّاب المقال الصحفي في جريدة عكاظ الموضوع المذكور من خلال التطرق إلى الاتفاق الحاصل بين القوى السياسية في العراق على إجراء تعديلات على الدستور الدائم للعراق الذي أقر في الاستفتاء الشعبي الذي جرى في 15 تشرين الأول 2005م، إذ يقول (تم التوصل إلى اتفاق على تعديل في الدستور، يسمح بإجرائه من قبل الجمعية الوطنية القادمة، بعد أربعة أشهر في انعقادها، بعرض مواد تختلف عليها في الدستور الحالي للنقاش بهدف تعديلها على أن يتبع ذلك استفتاء على التعديلات التي أقرتها الجمعية الوطنية على بعض مواد الدستور) [2].

الديمقراطية تعني المشاركة الشعبية في إدارة شؤون الحكم

وقد جاء في المقال الصحفي الذي تناول هذا الموضوع (في المجتمع الديمقراطي يتوقع أن لا تظهر حركات عنف أو شغب من العامة حيث لا حاجة تدفع بهم إلى ذلك الطريق فهم قادرون على إبداء الرأي والمشاركة في الحكم حيث لا حكم فرديا ولا فرض لرأي واحد في المجتمع الديمقراطي..)[3].

عملية التحول الديمقراطي في بعض البلدان النامية تصطدم بمعوقات عديدة

لقد تناول أحد كُتّاب المقال الصحفي في جريدة عكاظ الموضوع محل الحديث من خلال تأكيد وجود بعض التيارات التي ترفض السير في طريق الاصلاح الذي يمثل أساس التحول

---

(1) د. طلال صالح بنان، الفيدرالية: تنتظرها من الشمال وإذا بها تعصف من الجنوب..!؟، جريدة عكاظ العدد (14232)، الأحد 14/ آب (اغسطس)/ 2005م، ص25.

(2) د. طلال صالح بنان، هل يلدغ العراقيون من نفس الجحر مرة أخرى؟، جريدة عكاظ العدد (14294)، السبت 15/ تشرين الأول (أكتوبر)/ 2005م، ص29.

(3) د. عزيزة المانع، لا فرق!، جريدة عكاظ العدد (14322)، السبت 12/ تشرين الثاني (نوفمبر)/ 2005م، ص4.

الديمقراطي في بعض البلدان العربية إذ نقرأ (لقد اثبتت التجارب أن من بيننا من يرفض الاصلاح كما يرفض الحوار والعمل على إشاعة الفرقة وزراعة جيل معزول عن الحياة، جيل موقوت قابل للانفجار فمازلنا حتى اليوم نواجه نماذج من الثقافة الأمية تترسب في عمق بعض الافراد عرفوا اشياء وغابت عنهم أشياء وأشياء عرفوا معه سد الذرائع ولم يعرفوا فقه الأوليات) [1].

ولم تسجل تسعة موضوعات ضمن جدول رقم (5) أي حضور يذكر في جريدة عكاظ خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

- أهمية الالتزام بتطبيق المبادئ الواردة في الدستور.
- تعارض الآراء حول إسلوب تطبيقات الديمقراطية في المجتمعات المختلفة.
- الديمقراطية تضفي الشرعية على نظام الحكم.
- تطور اسلوب تطبيقات الديمقراطية عبر الحقب المتلاحقة.
- انتشار الديمقراطية في معظم بلدان العالم.
- الديمقراطية تمثل شكلاً لنظام الحكم متعارضاً مع أنظمة الحكم الاستبدادية.
- سعي بعض الأطراف المحلية للاستفادة من الأجواء الديمقراطية لتحقيق مآرب خاصة.
- الديمقراطية تقوم على مبدأ حكم الأغلبية مع الالتزام بضمان حقوق الأقلية.
- وجوب حصول الحكومة الديمقراطية على ثقة نواب الشعب.

إن غياب الموضوعات المذكورة عن جريدة عكاظ خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل يشير بوضوح إلى عدم ايلاء كتاب المقال الصحفي في جريدة عكاظ أية أهمية للموضوعات المذكورة خلال المدة الزمنية المشار إليها في حين انها موضوعات جديرة بالمتابعة والاهتمام.

ونستخلص من نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بمحور الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل: إن جريدة الأهرام المصرية قد تفوقت على الصحف الأربع الأخرى في عدد التكرارات المسجلة، إذ نجد انها قد سجلت (285) تكراراً وهو ما يفصح عن مستوى اهتمام ايجابي جداً مقارنة بمستوى اهتمام الصحف الاربع الأخرى بقضايا وموضوعات

(1) عبد الله الحصين، محاولة للإجابة على السؤال الصعب!!، جريدة عكاظ العدد (14253)، الأحد 4 أيلول (سبتمبر)/ 2005م، ص16.

الديمقراطية الخاصة بالمحور المشار اليه، وحلت جريدة الصباح العراقيـة في المرتبـة الثانيـة بالنـسبة لعدد التكرارات المسجل، اذ سجلت (247) تكراراً وهو يعد في العموم مستوى اهتمـام ايجـابي، وجاءت بعد جريدة الصباح العراقية جريدة الرأي الأردنية بعد أن سجلت (157) تكـراراً وهـو ما يدلل على مستوى اهتمام معتدل، أما جريدة النهـار اللبنانيـة فقـد سـجلت (109) تكـرارات وهو ما يفصح عن مستوى اهتمام يقل كثيراً عن مستوى اهتمام الصحف الثلاث السالفة الـذكر بقضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بالمحور محل الحديث، في حين إن جريدة عكاظ الـسعودية قد سجلت أقل عدد من التكرارات مقارنة بالصحف الاربع السابقة الذكر، اذ لم تـسجل سـوى (72) تكراراً أو هو ما يشير إلى مستوى اهتمام ضعيف مقارنة بمستوى اهتمام الـصحف الأربـع الأخرى بالقضايا والموضوعات الخاصة بالمحور محل الكتاب.

المبحث الثاني

قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في أطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في صحف: الصباح العراقية، والأهرام المصرية، والرأي الأردنية، والنهار اللبنانية، وعكاظ السعودية.

لقد تم في هذا الموضع من الكتاب رصد وتسجيل قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من إشكال الحكم في إطار ديمقراطية الاعلام والاتصال في كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل وذلك باعتماد طريقة الحصر الشامل للمقالات الصحفية التي تناولت قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بالمحور المشار إليه في اطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة خلال المدة الزمنية المشار اليها، إذ تم اخضاع تلك المقالات الصحفية إلى التحليل باستخدام فئة (موضوع الاتصال) بهدف تحديد القضايا والموضوعات المشار اليها، وقد تم استخراج فئة واحدة من كل مقال صحفي، وهي الموضوع الرئيس الذي يتمحور حوله المقال الصحفي، ثم جرى بعد ذلك ترميز كل من القضايا والموضوعات التي تم رصدها وتسجيلها ترميزاً كمياً باحتساب تكراراتها ونسبها المئوية ثم ترتيبها تنازلياً بحسب أهميتها في كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة وعلى النحو الآتي:

أولاً: جريدة الصباح العراقية:

يظهر من تحليل بيانات جدول رقم (6) والذي يوضح ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في جريدة الصباح العراقية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل ما يلي:

تشير بيانات جدول رقم (6) إلى أن مستوى اهتمام جريدة الصباح بقضايا موضوعات الديمقراطية الخاصة بالمحور محل الكتاب يعد في العموم مستوى ضعيفاً وهو ما يدلل على حجم الاهتمام المتدني بالقضايا والموضوعات المشار إليها من قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، وقد كان ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بالمحور محل الكتاب على النحو الآتي:

احتل موضوع: أهمية أن تكون وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الصوت القوي المعبر عن ارادة المجتمع، المرتبة الأولى في سلم الموضوعات بعد إن سجل (4) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (23.6٪).

جدول رقم (6)

يبين ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في جريدة الصباح العراقية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
تأكيد أهمية أن تكون وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الصوت القوي المعبر عن إرادة المجتمع	4	٪23.6	1
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل على المساعدة في توحيد الشعب بأطيافه المتعددة	3	٪17.7	2
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تساهم مساهمة فعالة في ترسيخ قيم الديمقراطية السليمة في المجتمع	2	٪11.7	3
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل كقناة اتصال بين الرأي العام وصناع القرار	2	٪11.7	3
تأكيدأهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بنقل الصورة الحقيقية للواقع القائم في المجالات كافة	2	٪11.7	3
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل كحارس للمجتمع ضد أية مظاهر لسوء استغلال السلطة	1	٪5.9	4
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تلعب دوراً فاعلاً في انجاح مسيرة الديمقراطية السليمة في المجتمع	1	٪5.9	4
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل على تكملة دور السلطات الثلاث في الدولة الديمقراطية	1	٪5.9	4
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل على التأثير في عملية صنع القرار الذي يمس حياة المواطنين	1	٪5.9	4

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
أهمية العمل على تحقيق الاصلاح في ميدان الإعلام والاتصال	–	–	–
ارتباط الإعلام والاتصال بفلسفة النظام السياسي القائم	–	–	–
تأكيد أهمية تحلي العاملين في جهاز الإعلام والاتصال بالخصائص المطلوبة التي تؤهلهم للعمل في هذا الجهاز	–	–	–
أهمية وجود سياسة إعلامية واتصالية واضحة تعمل وسائل الإعلام والاتصال في الدولة بمقتضاها	–	–	–
المجموع	17	100٪	–

وقد جاء حول الموضوع في المقال الصحفي الذي كتبه رئيس تحرير جريدة الصباح ـ آنذاك ـ (وهي مسؤولة أمام الجميع عن حفظ وتجسيد رسالة الإعلام الحر والمستقل كأمانتها لقضايا الوطن ولهموم وطموحات أبنائه)[1].

وحصل موضوع: "وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل على المساعدة في توحيد الشعب بأطيافه المتعددة" على المرتبة الثانية بمجموع تكرارات بلغت (3) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (17.7٪).

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (صحافة المسؤولية الاجتماعية، صحافة الدور الخلاق في تعضيد قيم التعايش السلمي ونقاء الترابط الوطني وسمو الارتقاء الروحي في سماء المحبة والمودة وفي إطار تقبل الآخر واحترام الرأي الآخر. وتلك هي الصحافة التي نريد ونحلم بها، ذلك النوع المتحرر من النوازع الشخصية القادر على لعب دور التقليل من أثر النزاعات أو ايقاف التدهور باتجاهها وتحقيق الأمان للبلدان التي أرهقتها الحروب ودمرتها المنازعات)[2].

---

(1) جمعة الحلفي، شكراً سيادة الرئيس، جريدة الصباح، العدد (663)، الاثنين 26 أيلول/ 2005م، ص1.

(2) حليم الأعرجي، ميثاق شرف وعبور ناجح لـ"الصباح" إلى ضفة الصحافة غير التقليدية، جريدة الصباح، العدد (666)، الخميس 29/ أيلول/ 2005م، ص4.

واشتركت ثلاثة موضوعات ضمن جدول رقم (6) من المرتبة الثالثة بعد أن سجل كل منها تكرارين فقط ونسبة مئوية قدرها (11.7٪) وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

'وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تساهم مساهمة فعالة في ترسيخ قيم الديمقراطية السليمة في المجتمع'

لقد تركز اهتمام المقالين الصحفيين اللذين تناولا الموضوع المذكور على إسهام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية في توسيع فهم الدستور والمواضيع المتعلقة به وهو ما يمكن إن يسهم في إيجاد حالة من الوعي الدستوري والديمقراطي بما يؤدي إلى ترسيخ قيم الديمقراطية السليمة في المجتمع، إذ نقرأ (واصدار جريدة يومية وعرض ندوات يومية من خلال التلفاز والمذياع لشرح وتوضيح كل ما يتعلق بالدستور مع نشر دساتير الدول المختلفة، وليس هذا صعباً في إطار مهمة كتابة دستور لعشرات السنين القادمة، وفي الوقت نفسه بأن هذا الجهد سيسهم في إيجاد حالة من الوعي الدستوري والقانوني والديمقراطي الذي سيكون له انعكاس مهم على العملية السياسية ونجاحها في العراق.)[1].

'وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل كقناة اتصال بين الرأي العام وصناع القرار'

ونطالع في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (إضافة إلى الواجب الذي يقضي بنشر المعلومات المستقلة تؤمن وسائل الإعلام منبراً للمناقشة العلنية، يمكن من خلاله استجواب الوزراء والشخصيات الأخرى الرسمية بطرق مقبولة لدى جمهور المستمعين، وتأخذ بعين الاعتبار مشاركة المواطنين العاديين، وهي بهذا تمثل أداة لنقل اهتمامات الرأي العام إلى الحكومة)[2].

'تأكيد أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بنقل الصورة الحقيقية للواقع القائم في المجالات كافة'

---

(1) المحامي حميد طارش الساعدي، الإفادة من تجارب الشعوب في كتابة الدستور، جريدة الصباح، ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني، العدد (635)، الثلاثاء 23/ آب/ 2005م، ص23.

(2) عدنان شيرخان، أهمية وسائل الإعلام، جريدة الصباح، ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني، العدد (705)، الثلاثاء 22/ تشرين الثاني/ 2005م، ص3.

ونقرأ حول الموضوع في المقال الذي كتبه رئيس تحرير جريدة الصباح ـ السابق ـ (الإعلام الواقعي مفيد، رغم الزعل الممكن، لأنه يصدق القول مع الناس، ومع المسؤولين خاصة، وإذا عرف الناس والمسؤولين الحقيقة كما هي.. كان ذلك مما يساعدهم على التعامل مع الواقع بصورة صحيحة، فأنت لا تتعامل بصورة صحيحة مع واقع لا تعرفه.. الإعلام الناجح يستطيع أن يقدم إعلاماً واقعياً ناجحاً.. وكذلك المسؤول الناجح يتعامل بصورة صحيحة مع الإعلام الواقعي..)[1].

وجاءت أربعة موضوعات في المرتبة الرابعة بعد أن سجل كل منها تكراراً واحداً فقط ونسبة مئوية قدرها (5.9٪)، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

'وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل كحارس للمجتمع ضد أية مظاهر لسوء استغلال السلطة'

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (إن الإعلام يمثل سلطة رابعة يمكنها إن تلعب دوراً مهماً في حياة الناس لما لها من قدرة على تأشير الأخطاء ونقدها وهي بذلك تمثل رقيباً جماهيرياً في حال شطط السلطة وانحرافها عن أداء مهامها الرئيسية (خدمة الشعب) إنها تقوم بعملية بناء من خلال إظهار الحقيقية.)[2].

'وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تلعب دوراً فاعلاً في إنجاح مسيرة الديمقراطية السليمة في المجتمع'

وقد جاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (يمثل الإعلام بصورة عامة ضمير المواطن والسلطة الرابعة حسب العبارة التقليدية، كما أنه أحد شروط ومستلزمات إقامة حياة سياسية سليمة على أسس ديمقراطية مستقرة... يضمن الإعلام من بين أمور أخرى تحقيق الشفافية والرقابة في البلد، وهما بدورهما من شروط الديمقراطية.)[3]

---

(1) محمد عبد الجبار الشبوط، الإعلام الواقعي، جريدة الصباح، العدد (708)، السبت 26/ تشرين الثاني/ 2005م، ص1.

(2) بلا كاتب، لماذا يتهرب السادة المسؤولون من الصحافة؟. جريدة الصباح، ملحق آفاق استراتيجية، العدد (672)، الخميس 6/ تشرين الأول/ 2005م، ص28.

(3) محمد عبد الجبار الشبوط، الإعلام، جريدة الصباح، العدد (667)، السبت 1/ تشرين الأول/ 2005م، ص1.

وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل على تكملة دور السلطات الثلاث في الدولة الديمقراطية.

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (ومن تلك الحصيلة نستطيع القول إن الصحافة العراقية بدأت فعلاً بالنشوء كونها سلطة رابعة تتمتع بقوة التأثير والفعل الذي يستكمل شروط المجتمع الديمقراطي والمتمثل بوجود سلطة إعلام حر..)[1].

وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل على التأثير في عملية صنع القرار الذي يمس حياة المواطنين

ونطالع في مقال صحفي حول الموضوع (وتؤدي وسائل الإعلام دوراً مؤثراً في عملية صنع القرار، ويختلف تأثير وسائل الإعلام باختلاف النظم السياسية التي تمارس عملها الاتصالي في ظله..)[2].

ولم تسجل أربعة موضوعات ضمن جدول رقم (6) أي حضور يذكر في جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المحدد للتحليل، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

- أهمية العمل على تحقيق الإصلاح في ميدان الإعلام والاتصال.
- ارتباط الإعلام والاتصال بفلسفة النظام السياسي القائم.
- تأكيد أهمية تحلي العاملين في جهاز الإعلام والاتصال بالخصائص المطلوبة التي تؤهلهم للعمل في هذا الجهاز.
- أهمية وجود سياسة إعلامية واتصالية واضحة تعمل وسائل الإعلام والاتصال في الدولة بمقتضاها.

إن غياب الموضوعات المذكورة عن جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المشار إليها، يعني انها لم تحظ بأي اهتمام من قبل كُتاب المقال الصحفي في الجريدة المذكورة خلال المدة سالفة الذكر في حين إنها موضوعات مهمة وكانت تستحق إن تكون حاضرة في اهتمامات كُتاّب المقال الصحفي في جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المذكورة.

---

(1) فلاح المشعل، نشوء السلطة الرابعة، جريدة الصباح، العدد (684)، الثلاثاء 25/ تشرين الأول/ 2005م، ص2.

(2) فارس بريهي الحساني، دور وتأثير وسائل الإعلام في صنع القرار الاقتصادي في العراق، جريدة الصباح، العدد (722)، الاثنين 12/ كانون الأول/ 2005م، ص11.

ثانياً: جريدة الأهرام المصرية:

يلاحظ من تحليل بيانات جدول رقم (7) والذي يبين ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في جريدة الأهرام المصرية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، ما يلي:

تشير بيانات جدول رقم (7) إلى إن مستوى اهتمام جريدة الأهرام المصرية بقضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بالمحور محل الكتاب لم يختلف عن مستوى اهتمام جريدة الصباح العراقية بالقضايا والموضوعات المذكورة الخاصة بالمحور المشار إليه، إذ إن مستوى الاهتمام كان في العموم ضعيفاً، وتساوت الجريدتان في عدد التكرارات المسجلة وفي عدد الموضوعات التي لم تسجل أي حضور، وهو ما يفصح عن حجم الاهتمام المتدني بالقضايا والموضوعات المشار إليها من قبل كتاب المقال الصحفي في كلا الجريدتين، وقد كان ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بالمحور محل الكتاب في جريدة الأهرام على النحو التالي:

حصل موضوع: 'وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل كحارس للمجتمع ضد أية مظاهر لسوء استغلال السلطة' على المرتبة الأولى في سلم الموضوعات بعد أن سجل (4) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (23.5٪).

جدول رقم (7)

يبين ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في جريدة الأهرام المصرية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل كحارس للمجتمع ضد أية مظاهر لسوء استغلال السلطة	4	٪23.5	1
تأكيد أهمية أن تكون وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الصوت القوي المعبر عن إرادة المجتمع	3	٪17.6	2
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تلعب دوراً فاعلاً في انجاح مسيرة الديمقراطية السليمة في المجتمع	3	٪17.6	2
أهمية العمل على تحقيق الإصلاح في ميدان الإعلام والاتصال	2	٪11.8	3
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل على المساعدة في توحيد الشعب بأطيافه المتعددة	1	٪5.9	4
تأكيدأهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بنقل الصورة الحقيقية للواقع القائم في المجالات كافة	1	٪5.9	4
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل على تكملة دور السلطات الثلاث في الدولة الديمقراطية	1	٪5.9	4
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل على التأثير في عملية صنع القرار الذي يمس حياة المواطنين	1	٪5.9	4
تأكيد أهمية تحلي العاملين في جهاز الإعلام والاتصال بالخصائص المطلوبة التي تؤهلهم للعمل في هذا الجهاز	1	٪5.9	4
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تساهم مساهمة فعالة في ترسيخ قيم الديمقراطية السليمة في المجتمع	-	-	-

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل كقناة اتصال بين الرأي العام وصناع القرار	–	–	–
ارتباط الإعلام والاتصال بفلسفة النظام السياسي القائم	–	–	–
أهمية وجود سياسة إعلامية واتصالية واضحة تعمل وسائل الإعلام والاتصال في الدولة بمقتضاها	–	–	–
المجموع	17	٪100	–

وقد تناول أحد كُتاّب المقال الصحفي في جريدة الأهرام الموضوع بالقول (إن الصحف المستقلة كانت الفارس الحادي عشر الذي خاض المعركة دون إن يتقدم بأوراق ترشيحه، فقد تحررت ـ بصفتها مستقلة ـ من هاجس الحياد لتوجه انتقادات ومكاشفات غاصت في اعماق المجتمع المصري وصولاً إلى كبد الحقيقة التي طالما شعر المجتمع الديمقراطي بأنه في أمس الحاجة ليس لمعرفتها فقط ولكن لتقصي الحقيقة حولها أيضاً)(1).

واحتل موضوعا: "تأكيدأهمية إن تكون وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الصوت القوي المعبر عن إرادة المجتمع" و "وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تلعب دوراً فاعلاً في انجاح مسيرة الديمقراطية السليمة في المجتمع" المرتبة الثانية بعد إن سجل كل منهما (3) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (17.6٪).

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع الأول (إن الصحافة المستقلة أكثر شباباً.. ولهذا فهي أكثر سخونة وربما أكثر اندفاعاً، وحماساً.. وعلى الرغم من بعض التجاوزات التي نراها أحياناً، فأنها لابد أن نعترف بأننا أمام تجربة صحفية أكثر اقتراباً من هموم الناس وقضايا المجتمع)(2).

(1) محمود معوض، المرشح الحادي عشر، جريدة الأهرام، العدد (43368)، الخميس 1/ أيلول/ 2005م، ص8.

(2) فاروق جويدة، صحافتنا المستقلة... ما لها وما عليها، جريدة الأهرام، العدد (43390)، الجمعة 23/ أيلول/ 2005م، ص37.

أما فيما يتعلق بموضوع: 'وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تلعب دوراً فاعلاً في انجاح مسيرة الديمقراطية السليمة في المجتمع' فنقرأ في إحدى المقالات الصحفية (إن وسائل الإعلام مهما كان محتواها فهي ذات طابع ايديولوجي فمحتوى وسائل الإعلام من الأخبار ومواد الترفيه والإعلان والدراما يوفر بيئة معلوماتية وايديولوجية تدعم الأسس السياسية لنظام اجتماعي قائم على تحقيق الربح وتعدد الأصوات والآراء داخل المجتمع، فالمحتوى الإعلامي لوسائل الإعلام مستقلة يمثل تأكيداً لسوق الأفكار الحرة في المجتمع وهي سوق ضرورية لأي ممارسة ديمقراطية ومعيار للحكم عليها)[1].

ونال موضوع: 'أهمية العمل على تحقيق الإصلاح في ميدان الإعلام والاتصال' المرتبة الثالثة بعد أن سجل (تكرارين فقط ونسبة مئوية قدرها 11.8٪).

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (لقد آن الأوان أن يلحق النظام الإعلامي المصري بما حققناه وبما سوف نحققه من إصلاح على الصعيدين الاقتصادي والسياسي تحقيقاً لتوازن ضروري وحيوي بين أطراف نظامنا الاجتماعي كما إن إصلاح النظام الإعلامي المصري ضرورة أيضاً للحفاظ على ما تحقق وما سوف يتحقق سياسياً واقتصادياً)[2].

واشتركت خمسة موضوعات ضمن جدول رقم (7) في المرتبة الرابعة بعد أن سجل كل منها تكراراً واحداً فقط ونسبة مئوية قدرها (5.9٪)، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

'وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل على المساعدة في توحيد الشعب بأطيافه المتعددة'.

لقد تناول أحد كُتاب المقال الصحفي في جريدة الأهرام الموضوع المذكور بالتعرض إلى تجربة الإعلام البريطاني في اشعار المواطن بالانتماء للوطن، وهو بهذا يكون الوجه الآخر للنظام الديمقراطي البريطاني كما يرى كاتب المقال الصحفي، إذ يقول: (الإعلام البريطاني كان الوجه

(1) د. حمدي حسن أبو العينين، بين الإعلام والسياسية والاقتصاد، جريدة الأهرام، العدد (43457)، الثلاثاء 29/ تشرين الثاني/ 2005م، ص10.

(2) د. حمدي حسن أبو العينين، الإعلام المصري.. متى يلحق برامج الإصلاح السياسي والاقتصادي؟. جريدة الأهرام، العدد (43400)، الأثنين 3/ تشرين الأول/ 2005م، ص10.

الآخر للنظام الديمقراطي في بريطانيا الذي يحرر المواطن من الخوف ويشعره بالانتماء للوطن والتعامل باحترام مع بقية شعوب العالم..)[1].

"تأكيد أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بنقل الصورة الحقيقية للواقع القائم في المجالات كافة".

وقد جاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (الصحافة ليست فقط المرآة التي تعكس ما يدور داخل الوطن وخارجه..)[2].

"وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل على تكملة دور السلطات الثلاث في الدولة الديمقراطية".

ونطالع في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (إن الصحافة هي السلطة الرابعة واعتبروها استكمالاً للسلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية وهو أمر أصبح مستقراً في النظم السياسية المختلفة في عالمنا المعاصر، ولقد تمكنت الصحافة من خلال هذا المفهوم من إن تطرح دورها الفاعل كجهاز رقابي يعبر عن وجدان الجماهير وضمير الشعب..)[3].

"وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل على التأثير في عملية صنع القرار الذي يمس حياة المواطنين".

وقد تناول أحد كُتاب المقال الصحفي في جريدة الأهرام الموضوع بالقول (فالصحافة في إطار الديمقراطية تلعب دوراً أساسياً في عملية معترف لها فيها بأن تكون لها دور الشريك، وإذا كنا في مرحلة تحول نحو إصلاح ديمقراطي فأن أي إصلاح لا يكتمل بدون إصلاح أحوال الصحافة وتمكينها من استعادة قوتها ومتانة ارتباطها بالجموع الذين نشأت أصلاً لتخاطبهم

---

(1) مصطفى سامي، الوجه الآخر للديمقراطية، جريدة الأهرام، العدد (43324)، الثلاثاء 19/ تموز/ 2005م، ص7.

(2) ابراهيم نافع، حقائق، جريدة الأهرام، العدد (43385)، الأحد 18/ أيلول/ 2005م، ص29.

(3) د. مصطفى الفقي، الصحافة المصرية والحياة السياسية، جريدة الأهرام، العدد (43394)، الثلاثاء 27/ أيلول/ 2005م، ص12.

وتعكس همومهم وتعبر عن حياتهم اليومية، وعن أمانيهم، واستعادتها لدورها الأصيل في أن تكون شريكاً في صناعة القرار..)[1].

تُأكيد أهمية تحلي العاملين في جهاز الإعلام والاتصال بالخصائص المطلوبة التي تؤهلهم للعمل في هذا الجهاز.

وقد جاء في أحد المقالات الصحفية حول الموضوع (وان هؤلاء الشباب على درجة عالية من الوعي الحقيقي ـ وليس الزائف ـ بقضايا مجتمعهم وأجندة اهتماماته الحقيقية، وإنهم امتلكوا القدرة على تحمل تبعات الحرية المسؤولة في ممارستهم للعمل الصحفي، ورغم جرأة بعض القضايا التي تصدوا لها، وشجاعة الكثير من المعالجات الصحفية التي قدموها، فانهم التزموا ذاتياً بأخلاقيات مهنة الصحافة التي تعلموها)[2].

- ولم تسجل أربعة موضوعات ضمن جدول رقم (7) أي حضور يذكر في جريدة الأهرام خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:
- وسائل لإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تساهم مساهمة فعالة في ترسيخ قيم الديمقراطية السليمة في المجتمع.
- وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل كقناة إتصال بين الرأي العام وصناع القرار.
- أرتباط الإعلام والاتصال بفلسفة النظام السياسي القائم.
- أهمية وجود سياسة إعلامية واتصالية واضحة تعمل وسائل الإعلام والاتصال في الدولة بمقتضاها.

إن غياب الموضوعات المذكورة عن جريدة الأهرام خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، يدلل بوضوح على انها لم تحظ بأي اهتمام من قبل كتاب المقال الصحفي في الجريدة المذكورة خلال المدة الزمنية المشار إليها.

---

(1) عاطف الغمري، الصحافة والصحفيون، جريدة الأهرام، العدد (43395)، الأربعاء 28/ أيلول/ 2005م، ص10.

(2) د. ليلى عبد المجيد، رهان المستقبل، جريدة الأهرام، العدد (43315)، الأحد 10/ تموز/ 2005م، ص10.

ثالثاً: جريدة الرأي الأردنية:

يتبين من تحليل بيانات جدول رقم (8) والذي يوضح ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في جريدة الرأي الأردنية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل ما يلي:

جدول رقم (8)

يبين ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في اطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في جريدة الرأي الأردنية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
تأكيد أهمية أن تكون وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الصوت القوي المعبر عن إرادة المجتمع	2	٪25	1
ارتباط الإعلام والاتصال بفلسفة النظام السياسي القائم	2	٪25	1
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل على المساعدة في توحيد الشعب بأطيافه المتعددة	1	٪12.5	2
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل كحارس للمجتمع ضد أية مظاهر لسوء استغلال السلطة	1	٪12.5	2
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تلعب دوراً فاعلاً في إنجاح مسيرة الديمقراطية السليمة في المجتمع	1	٪12.5	2
تأكيد أهمية تحلي العاملين في جهاز الإعلام والاتصال بالخصائص المطلوبة التي تؤهلهم للعمل في هذا الجهاز	1	٪12.5	2
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تساهم مساهمة فعالة في ترسيخ قيم الديمقراطية السليمة في المجتمع	-	-	-
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل كقناة اتصال بين الرأي العام وصناع القرار	-	-	-
تأكيد أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بنقل الصورة الحقيقية للواقع القائم في المجالات كافة	-	-	-

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل على تكملة دور السلطات الثلاث في الدولة الديمقراطية	-	-	-
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل على التأثير في عملية صنع القرار الذي يمس حياة المواطنين	-	-	-
أهمية العمل على تحقيق الإصلاح في ميدان الإعلام والاتصال	-	-	-
أهمية وجود سياسة إعلامية واتصالية واضحة تعمل وسائل الإعلام والاتصال في الدولة بمقتضاها	-	-	-
المجموع	8	٪100	-

يمكن القول في ضوء ما تفصح عنه بيانات جدول رقم (8) إن مستوى اهتمام جريدة الرأي بقضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بالمحور محل الكتاب، يعد مستوى ضعيفاً جداً، إذ كان مجموع تكرارات القضايا والموضوعات الخاصة بجدول رقم (8) ثمانية تكرارات فقط توزعت بواقع تكرارين فقط لموضوعين، وتكرار واحد فقط لأربعة موضوعات، في حين إن سبعة موضوعات لم تسجل أي تكرار خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، وهو ما يشير بوضوح إلى حجم الاهتمام المتدني جداً بالموضوعات والقضايا الخاصة بالمحور محل الحديث من قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة الرأي خلال المدة الزمنية المشار إليها.

وقد كان ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية التي تضمنها جدول رقم (8) على النحو الآتي:

احتل موضوعا: تأكيد أهمية أن تكون وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الصوت القوي المعبر عن إرادة المجتمع وارتباط الإعلام والاتصال بفلسفة النظام السياسي القائم المرتبة الأولى في سلم الموضوعات بعد أن سجل كل منهما تكرارين فقط ونسبة مئوية قدرها (25٪).

وقد جاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع الأول (الصحافة رسالة فكرية ونقدية وعقلانية لبيان الحق من الباطل، وتمييز الغث من السمين وطرح المواضيع التي تجدي وتنفع الناس، ونبذ الأقاويل التي تشتت الذهن بما لا يغني ويسمن من جوع،والصحافة ميدان للتشاور والحوار وإبداء الرأي والرأي الآخر في سبيل غاية سامية وهدف بناء يصب في مصلحة

وخدمة المجتمع، وبناء الجيل الجديد معنوياً وحضارياً، وبلورة الحقيقة ووصف الواقع والدفع باتجاه الطريق المستقيم)[1].

وأما فيما يتعلق بموضوع: "ارتباط الإعلام والاتصال بفلسفة النظام السياسي القائم" فنقرأ في إحدى المقالات الصحفية (موقف الدولة من الإعلام يحدده ما تختاره لنفسها من أدوات ومن مواقف سياسية وفكرية، فأما أن يستخدم الإعلام كأداة من أدوات الضبط الاجتماعي أو كأداة من أدوات التنوير والنهوض الاجتماعي ورعاية التنوع الفكري والسياسي الذي يغني الحالة الوطنية وتحقق توازنها..)[2]..

واشتركت أربعة موضوعات في المرتبة الثانية بعد أن سجل كل منها تكراراً واحداً فقط ونسبة مئوية قدرها (12.5). وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

"وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل على المساعدة في توحيد الشعب بأطيافه المتعددة".

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (أهمية الارتقاء بالإعلام ليحمل رسالة الأردن إذ يصدر في نوعيته الوطنية من مخاطبة القواعد الشعبية والانطلاق منها لأحداث التنمية السياسية المطلوبة، فالحرية الإعلامية تعني الحرية المسؤولة التي تؤسس لبناء الأردن وتقدم شعبه وتعني الدفاع عن الأردن والمحافظة على أمنه واستقراره..)[3].

"وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل كحارس للمجتمع ضد أية مظاهر لسوء استغلال السلطة"

وجاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (الصحافة هي مهنة الكتاب عن الحقيقة ورسالتها موجهة إلى القارئ أولاً ثم المسؤولين ثانياً، ووظيفتها منازلة الفساد

---

(1) غازي خالد الزعبي، الصحافة الأردنية والمسؤولية القيادية، جريدة الرأي، العدد (12839)، الخميس 17/ تشرين الثاني/ 2005م، ص31.

(2) نصوح المجالي، دلالات المفردات في السياسة والإعلام، جريدة الرأي، العدد (12735)، الأربعاء 3/ آب/ 2005م، ص31.

(3) د. عبد الله عنبر، خطاب جلالة الملك عبد الله الثاني نحو منهج ريادي في النهوض الحضاري، جريدة الرأي، العدد (12702)، الجمعة 1/ تموز/ 2005م، ص19.

والانحراف، فالصحافي الذي يمتلك الرؤية والجرأة والرصانة الأخلاقية هو قادر لاشك على إقتحام المشاكل وتقديم الحلول الجريئة..)[1].

"وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تلعب دوراً فعالاً في إنجاح مسيرة الديمقراطية السليمة في المجتمع"

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (وحتى يكون الإصلاح السياسي فاعلاً فلابد وأن ينطلق من القواعد الشعبية في قاعدة الهرم والمتمثلة في مؤسسات المجتمع المدني بأنواعها و الإعلام خاصة.. فللإعلام دور في توعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم ورفع مستوى الوعي الديمقراطي بينهم وتنويرهم في مجال القوانين المختلفة من قانون انتخاب إلى أحزاب وغيره وتشجيعهم للخوض في العملية الانتخابية كناخبين ومنتخبين.. الخ من أدوار يمكن أن يلعبه العاملون في مجال الإعلام بمن فيهم الإعلامية العربية..)[2].

"تأكيد أهمية تحلي العاملين في جهاز الإعلام والاتصال بالخصائص المطلوبة التي تؤهلهم للعمل في هذا الجهاز"

لقد تناولت إحدى كاتبات المقال الصحفي في جريدة الرأي هذا الموضوع من خلال مقال صحفي جاء بعنوان "الإعلاميات قادمات" وقد ركزت كاتبة المقال على أهمية دور الإعلاميات العربيات في حياة المجتمع، ثم لتحدد مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتحلى بها الإعلامية العربية إذا ما أرادت أن تتخذ من الإعلام مهنة لها، إذ تقول (اردت في مقدمتي الصحفية هذه أن أنبه الإعلامية العربية إذا ما أرادت إن تتخذ من الإعلام مهنة لها أن تضع في حساباتها ما يلي:

1. أن تكون جادة.. ولديها مكانة إعلامية متفوقة.. وقدرة على التواصل الإعلامي.
2. أن تكون مستعدة للمناقشة.. ومتسلحة بكل أشكال المعرفة الإعلامية.
3. إن تكون يقظة متنبهة.
4. موفورة الذكاء، صادقة، أمينة في نقل الحقيقة.

---

(1) يوسف بوران، كلمة حول الإعلام والإعلاميين، جريدة الرأي، العدد (12826)، الأربعاء 2/ تشرين الثاني/ 2005م، ص29.

(2) ناديا هاشم العالول، الإعلامية العربية ودورها في الإصلاح، جريدة الرأي، العدد (12776)، الثلاثاء 13/ أيلول/ 2005م، ص30.

5. أن تمتلك سرعة البديهية والقدرة على الحوار والشجاعة الأدبية والأداء في مختلف الفنون الإعلامية...)[1].

ولم تسجل سبعة موضوعات ضمن جدول رقم (8) أي حضور يذكر في جريدة الرأي خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

- "وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تساهم مساهمة فعالة في ترسيخ قيم الديمقراطية السليمة في المجتمع".
- "وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل كقناة اتصال بين الرأي العام وصناع القرار".
- "تأكيد أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بنقل الصورة الحقيقية للواقع القائم في المجالات كافة".
- "وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل على تكملة دور السلطات الثلاث في الدولة الديمقراطية".
- "وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل على التأثير في عملية صنع القرار الذي يمس حياة المواطنين".
- "أهمية العمل على تحقيق الإصلاح في ميدان الإعلام والاتصال".
- "أهمية وجود سياسة إعلامية واتصالية واضحة تعمل وسائل الإعلام والاتصال في الدولة بمقتضاها".

إن غياب الموضوعات المذكورة عن جريدة الرأي خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل يشير بوضوح إلى انها قد غابت عن أجندة كُتاّب المقال الصحفي في الجريدة المذكورة خلال المدة الزمنية المشار إليها، في حين إنها موضوعات جديرة بالتناول والمتابعة نظراً لما تنطوي عليه من أهمية.

رابعاً: جريدة النهار اللبنانية:

يظهر من تحليل بيانات جدول رقم (9) والذي يوضح ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في جريدة النهار اللبنانية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل ما يلي:

(1) مجد الهاشمي، الإعلاميات قادمات!، جريدة الرأي، العدد (12773)، السبت 10/ أيلول/ 2005م، ص23.

توضح بيانات جدول رقم (9) إن حجم اهتمام جريدة النهار بالقضايا والموضوعات الخاصة بالمحور محل الكتاب، يعد في العموم متدن جداً،

جدول رقم (9)

يبين ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في جريدة النهار اللبنانية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل كحارس للمجتمع ضد أية مظاهر لسوء إستغلال السلطة	3	٪42.8	1
تأكيد أهمية إن تكون وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الصوت القوي المعبر عن إرادة المجتمع	1	٪14.3	2
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تساهم مساهمة فعالة في ترسيخ قيم الديمقراطية السليمة في المجتمع	1	٪14.3	2
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل على تكملة دور السلطات الثلاث في الدولة الديمقراطية	1	٪14.3	2
أهمية العمل على تحقيق الإصلاح في ميدان الإعلام والاتصال	1	٪14.3	2
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل على المساعدة في توحيد الشعب بأطيافه المتعددة	-	-	-
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل كقناة اتصال بين الرأي العام وصناع القرار	-	-	-
تأكيد أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بنقل الصورة الحقيقية للواقع القائم في المجالات كافة	-	-	-
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تلعب دوراً فاعلاً في إنجاح مسيرة الديمقراطية السليمة في المجتمع	-	-	-
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل على التأثير في	-	-	-

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
عملية صنع القرار الذي يمس حياة المواطنين			
ارتباط الإعلام والاتصال بفلسفة النظام السياسي القائم	-	-	-
تأكيد أهمية تحلي العاملين في جهاز الإعلام والاتصال بالخصائص المطلوبة التي تؤهلهم للعمل في هذا الجهاز	-	-	-
أهمية وجود سياسة إعلامية واتصالية واضحة تعمل وسائل الإعلام والاتصال في الدولة بمقتضاها	-	-	-
المجموع	7	٪100	-

إذ نجد أن موضوعاً واحداً قد سجل (3) تكرارات وسجلت أربعة موضوعات تكراراً واحداً فقط لكل منها، في حين لم تسجل ثمانية موضوعات أي حضور يذكر خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، وبهذا فأن مجموع التكرارات التي سجلتها جريدة النهار ضمن هذا المحور محل الكتاب هي (7) تكرارات فقط.

وقد كان ترتيب القضايا والموضوعات التي سجلت حضوراً في جريدة النهار خلال المدة الزمنية المشار على النحو التالي:

احتل موضوع: "وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل كحارس للمجتمع ضد أية مظاهر لسوء استغلال السلطة" المرتبة الأولى في سلم الموضوعات بعد أن سجل(3) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (٪42.8).

لقد تناول أحد كُتّاب المقال الصحفي في جريدة النهار الموضوع المذكور بالتطرق الى دور وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة في حماية المجتمع من خطر الفساد الذي يتربص بأمن المجتمع واستقراره، إذ يقول (تضطلع الأجهزة الإعلامية بوظائف بنيوية تستخدم المنهج العلمي المعرفي لأداء مهمات مجتمعية إستراتيجية هادفة إلى توافق المجتمع ووحدته وتجانسه في كتلة واحدة، تواجه هذه الكتلة الأخطار المتربصة بأمن المجتمع واستقراره وفي مقدمها خطر "الجرائم المنسلة" ومنها جريمة الفساد التي تنسل خلايا سرطانية في أوصاله، وتدخل سياسة الوقاية الإستراتيجية من جرائم الفساد في جوهر منهج الأجهزة الإعلامية مرتكزة على عناصر

الاختصاص والمرونة من جهة، وعلى الواقعية والتنوع والالتزام في الأداء من جهة أخرى...)[1].

واشتركت أربعة موضوعات في المرتبة الثانية بعد أن سجل كل منها تكراراً واحداً فقط ونسبة مئوية قدرها (14.3٪)، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

"تأكيد أهمية أن تكون وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الصوت القوي المعبر عن إرادة المجتمع"

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (الفرصة متاحة أمام الإعلامي كي يمارس نشاطه كفرد يساهم في بناء المجتمع، بعد ما كان أشبه بقطعة من "بازل" هي هذا المجتمع، هو اليوم أمام حقه في أن يتفاعل مع المجتمع ويفعل... يساهم الإعلامي الليبرالي في خدمة المصلحة العامة، عبر حريته في التفكير والتعبير، وفي طرح الأسئلة الحقيقية على المجتمع، وتجنب الأحكام المسبقة، ونقاش المسلمات: ماذا نريد، إلى أين تسير البلاد، ماذا يوفر التقدم للشعب... فبالسؤال وإطلاق الحوار تغلب الديمقراطية على العنف، والبناء على التدمير.)[2].

"وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تساهم مساهمة فعالة في ترسيخ قيم الديمقراطية السليمة في المجتمع"

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (الديمقراطية عقلية تتوافر لدى الناس ويجب أن تتوافر عند الحاكمين وإلا أصبح الحكم بين أيديهم أداة استبداد وتعسف، وإن لم تتوافر عند الشعب أصبح الشعب مجموعة عبيد، إنه كلام يحدد دوراً دائماً للإعلام في إرساء الديمقراطية، الاستقالة منه ممنوعة، وحياة الإعلام خارج هذا البحر، الذي اسمه الديمقراطية غير ممكنة، إذ عندها يتحول الإعلام الى مجرد حبر على ورق والإعلامي إلى إنسان من ورق)[3].

(1) علي نجيب عواد، دور الإعلام في مكافحة الفساد، جريدة النهار، العدد (22367)، الأحد 17/ تموز/ 2005م، ص9.

(2) راشد فايد، الوضع الحالي للإعلام العراقي على ضوء تجربة الإعلام اللبناني في الحرب، جريدة النهار، العدد (22417)، الاثنين 5 أيلول/ 2005م، ص8.

(3) باسكال مونان، أحياناً يصبح الإعلام "سلطة أولى"، جريدة النهار، العدد (22505)، الثلاثاء 6/ كانون الأول/ 2005م، ص19.

'وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل على تكملة دور السلطات الثلاث في الدولة الديمقراطية'.

لقد تناول أحد كُتاب المقال الصحفي في جريدة النهار الموضوع بالقول: (الصحافة والإعلام ليسا كما صورهما على انهما 'فولكلور إعلامي' انما هما في عصر الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان السلطة الرابعة في المجتمع، وربما الأولى والأقوى أحياناً، وخصوصاً في المجتمعات الراقية الحضارية المتألقة، التي تحترم حرية القول والنشر والتعبير.)[1].

'أهمية العمل على تحقيق الإصلاح في ميدان الإعلام والاتصال'

لقد تناول أحد كُتاب المقال الصحفي في جريدة النهار الموضوع المذكور بتأكيد أهمية تطبيق الديمقراطية في مؤسسات ونقابات الإعلام إذ أن تصرفات بعض رجال الإعلام البعيدة عن الديمقراطية تعرقل قيام ديمقراطية حقيقية على حد تعبير كاتب المقال الصحفي، إذ نقرأ (لكن مقابل هذا الثمن وهذه الحقيقة، هناك سؤال وواقع يعرفهما الجميع ويحتاجان إلى إجابات ومعالجات لابد من توضيحها فهل يطبق رجال الإعلام جزءاً من هذه الديموقراطية في مؤسساتهم ونقاباتهم؟، هل يقبلون نقداً من خارج صفوفهم أم إن هذا التصرف مرفوض بحجة المحافظة على حرية الرأي؟، هل يستطيع المتعاطي بالشأن العام أن يوجه اللوم ولو كان محقاً إلى أحد الصحفيين؟، أم إن هذا اللوم يدخل تحت باب الممنوعات التي يجرمها العقل الإعلامي اللبناني؟، الا تؤثر تصرفات بعض رجال الإعلام البعيدة عن الديموقراطية في تشويه صورته؟، وتعرقل قيام ديموقراطية حقيقية تقوم على احترام الآخر وعلى مجتمع يقبل إن يناقش الأفكار والنقد واللوم...)[2].

ولم تسجل ثمانية موضوعات ضمن جدول ر قم (9) أي حضور يذكر في جريدة النهار خلال المدة الزمنية المحددة للتحلي، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

- 'وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل على المساعدة في توحيد الشعب بأطيافه المتعددة.

(1) سعيد علم الدين، هل الصحافة والإعلام ليسا فولكلوراً؟، جريدة النهار، العدد (22366)، السبت 16/ تموز/ 2005م، ص9.

(2) طوني نصر الله، هل يطبق الإعلاميون الديموقراطية على انفسهم؟، جريدة النهار، العدد (22505)، الثلاثاء 6/ كانون الأول/ 2005م، ص19.

- وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل كقناة اتصال بين الرأي العام وصناع القرار.
- تأكيد أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بنقل الصورة الحقيقية للواقع القائم في المجالات كافة.
- وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تلعب دوراً فاعلاً في إنجاح مسيرة الديمقراطية السليمة في المجتمع.
- وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل على التأثير في عملية صنع القرار الذي يمس حياة المواطنين.
- ارتباط الإعلام والاتصال بفلسفة النظام السياسي القائم.
- تأكيد أهمية تحلي العاملين في جهاز الإعلام والاتصال بالخصائص المطلوبة التي تؤهلهم للعمل في هذا الجهاز.
- أهمية وجود سياسة إعلامية واتصالية واضحة تعمل وسائل الإعلام والاتصال في الدولة بمقتضاها.

إن غياب الموضوعات المذكورة عن جريدة النهار خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل يشير بشكل جلي إلى أنها لم تحظ بأي اهتمام من قبل كتاب المقال الصحفي في الجريدة المذكورة خلال المدة الزمنية المشار إليها في حين أنها جديرة بالتصدي لها بما تناسب وأهميتها.

خامساً: جريدة عكاظ السعودية:

يتبين من تحليل بيانات جدول رقم (10) والذي يوضح ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في جريدة عكاظ السعودية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل ما يلي:

توضح بيانات جدول رقم (10) إلى إن مستوى اهتمام جريدة عكاظ السعودية بقضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بالمحور محل الكتاب كان كذلك مستوى متدني جداً، إذ إن موضوعين قد سجلا تكرارين لكل منهما، وسجلت أربعة موضوعات تكراراً واحداً لكل منها، وبهذا يكون مجموع التكرارات (8) تكرارات فقط، في حين لم تسجل سبعة موضوعات أي حضور يذكر خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد كان ترتيب الموضوعات التي سجلت حضوراً في جريدة عكاظ فيما يتعلق بالمحور محل الكتاب على النحو التالي:

احتل موضوعا: "تأكيد أهمية أن تكون وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الصوت القوي المعبر عن إرادة المجتمع" و"وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل على المساعدة في توحيد الشعب بأطيافه المتعددة" المرتبة الأولى في سلم الموضوعات بعد أن سجل كل منهما تكرارين فقط ونسبة مئوية قدرها (25٪).

جدول رقم (10)

يبين ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في جريدة عكاظ السعودية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
تأكيد أهمية إن تكون وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الصوت القوي المعبر عن إرادة المجتمع	2	٪25	1
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل على المساعدة في توحيد الشعب بأطيافه المتعددة	2	٪25	1
تأكيد أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بنقل الصورة الحقيقية للواقع القائم في المجالات كافة	1	٪12.5	2
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل كحارس للمجتمع ضد أية مظاهر لسوء استغلال السلطة	1	٪12.5	2
أهمية العمل على تحقيق الإصلاح في ميدان الإعلام والاتصال	1	٪12.5	2
أهمية وجود سياسة إعلامية واتصالية واضحة تعمل وسائل الإعلام والاتصال في الدولة بمقتضاها	1	٪12.5	2
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تساهم مساهمة فعالة في ترسيخ قيم الديمقراطية السليمة في المجتمع	-	-	-
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل كقناة اتصال بين الرأي العام وصناع القرار	-	-	-

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تلعب دوراً فاعلاً في إنجاح مسيرة الديمقراطية السليمة في المجتمع	-	-	-
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل على تكملة دور السلطات الثلاث في الدولة الديمقراطية	-	-	-
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل على التأثير في عملية صنع القرار الذي يمس حياة المواطنين	-	-	-
ارتباط الإعلام والاتصال بفلسفة النظام السياسي القائم	-	-	-
تأكيد أهمية تحلي العاملين في جهاز الإعلام والاتصال بالخصائص المطلوبة التي تؤهلهم للعمل في هذا الجهاز	-	-	-
المجموع	8	٪100	-

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع الأول عن حرص الصحافة على الاهتمام بالقضايا المجتمعية (في نفس الصحيفة نقرأ عن لجان الأسرة والمرأة والطفل وحقوق الإنسان وعن التحديات التربوية التي تواجه مجتمعنا، ونقرأ عن التوجهات الجادة للاصلاح وتعميق ثقافة حقوقية وفتح آفاق العمل ومشاركة للمرأة، وفي بناء للمجتمع، ونقرأ عن حقوق المرأة ومكتسبات للمجتمع من جهد المرأة العاملة)[1].

أما فيما يتعلق بموضوع: 'وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل على المساعدة في توحيد الشعب بأطيافه المتعددة' فقد تناولت إحدى كاتبات المقال الصحفي في جريدة عكاظ الموضوع من خلال التطرق إلى أهمية البث المباشر لجلسات الحوار الوطني بين فئات وأطياف المجتمع وإنعكاس ذلك على تأسيس فهم عام مشترك في المجتمع إذ تقول (ولابد إن خلاصة هذه الحوارات لها أثر في تقارب الأفكار والتطلعات والخروج بفهم عام مشترك مع احترام

(1) ازهار البشل، ايتها النساء.. احذرن، جريدة عكاظ العدد (14340)، الأربعاء 30/ تشرين الثاني (نوفمبر)/ 2005م، ص12.

الخصوصيات لكل فئة وذلك سينعكس على المجتمع كله... لا نملك إلا أن نثمن خطوة البث المباشر لهذه الجلسات التي اتسمت بشفافية في عرض رؤى وأفكار أطياف المجتمع المختلفة.. ونرجو لهم المزيد من التقدم والشفافية التي ندعو الله إن تشمل جميع أوجه حياتنا العامة والخاصة وان تشمل ايضاً الصحافة التي نرجو منها إزالة ما بقي أمامنا من خطوط حمراء وان تصبح الشفافية بلا حدود)(1).

واشتركت اربعة موضوعات في المرتبة الثانية بعد أن سجل كل منها تكراراً واحداً فقط ونسبة مئوية قدرها (12.5٪)، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

تأكيد أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بنقل الصورة الحقيقية للواقع القائم في المجالات كافة

لقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (الصحافة هي مرآة المجتمع بلا مراء.. لذلك فأن ما تنشره صفحاتها هو بعض ما يجسد حال المجتمع إن خيراً فخير وان شراً فشر...)(2).

وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل كحارس للمجتمع ضد أية مظاهر لسوء استغلال السلطة

لقد تناول أحد كتاب المقال الصحفي في جريدة عكاظ الموضوع المذكور بالحديث عن أهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية في مكافحة الفساد الذي بدأت ثقافته تتغلغل في عمق الكينونة النفسية للشعوب على حد تعبير الكاتب، إذ يقول (النغمة السائدة في الخطاب الإعلامي على مستوى العالم تتحدث عن الفساد... عن ثقافة الفساد تلك المنظومة القيمية التي أصبحت تتغلغل في عمق الكينونة النفسية للشعوب مصيبة بالعطب عصبها الابداعي والتربوي والنقدي، وكان على الخطاب الإعلامي أن يركز على نسيج هذه الثقافة التي لم تعد نسقاً موروثاً

(1) فريدة صالح شطا، هل للشفافية حدود؟، جريدة عكاظ العدد (14366)، الأثنين 26/ كانون الأول/ (ديسمبر)/ 2005م، ص16.

(2) عبدالله عمر خياط، الصحافة.. ومهمتها في التربية والملاحقة ، جريدة عكاظ العدد (14344)، الأحد 4/ كانون الأول (ديسمبر)/ 2005م، ص6.

ناجماً عن شعرنة الخطاب في بنيته الأساسية، ولكنه اشبه بالفيروس الذي يضرب روح الأمم ويهزم صناعتها ويقتل عصب الشعور والحواس فيها..)[1].

أهمية العمل على تحقيق الإصلاح في ميدان الإعلام والاتصال:

لقد تعرض أحد كُتاّب المقال الصحفي في جريدة عكاظ لهذا الموضوع بتأكيد سعي بعض الشخصيات الإعلامية إلى تحقيق الإصلاح والتجديد في ميدان الإعلام والاتصال، ثم يتطرق الكاتب إلى التحديات التي تعترض مسيرة الإصلاح والتجديد، إذ نقرأ (إلى جهد وعمل إيجابي مشرف يواكب طموحات النهضة والتجديد بما يتوافق مع روح العالم العصري الحديث، ويواجه الاستاذ اياد مدني الكثير من التحديات للترسيخ لعمل إعلامي افضل وابرز هذه التحديات التي تعترض سعيه، الرافضون للتحديث والتجديد ومن يريدون البقاء على المنهج السابق في الهيكلة الإعلامية لكي تظل مكانك سر)[2].

أهمية وجود سياسة إعلامية واتصالية واضحة تعمل وسائل الإعلام والاتصال في الدولة بمقتضاها:

لقد تركز اهتمام المقال الصحفي الذي تناول الموضوع المذكور على أهمية وجود رؤية إعلامية شاملة تضبط إيقاع العمل اليومي في وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية إذ نقرأ (يحدث كل ذلك في الوسائل الإعلامية عندما تغيب أو تنعدم فيها الرؤية الحاكمة والشاملة التي تضبط إيقاع عملها اليومي، فتتخبط بين ما تريد وما لا تريد، وعندما يتابع المرء هكذا وسائل ويفكك نتاجها ومحتوياتها لا يجد في رسائلها المراد إيصالها للناس ما يعبر عن رؤية إعلامية حقيقية مطلقاً!!، والسؤال المحير فعلاً: هل سيأتي اليوم الذي تسأل كل وسيلة إعلامية نفسها عن حقيقة رؤيتها الإعلامية؟، وعن ماهية الرسائل التي تستهدف ايصالها للجمهور؟ وهل هي سائرة في الطريق الصحيح نحو تحقيق تلك الرسائل أم لا؟ نأمل ذلك)[3].

---

(1) د. محمد صالح الشنطي، ثقافة الفساد أم فساد الثقافة، جريدة عكاظ العدد (14201)، الخميس 14/ تموز (يوليو) 2005م، ص17.

(2) مطلق العساف السهلي، أياد.. وتحديات التحديث، جريدة عكاظ العدد (14369)، الخميس 29/ كانون الأول (ديسمبر)/ 2005م، ص33.

(3) كاظم الشبيب، غياب الرؤية الإعلامية، جريدة عكاظ العدد (14327)، الخميس 17/ تشرين الثاني (نوفمبر)/ 2005م، ص8.

ولم تسجل (سبعة) موضوعات ضمن جدول رقم (10) أي حضور يذكر في جريدة عكاظ خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

- وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تساهم مساهمة فعالة في ترسيخ قيم الديمقراطية السليمة في المجتمع.
- وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل كقناة اتصال بين الرأي العام وصناع القرار.
- وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تلعب دوراً فاعلاً في انجاح مسيرة الديمقراطية السليمة في المجتمع.
- وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل على تكملة دور السلطات الثلاث في الدولة الديمقراطية.
- وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تعمل على التأثير في عملية صنع القرار الذي يمس حياة المواطنين.
- ارتباط الإعلام والاتصال بفلسفة النظام السياسي القائم.
- تأكيد أهمية تحلي العاملين في جهاز الإعلام والاتصال بالخصائص المطلوبة التي تؤهلهم للعمل في هذا الجهاز.

إن غياب الموضوعات المذكورة عن جريدة عكاظ خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، يشير بشكل واضح إلى عدم اهتمام كتاب المقال الصحفي في الجريدة المذكورة بهذه الموضوعات خلال المدة الزمنية المشار إليها، في حين انها موضوعات جوهرية وكانت جديرة بالتناول الذي يتناسب مع اهميتها.

ويمكن إن نستخلص بناءً على ما اسفرت عنه نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من إشكال الحكم في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، إلى إن مستوى اهتمام كل من الصحف الخمس المذكورة يتراوح في العموم بين ضعيف وضعيف جداً، إذ نجد إن جريدتي الصباح العراقية والأهرام المصرية قد تساوتا في عدد التكرارات المسجلة وهي (17) تكراراً فقط لكل منهما وهو ما يشير الى حجم الاهتمام الضعيف من قبل كلتا الجريدتين بقضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بالمحور المشار إليه.

في حين إن مستوى اهتمام جريدة الرأي الأردنية، والنهار اللبنانية، وعكاظ السعودية، بالقضايا والموضوعات الخاصة بالمحور المذكور يعد ضعيفاً جداً، اذ نجد إن كلاً من جريدتي الرأي الأردنية وعكاظ السعودية قد سجلتا (8) تكرارات فقط لكل منهما وسجلت جريدة النهار اللبنانية (7) تكرارات فقط وهو ما يشير الى حجم الاهتمام المتدني جداً بقضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بالمحور محل الكتاب من قبل كل من الصحف الثلاث المذكورة.

الفصل الثالث

قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في صحف: الصباح العراقية، والأهرام المصرية، والرأي الأردنية، والنهار اللبنانية، وعكاظ السعودية.

الفصل الثالث

قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في صحف: الصباح العراقية، والأهرام المصرية، والرأي الأردنية، والنهار اللبنانية، وعكاظ السعودية.

ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين، يتضمن الأول نتائج الدراسة التحليلية لقضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، فيما يتضمن الثاني نتائج الدراسة التحليلية لقضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل وهي (6) أشهر من 1/ 7/ 2005م – 31/ 12/ 2005م.

وقد تضمن كل من المبحثين (5) جداول تضمنت ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بالمحور المشار اليه في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل وفي إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة وكما اسفرت عنه نتائج الدراسة التحليلية المتعلقة بكلا المبحثين.

المبحث الأول

قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في صحف: الصباح العراقية، والأهرام المصرية، والرأي الأردنية، والنهار اللبنانية، وعكاظ السعودية.

لقد تم في هذا الموضع من الكتاب حصر المقالات الصحفية التي تناولت قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور تفعيل الحياة السياسية في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، ثم اخضاع تلك المقالات الصحفية إلى التحليل باستخدام فئة (موضوع الاتصال) وذلك بغية رصد وتسجل قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بالمحور المشار إليه في كل من الصحف الخمس المشار اليها، إذ تم استخراج موضوع واحد من كل مقال صحفي وهو الموضوع الرئيس الذي يتمحور حوله مضمون المقال الصحفي، ثم جرى بعد ذلك ترميز القضايا والموضوعات التي تم تحديدها ترميزاً كمياً باحتساب تكراراتها ونسبها المئوية ثم ترتيبها تنازلياً بحسب أهميتها النسبية في كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة وعلى النحو التالي:

أولاً: جريدة الصباح العراقية:

يظهر من تحليل بيانات جدول رقم (11) والذي يوضح ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في جريدة الصباح العراقية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل ما يلي:

احتل موضوع: 'الديمقراطية تتيح وجود منظمات المجتمع المدني التي تضطلع بدور فاعل في حياة المجتمع' المرتبة الأولى في سلم الموضوعات بعد ان سجل (30) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (17.3٪) وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع نسبة مرتفعة مقارنة بنسب تمثيل الموضوعات الأخرى التي يتضمنها جدول رقم (11) وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام الإيجابي جداً بالموضوع المذكور من قبل كُتاّب المقال الصحفي في جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل مقارنة بحجم اهتمام اولئك الكتاب بالموضوعات والقضايا الاخرى ضمن هذا المحور محل الكتاب، ومن الجدير بالإشارة هنا إلى أن جريدة الصباح تصدر ملحقاً أسبوعياً بعنوان ديمقراطية ومجتمع

مدني، تنشر في صفحاته عدداً من المواضيع حول المجتمع المدني ومنظماته فضلا عما ما تتضمنه صفحات الجريدة الأخرى من مواد خاصة بالموضوع المذكور.

وقد تناول أحد كُتاّب المقال الصحفي في جريدة الصباح الموضوع المذكور بالقول (توصف منظمات المجتمع المدني بأنها منظمات غير حكومية أو حزبية، وغير ربحية أو نفعية، تتخذ من الصالح العام للمجتمع سبيلاً لخدماتها، ووجودها ضروري وأساسي لبناء المجتمع المدني، وجميعها تنبذ العنف كأداة للعمل، وتنظر إلى الديمقراطية كقيمة حضارية عليا تسعى للمساعدة على سيادة مفرداتها. ولا يوجد اختلاف بشأن الدور الذي لعبته هذه المنظمات في التطور السياسي للبلدان الديمقراطية..) [1].

جدول رقم (11)

يبين ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في جريدة الصباح العراقية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
الديمقراطية تتيح وجود منظمات المجتمع المدني التي تضطلع بدور فاعل في حياة المجتمع	30	٪17.3	1
تأكيد الابتعاد عن استخدام الأساليب غير النزيهة لمحاولة التأثير على قرارات تصويت الناخبين	24	٪13.9	2
أهمية حرص الناخبين على الاختيار السليم للمرشحين في الانتخابات	15	٪8.7	3
الديمقراطية توفر آليات مكافحة أنواع الفساد كافة	14	٪8.1	4
أهمية العمل على ترسيخ الثقافة الديمقراطية في سلوك أفراد المجتمع	12	٪6.9	5
أهمية عمل الكيانات السياسية على كسب ثقة الجماهير من	11	٪6.3	6

(1) عدنان شيرخان، ليس دفاعاً عن منظمات المجتمع المدني ولكن!!، جريدة الصباح، ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني، العدد (623)، الثلاثاء 9/ آب/ 2005م، ص21.

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
خلال البرامج الواقعية الفاعلة			
الديمقراطية توفر ضمانات وجود الأحزاب السياسية التي تضطلع بدور حيوي في حياة المجتمع الديمقراطي	10	٪5.8	7
أهمية الحملات الانتخابية للمرشحين في الانتخابات	9	٪5.2	8
أهمية توفر ضمانات إجراء انتخابات تنافسية حرة نزيهة	7	٪4	9
أهمية المشاركة الواسعة لفئات المجتمع كافة في العملية السياسية	6	٪3.5	10
أهمية العمل على تعزيز روح المواطنة بين افراد الشعب كافة	6	٪3.5	10
الديمقراطية تتيح وجود المعارضة السليمة العلنية الفاعلة في الحياة السياسية	5	٪2.9	11
الديمقراطية توفر آليات المراقبة الشعبية على أعمال الحكومة	5	٪2.9	11
الديمقراطية تعني إقامة دولة المؤسسات الديمقراطية القانونية	4	٪2.3	12
تأكيد ضرورة اللجوء إلى الحوار الديمقراطي لتخفيف حدة الاحتقان السياسي في المجتمع	4	٪2.3	12
الديمقراطية تتيح قيام التعددية السياسية في المجتمع	3	٪1.7	13
أهمية التزام المرشحين الفائزين في الانتخابات بتنفيذ وعودهم الانتخابية	3	٪1.7	13
أهمية توفير آليات مراقبة سير العملية الانتخابية لضمان نزاهتها	2	٪1.2	14
أهمية اتجاه الكيانات السياسية التي تفشل في بلوغ مقاصدها في الانتخابات نحو إعادة تقويم تجربتها	2	٪1.2	14
تأكيد أهمية وضع سقف مالي محدد لانفاق المرشحين في الحملات الانتخابية	1	٪0.60	15
أهمية حرص الأحزاب السياسية على اعتماد الآليات المعاصرة لتطوير عملها التنظيمي	-	-	-

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
تأكيد ضرورة توفير الآليات التي تتيح المشاركة الشعبية في صنع القرار	-	-	-
المجموع	173	٪100	-

وحصل موضوع: "تأكيد الابتعاد عن استخدام الأساليب غير النزيهة لمحاولة التأثير على قرارات تصويت الناخبين" على المرتبة الثانية بمجموع تكرارات بلغت (24) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (13.9٪). وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع نسبة جيدة مقارنة بنسب تمثيل الموضوعات الأخرى التي يتضمنها جدول رقم (11)، وهو ما يدلل على حجم الاهتمام الإيجابي بالموضوع المذكور من قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد جاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (تتمثل في اعتزام بعض الكيانات بتهديد الأسر والعوائل والأفراد الذين لم يصوتوا لها فيما يقول آخرون ان كيانات أخرى خصصت مبالغ نقدية للناخب الذي يصوت لها، وايا كان موقع هذه الشائعات والعبارات من الحقيقة والتصديق فأن الذي يجب أن يسود ويطغى هو روح المنافسة وصدق التوجه وقدرة الاختيار للبرنامج الوطني... كما يجب أن يترفع المواطن على هذه الإغراءات وان لا يخشى قول الحق ويحكم ضميره وقناعاته وأن تسند إختياراته إلى ارداته الذاتية)[1].

ونال موضوع: "أهمية حرص الناخبين على الاختيار السليم للمرشحين في الانتخابات" المرتبة الثالثة بعد أن سجل (15) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (8.7٪). وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع والموضوع الذي يليه في الترتيب نسبة معتدلة وهي تفصح عن حجم الاهتمام المقبول بالموضوعين المشار إليهما من قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول موضوع: "أهمية حرص الناخبين على الاختيار السليم للمرشحين في الانتخابات" (سوف لن يصوت للافتات والتصريحات الرنانة

(1) حسن الربيعي، الصوت لا يباع، جريدة الصباح، ملحق الصباح الانتخابي، العدد (12)، الأحد 11/ كانون الأول/ 2005م، ص2.

والتي أصبحت لا تنطلي على ابسط المواطنين وعياً، سوف يصوت ويملأ ارداته لمن يستحق أن يمثله بالاستجابة لقراره.. وقراره فوق أي اعتبار.)[1].

وحقق موضوع: (الديمقراطية توفر آليات مكافحة أنواع الفساد كافة) نسبة مئوية قدرها (8.1٪) ليحتل بذلك المرتبة الرابعة بمجموع تكرارات بلغت (14) تكراراً.

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (وضع دوائر رقابة شديدة تساهم في القضاء على الرشوة والفساد إضافة إلى وجود برلمان تشريعي قوي وصحافة حرة يجعل من الصعوبة التستر على عمليات الفساد الاداري الحاصلة اليوم..)[2].

وجاء موضوع: (أهمية العمل على ترسيخ الثقافة الديمقراطية في سلوك أفراد المجتمع) في المرتبة الخامسة بعد أن سجل (12) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (6.9٪). ويمكن القول إن نسبة تمثيل هذا الموضوع والموضوعات الثلاثة التي تليه في الترتيب تعد في العموم نسبة شبه ضعيفة مقارنة بنسب تمثيل الموضوعات التي يتضمنها جدول رقم (11). وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام المحدود بالموضوعات المشار إليها من قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (نحن بحاجة إلى إرساء ثقافة ديمقراطية واقعية وملموسة يمكن لها أن تبدأ بالظهور والتحقق في مفاصل الحياة اليومية، عندما ينعكس مضمونها في العائلة والمدرسة والشارع، والمحكمة والصحافة والتلفزيون...الخ، وذلك لأن الديمقراطية تتطلب إنجاز وتحقيق المجتمع (المدني) الذي يستطيع أن يحافظ على مظاهر التقدم والرقي في حياة المجتمع)[3].

واحتل موضوع: (أهمية عمل الكيانات السياسية على كسب ثقة الجماهير من خلال البرامج الواقعية الفاعلة) المرتبة السادسة بمجموع تكرارات بلغت (11) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (6.3٪).

---

(1) يوسف الحمداوي، استهلال في قوائم المرشحين، جريدة الصباح، ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني، العدد (693)، الثلاثاء 8/ تشرين الثاني/ 2005م، ص2.

(2) جواد الموسوي، الفساد الاداري في العراق مظاهره وسبل إصلاحه، جريدة الصباح، ملحق افاق استراتيجية، العدد (613)، الخميس، 28/ تموز/ 205م، ص24.

(3) المحرر، الديمقراطية والحياة اليومية، جريدة الصباح، العدد (623)، الثلاثاء 9/ آب/ 2005م، ص6.

وقد تناول أحد كُتاّب المقال الصحفي في جريدة الصباح الموضوع المذكور بالقول (ومن خلال ما تطرحه من برامج عمل على جميع الأصعدة وأن أهم ما يجب أن يميز البرامج السياسية للأحزاب والكتل هو تحديد التصورات الإجرائية للكيفية التي سيتم فيها إدارة البلد وإجراء التغييرات من خلال الخطط التنموية والنهج السياسي والعلاقة بين البلد ومحيطه الإقليمي والعالم، إضافة إلى ملف الخدمات العامة ذات التماس المباشر أو المؤثر في حياة المواطنين المعيشية) [1].

وحصل موضوع: 'الديمقراطية توفر ضمانات وجود الأحزاب السياسية التي تضطلع بدور حيوي في حياة المجتمع الديمقراطي' على المرتبة السابعة بمجموع تكرارات بلغت (10) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (5.8٪).

ونطالع في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (ويمكن ان نؤشر حقيقة مهمة وهي إن تلك القوى والأحزاب تمثل عاملاً مهماً من عوامل ديمومة استقرار العملية السياسية واستمراريتها بشكل يحقق مصالح جميع الفئات المكونة للشعب.)[2].

وحقق موضوع: 'أهمية الحملات الانتخابية للمرشحين في الانتخابات' نسبة مئوية قدرها (5.2٪)، بعد أن سجل (9) تكرارات ليحتل بذلك المرتبة الثامنة في سلم الموضوعات. وقد تناول أحد كتاب المقال الصحفي في جريدة الصباح الموضوع بالقول (تعد الحملات الانتخابية من إحدى المقومات المهمة التي تؤهل المرشح للمثول أمام الناخب العراقي سواء تكللت الحملة الانتخابية بالفوز او الخسارة، ثم إنها تمثل بطاقة تعريفية للناخب بالمرشح الذي دخل سباق الحملة الانتخابية سواء كانت على الرئاسة أو الجمعية الوطنية أو المسميات الأخرى، والحملات

---

(1) عبد الرزاق حسين التداوي، الانتخابات العامة... البرامج الانتخابية للكتل والقوى السياسية، جريدة الصباح، ملحق آفاق إستراتيجية، العدد (708)، السبت 26/ تشرين الثاني/ 2005م، ص4.

(2) د. هيثم كريم، دراسة المفهوم وإشكاليات العمل الحزبي: القوى والأحزاب في البيئة السياسية العراقية الجديدة، جريدة الصباح، ملحق آفاق إستراتيجية، العدد (728)، السبت 24/ كانون الأول/ 2005م، ص11.

الانتخابية هي إعداد وتوضيح برنامج العمل السياسي لأي مرشح سواء كان المرشح يمثل حزباً أو هو شخصية مستقلة بحد ذاتها)[1].

ونال موضوع: أهمية توفر ضمانات إجراء انتخابات تنافسية حرة نزيهة المرتبة التاسعة بعد أن سجل (7) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (4٪). ويمكن القول إن نسبة تمثيل هذا الموضوع والموضوعين اللذين يأتيان بعده في الترتيب، تعد في العموم نسبة ضعيفة وهي تفصح عن حجم الاهتمام المتدني بالموضوعات المشار إليها من قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد تناول أحد كُتاّب المقال الصحفي في جريدة الصباح موضوع: أهمية توفر ضمانات إجراء انتخابات تنافسية حرة نزيهة بالقول: (في انتخابات حرة نزيهة وفق المعايير الديمقراطية الدولية) [2].

واحتل موضوعا: أهمية المشاركة الواسعة لفئات المجتمع كافة في العملية السياسية وأهمية العمل على تعزيز روح المواطنة بين أفراد الشعب كافة المرتبة العاشرة بعد أن سجل كل منهما (6) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (3.5٪).

وجاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع الأول (للأخذ بهذه الشروط وبما يسمح بالمشاركة السياسية الأوسع من أجل تنمية مظاهر الأداء الديمقراطي وتنشيط إرتباط الجموع بآمالها...)[3].

أما فيما يتعلق بموضوع: أهمية العمل على تعزيز روح المواطنة بين أفراد الشعب كافة فنقرأ في إحدى المقالات الصحفية (المطلوب الآن وبشكل ملح جداً، هو تعزيز الشعور بالمواطنة وإعادة الثقة للمواطن، وجعله يتلمس حقاً أن العراق وطنه، وأصبح مهماً جداً على كل القوى

---

(1) حسين علاوي خليفة العاني، الحملة الانتخابية وإشكالية العمل السياسي، جريدة الصباح، العدد (700)، الأربعاء 16/ تشرين الثاني/ 2005م، ص5.

(2) د. هادي حسن عليوي، مسيرة الانتخابات في العراق وبناء الديمقراطية، جريدة الصباح، ملحق الصباح الانتخابي، العدد (6)، الأحد 4/ كانون الأول/ 2005م، ص6.

(3) د. منعم العمار، كيف ننمي مظاهر المشاركة السياسية، جريدة الصباح، العدد (651)، الأثنين 12 أيلول/ 1005م، ص7.

الوطنية والديمقراطية والمعنية بمصلحة الوطن والشعب، تفعيل النضال من أجل ان يكون العراق وطناً للجميع..)[1].

وحصل موضوعا: ألديمقراطية تتيح وجود المعارضة السلمية العلنية الفاعلة في الحياة السياسية" وألديمقراطية توفر آليات المراقبة الشعبية على أعمال الحكومة" على المرتبة الحادية عشرة بعد أن سجل كل منهما (5) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (2.9٪) ويمكن القول أن نسبة تمثيل هذين الموضوعين والموضوعات السبعة التي تليهما في الترتيب تعد في العموم نسبة ضعيفة جداً وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام المتدني جداً بالموضوعات المشار إليها من قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد تناول رئس تحرير جريدة الصباح ـ السابق ـ موضوع: ألديمقراطية تتيح وجود المعارضة السلمية العلنية الفاعلة في الحياة السياسية" في المقال الصحفي الذي كان يكتبه يومياً في الصفحة الأولى: (تحتاج الديمقراطية إلى وجود معارضة سياسية سلمية قوية، فليس من الديمقراطية في شيء وجود أغلبية سياسية (أشدد سياسية وليس قومية أو دينية أو مذهبية) حاكمة ذات سطوة كبيرة وقوة مطلقة في غياب معارضة فاعلة مسموعة الصوت قوية التأثير.... كما يمكن أن تنشأ أنواع مختلفة من المعارضة، داخل أو خارج البرلمان لكن المهم أن تبقى المعارضة سلمية) [2].

أما فيما يتعلق بموضوع: ألديمقراطية توفر آليات المراقبة الشعبية على أعمال الحكومة" فقد تركز اهتمام المقالات الصحفية التي تناولت الموضوع على أهمية المساءلة الشعبية للمسؤولين الحكوميين والتي تجري من خلال عدد من الآليات. إذ جاء في إحدى المقالات الصحفية (فأن المساءلة تعني مسؤولية المعنيين باستخدام السلطة وممارستها وتبوء مواقعها الرسمية تجاه الجمهور المعني الأول بتقييم السياسات العامة للحكومة وطبيعة ادائها من قبل أية جهة معنية بذلك، على ان يكون ذلك التقويم ومن ورائه المساءلة الجماهيرية بأساليب وإجراءات منظمة مما يستدعي مشاركة المواطن بشكل أوسع في آليات المساءلة لتعزيز مصداقيتها وشفافية أدائها في أكثر من

(1) جاسم هداد الشعور بالمواطنة... مبدأ حاربته الديكتاتورية فهل تحتضنه الديمقراطية، جريدة الصباح، ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني، العدد (647)، الأربعاء 7/ أيلول/ 2005م، ص30.

(2) محمد عبد الجبار الشبوط، لا، جريدة الصباح، العدد (682)، الأحد 23/ تشرين الأول/ 2005م، ص1.

قطاع، كون المساءلة ضرورة من الضرورات الملحة للاصلاح الاداري والسياسي، وضبط تصرفات المسؤولين وأصحاب المناصب..)[1].

وجاء موضوعا ألديمقراطية تعني إقامة دولة المؤسسات الديمقراطية القانونية وتأكيد ضرورة اللجوء إلى الحوار الديمقراطي لتخفيف حدة الاحتقان السياسي في المجتمع في المرتبة الثانية عشرة بعد أن سجل كل منهما (4) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (2.3٪).

وقد تناول أحد كُتاّب المقال الصحفي في جريدة الصباح الموضوع الأول بالقول (في العمل على خلق دولة المؤسسات ذات تقاليد العمل الراسخة التي لن تتأثر بغياب العناصر الحكومية أو بتغير الحكومات لأن تقاليد العمل في أية دولة تعد من الثوابت التي تتطلبها مصلحة الشعب والدولة العراقية ولا علاقة لها بتغير الاشخاص أو الحكومات وهذا ما يفترض في ظل انظمة الحكم الديمقراطية، حتى لا تتأثر مصالح الناس ومؤسسات الدولة..)[2].

ونقرأ في مقال صحفي حول موضوع: تأكيد ضرورة اللجوء إلى الحوار الديمقراطي لتخفيف حدة الاحتقان السياسي في المجتمع (تهدئة المناخ السياسي الساخن وتبريد درجة حرارته، ليتاح للأطراف ذات العلاقة التفكير بعقل بارد ونفسية مسترخية بالخيارات الممكنة والمتاحة التي تتحرك كلها في الإطار السلمي والقانوني للعملية السياسية، وأهم خطوة بعد إنجاز التهدئة والتبريد تتمثل بالعودة إلى طاولة المفاوضات والحوار والتخلي عن لغة التهديد والتلويح باستخدام السلاح المحرم قطعاً في قوانين وقواعد اللعبة السياسية والديمقراطية) [3].

واشترك موضوعا: ألديمقراطية تتيح قيام التعددية السياسية في المجتمع وأهمية التزام المرشحين الفائزين في الانتخابات بتنفيذ وعددهم الانتخابية في المرتبة الثالثة عشرة بعد أن سجل كل منهما (3) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (1.7٪).

وجاء في مقال صحفي حول الموضوع الأول (التعددية الحزبية إحدى مظاهر الحياة السياسية الديمقراطية وشرطها، والتعددية المقصودة هي ما كان بسبب تباين المصالح الموضوعة

---

(1) ثائر العاني، مساءلة الفساد الإداري أنواعها وآلياتها، جريدة الصباح، ملحق آفاق استراتيجية، العدد (681)، السبت 22/ تشرين الأول/ 2005م، ص7.

(2) جهاد زاير، دولة المؤسسات!، جريدة الصباح، العدد (704)، الأثنين 21/ تشرين الثاني/ 2005م، ص12.

(3) محمد عبد الجبار الشبوط، المربع الأول ـ جريدة الصباح، العدد (656)، الأحد 18/ أيلول/ 2005م، ص9.

التي يجري التعبير عنها من جهة، والتباين في تحديد أفضل البرامج والطرق لتحقيق هذه المصالح من جهة ثانية، وهذه هي حال الحزبية في المجتمعات الديمقراطية)[1].

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول موضوع: أهمية التزام المرشحين الفائزين في الانتخابات بتنفيذ وعودهم الانتخابية (وفي الوقت نفسه فأن المواطن يحتاج إلى أن يعرف كيف تنفذ الأغلبية البرلمانية برنامجها الانتخابي ومدى تطابق ذلك مع مصالح المواطنين، وهذا المحك هو الذي يفرز صورة موقف المواطن من الحزب أو الجهة التي يعطيها صوته في الانتخابات ويختبر صدقيتها وجديتها في الوقت نفسه!)[2].

واحتل موضوعا: أهمية توفير آليات مراقبة سير العملية الانتخابية لضمان نزاهتها وأهمية اتجاه الكيانات السياسية التي تفشل في بلوغ مقاصدها في الانتخابات نحو إعادة تقويم تجربتها المرتبة الرابعة عشرة بعد أن سجل كل منهما تكرارين فقط ونسبة مئوية قدرها (1.2٪).

وقد ورد في مقال صحفي حول الموضوع الأول: (وفي مجمل هذه العملية يبرز دور المراقب بأعلى حالات النزاهة الوطنية وتقديم مصلحة الوطن ومستقبل العملية السياسية... ومن هذا المنطلق فأن المفوضية العليا للانتخابات والقوى السياسية والناس أجمعين يضعون ثقتهم بالمراقبين، ويعلقون آمالهم على عملهم الذي سوف يتصف بالنزاهة إن شاء الله) [3].

أما فيما يتعلق بموضوع: أهمية اتجاه الكيانات السياسية التي تفشل في بلوغ مقاصدها في الانتخابات نحو إعادة تقويم تجربتها فنقرأ في إحدى المقالات الصحفية (إذ إن الخسارة الفادحة التي منيت بها في الانتخابات الأخيرة وضعف القوة التصويتية التي حققتها وضآلة عدد المندوبين في الجمعية الوطنية، ستؤدي لا محالة إلى محاولة كل طرف، رمي أسباب الفشل على عاتق الطرف الثاني، وينسى كل منهم نفسه باعتباره كان مسؤولاً أيضاً عن تلك النتائج الضعيفة وابتعاد جمهرة واسعة في مؤيديه عن التصويت له، ويبدو لي ان البداية الفعلية لاستيعاب

---

(1) محمد عبد الجبار الشبوط، تعددية.. وتشرذم، جريدة الصباح ، العدد (710)، الأثنين 28/ تشرين الثاني/ 2005م، ص1.

(2) جهاد زاير، استحقاقات.. ديمقراطية، جريدة الصباح، العدد (726)، الأربعاء 21/ كانون الأول/ 2005م، ص12.

(3) فلاح المشعل، نزاهة المراقب للانتخابات، جريدة الصباح، ملحق الصباح الانتخابي، العدد (6)، الأحد 4/ كانون الأول/ 2005م، ص1.

التجربة تكمن في القدرة على تفكيك وتحليل العوامل التي لعبت دورها في تلك النتائج ووضع اليد الصارمة على الأسباب بموضوعية وتجرد فعلي...)[1].

وحصل موضوع: تأكيد أهمية وضع سقف مالي محدد لانفاق المرشحين في الحملات الانتخابية على المرتبة الخامسة عشرة بعد أن سجل تكراراً واحداً فقط ونسبة مئوية قدرها (0.6٪).

وقد تناول أحد كُتاّب المقال الصحفي في جريدة الصباح الموضوع بالقول (وفي الانتخابات لا يوجد كبير وصغير، ضمن نزاهة الانتخابات أن تعطى كل الإطراف القدر نفسه من الحقوق والامتيازات والفرص، وهناك دول تذهب إلى تحديد سقف أعلى لمستوى الدعاية الانتخابية، وتمنع المقتدرين مادياً من البذخ على حملاتهم الانتخابية، ومحاولة التأثير في الناخبين) [2].

ولم يسجل موضوعا: أهمية حرص الأحزاب السياسية على اعتماد الآليات المعاصرة لتطوير عملها التنظيمي وتأكيد ضرورة توفير الآليات التي تتيح المشاركة الشعبية في صنع القرار أي حضوراً يذكر في جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، وهو ما يشير إلى ان الموضوعين المذكورين لم يحظيا بأي اهتمام من قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المشار إليها في حين انهما موضوعان جديران بالاهتمام والمتابعة.

ثانياً: جريدة الأهرام المصرية:

يتضح من تحليل بيانات جدول رقم (12) والذي يبين ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في اطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في جريدة الاهرام المصرية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل ما يلي:

احتل موضوع: أهمية المشاركة الواسعة لفئات المجتمع كافة في العملية السياسية المرتبة الأولى في سلم الموضوعات بعد ان سجل (76) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (17.3٪) وتعد نسبة

(1) د. كاظم حبيب، كيف يفترض أن تواجه القوى الوطنية والديمقراطية العربية بمختلف اجنحتها خسارتها في الانتخابات الماضية؟، جريدة الصباح، ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني، العدد (600)، الثلاثاء 12/ تموز 2005م، ص25.

(2) عدنان شيرخان، تنافس أم صراع، جريدة الصباح، ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني، العدد (699)، الثلاثاء 15/ تشرين الثاني/ 2005م، ص3.

تمثيل هذا الموضوع نسبة مرتفعة جداً مقارنة بنسب تمثيل الموضوعات الأخرى التي يتضمنها جدول رقم (12)، وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام القوي جداً بالموضوع المذكور من قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة الاهرام خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد تناول أحد كُتاب المقال الصحفي في جريدة الأهرام الموضوع بالقول (ولوضع حد لانعزال أغلبية الجمهور المصري عن المشاركة السياسية ينبغي أن نقنع الناس بأن المواطن الفاضل هو الذي يشارك في صنع السياسة وأن المواطن الخامل هو الذي ينصرف عنها) [1].

جدول رقم (12)

يبين ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور تفعيل الحياة السياسية في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في جريدة الاهرام المصرية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
أهمية المشاركة الواسعة لفئات المجتمع كافة في العملية السياسية	76	٪17.3	1
أهمية توفر ضمانات إجراء انتخابات تنافسية حرة نزيهة	65	٪14.8	2
أهمية عمل الكيانات السياسية على كسب ثقة الجماهير من خلال البرامج الواقعية الفاعلة	57	٪13	3
تأكيد الابتعاد عن استخدام الأساليب غير النزيهة لمحاولة التأثير على قرارات تصويت الناخبين	42	٪9.6	4
أهمية حرص الناخبين على الاختيار السليم للمرشحين في الانتخابات	41	٪9.3	5
أهمية توفير آليات مراقبة سير العملية الانتخابية لضمان نزاهتها	27	٪6.1	6
أهمية الحملات الانتخابية للمرشحين في الانتخابات	22	٪5	7
الديمقراطية تتيح وجود المعارضة السلمية العلنية الفاعلة في الحياة السياسية	20	٪4.6	8
أهمية التزام المرشحين الفائزين في الانتخابات بتنفيذ وعودهم الانتخابية	18	٪4.1	9

(1) طارق حسن، البطالة السياسية، جريدة الأهرام، العدد (43328)، السبت 23/ تموز/ 2005م، ص7.

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
الديمقراطية توفر ضمانات وجود الأحزاب السياسية التي تضطلع بدور حيوي في حياة المجتمع الديمقراطي	17	٪3.9	10
أهمية حرص الأحزاب السياسية على اعتماد الآليات المعاصرة لتطوير عملها التنظيمي	12	٪2.7	11
أهمية اتجاه الكيانات السياسية التي تفشل في بلوغ مقاصدها في الانتخابات نحو إعادة تقويم تجربتها	9	٪2	12
تأكيد ضرورة اللجوء إلى الحوار الديمقراطي لتخفيف حدة الاحتقان السياسي في المجتمع	7	٪1.6	13
الديمقراطية تتيح وجود منظمات المجتمع المدني التي تضطلع بدور فاعل في حياة المجتمع	6	٪1.4	14
الديمقراطية توفر آليات مكافحة أنواع الفساد كافة	5	٪1.1	15
أهمية العمل على تعزيز روح المواطنة بين أفراد الشعب كافة	5	٪1.1	15
تأكيد أهمية وضع سقف مالي محدد لانفاق المرشحين في الحملات الانتخابية	5	٪1.1	15
الديمقراطية تتيح قيام التعددية السياسية في المجتمع	4	٪0.90	16
أهمية العمل على ترسيخ الثقافة الديمقراطية في سلوك أفراد المجتمع	1	٪0.20	17
الديمقراطية تعني إقامة دولة المؤسسات الديمقراطية القانونية	1	٪0.20	17
الديمقراطية توفر آليات المراقبة الشعبية على أعمال الحكومة	-	-	-
تأكيد ضرورة توفير الآليات التي تتيح المشاركة الشعبية في صنع القرار	-	-	-
المجموع	440	٪100	-

وحصل موضوع: أهمية توفر ضمانات إجراء انتخابات تنافسية حرة نزيهة على المرتبة الثانية بمجموع تكرارات بلغت (65) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (14.8٪)، ويمكن القول إن نسبة تمثيل هذا الموضوع والموضوع الذي يليه في الترتيب تعد في العموم نسبة قوية مقارنة بنسب تمثيل الموضوعات الأخرى التي تليهما في الترتيب، وهو ما يدلل على حجم الاهتمام الايجابي جداً بالموضوعين المشار إليهما من قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة الاهرام خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد جاء في إحدى المقالات الصحفية حول موضوع: أهمية توفر ضمانات إجراء انتخابات تنافسية حرة نزيهة (جدية توجه الدولة إلى انتخابات حرة ونزيهة وشفافة تعيد إلى المواطن المصري ثقته بذاته واحترام وطنه لرأيه ومطالبه)[1].

وحقق موضوع: أهمية عمل الكيانات السياسية على كسب ثقة الجماهير من خلال البرامج الواقعية الفاعلة نسبة مئوية قدرها (13٪) ليحتل بذلك المرتبة الثالثة في سلم الموضوعات.

وقد تناول أحد كُتاّب المقال الصحفي في جريدة الأهرام الموضوع بالقول (مع طرح المرشحين العشرة لانتخابات رئاسة الجمهورية لبرامجهم الانتخابية ظهر حرصهم جميعاً على تبني قضايا الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي تستهدف تعميق النظام الديمقراطي والعمل على تحسين مستوى معيشة الإنسان المصري)[2].

ونال موضوع: تأكيد الابتعاد عن استخدام الأساليب غير النزيهة لمحاولة التأثير على قرارات تصويت الناخبين المرتبة الرابعة بعد أن سجل (42) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (9.6٪). وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع والموضوع الذي يليه في الترتيب نسبة جيدة وهي تدلل على حجم الاهتمام الإيجابي بالموضوعين المذكورين من قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة الأهرام خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول موضوع: تأكيد الابتعاد عن استخدام الأساليب غير النزيهة لمحاولة التأثير على قرارات تصويت الناخبين: (ولعل هذا كان وراء

---

(1) د. محمد حسن الحفناوي، العهد الجديد، جريدة الأهرام، العدد (43351)، الأثنين 15/ آب/ 2005، ص10.

(2) محمد باشا، الانتخابات الرئاسية.. وبرنامج لكل المصريين (1)، جريدة الأهرام، العدد (43358)، الاثنين 22/ آب/ 3005م، ص11.

التخوفات التي أعلنها بعض النواب من خطورة تأثير المال على الشارع السياسي وتحذيرهم من المحاولات المكشوفة لشراء الأصوات مقدماً وقبل الاعلان عن فتح باب الترشيح لتفادي الوقوع تحت طائلة القانون الذي يحظر استخدام المال كوسيلة للضغط على إرادة الناخبين)[1].

واحتل موضوع: أهمية حرص الناخبين على الاختيار السليم للمرشحين في الانتخابات المرتبة الخامسة بعد أن سجل (41) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (9.3٪).

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (فالناخبون لديهم القدرة على فرز الصالح من الطالح ولديهم ذكاء فطري يجعلهم يميزون بين المرشحين ويختارون الأفضل لمستقبلهم ولقضاء مصالحهم وبالقطع من يساعدهم في توفير فرص عمل لهم) [2].

وحصل موضوع: أهمية توفير آليات مراقبة سير العملية الانتخابية لضمان نزاهتها على المرتبة السادسة بمجموع تكرارات بلغت (27) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (6.1٪)، وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع والموضوعات الأربعة التي تليه في الترتيب، نسبة معتدلة في العموم وهي تشير إلى حجم الاهتمام المتوسط بالموضوعات المشار إليها من قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة الأهرام خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول موضوع: أهمية توفير آليات مراقبة سير العملية الانتخابية لضمان نزاهتها (إنشاء هيئة وطنية عليا لمراقبة الانتخابات، تتمتع بالاستقلال والنزاهة والمصداقية وحرية الحركة، تقودها رموز مشهود لها من كبار المثقفين والسياسيين المستقلين والقضاة والصحفيين، وتضم تحالفاً حقيقياً بين المجلس القومي لحقوق الإنسان الذي تثق فيه الدولة ومنظمات المجتمع المدني) [3].

ونال موضوع: أهمية الحملات الانتخابية للمرشحين في الانتخابات المرتبة السابعة بعد أن سجل (22) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (5٪).

---

(1) أحمد البطريق، من يواجه شراء المقاعد في البرلمان الجديد!، جريدة الأهرام، العدد (43402)، الأربعاء 5/ تشرين الأول/ 2005م، ص28.

(2) معتز الشاذلي، المرشحون... وأحلام الناخبين، جريدة الأهرام، العدد (43325)، الأربعاء 20/ تموز/ 2005م، ص31.

(3) صلاح الدين حافظ، مراقبة الانتخابات... بين الشبهة والحقيقة!، جريدة الأهرام، العدد (43325)، الأربعاء 20/ تموز/ 2005م، ص11.

وقد كتبت جريدة الأهرام حول الموضوع في المقال الصحفي الذي يعبر عن رأيها من خلال الحديث عن الحملات الانتخابية لانتخابات الرئاسة المصرية التي جرت في 7 أيلول 2005م، إذ نقرأ (سير الحملة الانتخابية لانتخابات الرئاسة المقبلة التي ستجري في 7 سبتمبر المقبل، والمتابع لما يصدر عن لجنة الانتخابات العليا، وما يصدر عن رؤساء الأحزاب المتقدمين للترشيح على المنصب الرفيع، وعن المسؤولين عن الحملات والدعاية الانتخابية من جميع الأحزاب وعلى رأسها الوطني والوفد والغد والأحرار وغيرها سيلحظ نشاطها محموماً وتسابقاً من جانب تلك الأحزاب على الاستحواذ على رضا المواطن الذي سيذهب للتصويت)[1].

وحقق موضوع: الديمقراطية تتيح وجود المعارضة السلمية العلنية الفاعلة في الحياة السياسية نسبة مئوية قدرها (4.6٪) ليحتل بذلك المرتبة الثامنة بمجموع تكرارات بلغت (20) تكراراً.

وقد تناول أحد كُتّاب المقال الصحفي في جريدة الأهرام الموضوع بالقول (إن قوة النظام الديمقراطي تقاس بأمور عدة، بينها قوة أحزاب المعارضة التي تعمل تحت سقفه، الأمر الذي يوفر للمجتمع الاستقرار، كما يؤمن امكانية تداول السلطة سلمياً..)[2].

وجاء موضوع: أهمية التزام المرشحين الفائزين في الانتخابات بتنفيذ وعودهم الانتخابية في المرتبة التاسعة بعد أن سجل (18) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (4.1٪).

وتصدى رئيس تحرير جريدة الأهرام السابق في العمود الصحفي الذي يكتبه يومياً في الجريدة المذكورة بعنوان "حقائق" للموضوع محل الحديث بتأكيد أهمية التزام الرئيس المصري المنتخب بتطبيق وعوده التي قطعها للمواطنين في برنامجه الانتخابي، إذ يقول (والمؤكد أن المسؤولية الأكبر تقع على عاتق الرئيس الفائز بالمنصب فقد بات مطالباً بتحويل برنامجه الانتخابي الى خطط عمل وفق جداول زمنية محددة بدقة، صحيح إن الرئيس الفائز سيبدأ في تشكيل حكومة جديدة، ثم تنشغل مرة أخرى بالانتخابات البرلمانية التي ستجري في نوفمبر

---

(1) رأي الأهرام، انضباط الحملات الانتخابية مظهر حضاري، جريدة الأهرام، العدد (43344)، الأثنين 8/ آب/ 2005م، ص11.

(2) فهمي هويدي، محنة أحزاب المعارضة المصرية، جريدة الأهرام، العدد (43380)، الثلاثاء13/ أيلول/ 2005م، ص11.

المقبل، ويقوم الرئيس بافتتاح الدورة الجديدة للبرلمان ويلقي خطاباً يحدد فيه الملامح العامة لسياسته الداخلية والخارجية، إلا أن كل ذلك ينبغي ألا يشغلنا عن متابعة تنفيذ البرنامج الانتخابي للمرشح الفائز، فقد قطع وعوداً محددة ومنحه الشعب الثقة لكي ينفذها)[1].

واحتل موضوع: "الديمقراطية توفر ضمانات وجود الأحزاب السياسية التي تضطلع بدور حيوي في حياة المجتمع الديمقراطي" المرتبة العاشرة بمجموع تكرارات بلغت (17) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (3.9٪).

وقد كتبت جريدة الأهرام في المقال الصحفي الذي يعبر عن رأيها حول الموضوع (تشكل الأحزاب السياسية أحد الأركان الأساسية في أي نظام سياسي ديمقراطي، بما تقدمه من برامج سياسية تحل مشكلات المجتمع، وباعتبارها أداة لتفريخ الكوادر السياسية، وكلما قويت الأحزاب السياسية وكان هناك أكثر من حزب قادر على المنافسة في أي انتخابات، كان ذلك دليلاً على حيوية النظام، السياسي وتطوره... وهذا يفرض على تلك الأحزاب احداث مراجعة ذاتية داخلها بتحقيق قدر أكبر من الديمقراطية داخلها وبلورة برامج سياسية ترتبط بمشكلات الجماهير)[2].

وحصل موضوع: "أهمية حرص الأحزاب السياسية على اعتماد الآليات المعاصرة لتطوير عملها التنظيمي" على المرتبة الحادية عشرة بعد أن سجل (12) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (2.7٪)، وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع نسبة شبه ضعيفة وهو ما يفصح عن حجم الاهتمام المحدود بالموضوع المذكور من قبل كُتاب المقال الصحفي في جريدة الأهرام خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

لقد تناول أحد كُتاب المقال الصحفي في جريدة الأهرام الموضوع المذكور بتأكيد أهمية سعي الأحزاب السياسية إلى أصلاح عملها التنظيمي ولاسيما من خلال اعتماد الديمقراطية لانتخاب قياداتها وهيئاتها القيادية، إذ يقول (وهو مؤشر أمين لأن الانتخابات العامة لا يتم تزويرها في الدول الديمقراطية ولذلك فباستثناء الأحزاب الفاشية تعرف جميع الأحزاب الكبيرة

---

(1) إبراهيم نافع، حقائق، جريدة الأهرام، العدد (43375)، الخميس 8/ أيلول/ 2005م، ص30.

(2) رأي الأهرام، ضرورة تنشيط الحياة الحزبية، جريدة الأهرام، العدد (43392)، الأحد 25/ أيلول/ 2005م، ص11.

في المجتمعات الديمقراطية طريقة ديموقراطية لانتخاب قياداتها وهيئاتها القيادية بصورة ديموقراطية)[1].

ونال موضوع: أهمية اتجاه الكيانات السياسية التي تفشل في بلوغ مقاصدها في الانتخابات لحو إعادة تقويم تجربتها المرتبة الثانية عشرة بعد أن سجل (9) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (2٪) ويمكن القول إن نسبة تمثيل هذا الموضوع والموضوع الذي يليه في الترتيب تعد في العموم نسبة ضعيفة وهي تدلل على حجم الاهتمام المتدني بالموضوعين المذكورين من قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة الأهرام خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد تناولت جريدة الأهرام في المقال الصحفي الذي يعبر عن رأيها موضوع: أهمية اتجاه الكيانات السياسية التي تفشل في بلوغ مقاصدها في الانتخابات لحو إعادة تقويم تجربتها بالقول: (فأن تراجع نسبة مقاعد الأحزاب السياسية، خاصة أحزاب المعارضة وحصولها على عدد محدود من المقاعد، هو مؤشر ان الخريطة الحزبية في مصر مازالت تتسم بالضعف وأنها تغيب بشكل كبير عن ممارسة دور فاعل في الحياة السياسية قادر على تمكينها في استقطاب تأييد وخيارات المواطنين، وإنها بحاجة لإعادة مراجعة مع النفس والاعتراف أن عليها اتخاذ خطوات فعلية وإصلاحات حقيقية لكسب ثقة المواطن مرة أخرى وإثبات وجودها على الساحة)[2].

وجاء موضوع: تأكيد ضرورة اللجوء إلى الحوار الديمقراطي لتخفيف حدة الاحتقان السياسي في المجتمع في المرتبة الثالثة عشرة بعد أن سجل (7) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (1.6٪).

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (فثقافة الديمقراطية التي تؤمن بالحوار كوسيلة للتفاعل مع الوضع السياسي..)[3].

وحقق موضوع: الديمقراطية تتيح وجود منظمات المجتمع المدني التي تضطلع بدور فاعل في حياة المجتمع نسبة مئوية قدرها (1.4٪) ليحتل بذلك المرتبة الرابعة عشرة بمجموع تكرارات

---

(1) د. محمد السيد سعيد، إصلاح الأحزاب، جريدة الأهرام، العدد (43407)، الاثنين 10/ تشرين الأول/ 2005م، ص10

(2) رأي الأهرام، دلالات نتائج المرحلة الأولى للانتخابات، جريدة الأهرام، العدد (43445)، الخميس 17/ تشرين الثاني/ 2005م، ص11.

(3) محمد سلماوي، من يقود الحوار؟، جريدة الأهرام، العدد (43323)، الاثنين 18/ تموز / 2005م، ص12.

بلغت (6) تكرارات، وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع والموضوعات الستة التي تليه في الترتيب، نسبة ضعيفة جداً وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام المتدني جداً بالموضوعات المشار إليها من قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة الأهرام خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد جاء في إحدى المقالات الصحفية حول موضوع: "الديمقراطية تتيح وجود منظمات المجتمع المدني التي تضطلع بدور فاعل في حياة المجتمع" (وان المتغيرات الدولية جعلت منظمات المجتمع المدني لاعباً أساسياً في رسم صورة لمجمل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في أي دولة برغم أن لها دوراً مختلفاً لكنها أصبحت في النهاية جزءاً من المعادلة الرئيسية له قيمته باعتبارها وسيط الى حد ما بين الأفراد والمؤسسات، ومن خلالها يشارك الشعب في الشأن العام بصفة مستمرة) [1].

واشتركت ثلاثة موضوعات ضمن جدول رقم (12) في المرتبة الخامسة عشرة بعد أن سجل كل منها (5) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (1.1٪) وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

"الديمقراطية توفر آليات مكافحة أنواع الفساد كافة".

وقد جاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (وهو ما يستوجب الإصلاح العاجل ان يتم إعلان الحرب على الفساد واستنفار جميع مؤسسات الدولة وكافة أجهزتها لمواجهته وملاحقته ويتطلب ذلك بالضرورة والحتم إرادة سياسية حاسمة لا تقبل بإنصاف الحلول وتملك القدرة على الملاحقة والمواجهة مع جميع رموز الفساد ومختلف أشكاله وصوره بغير تهاون وبدون رحمة لأن معركة الفساد لا تعرف ولا تعترف بانصاف الحلول)[2].

"أهمية العمل على تعزيز روح المواطنة بين أفراد الشعب كافة"

وقد تناول أحد كُتاب المقال الصحفي في جريدة الأهرام الموضوع بالقول (فبناء المواطنة يشكل جوهر وحجر الزاوية في بناء الدولة الديمقراطية التي ترتكز وتؤكد الاهتمام بحقوق الإنسان التي أقرها الدستور، وأكدتها القوانين والقرارات وجميع التشريعات الحاكمة والمنظمة للعلاقات بين الأفراد أو بينهم وبين الدولة، فحقوق المواطنة هي تلك الحقوق المتعلقة بالحريات

---

(1) د. أحمد كمال أبو المجد، الحكومات لم تعد مركز السلطة الوحيد، جريدة الأهرام، العدد (43362)، الجمعة 26 آب/ 2005م، ص7.

(2) أسامة غيث، نقيضان لا يجتمعان، الفساد.. الشفافية؟!، جريدة الأهرام، العدد (43419)، السبت 22/ تشرين الأول/ 2005م، ص17.

العامة مثل حق العمل وحق التعبير والحق في المعاملة المتساوية دون تمييز على أساس اللون أو الجنس أو الدين، أو العقيدة، وكذا حقوق المواطن السياسية..)[1].

تأكيد أهمية وضع سقف مالي محدد لإنفاق المرشحين في الحملات الانتخابية.

وورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (إن الدولة حددت السقف المالي للانفاق على الحملة الانتخابية بسبعين ألف جنيه مصري لكل مرشح)[2].

وحصل موضوع: 'الديمقراطية تتيح قيام التعددية السياسية في المجتمع' على المرتبة السادسة عشرة بعد أن سجل (4) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (0.90٪).

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (إعادة صياغة منظومة جديدة للعمل السياسي بمصر تعتمد على التعددية الحزبية.. الحقيقية، في ظل وجود أحزاب معارضة قوية يمكنها ان تتنافس سياسياً للوصول إلى الحكم - وهو ما تعكسه فلسفة الديمقراطية التعددية الليبرالية الحقيقية - وعدم ترك المجال ليصول ويجول منه المستقلون، في فترة حاسمة في تاريخ مصر هدفها الأساسي الإصلاح السياسي بمصر للوصول إلى الديمقراطية التعددية كحتمية تاريخية)[3].

واحتل موضوعا: 'أهمية العمل على ترسيخ الثقافة الديمقراطية في سلوك أفراد المجتمع' و' الديمقراطية تعني إقامة دولة المؤسسات الديمقراطية القانونية' المرتبة السابعة عشرة بعد أن سجل كل منهما تكراراً واحداً فقط ونسبة مئوية قدرها (0.20٪).

وجاء في إحدى المقالات حول الموضوع الأول (التي تجعل من الديمقراطية سلوكاً اجتماعياً يمارسه الناس كما يأكلون ويشربون ويتحركون ويتساءلون ولا يجب النظر للديمقراطية كفاكهة موسمية يهفو اليها الناس في مواسم الانتخابات فقط... ولكي تتحول الديمقراطية إلى

---

(1) د. حسين رمزي كاظم، تنمية الانتماء.. وبناء المواطنة، جريدة الأهرام، العدد (43308)، الأحد 3/ تموز/ 2005م، ص10.

(2) أمينة شفيق، انتخابات 2005 (3)، عندما يحاول محدودو الدخل منافسة أصحاب الملايين، جريدة الأهرام، العدد (43455)، الأحد 27 تشرين الثاني/ 2005م، ص10.

(3) محمود شكري، رؤية برلمانية واقعية.. بتوقيع.. مواطن وطني حر (1)، جريدة الأهرام، العدد (43456)، الأثنين 28/ تشرين الثاني/ 2005م، ص10.

ظاهرة ثقافية وسلوك مجتمعي فأنه لابد من العمل على تهيئة وتطوير البنية التحتية لها في شتى المجالات..)[1].

أما فيما يتعلق بموضوع: ٱلديمقراطية تعني إقامة دولة المؤسسات الديمقراطية القانونيةٌ فنقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (باقرار دولة القانون والمؤسسات الدستورية المستقرة وفق قواعد راسخة، تقوم على مبادئ ديمقراطية بديهية متداولة ومعروفة..)[2].

ولم يسجل موضوعا: ٱلديمقراطية توفر آليات المراقبة الشعبية على أعمال الحكومةٌ وتأكيد ضرورة توفير الآليات التي تتيح المشاركة الشعبية في صنع القرارٌ أي حضوراً يذكر في جريدة الأهرام خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

إن غياب الموضوعين المذكورين عن جريدة الأهرام خلال المدة الزمنية المشار إليها يشير بوضوح إلى انهما لم يحظيا بأي اهتمام من قبل كُتاّب المقال الصحفي في جريدة الأهرام خلال المدة الزمنية المشار إليها في حين انهما موضوعان جديران بالمتابعة بما يتناسب وأهميتهما.

ثالثاً: جريدة الرأي الأردنية:

يتبين من تحليل بيانات جدول رقم (13) والذي يوضح ترتيب قضايا وموضوعات ٱلديمقراطية الخاصة بمحور، تفعيل الحياة السياسية في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في جريدة الرأي الأردنية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل ما يلي:

احتل موضوع: ٱلديمقراطية توفر آليات مكافحة أنواع الفساد كافةٌ المرتبة الأولى في سلم الموضوعات بعد ان سجل (34) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (30.7٪)، وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع نسبة مرتفعة مقارنة بنسب تمثيل الموضوعات الأخرى التي يتضمنها جدول رقم (13) وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام الإيجابي جداً بالموضوع المذكور من قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة الرأي خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل مقارنة بحجم الاهتمام بالموضوعات الأخرى ضمن جدول رقم (13).

---

(1) د. سليمان عبد المنعم... وللديمقراطية ايضاً ثقافتها، جريدة الأهرام، العدد (43366)، الثلاثاء 30/ آب/ 2005م، ص10.

(2) صلاح الدين حافظ، مشاهد متناقضة لانتقال السلطة!، جريدة الأهرام، العدد (43346)، الأربعاء 10/ آب/ 2005م، ص11.

وقد جاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (تحديد الآليات وتوجيه العمل باتجاه ضرب مؤسسة الفساد وتدميرها..)[1].

حصل موضوع: (الديمقراطية توفر ضمانات وجود الأحزاب السياسية التي تضطلع بدور حيوي في حياة المجتمع الديمقراطي) على المرتبة الثانية بمجموع تكرارات بلغت (20) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (18٪)، وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع نسبة جيدة مقارنة بنسب تمثيل الموضوعات الأخرى التي يتضمنها جدول رقم (13) وهو ما يدلل على حجم الاهتمام الإيجابي بالموضوع المذكور من قبل كُتاّب المقال الصحفي في جريدة الرأي خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية التي نشرتها جريدة الرأي خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل حول الموضوع (لأننا جميعاً ندرك بأن الديمقراطية لن تنمو وتتقدم بصورة معبرة ومنهاجها لن يرنوا إلى مستوى التطلعات بلا أحزاب قادرة لتجسيد المفهوم الديمقراطي عاملة على مأسسة مؤسسة الرأي والرأي الآخر)[2].

جدول رقم (13)

يبين ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في جريدة الرأي الأردنية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
الديمقراطية توفر آليات مكافحة أنواع الفساد كافة	34	٪30.7	1
الديمقراطية توفر ضمانات وجود الأحزاب السياسية التي تضطلع بدور حيوي في حياة المجتمع الديمقراطي	20	٪18	2
الديمقراطية تتيح وجود المعارضة السلمية العلنية الفاعلة في الحياة السياسية	12	٪10.8	3

(1) محمد ناجي عمايرة، نحو عمل مؤسسي لمكافحة الفساد، جريدة الرأي العدد (12714)، الأربعاء 13/ تموز/ 2005م، ص30.

(2) د. حازم قشوع، نحو مجلس أمناء عامين للأحزاب السياسية، جريدة الرأي، العدد (12880)، الأربعاء 28/ كانون الأول/ 2005م، ص30.

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
تأكيد ضرورة اللجوء إلى الحوار الديمقراطي لتخفيف حدة الاحتقان السياسي في المجتمع	11	٪9.9	4
أهمية المشاركة الواسعة لفئات المجتمع كافة في العملية السياسية	9	٪8.1	5
أهمية توفير ضمانات إجراء انتخابات تنافسية حرة نزيهة.	4	٪3.6	6
تأكيد الابتعاد عن استخدام الأساليب غير النزيهة لمحاولة التأثير على قرارات تصويت الناخبين	3	٪2.7	7
الديمقراطية تتيح قيام التعددية السياسية في المجتمع	3	٪2.7	7
أهمية حرص الأحزاب السياسية على اعتماد الآليات المعاصرة لتطوير عملها التنظيمي	3	٪2.7	7
أهمية الحملات الانتخابية للمرشحين في الانتخابات	2	٪1.8	8
أهمية العمل على تعزيز روح المواطنة بين أفراد الشعب كافة.	2	٪1.8	8
الديمقراطية تعني إقامة دولة المؤسسات الديمقراطية القانونية	2	٪1.8	8
تأكيد أهمية تحديد وضع سقف مالي محدد لإنفاق المرشحين في الحملات الانتخابية	2	٪1.8	8
الديمقراطية تتيح وجود منظمات المجتمع المدني التي تضطلع بدور فاعل في حياة المجتمع	1	٪0.90	9
أهمية حرص الناخبين على الاختيار السليم للمرشحين في الانتخابات	1	٪0.90	9
أهمية العمل على ترسيخ الثقافة الديمقراطية في سلوك أفراد المجتمع	1	٪0.90	9
تأكيد ضرورة توفير الآليات التي تتيح المشاركة الشعبية في صنع القرار	1	٪0.90	9
أهمية عمل الكيانات السياسية على كسب ثقة الجماهير من خلال البرامج الواقعية الفاعلة.	-	-	-
الديمقراطية توفر آليات المراقبة الشعبية على أعمال الحكومة	-	-	-

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
أهمية التزام المرشحين الفائزين في الانتخابات بتنفيذ وعودهم الانتخابية	-	-	-
أهمية توفير آليات مراقبة سير العملية الانتخابية لضمان نزاهتها	-	-	-
أهمية اتجاه الكيانات السياسية التي تفشل في بلوغ مقاصدها في الانتخابات نحو إعادة تقويم تجربتها	-	-	-
المجموع	111	100٪	-

ونال موضوع: "الديمقراطية تتيح وجود المعارضة السلمية العلنية الفاعلة في الحياة السياسية" المرتبة الثالثة بمجموع تكرارات بلغت (12) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (10.8٪)، ويمكن القول إن نسبة تمثيل هذا الموضوع والموضوع الذي يليه في الترتيب تعد في العموم نسبة شبه ضعيفة وهي تشير إلى حجم الاهتمام المحدود بالموضوعين المذكورين من قبل كُتاّب المقال الصحفي في جريدة الرأي خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد تناول أحد كُتاب المقال الصحفي في جريدة الرأي موضوع: "الديمقراطية تتيح وجود المعارضة السلمية العلنية الفاعلة في الحياة السياسية" بالقول (إن المعارضة الوطنية هي ظاهرة صحية، وحاجة أساسية لمصلحة النظام السياسي الذي تعمل في إطاره.. وهي كذلك على صلة وثيقة بالعملية الديمقراطية، بل إن الديمقراطية لا تتحقق في المجتمع والدولة دون وجود معارضة حقيقية فاعلة ومؤثرة)[1].

وحقق موضوع: "تأكيد ضرورة اللجوء إلى الحوار الديمقراطي لتخفيف حدة الاحتقان السياسي في المجتمع" نسبة مئوية قدرها (9.9٪)، ليحتل بذلك المرتبة الرابعة في سلم الموضوعات.

لقد تناولت جريدة الرأي الموضوع في المقال الصحفي الذي يعبر عن رأيها، من خلال تأكيد أهمية انخراط القوى والشخصيات والأحزاب السياسية العراقية في حوار وطني جاد وديمقراطي لتجاوز الواقع المأساوي الراهن في العراق، إذ نقرأ (أحد أبرز المؤشرات على جنوح

---

(1) د. محمد ناجي عمايرة، المعارضة الوطنية في الدول العربية (1-2)، جريدة الرأي، العدد (12873)، الأربعاء 21/ كانون الأول/ 2005م، ص42.

العراقيين إلى الحوار وتكريسه وسيلة لحل خلافاتهم التي وان كانت صعبة ومعقدة إلا انها قابلة للحل بل يجب أن تحل والمطلوب فقط حسن النوايا والثقة فيما بينهم... وما من وسيلة أجدى وأنفع وأقصر لتجاوز الحال الراهنة والشروع بناء العراق الجديد سوى مشاركة الجميع وانخراطهم في حوار وطني جاد وديمقراطي)[1].

وجاء موضوع: 'أهمية المشاركة الواسعة لفئات المجتمع كافة في العملية السياسية' في المرتبة الخامسة بعد أن سجل (9) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (8.1٪)، وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع نسبة ضعيفة في العموم وهي تشير إلى حجم الاهتمام المتدني بالموضوع المذكور من قبل كُتاب المقال الصحفي في جريدة الرأي خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (فالمشاركة السياسية هي الاطار الاصطلاحي الوطني الذي يجمع كل القوى السياسية والحزبية ومؤسسات المجتمع المدني من أجل الاتفاق على صيغ جماعية تستوعب كل الجهود ولا تستثني أحداً، كما إن المشاركة الحقيقية من جميع الفئات الشعبية المنتشرة على رقعة الوطن الواسعة كفيلة في صياغة المستقبل الواعد) [2].

واحتل موضوع: 'أهمية توفير ضمانات إجراء انتخابات تنافسية حرة نزيهة' المرتبة السادسة بمجموع تكرارات بلغت (4) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (3.6٪)، وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع والموضوعات الإحدى عشرة التي تليه في الترتيب، نسبة ضعيفة جداً وهي تشير إلى حجم الاهتمام المتدني جداً بالموضوعات المشار إليها من قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة الرأي خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول موضوع: 'أهمية توفير ضمانات إجراء انتخابات تنافسية حرة نزيهة' (بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وواسعة الطيف..)[3].

واشتركت ثلاثة موضوعات في المرتبة السابعة بعد أن سجل كل منها (3) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (2.7٪)، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

---

(1) رأينا، مشاركة العراقيين كافة طريق للخروج من 'الأزمة الراهنة!، جريدة الرأي، العدد (12852)، الأربعاء 30/ تشرين الثاني/ 2005م، ص30.

(2) د. رحيل غرايبة، المشاركة هي الحل، جريدة الرأي، العدد (12737)، الجمعة 5/ آب/ 2005م، ص14.

(3) سلطان الحطاب، الخطأ الأميركي الجديد.. إسلاميون يشاركون.. وإسلاميون لا يشاركون!!، جريدة الرأي، العدد (12874)، الخميس 22/ كانون الأول/ 2005م، ص30.

"تأكيد الابتعاد عن استخدام الأساليب غير النزيهة لمحاولة التأثير على قرارات تصويت الناخبين".

وقد جاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (ما يجري في مصر، بالنسبة للانتخابات التشريعية التي دخلت مرحلتها الأخيرة، يشير إلى أزمة طاحنة بالفعل فـ"البلطات" و"السكاكين" و"المطاوي" و"الطبنجات" التي ظهرت أمام صناديق الاقتراع والاشتباكات التي دارت والدماء التي سالت، تدل على أن بعض القوى التي تشارك في "هذا المأتم" الديموقراطي لا تزال غير مؤهلة لخوض غمار معركة ديمقراطية بهذا الحجم.)[1].

"الديمقراطية تتيح قيام التعددية السياسية في المجتمع"

ونطالع في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (حراك سياسي واجتماعي فاعل لتعزيز فرص إشاعة الديمقراطية وتعميق الإصلاحات السياسية والاجتماعية وابرز معالم هذه التحركات تتلخص في التوجه نحو تفعيل التعددية السياسية)[2].

"أهمية حرص الاحزاب السياسية على اعتماد الآليات المعاصرة لتطوير عملها التنظيمي".

وقد جاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (وإذا كانت الأحزاب تمارس النقد البناء في تعاملها مع قضايا الوطن والأمة، فأن هذه الممارسات ينبغي أن تنعكس على أداء الأحزاب في الداخل، بحيث لا تطالب بديمقراطية تفتقدها هي في تعاملها مع أعضائها. ولا بانتخابات لم تعرفها خلال عملها التنظيمي، ولا بمركزية ليست مستعدة لتطبيقها على الحزب نفسه، ولا بتداول للسلطة طالما كانت معادية له، عندما يكون متصلاً بوجودها وتنظيمها وقياداتها، وحتى لا تكون تلك القيادات أقرب إلى القيادة الدائمة أو المؤيدة من القيادة المنتخبة والتي يتداولها أعضاء الحزب)[3].

(1) صالح القلاب، ديمقراطية "البلطجة"!، جريدة الرأي، العدد (12850)، الاثنين 28/ تشرين الثاني/ 2005م، ص48.

(2) د. محمد ناجي عمايرة، تفعيل التعددية وتعزيز العمل الديمقراطي.. عربياً، جريدة الرأي، العدد (12805)، الثلاثاء 6/ كانون الأول/ 2005م، ص30.

(3) محمد ناجي عمايرة، الأحزاب في رؤية الملك: مساوئ تشرذم العمل الحزبي، جريدة الرأي، العدد (12805)، الأربعاء 12 / تشرين الأول/ 2005م، ص30.

وجاءت أربعة موضوعات في المرتبة الثامنة بعد أن سجل كل منها تكرارين فقط ونسبة مئوية قدرها (1.8٪)، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

أهمية الحملات الانتخابية للمرشحين في الانتخابات

وورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (حول مادة ومحتوى الحملة الانتخابية للانتخابات المقررة بعد شهرين)[1].

أهمية العمل على تعزيز روح المواطنة بين أفراد الشعب كافة

وقد تناول أحد كُتاّب المقال الصحفي في جريدة الرأي الموضوع بالقول (تكريس مفهوم المواطنة القائمة على تكافؤ الفرص والعدالة فان الحوار ينبغي أن يتركز على كيفية انتاج فائض قيمة هذا المفهوم على شكل انتماء صادق وولاء غير متزلف)[2].

الديمقراطية تعني إقامة دولة المؤسسات الديمقراطية القانونية

ونطالع في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (على طريق الإصلاح والتغيير لاستكمال بناء دولة المؤسسات والقانون والتعددية)[3].

تأكيد أهمية وضع سقف مالي محدد لانفاق المرشحين في الحملات الانتخابية

وجاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (ونظراً لأهمية هذا الموضوع ومن أجل ضمان شفافية تمويل الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية لابد من الاستفادة من تجارب الدول الأخرى وخصوصاً المتقدمة منها والتي لديها تقدم معرفي وحضاري فقد سمحت بعض القوانين في الدول الديمقراطية الى محاولة السيطرة على النفقات الانتخابية وعلى الموارد

(1) محمود الريماوي، انتخابات هنا وهناك.. ما الفرق؟ ، جريدة الرأي، العدد (12846)، الخميس 24/ تشرين الثاني 2005م، ص35.

(2) سامي الزبيدي، عن الشراكة الوطنية، جريدة الرأي، العدد (12872)، الثلاثاء 20/ كانون الأول/ 2005م، ص8.

(3) المحرر، فريق وزاري منسجم وكفوء.. وقد حان وقت العمل!، جريدة الرأي، العدد (12850)، الأثنين 28/ تشرين الثاني/ 2005م، ص25.

وذلك عن طريق وضع سقف لها، هذا بالإضافة لتحديدها لمفهوم وطبيعة النفقات الانتخابية لحمل المرشحين على احترام سقف التمويل)[1].

أما المرتبة التاسعة فقد حصلت عليها أربعة موضوعات بعد أن سجل كل منها تكراراً واحداً فقط ونسبة مئوية قدرها (0.90٪)، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

'الديمقراطية تتيح وجود منظمات المجتمع المدني التي تضطلع بدور فاعل في حياة المجتمع'

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (وغيرها من قوائم طويلة ظلت تتزايد كلما كبر المجتمع وتوسع وتنظم ونضج باتجاه أن يكون مجتمعاً مدنياً حقيقياً... وهذه الجمعيات والاتحادات والمنتديات والروابط على ضرورتها من حقها أن تنظم نفسها وان تؤسس في نشاطاتها 'اللوبيات' التي تدافع عن مصالحها ويبشر بها في إطار القانون..)[2].

'أهمية حرص الناخبين على الاختيار السليم للمرشحين في الانتخابات'

وجاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (ويتم التصويت لصالح القوائم التي تعبر عن النسيج الوطني دون الدخول في دوامة الكوتات أو طريقة المحاصصة والتي قد تبعدنا عن أهدافنا في بناء النسيج الوطني من خلال البرامج والفريق المعبر عن إرادة الشعب الأردني رؤى وتجانساً ليكون الصوت للوطن وتصبح الرافعة للعمل المنظم وتكون مخرجات ذلك برلمان سياسي يشارك بفعالية ويقود الشارع الأردني بتفان)[3].

'أهمية العمل على ترسيخ الثقافة الديمقراطية في سلوك أفراد المجتمع'.

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (ستعمل على ترسيخ مفاهيم الديمقراطية في عقول الناس وستعمل على تحويل الديمقراطية من مجرد شعار يرفع الى نمط حياة

---

(1) د. محمد أبو هزيم، تأسيس الأحزاب السياسية وتمويلها.. تنمية سياسية (1/ 2)، جريدة الرأي، العدد (12831)، الأربعاء 9/ تشرين الثاني/ 2005م، ص29.

(2) سلطان الحطاب، نعم لانفتاح القضاء على مؤسسات المجتمع المدني، جريدة الرأي، العدد (12732)، الأحد 31/ تموز/ 2005م، ص50.

(3) د. حازم قشوع، الأحزاب السياسية والتنمية، جريدة الرأي، العدد (12794)، السبت1/ تشرين الأول/ 2005م، ص21.

وسلوك سيقود المجتمع الأردني إلى طريق التقدم والازدهار، فالديمقراطية بالنسبة لنا الأردنيين هي منهج حياة لا عودة عنه)[1].

تأكيد ضرورة توفير الآليات التي تتيح المشاركة الشعبية في صنع القرار.

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (إصلاحاً سياسياً شاملاً يعكس قدراً أكبر من المشاركة الشعبية في صنع القرار ضمن إطار مؤسسي ديمقراطي ويعطي للناس جميعاً الحق بالمشاركة الفعلية والواسعة في صنع السياسة العامة)[2].

ولم تسجل خمسة موضوعات ضمن جدول رقم (13) أي حضور# يذكر في جريدة الرأي خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

- أهمية عمل الكيانات السياسية على كسب ثقة الجماهير من خلال البرامج الواقعية الفاعلة.
- الديمقراطية توفر آليات المراقبة الشعبية على أعمال الحكومة.
- أهمية التزام المرشحين الفائزين في الانتخابات بتنفيذ وعودهم الانتخابية.
- أهمية توفير آليات مراقبة سير العملية الانتخابية لضمان نزاهتها.
- أهمية اتجاه الكيانات السياسية التي تفشل في بلوغ مقاصدها في الانتخابات نحو إعادة تقويم تجربتها.

إن غياب الموضوعات المذكورة عن جريدة الرأي خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، يشير بوضوح إلى انها لم تحظ بأي اهتمام من قبل كُتاّب المقال الصحفي في جريدة الرأي خلال المدة الزمنية المشار إليها، في حين أنها موضوعات جديرة بالتناول والاهتمام.

رابعاً: جريدة النهار اللبنانية:

يلاحظ من تحليل بيانات جدول رقم (14) والذي يبين ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في جريدة النهار اللبنانية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل ما يلي:

---

(1) زاهي القرم، ان أوان التغيير، جريدة الرأي، العدد (12707)، الأربعاء 6 / تموز/ 2005م، ص35.

(2) د. سليمان ابو سويلم، العرب والإصلاحي السياسي، جريدة الرأي، العدد (12799)، الخميس 6 / تشرين الأول/ 2005م، ص29.

احتل موضوع 'تأكيد ضرورة اللجوء إلى الحوار الديمقراطي لتخفيف حدة الاحتقان السياسي في المجتمع' المرتبة الأولى في سلم الموضوعات بعد أن سجل (12) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (21.4٪). ومع أن نسبة تمثيل هذا الموضوع تعد النسبة الأعلى بين نسب تمثيل الموضوعات الأخرى التي يتضمنها جدول رقم (14)، إلا إنها تعد في العموم نسبة تمثيل شبه ضعيفة وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام المحدود بالموضوع المذكور من قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة النهار خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد تناول احد كُتاب المقال الصحفي في جريدة النهار الموضوع محل الحديث بالقول (تأكيد ان الحوار المنفتح وما يتوصل إليه لا يرمي إلى إلغاء التيارات العقائدية والتوجهات السياسية، والأطر التنظيمية له، وإنما يرمي بالدرجة الأولى إلى اكتشاف المشترك وتعزيزه، وتركيز الموقف حول الثوابت، وتحديد المواقف، في كل ما يعني مصلحة الوطن ومنع الجنوح به، والتأسيس لقيام النظام الديموقراطي الحقيقي من خلال انتخابات وفق قانون يحترم اتفاق الطائف (كما هو أو معدلاً) ويؤمن حسن تطبيق الديموقراطية وعدالة التمثيل)[1].

وحصل موضوع: 'الديمقراطية توفر آليات مكافحة انواع الفساد كافة' على المرتبة الثانية بمجموع تكرارات بلغت (8) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (14.3٪)، وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع والموضوع الذي يليه في الترتيب، نسبة ضعيفة وهي تدلل على حجم الاهتمام المتدني بالموضوعين المذكورين من قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة النهار خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

---

(1) محمد المشنوق، كيف يبدأ فؤاد السنيورة الحوار بين القوى اللبنانية؟، جريدة النهار، العدد (22466)، الاثنين 24/ تشرين الأول/ 2005م، ص19.

جدول رقم (14)

يبين ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في جريدة النهار اللبنانية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
تأكيد ضرورة اللجوء إلى الحوار الديمقراطي لتخفيف حدة الاحتقان السياسي في المجتمع	12	٪21.4	1
الديمقراطية توفر آليات مكافحة أنواع الفساد كافة	8	٪14.3	2
الديمقراطية توفر ضمانات وجود الأحزاب السياسية التي تضطلع بدور حيوي في حياة المجتمع الديمقراطي	7	٪12.5	3
تأكيد الابتعاد عن استخدام الأساليب غير النزيهة لمحاولة التأثير على قرارات تصويت الناخبين	5	٪8.9	4
أهمية المشاركة الواسعة لفئات المجتمع كافة في العملية السياسية	4	٪7.1	5
الديمقراطية تتيح وجود المعارضة السلمية العلنية الفاعلة في الحياة السياسية	4	٪7.1	5
أهمية التزام المرشحين الفائزين في الانتخابات بتنفيذ وعودهم الانتخابية	3	٪5.3	6
أهمية العمل على ترسيخ الثقافة الديمقراطية في سلوك افراد المجتمع	2	٪3.6	7
أهمية العمل على تعزيز روح المواطنة بين افراد الشعب كافة	2	٪3.6	7
الديمقراطية توفر آليات المراقبة الشعبية على أعمال الحكومة	2	٪3.6	7
الديمقراطية تعني إقامة دولة المؤسسات الديمقراطية القانونية	2	٪3.6	7
أهمية توفير آليات مراقبة سير العملية الانتخابية لضمان نزاهتها.	2	٪3.6	7
الديمقراطية تتيح وجود منظمات المجتمع المدني التي تضطلع بدور فاعل في حياة المجتمع	1	٪1.8	8
أهمية حرص الناخبين على الاختيار السليم للمرشحين في الانتخابات	1	٪1.8	8
أهمية الحملات الانتخابية للمرشحين في الانتخابات	1	٪1.8	8

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
أهمية حرص الأحزاب السياسية على اعتماد الآليات المعاصرة لتطوير عملها التنظيمي	-	-	-
أهمية عمل الكيانات السياسية على كسب ثقة الجماهير من خلال البرامج الواقعية الفاعلة	-	-	-
أهمية توفر ضمانات إجراء انتخابات تنافسية حرة نزيهة	-	-	-
الديمقراطية تتيح قيام التعددية السياسية في المجتمع	-	-	-
أهمية اتجاه الكيانات السياسية التي تفشل في بلوغ مقاصدها في الانتخابات نحو إعادة تقويم تجربتها	-	-	-
تأكيد أهمية وضع سقف مالي محدد لإنفاق المرشحين في الحملات الانتخابية	-	-	-
تأكيد ضرورة توفير الآليات التي تتيح المشاركة الشعبية في صنع القرار	-	-	-
المجموع	56	100٪	-

وجاء في إحدى المقالات الصحفية حول موضوع: (الديمقراطية توفر آليات مكافحة أنواع الفساد كافة) (وهذا لن يتم إلا إذا أحدث وزراء تكنوقراط ثورة في مفاهيم مكافحة الفساد الإداري، أما مكافحة الفساد السياسي فيقوم بها الشعب اللبناني كل أربع سنوات تقريباً، فالانتخابات الأخيرة ورغم الشوائب العديدة اظهرت ان شعار مكافحة الفساد أي النكهة الموسمية كان ناجحاً بل ناجحاً جداً)[1].

(1) فادي عبود، تحديد الفساد وسبل مكافحته، جريدة النهار، العدد (22361)، الاثنين 11/ تموز/ 2005م، ص15.

ونال موضوع: 'الديمقراطية توفر ضمانات وجود الأحزاب السياسية التي تضطلع بدور حيوي في حياة المجتمع الديمقراطي' المرتبة الثالثة بمجموع تكرارات بلغت (7) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (12.5٪).

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (ويؤسس لأحزاب تصنع في لبنان وتنتمي الى لبنان، وتضع مصلحة لبنان فوق كل اعتبار، وتنطلق من ان الديموقراطية تكون صناعة وطنية أو لا تكون... انطلاقا من حاجة المجتمعات إلى أحزاب عصرية تتنافس لخدمة الوطن كما هو معمول به في الديموقراطيات العريقة في العالم)[1].

وحقق موضوع: 'تأكيد الابتعاد عن استخدام الأساليب غير النزيهة لمحاولة التأثير على قرارات تصويت الناخبين' نسبة مئوية قدرها (8.9٪)، ليحتل بذلك المرتبة الرابعة في سلم الموضوعات وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع والموضوعات الإحدى عشرة التي تليه في الترتيب، نسبة ضعيفة في العموم وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام المتدني جداً بالموضوعات المذكورة من قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة النهار خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول موضوع: 'تأكيد الابتعاد عن استخدام الأساليب غير النزيهة لمحاولة التأثير على قرارات تصويت الناخبين' (بلى، الرشوة كانت سيدة في الانتخابات.. لماذا لا نفتح ملف الرشوة، تحليلاً ودرساً لمعالجته، لما هو أبعد من الانتقاد والاحتجاج؟، ولماذا لا نفتح ملفاً عنوانه نفقات المعركة الانتخابية، ندرسه ونحلله نفتش عن وسائل تجنب ما يتضمنه من فساد وإفساد... من يجرؤ على الاعتراف بأن الرشوة كانت الناخب الأول؟ من يجرؤ على رؤية نواب مجلسنا من خلال الرشوة التي يحاولون أن يجعلوها وهماً من الأوهام. وهي في الواقع أصدق وأبرع حقيقة في الانتخابات النيابية)[2].

(1) د. كمال ديب، الحاجة إلى قانون للأحزاب عصري، جريدة النهار، العدد (22387)، السبت 6 آب/ 2005م، ص18.

(2) د.سامي ريشوني، الرشوة كانت الناخب الأول، جريدة النهار، العدد (22365)، الجمعة 15/ تموز/ 2005م، ص18.

وجاء موضوعا: "أهمية المشاركة الواسعة لفئات المجتمع كافة في العملية السياسية" و"الديمقراطية تتيح وجود المعارضة السلمية العلنية الفاعلة في الحياة السياسية" في المرتبة الخامسة بعد أن سجل كل منهما (4) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (7.1٪).

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع الأول (إنهم بمشاركتهم في الحياة السياسية والبرلمانية على هذا النحو، سوف يعطون حقوقهم)[1].

أما فيما يتعلق بموضوع: "الديمقراطية تتيح وجود المعارضة السلمية العلنية الفاعلة في الحياة السياسية" فنطالع في إحدى المقالات الصحفية (الآن بدأت المسؤولية: مسؤولية الحكومة في أن تحكم، ومسؤولية المعارضة في أن "تحكم" بدورها من موقع المعارضة)[2].

واحتل موضوع: "أهمية التزام المرشحين الفائزين في الانتخابات بتنفيذ وعودهم الانتخابية" المرتبة السادسة بمجموع تكرارات بلغت (3) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (5.3٪).

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (لانتخاب مجلس شعب جديد يريد منه "الحزب الوطني" إصدار التشريعات الجديدة لتنفيذ البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية، وهي التشريعات التي يطالب بها الشعب)[3].

واشتركت خمسة موضوعات في المرتبة السابعة بعد أن سجل كل منها تكرارين فقط ونسبة مئوية قدرها (3.6٪)، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

"أهمية العمل على ترسيخ الثقافة الديمقراطية في سلوك أفراد المجتمع"

ونطالع في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (فالأداء الديموقراطي يتطلب ثقافة ديموقراطية ضمن آلية معينة ولا يمكن أن يتحقق بين ليلة وضحاها، والثقافة الديموقراطية تبدأ

---

(1) حياة عون ينسي، من يحمل المشعل اليوم؟، جريدة النهار، العدد (22419)، الأربعاء 7/ أيلول/ 2005م، ص9.

(2) عادل مالك، بين "جحيم" الحُكم و"جنة" المعارضة!، جريدة النهار، العدد (22355)، الثلاثاء 5 / تموز/ 2005م، ص9.

(3) عبد الله سرور، "إفلاس" الحزب الوطني، جريدة النهار، العدد (22499)، الأربعاء 30/ تشرين الثاني/ 2005م، ص23.

بتربية الولد في بيته ومدرسته، ثم تعززها أجهزة الدولة التي يفترض أن تمارس التوجيه والمراقبة والمحاسبة)[1].

أهمية العمل على تعزيز روح المواطنة بين أفراد الشعب كافة

وجاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (أن تقوم دولة علمانية على مبدأ المواطنة والمساواة في جميع الحقوق والواجبات)[2].

الديمقراطية توفر آليات المراقبة الشعبية على أعمال الحكومة

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (من واجبه التاريخي تجاه جيل المستقبل، أن يمارس عملية انتخاب قياداته السياسية عن معرفة وعلم من قبل المخلصين من أصحاب العلم والتجربة والكفاءة، وان يطالب بتفعيل هيئات رسمية، وأن يعمل على تأسيس هيئات أهلية تعني بالتوعية الوطنية المستمرة لحقوقه وواجباته وبمراقبة أداء القيادات والممثلين السياسيين ورصد حركاتهم وسكناهم عن كثب لمنع استغلال هذه المواقع لمآرب ومنافع ذاتية ولسياسات لا تصب في مصلحة هذا المجتمع)[3].

الديمقراطية تعني إقامة دولة المؤسسات الديمقراطية القانونية

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (خصوصاً لجهة دولة المؤسسات والقانون... فضلاً عن إعادة تأسيس الجمهورية اللبنانية وفق الأصول والتقاليد والأعراف الديموقراطية)[4].

(1) المحامي هادي المنذر، الديموقراطية ثقافة وطنية وشعبية تبدأ في البيت والمدرسة، جريدة النهار، العدد (22431)، الأثنين 19/ أيلول/ 2005م، ص15.

(2) أسامة عجاج، أفكار في طائفة العلمانيين ودولة الطائفيين، جريدة النهار، العدد (22383)، الثلاثاء 2/ آب/ 2005م، ص23.

(3) صالح شحاذة، مطلوب إرادة سياسية ومجتمع حي، جريدة النهار، العدد (22386)، الجمعة 5/ آب/ 2005م، ص19.

(4) زيان، أعانك الله، جريدة النهار، العدد (43351)، الجمعة 1/ تموز/ 2005م، ص1-12.

أهمية توفير آليات مراقبة سير العملية الانتخابية لضمان نزاهتها

ونطالع في مقال صحفي حول الموضوع (انتهت الانتخابات التي جرت على أساس قانون 2000 الذي يرفضه الجميع علناً وقبلته الأكثرية النيابية ضمناً، وتحت إشراف المراقبين الدوليين وشهادتهم للتاريخ)[1].

وجاءت ثلاثة موضوعات في المرتبة الثامنة بعد أن سجل كل منها تكراراً واحداً فقط ونسبة مئوية قدرها (1.8٪)، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

الديمقراطية تتيح وجود منظمات المجتمع المدني التي تضطلع بدور فاعل في حياة المجتمع

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (تحول الاهتمام إلى منظمات المجتمع المدني، باعتبار أنها هي التي ستنقذ الجماهير من الضياع الديموقراطي)[2].

أهمية حرص الناخبين على الاختيار السليم للمرشحين في الانتخابات

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (للشعب الذي انتخبهم ليمثلوا طموحاته وآماله الحية)[3].

أهمية الحملات الانتخابية للمرشحين في الانتخابات

ونطالع في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (ولاشك في إن الحملة الانتخابية لمبارك الأب، مبارك 2005، مفصلية للأبن، قادها وفريقه من ألفها إلى يائها وعلى الطريقة الغربية لتعطي انطباعاً جديداً للمصريين وللخارج إن التغيير جدي، ولتكون بدورها مفصلية في الحملة المقبلة، أي الانتخابات البرلمانية التي ستجري في تشرين الثاني)[4].

ولم تسجل سبعة موضوعات ضمن جدول رقم (14) أي حضور يذكر في جريدة النهار خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

---

(1) د. شريف لويس أبو اشرف، لبنان الجديد بناء جيل جديد، جريدة النهار، العدد (22355)، الثلاثاء5/ تموز/ 2005م، ص9.

(2) السيد يسين، هل انتهى احتكار الدولة للعنف، جريدة النهار، العدد (22442)، الجمعة 30/ أيلول/ 2005م، ص19.

(3) نهى مسلم مرسي، لنتجدد للحكومة المستقبلية، جريدة النهار، العدد (22358))، الجمعة 8/ تموز/ 2005م، ص8.

(4) سحر بعاصيري، السلالة المباركية!، جريدة النهار، العدد (22421)، الجمعة 9/ أيلول/ 2005م، ص1-12.

- "أهمية حرص الأحزاب السياسية على اعتماد الآليات المعاصرة لتطوير عملها التنظيمي".
- "أهمية عمل الكيانات السياسية على كسب ثقة الجماهير من خلال البرامج الواقعية الفاعلة".
- "أهمية توفر ضمانات إجراء انتخابات تنافسية حرة نزيهة".
- "الديمقراطية تتيح قيام التعددية السياسية في المجتمع".
- "أهمية اتجاه الكيانات السياسية التي تفشل في بلوغ مقاصدها في الانتخابات نحو إعادة تقويم تجربتها".
- "تأكيد أهمية وضع سقف مالي محدد لأنفاق المرشحين في الحملات الانتخابية".
- "تأكيد ضرورة توفير الآليات التي تتيح المشاركة الشعبية في صنع القرار".

إن غياب الموضوعات المذكورة عن جريدة النهار خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل يشير بوضوح إلى أنها كانت خارج دائرة اهتمامات كُتاّب المقال الصحفي في الجريدة المذكورة خلال المدة الزمنية المشار إليها، في حين إنها موضوعات جديرة بالتناول بما يتناسب مع أهميتها.

خامساً: جريدة عكاظ السعودية:

يظهر من تحليل بيانات جدول رقم (15) والذي يوضح ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في جريدة عكاظ السعودية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل ما يلي:

حصل موضوع: "تأكيد ضرورة اللجوء إلى الحوار الديمقراطي لتخفيف حدة الاحتقان السياسي في المجتمع" على المرتبة الأولى في سلم الموضوعات بعد أن سجل (26) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (40.6٪)، وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع النسبة الأعلى بين نسب تمثيل الموضوعات التي يتضمنها جدول رقم (15)، وهي تعد في العموم نسبة جيدة وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام الإيجابي بالموضوع المذكور من قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة عكاظ خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وجاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (هناك حاجة حقيقية ملحة.. لتعميق الحوار الوطني.. والتحلي بالصبر في سبيل الوصول إلى نتائج ملموسة من شأنها أن تتعامل

بوعي وواقعية مع بعض المشاكل والاختلافات الراهنة، وذلك بهدف تسويتها.. ولو بالتوصل إلى درجة أفضل من التوافق بشأنها...)[1].

جدول رقم (15)

يبين ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور تفعيل الحياة السياسية في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في جريدة عكاظ السعودية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
تأكيد ضرورة اللجوء إلى الحوار الديمقراطي لتخفيف حدة الاحتقان السياسي في المجتمع	26	٪40.6	1
أهمية المشاركة الواسعة لفئات المجتمع كافة في العملية السياسية	7	٪10.9	2
الديمقراطية تتيح وجود منظمات المجتمع المدني التي تضطلع بدور فاعل في حياة المجتمع	5	٪7.8	3
أهمية العمل على تعزيز روح المواطنة بين أفراد الشعب كافة	5	٪7.8	3
أهمية حرص الناخبين على الاختبار السليم للمرشحين في الانتخابات	4	٪6.3	4
الديمقراطية توفر آليات المراقبة الشعبية على أعمال الحكومة	3	٪4.7	5
الديمقراطية توفر آليات مكافحة أنواع الفساد كافة	2	٪3.1	6
أهمية الحملات الانتخابية للمرشحين في الانتخابات	2	٪3.1	6
الديمقراطية تعني إقامة دولة المؤسسات الديمقراطية القانونية	2	٪3.1	6
أهمية التزام المرشحين الفائزين في الانتخابات بتنفيذ وعودهم الانتخابية	2	٪3.1	6
تأكيد ضرورة توفير الآليات التي تتيح المشاركة الشعبية في صنع القرار	2	٪3.1	6

(1) هاشم عبدة هاشم، الحوار الوطني.. وماذا بعد، جريدة عكاظ العدد (14315)، السبت 5/ تشرين الثاني (نوفمبر)/ 2005م، ص23.

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
تأكيد الابتعاد عن استخدام الأساليب غير النزيهة لمحاولة التأثير على قرارات تصويت الناخبين	1	٪1.6	7
أهمية العمل على ترسيخ الثقافة الديمقراطية في سلوك أفراد المجتمع	1	٪1.6	7
الديمقراطية تتيح وجود المعارضة السلمية العلنية الفاعلة في الحياة السياسية	1	٪1.6	7
الديمقراطية تتيح قيام التعددية السياسية في المجتمع	1	٪1.6	7
أهمية عمل الكيانات السياسية على كسب ثقة الجماهير من خلال البرامج الواقعية الفاعلة	-	-	-
الديمقراطية توفر ضمانات وجود الأحزاب السياسية التي تضطلع بدور حيوي في حياة المجتمع الديمقراطي	-	-	-
أهمية توفر ضمانات إجراء انتخابات تنافسية حرة نزيهة	-	-	-
أهمية توفير آليات مراقبة سير العملية الانتخابية لضمان نزاهتها	-	-	-
أهمية اتجاه الكيانات السياسية التي تفشل في بلوغ مقاصدها في الانتخابات نحو إعادة تقويم تجربتها	-	-	-
تأكيد أهمية وضع سقف مالي محدد لإنفاق المرشحين في الحملات الانتخابية	-	-	-
أهمية حرص الأحزاب السياسية على اعتماد الآليات المعاصرة لتطوير عملها التنظيمي	-	-	-
المجموع	64	٪100	-

واحتل موضوع: أهمية المشاركة الواسعة لفئات المجتمع كافة في العملية السياسية المرتبة الثانية بمجموع تكرارات بلغت (7) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (٪10.9)، وتعد نسبة تمثيل

هذا الموضوع في العموم نسبة ضعيفة وهي تدلل على حجم الاهتمام المتدني بالموضوع المذكور خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد تناول احد كتاب المقال الصحفي في جريدة عكاظ الموضوع بالقول (ولكن في حال انخراطهم في المشاركة السياسية، فأنهم أما يتمكنون من الحصول على مكاسب سياسية توازي ثقلهم السياسي والتاريخي لتعزيز مصير العراق.. أو في أسوأ الظروف، يمكنهم العمل السياسي النشط، من خلال القنوات المتاحة...)(1).

وجاء موضوعا: 'الديمقراطية تتيح وجود منظمات المجتمع المدني التي تضطلع بدور فاعل في حياة المجتمع' و'أهمية العمل على تعزيز روح المواطنة بين أفراد الشعب كافة'، في المرتبة الثالثة بعد أن سجل كل منهما (5) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (8.7٪)، وتعد نسبة تمثيل هذين الموضوعين والموضوعات الإحدى عشرة التي تليهما في الترتيب، في العموم نسبة ضعيفة جداً وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام المتدني جداً بالموضوعات المشار إليها من قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة عكاظ خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد ورد في المقال الصحفي الذي يعبر عن رأي جريدة عكاظ حول الموضوع الأول (ومن خلال الممارسة الفاعلة لمؤسسات المجتمع المدني لدورها مثل: حقوق الإنسان.. وهيئة الصحفيين.. والمجالس البلدية المنتخبة التي ستبرز إلى حيز الوجود خلال الأسابيع القليلة القادمة.. وكذلك من خلال مجالس الغرف التجارية المنتخبة ومجالس الأندية الأدبية المطلوب تفعيلها عبر الانتخاب)(2).

أما فيما يتعلق بموضوع: 'أهمية العمل على تعزيز روح المواطنة بين أفراد الشعب كافة' فنقرأ في إحدى المقالات الصحفية (لكن المواطنة ممارسة للوطنية وفعل.. وما نحتاجه في هذه المرحلة هو الاهتمام بثقافة المواطنة وتكريس الوطنية لأنه لا معنى لمواطنة حقيقة ما لم تكن قائمة على التعايش بين أطراف المجتمع ومذاهبه ومناطقه بين مدنه وقراه وأريافه.. بين من هم في

(1) د. طلال صالح بنان، العرب السنة.. أهمية المشاركة في العملية السياسية، جريدة عكاظ العدد (14240)، الأثنين 22/ آب (أغسطس)/ 2005م، ص35.

(2) رأي عكاظ التنسيق المطلوب بين المؤسسات المدنية، جريدة عكاظ العدد (14189)، السبت2/ تموز (يوليو)/ 2005م، ص3.

العمق الاجتماعي وبين من هم في الأطراف.. إلا بوجود حس وطني يرتفع فوق كل الانتماءات العشائرية والمنطقية ويصبح الانتماء للوطن يتقدم على كل انتماء)[1].

وحقق موضوع: "أهمية حرص الناخبين على الاختيار السليم للمرشحين في الانتخابات" نسبة مئوية قدرها (6.3٪)، ليحتل بذلك المرتبة الرابعة في سلم الموضوعات.

وقد تناول أحد كُتاّب المقال الصحفي في جريدة عكاظ الموضوع بالقول (للنهوض بفكر المجتمع ليتم اختيار المرشح بناءً على ما يمتلكه من سمات قيادية والذي يحقق مستويات متميزة من النجاحات على المستوى الشخصي ويستطيع التأثير في من حوله)[2].

ونال موضوع: "الديمقراطية توفر آليات المراقبة الشعبية على أعمال الحكومة" المرتبة الخامسة بعد أن سجل (3) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (4.7٪).

وورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (أن من واجب ايجابيات الإصلاح: أن تكون هناك (رقابة) فعالة ومنتجة على هؤلاء المسئولين الذين ينفذون خطط الدولة، وبرامج تنمية الوطن ومتابعة منجزاتهم، أو معاقبة المخطيء منهم بقدر إخلاله بالمسؤولية. وبالأمانة، وبضمير الوطن في داخله)[3].

واشتركت خمسة موضوعات في المرتبة السادسة بعد أن سجل كل منها تكرارين فقط ونسبة مئوية قدرها (3.1٪)، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

- "الديمقراطية توفر آليات مكافحة أنواع الفساد كافة"

وجاء في مقال صحفي حول الموضوع (إن استراتيجيات مكافحة الفساد في البلدان العربية ينبغي إلا تقوم على المسائل الشكلية والإجرائية والقانونية التي تفتقد الغطاء التنفيذي، إنما تحتاج إلى رزمة من الآليات ذات الأبعاد السياسية والمؤسساتية والتشريعية المتعلقة بتفعيل

---

(1) أحمد عايل فقيهي، نحو ثقافة المواطنة، جريدة عكاظ ، العدد (14274)، الأحد 25/ أيلول (سبتمبر)/ 2005م، ص33.

(2) أحمد عبد الله العلي الزهراني، الانتخاب.. ولغة العقل ، جريدة عكاظ العدد (14214)، الأربعاء 27/ تموز (يوليو)/ 2005م، ص31.

(3) عبد الله عبد الرحمن الجفري، رسالة الملك الى مسؤولينا!؟، جريدة عكاظ العدد (14357)، السبت 17/ كانون الأول (ديسمبر)/ 2005م، ص5.

إجراءات المحاسبة والرقابة التي تعتمد الحد الأدنى من القواعد والمعايير القياسية التي يتم إتباعها في معظم بلاد العالم)[1].

أهمية الحملات الانتخابية للمرشحين في الانتخابات

لقد تناولت إحدى كاتبات المقال الصحفي في جريدة عكاظ الموضوع من خلال التطرق إلى الحملات الدعائية الخاصة بالانتخابات البلدية التي جرت في المملكة العربية السعودية، وتؤشر كاتبة المقال الصحفي ضعف هذه الحملات الدعائية وبالتالي افتقادها للتأثير المطلوب على المواطن بسبب عوامل عديدة منها افتقاد ثقافة الانتخابات إذ تقول (لقد خاض المجتمع تجربته الأولى مع الانتخابات البلدية وتابع حملات دعائية وإعلانية لفرط ضعفها لم تدفعه إلا إلى الاكتفاء بتصنيف أصحابها وفقاً لتوجهات كل منهم الفكرية والشخصية وعلى هذه القاعدة تم تصويت الغالبية فلم يكن العيب والخلل في فكرة الانتخابات بحد ذاتها والتي تعد خطوة رائدة غير إن افتقاد ثقافة الانتخابات وعدم وضوح الرؤية عن المهام التي ستمارسها المجالس البلدية أدى إلى التفاعل السلبي مع الحدث)[2].

الديمقراطية تعني إقامة دولة المؤسسات الديمقراطية القانونية

لقد تصدى أحد كُتاب المقال الصحفي في جريدة عكاظ للموضوع المذكور بالقول (من أهم معالم الاستقرار في الدولة العصرية حكم المؤسسات، سواء كان الفرد في السلطة أو خارجها، مهما كان شأنه في المجتمع ومهما بلغت مكانته السياسية لا يستطيع أن يكون له دور في العملية السياسية أو نصيب من موارد السلطة والنفوذ إلا من خلال حركة المؤسسات السياسية في المجتمع.. وهذه أهم متطلبات الاستقرار في أي مجتمع عصري حديث)[3].

---

(1) عيسى الحليان، تقرير منظمة الشفافية الدولية، جريدة عكاظ العدد (14306)، الخميس 27/ تشرين الأول (أكتوبر)/ 2005م، ص36.

(2) رانية سليمان سلامة، السعودية (2010م)، جريدة عكاظ العدد (14343)، السبت3/ كانون الأول (ديسمبر)/ 2005م، ص14.

(3) د. طلال صالح بنان، المملكة تجربة منفردة في الاستقرار السياسي: مسار عصري لانتقال السلطة ومسيرة واثقة للحراك الاجتماعي، جريدة عكاظ العدد (14272)، الجمعة 23/ أيلول (سبتمبر)/ 2005م، ص21.

أهمية التزام المرشحين الفائزين في الانتخابات بتنفيذ وعودهم الانتخابية

وكتبت جريدة عكاظ عن الموضوع في المقال الصحفي الذي يعبر عن رأيها الاقتصادي إذ نقرأ (بقي أن تشير إلى أن الوعود الانتخابية الرنانة للمرشحين قبل وأثناء إجراء الانتخابات يجب إلا تظل حبراً على ورق ومانشيتات عريضة بل يجب أن تنفذ تلك البرامج الكبيرة)[1].

تأكيد ضرورة توفير الآليات التي تتيح المشاركة الشعبية في صنع القرار

وجاء في مقال صحفي حول الموضوع (إن زرع الإحساس بالمسؤولية عند المواطنين يجعلهم شركاء في رسم مستقبل الوطن وتحديد أهدافه ومشاركتهم في الرأي وصنع القرار سوف يجعلهم شركاء في تحمل المسؤولية أيضاً وسوف ينمي لديهم الحس الوطني بما يتبع ذلك من قيم الولاء والانتماء.)[2].

وجاءت أربعة موضوعات في المرتبة السابعة بعد أن سجل كل منها تكراراً واحداً ونسبة مئوية قدرها (1.6٪)، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

تأكيد الابتعاد عن استخدام الأساليب غير النزيهة لمحاولة التأثير على قرارات تصويت الناخبين

وقد تناولت جريدة عكاظ الموضوع في المقال الذي يعبر عن رأيها، إذ نطالع (في وسط أجواء تنافسية مشحونة لا تخلو من التوتر والحماس وبعض الممارسات التي قد تتعدى حدود التنافس.. مجموعات تشكك في مصداقية أخرى، ومرشحون يؤكدون إن غيرهم غير جديرين بالترشيح حتى قبل تأكيد جدارتهم أنفسهم للترشيح.. وبرامج كبيرة لطموحات أكبر.. واستهداف اكبر شريحة ممكنة من الناخبين من خلال وعود وردية.. كل ذلك من أجل كسب أكبر عدد من الناخبين لملء صناديق الاقتراع لصالحهم) [3].

أهمية العمل على ترسيخ الثقافة الديمقراطية في سلوك أفراد المجتمع

---

(1) الرأي الاقتصادي، ترجمة الوعود الانتخابية، جريدة عكاظ العدد (14336)، السبت 26/ تشرين الثاني (نوفمبر) / 2005م، ص19.

(2) د. سعد الضويان ، مسؤولية الشراكة، جريدة عكاظ العدد (14272)، الجمعة 23/ أيلول/ 2005م، ص7.

(3) رأي عكاظ الأسبوعية ، أنتخبو مصلحة الوطن ومصلحتكم، جريدة عكاظ العدد (14335)، الجمعة 25/ تشرين الثاني (نوفمبر)/ 2005م، ص3.

لقد تناولت جريدة عكاظ الموضوع المذكور في المقال الصحفي الذي يعبر عن رأيها القانوني، من خلال تأكيد أهمية شيوع الإدارة الديمقراطية الإنسانية في العمل والعلاقات بين الرئيس والمرؤوس وإشراك العاملين في معالجة الموقف واتخاذ القرار، إذ نقرأ (تعتبر الإدارة الديمقراطية الإنسانية إحدى الإدارات الهامة التي تأتي بعد الإدارة العلمية الأوتوقراطية... ومن أبرز المبادئ الخاصة بالإدارة الإنسانية إن السلطة الإدارية يجب أن لا تكون مركزية ولا تنزل من أعلى إلى أسفل فلا يجوز لشخص أن يصدر أمراً باعتباره صاحب سلطة فالمفروض إن الموقف أو المشكلة هي التي تقرر الإجراء المناسب وهذا يعني اشتراك كل العاملين في معالجة الموقف واتخاذ القرار، وفيها العلاقة بين الرئيس والمرؤوس ليست علاقة المدير بمرؤوسيه علاقة تعني أن لكل شخص دوراً وأن حاجات الفرد وحاجات المؤسسة التي يعمل بها هي حاجات مترابطة..)[1].

"الديمقراطية تتيح وجود المعارضة السلمية العلنية الفاعلة في الحياة السياسية"

وقد ورد في مقال صحفي حول الموضوع (عن ممارسة المعارضة المنظمة بشكلها السلمي..)[2].

"الديمقراطية تتيح قيام التعددية السياسية في المجتمع"

لقد تناول أحد كُتاّب المقال الصحفي في جريدة عكاظ هذا الموضوع من خلال الحديث عن انتقال مصر من حكم الحزب أو التنظيم السياسي الواحد إلى نظام متعدد الأحزاب إذ يقول (إلا إنها بالقطع، تعكس منعطفاً رئيسياً، نحو الديمقراطية، بما تعنيه من احترام للتعددية السياسية في المجتمع.. واتساع لنطاق المشاركة السياسية، لقد انتقلت مصر بالفعل في عهد الرئيس مبارك، من حكم الحزب أو التنظيم السياسي الواحد، إلى نظام متعدد الأحزاب)[3].

(1) الرأي القانوني، الديمقراطية، جريدة عكاظ العدد (14296)، الأثنين 17/ تشرين الأول (اكتوبر)/ 2005م، ص17.

(2) د. طلال صالح بنان، العرب الستة.. الرقم الصعب..!؟، جريدة عكاظ العدد (14210)، السبت 23/ تموز (يوليو)/ 2005م، ص24.

(3) د. طلال صالح بنان، الرئيس المصري.. مواصلة مشوار الاصلاح، جريدة عكاظ العدد (14278)، الخميس 29/ أيلول (سبتمبر)/ 2005م، ص21.

ولم تسجل سبعة موضوعات ضمن جدول رقم (15) أي حضور يذكر في جريدة عكاظ خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

- أهمية عمل الكيانات السياسية على كسب ثقة الجماهير من خلال البرامج الواقعية الفاعلة.
- الديمقراطية توفر ضمانات وجود الأحزاب السياسية التي تضطلع بدور حيوي في حياة المجتمع الديمقراطي.
- أهمية توفر ضمانات إجراء انتخابات تنافسية حرة نزيهة.
- أهمية توفير آليات مراقبة سير العملية الانتخابية لضمان نزاهتها.
- أهمية اتجاه الكيانات السياسية التي تفشل في بلوغ مقاصدها في الانتخابات نحو إعادة تقويم تجربتها.
- تأكيد أهمية وضع سقف مالي محدد لإنفاق المرشحين في الحملات الانتخابية.
- أهمية حرص الأحزاب السياسية على اعتماد الآليات المعاصرة لتطوير عملها التنظيمي.

إن غياب الموضوعات المذكورة عن جريدة عكاظ خلال المدة الزمنية المحدد للتحليل، يشير بوضوح إلى أنها لم تحظ بأي اهتمام من قبل كتاب المقال الصحفي في الجريدة المذكورة خلال المدة الزمنية المشار إليها، في حين إنها موضوعات جوهرية وكانت جديرة بالتصدي لها بما يتناسب وأهميتها.

ويمكن القول بناءً على ما أسفرت عنه نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، إن جريدة الأهرام المصرية قد سجلت أعلى رقماً من التكرارات مقارنة بالصحف الأربع الأخرى، إذ سجلت (440) تكراراً وهو ما يفوق ما سجلته الصحف الأربع الأخرى مجتمعة من عدد التكرارات وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام الإيجابي جداً بقضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بالمحور محل الكتاب من قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة الأهرام خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، ويمكن القول إن مبعث هذا الاهتمام الإيجابي يعود إلى أن مصر قد شهدت خلال الأربعة أشهر الأخيرة من عام 2005م،

ممارستين انتخابيتين هما انتخابات الرئاسة والانتخابات النيابية التي جرت على أكثر من مرحلة وقد حظيت تلك الممارستين باهتمام إعلامي واسع ولاسيما من قبل جريدة الأهرام.

وحلت جريدة الصباح العراقية في المرتبة الثانية في عدد التكرارات المسجلة إذ سجلت (173) تكراراً وهو ما يشير في العموم إلى حجم اهتمام جيد من قبل كتاب المقال الصحفي في الجريدة المذكورة بالقضايا والموضوعات الخاصة بالمحور محل الكتاب، أما جريدة الرأي الأردنية فقد سجلت (111) تكراراً وهو ما يدلل على حجم اهتمام معتدل نسبياً بالقضايا والموضوعات الخاصة بالمحور محل الكتاب.

وجاءت جريدة عكاظ السعودية في المرتبة الرابعة في عدد التكرارات المسجلة إذ سجلت (64) تكراراً خلال المدة الزمنية المشار إليها، في حين لم تسجل جريدة النهار اللبنانية سوى (56) تكراراً فقط، ويمكن القول بناءً على هذه النتيجة أن حجم اهتمام جريدتي عكاظ السعودية والنهار اللبنانية بالقضايا والموضوعات الخاصة بمحور تفعيل الحياة السياسية في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل يعد في العموم ضعيفاً وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام المتدني بالقضايا والموضوعات المشار إليها من قبل كتاب المقال الصحفي في الجريدتين المذكورتين خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

المبحث الثاني

قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في صحف: الصباح العراقية، والأهرام المصرية، والرأي الأردنية، وعكاظ السعودية.

لقد جرى في هذا الموضع من الكتاب رصد وتسجيل قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، وذلك بحصر المقالات الصحفية التي تناولت قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بالمحور المشار إليه في كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد تم إخضاع المقالات الصحفية المشار إليها إلى التحليل باستخدام فئة (موضوع الاتصال) بهدف تسجيل القضايا والموضوعات الخاصة بالمحور محل الكتاب، وقد تم استخراج فئة واحدة من كل مقال صحفي وهي الموضوع الرئيس في المقال الصحفي، ثم جرى بعد ذلك ترميز تلك القضايا والموضوعات ترميزاً كمياً باحتساب تكراراتها ونسبتها المئوية ثم ترتيبها تنازلياً بحسب أهميتها النسبية في كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة وعلى النحو الآتي:

أولاً: جريدة الصباح العراقية:

يتضح من تحليل بيانات جدول رقم (16) والذي يبين ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في جريدة الصباح العراقية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل ما يلي:

تبين بيانات جدول رقم (16) وبوضوح أن مستوى اهتمام جريدة الصباح بالقضايا والموضوعات الخاصة بالمحور محل الكتاب يعد في العموم مستوى ضعيف جداً وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام المتدني جداً بالقضايا والموضوعات الخاصة بالمحور المذكور من قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المحدد للتحليل.

وقد كان ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بالمحور المذكور في جريدة الصباح على النحو التالي:

جدول رقم (16)

يبين ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور تفعيل الحياة السياسية في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في جريدة الصباح العراقية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
أهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية في بناء الحملات الانتخابية الناجحة للمرشحين في الانتخابات	3	٪20	1
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تساهم مساهمة فاعلة في بناء الثقافة الانتخابية للمواطنين	2	٪13.3	2
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تلعب دوراً فاعلاً في تشكيل الرأي العام حيال العديد من القضايا	2	٪13.3	2
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تحرص على استطلاع آراء المواطنين حيال العديد من القضايا ولاسيما خلال مرحلة الانتخابات	2	٪13.3	2
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تحرص على التغطية المتواصلة لمجريات العملية الانتخابية	2	٪13.3	2
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تلعب دوراً مهماً في عملية مراقبة سير العملية الانتخابية	1	٪6.7	3
أهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية للأحزاب السياسية ولاسيما أحزاب المعارضة في إدامة تواصلها مع جماهير الشعب	1	٪6.7	3
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تلعب دوراً هاماً في عمليات تثقيف المجتمع	1	٪6.7	3
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تحرص على تقديم التحليلات الوافية للأحداث والقضايا التي تمس حياة المواطنين	1	٪6.7	3
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تلعب دوراً فاعلاً في تحفيز المواطنين على المشاركة في العملية السياسية	-	-	-

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تلعب دوراً فاعلاً في تنمية الوعي السياسي للمواطنين	–	–	–
أهمية إفساح المجال لقوى المعارضة لاستعمال وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية كافة ولاسيما المملوكة للدولة في مخاطبة الشعب	–	–	–
أهمية عمل وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على وضع المواطنين في صورة ما يجري داخل أروقة البرلمان	–	–	–
أهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة في تعزيز الحوار بين الشعوب	–	–	–
المجموع	15	100٪	–

أحتل موضوع: أهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية في بناء الحملات الانتخابية الناجحة للمرشحين في الانتخابات المرتبة الأولى في سلم الموضوعات بعد أن سجل (3) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (20٪)، وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع النسبة الأعلى بين نسب تمثيل الموضوعات الأخرى التي يتضمنها جدول رقم (16).

وقد تناول أحد كتاب المقال الصحفي في جريدة الصباح الموضوع المذكور بالقول (الذي يتابع هذا الزخم الإعلامي المحموم الذي يرافق الاستعدادات للسباق الانتخابي العراقي يخيل إليه أن المعركة في العراق إعلامية. وليس غير ذلك، فيما هي سياسية قبل كل شيء يلعب الإعلام فيها دور خطوط التموين في الحروب، إذا نسفت خسر الجيش وتعرض إلى الهزيمة)[1].

واشتركت أربعة موضوعات في المرتبة الثانية بعد أن سجل كل منها تكرارين فقط ونسبة مئوية قدرها (13.3٪)، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

(1) عبد المنعم الأعسم، إعلام الانتخابات، جريدة الصباح، العدد (716)، الأثنين 5/ كانون الأول/ 2005م، ص12.

"وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تساهم مساهمة فاعلة في بناء الثقافة الانتخابية للمواطنين"

وورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (أن العملية المراد تحقيقها وإنجاح الممارسة السياسية التي تتطلع لها شرائح المجتمع العراقي كافة ودون استثناء لابد أن تحتاج إلى محاضرات تقيمها المؤسسات المعنية بالتثقيف للانتخابات... من ضمنها المؤسسات الإعلامية التي تعتبر إحدى مؤسسات المجتمع المدني وذلك من خلال المقابلات المباشرة التي تكون على شكل محاضرات تتضمن شرح ومحاولة تقريب الصورة للعملية الانتخابية وقانون الانتخابات..)(1).

"وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تلعب دوراً فاعلاً في تشكيل الرأي العام حيال العديد من القضايا"

وجاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (هدف الصحافة الأساس هو تشكيل رأي عام، وهذا يصح على الصحافة الغربية ولا ينطبق على صحافتنا، والصحافة في الغرب تكشف الحقائق للشارع، وتضيف على ما يملكه الشارع من معلومات.. ولهذا تعد الصحافة هناك مصدراً للخبر، وأحد ركائز الموقف العام)(2).

"وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تحرص على استطلاع آراء المواطنين حيال العديد من القضايا ولاسيما خلال مرحلة الانتخابات"

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (استطلاع آراء الناس أفضل طريقة متوفرة لمعرفة ما يرغبون به وما لا يرغبون، بشرط توفر الأمانة والنزاهة والموضوعية في عملية الاستطلاع... وبقدر تعلق الأمر بجريدة "الصباح" فأنها تقدم أسبوعيا نتائج استفتاءات تجريها على موقعها الالكتروني يسهم فيها آلاف من القراء..)(3).

"وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تحرص على التغطية المتواصلة لجريات العملية الانتخابية"

---

(1) حسين علاوي خليفة العاني، الانتخابات المقبلة: إشكالية التثقيف الانتخابي، جريدة الصباح، العدد (708)، السبت 26/ تشرين الثاني/ 2005م، ص5.

(2) المحرر، الصحافة في زمن الرعب، جريدة الصباح، العدد (631)، الخميس 18/ آب/ 2005م، ص10.

(3) المحرر، الاستطلاع والموقف السياسي، جريدة الصباح، العدد (615)، الأحد 31/ تموز / 2005م، ص2.

وقد تناول أحد كُتاب المقال الصحفي في جريدة الصباح الموضوع المذكور بالقول (ومع هذا الإعداد تبدأ الصباح بمتابعة العملية ومراقبة ملامحها وتقاسيمها وتفصيلاتها، إذ تسنى لها أن تكون قناة صالحة لتعزيز الثقافة الديمقراطية وتوثيق عرى المواطن برموزه السياسية، لا لكي نوجه وعيه إلى رمز معين وإنما للإسهام في التعاطي الديمقراطي بوعي ومسؤولية وفهم واضح يؤهل الناخب أن يختار بهدوء وقناعة واطمئنان من دون تأثيرات جانبية، أو ضغوط أو شيء من هذا القبيل.. ولعلنا في ذلك استطعنا أن نؤدي الواجب الصحفي.)[1].

وجاءت أربعة موضوعات في المرتبة الثالثة بعد أن سجل كل منها تكراراً واحداً فقط ونسبة مئوية قدرها (6.7٪) وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

'وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تلعب دوراً هاماً في عملية مراقبة سير العملية الانتخابية'

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (بشأن الصلاحيات المسموحة للإعلاميين والصحفيين بدءاً من عملية الدخول للمراكز الانتخابية وانتهاءً بتصوير الناخبين..)[2].

'أهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية للأحزاب السياسية ولاسيما أحزاب المعارضة في إدامة تواصلها مع جماهير الشعب'

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (ويتبنى هذا الفريق البرنامج السياسي والإعلامي للكيان السياسي وعلى الوجه الآتي: 1-إعداد برنامج سياسي للأحزاب والكيانات السياسية وطبعه ونشره على الجماهير مع مراعاة المصداقية. 2-إقامة علاقات مع مختلف الصحفيين والمؤسسات الإعلامية والإذاعات والقنوات الفضائية وتخصيص مكان أو قاعة هم مما يشكل قوة إعلامية للحزب. 3-إقامة المؤتمرات الصحفية بشكل دوري بهدف إعلام الجماهير

---

(1) فليح وداي مجذاب، دعوة ، جريدة الصباح، العدد (687)، السبت 29/ تشرين الأول/ 2005م، ص5.

(2) سعدي غزالة، وضوح، جريدة الصباح، ملحق الصباح الانتخابي، العدد (11)، السبت 10/ كانون الأول/ 2005م، ص8.

بكل المجازات وأفكار الحزب. 4-إصدار النشرات والصحف والمجلات الناطقة.. والمشاركة في البرامج السياسية التي تبثها القنوات التلفزيونية..)[1].

"وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تلعب دوراً مهماً في عمليات تثقيف المجتمع"

وقد تناول أحد كُتاّب المقال الصحفي في جريدة الصباح الموضوع بالقول: (الإعلام نشاط ثقافي معرفي ويشمل مناحي الحياة المختلفة ويمكن عده أوسع النشاطات الثقافية القادرة على تحويل البنى الفكرية للإنسان، لما له من قدرة وتأثير والوصول إلى قطاعات واسعة وكبيرة من الناس، وقد اتفق الباحثون على أن الوظيفة الإعلامية تشتمل على أمرين أساسيين هما الترفيه والتثقيف)[2].

"وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تحرص على تقديم التحليلات الوافية للأحداث والقضايا التي تمس حياة المواطنين"

ونطالع في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (تفتخر "الصباح" كونها السباقة في الحضور إلى مركز الحدث ليس بالتغطية الخبرية والمهنية الحيادية وحسب، بل في قدرتها على تقديم قراءات وتحليلات واستنتاجات تستمد قدرة رؤيتها النافذة إلى عمق ارتباطها بالشارع العراقي سواءً السياسي منه أم الاجتماعي..)[3].

ولم تسجل خمسة موضوعات ضمن جدول رقم (16) أي حضور يذكر في جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

- "وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تلعب دوراً فاعلاً في تحفيز المواطنين على المشاركة في العملية السياسية.
- وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تلعب دوراً فاعلاً في تنمية الوعي السياسي للمواطنين".

---

(1) د. جاسم العقابي، دور العلاقات العامة في الانتخابات العراقية المقبلة، جريدة الصباح، ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني، العدد (676)، الثلاثاء 11/ تشرين الأول/ 2005م، ص6.

(2) شهاب احمد الفضلي، الإعلام وتحديات الثقافة، جريدة الصباح، ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني، العدد (693)، الثلاثاء 8 تشرين الثاني/ 2005م، ص5.

(3) فلاح المشعل: انتخابات (12/15) جريدة الصباح، العدد (689)، الأثنين 31/ تشرين الأول/ 2005م، ص6.

- أهمية إفساح المجال لقوى المعارضة لاستعمال وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية كافة ولاسيما المملوكة للدولة في مخاطبة الشعب.
- أهمية عمل وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على وضع المواطنين في صورة ما يجري داخل أروقة البرلمان.
- أهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة في تعزيز الحوار بين الشعوب.

إن عدم حضور الموضوعات المذكورة في جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل يشير بوضوح إلى أنها لم تحظ بأي اهتمام من قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المشار إليها.

ثانياً: جريدة الأهرام المصرية:

يظهر من تحليل بيانات جدول رقم (17) والذي يوضح ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في جريدة الأهرام المصرية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل ما يلي:

احتل موضوعا: أهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية في بناء الحملات الانتخابية الناجحة للمرشحين في الانتخابات' و'وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تحرص على استطلاع آراء المواطنين حيال العديد من القضايا ولاسيما خلال مرحلة الانتخابات' المرتبة الأولى في سلم الموضوعات بعد أن سجل كل منهما (8) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (26.7٪)، وتعد نسبة تمثيل كل من الموضوعين المذكورين النسبة الأعلى بين نسب تمثيل الموضوعات الأخرى التي يتضمنها جدول رقم (17)، إلا أنها تعد في العموم نسبة ضعيفة، وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام المتدني بالموضوعين المذكورين من قبل كُتاب المقال الصحفي في جريدة الأهرام خلال المدة الزمنية المحدد للتحليل.

جدول رقم (17)

يبين ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في جريدة الأهرام المصرية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
أهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية في بناء الحملات الانتخابية الناجحة للمرشحين في الانتخابات	8	٪26.7	1
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تحرص على استطلاع آراء المواطنين حيال العديد من القضايا ولاسيما خلال مرحلة الانتخابات	8	٪26.7	1
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تحرص على التغطية المتواصلة لمجريات العملية الانتخابية	3	٪10	2
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تساهم مساهمة فاعلة في بناء الثقافة الانتخابية للمواطنين	2	٪6.7	3
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تلعب دوراً فاعلاً في تحفيز المواطنين على المشاركة في العملية السياسية	2	٪6.7	3
أهمية إفساح المجال لقوى المعارضة لاستعمال وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية كافة ولاسيما المملوكة للدولة في مخاطبة الشعب	2	٪6.7	3
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تلعب دوراً فاعلاً في تشكيل الرأي العام حيال العديد من القضايا	1	٪3.3	4
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تلعب دوراً هاماً في عملية مراقبة سير العملية الانتخابية	1	٪3.3	4
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تحرص على تقديم التحليلات الوافية للأحداث والقضايا التي تمس حياة المواطنين	1	٪3.3	4
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تلعب دوراً فاعلاً في تنمية	1	٪3.3	4

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
الوعي السياسي للمواطنين			
أهمية عمل وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على وضع المواطنين في صورة ما يجري داخل أروقة البرلمان	1	٪3.3	4
أهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية للأحزاب السياسية ولاسيما أحزاب المعارضة في إدامة تواصلها مع جماهير الشعب	–	–	–
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تلعب دوراً مهماً في عمليات تثقيف المجتمع	–	–	–
أهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة في تعزيز الحوار بين الشعوب	–	–	–
المجموع	30	٪100	–

وجاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع الأول (لحملة انتخابية إعلامية مفتوحة لا تعرف الخطوط الحمراء أو السقوف يشارك فيها كافة التيارات التي يجب أن تتاح لها الفرصة في كافة المنابر القومية..)[1].

أما فيما يتعلق بموضوع: "وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تحرص على استطلاع آراء المواطنين حيال العديد من القضايا ولاسيما خلال مرحلة الانتخابات" فنقرأ في إحدى المقالات الصحفية (فكان القرار هو نشر نتائج الاستطلاع في الصفحة الأولى وبالعناوين الرئيسة "لأن ذلك بحث علمي" يعطي الفرصة للإطلاع على ما يريده الناس، وبعد سبع سنوات من هذا الحدث كان مركز الدراسات بالأهرام قد أجرى عشرة استطلاعات للرأي العام، مول بعضها الأهرام، والبعض الآخر الاتحاد الأوروبي، والبعض الثالث جهات دولية ومحلية مختلفة)[2].

---

(1) محمود معوض، البديل الأقوى، جريدة الأهرام، العدد (43326)، الخميس 21/ تموز/ 2005م، ص8.

(2) د. عبد المنعم سعيد، اختيار.. استطلاعات الرأي العام، جريدة الأهرام، العدد (43351)، الأثنين 15/ آب/ 2005م، ص28.

وحصل موضوع: ْوسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تحرص على التغطية المتواصلة لجريات العملية الانتخابيةْ على المرتبة الثانية بعد أن سجل (3) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (10٪)، وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع والموضوعات الثمانية التي تليه في الترتيب، نسبة ضعيفة جداً، وهو ما يدلل على حجم الاهتمام المتدني جداً بالموضوعات المشار إليها من قبل كُتاب المقال الصحفي في جريدة الأهرام خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول موضوع: ْوسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تحرص على التغطية المتواصلة لجريات العملية الانتخابيةْ (وقد جذبت هذه الانتخابات اهتمامات عواصم دول العالم المختلفة، كما تابعتها وسائل الإعلام العربية والعالمية باهتمام كبير، وقد أقامت بعض الفضائيات العربية مراكز للبث المباشر من القاهرة، أوفدت ابرز محاوريها لمتابعة الحدث ولقاء المحللين والسياسيين المصريين من مختلف الانتماءات الفكرية والسياسية، كما اهتمت به وسائل الإعلام العالمية وأفردت له مساحة كبيرة)[1].

وجاءت ثلاثة موضوعات في المرتبة الثالثة بعد أن سجل كل منها تكرارين فقط ونسبة مئوية قدرها (6.7٪)، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

ْوسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تساهم مساهمة فاعلة في بناء الثقافة الانتخابية للمواطنينْ

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (نشر عناوين جميع اللجان الانتخابية الرئيسة والفرعية في وسائل الإعلام، أكثر من مرة، وقبل الانتخابات بأيام، ومعها إرشادات للناخبين وشكل بطاقة الانتخاب، وإرشادات عن إدلاء الناخبين بأصواتهم، وشروط صحة التصويت..)[2].

ْوسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تلعب دوراً فاعلاً في تحفيز المواطنين على المشاركة في العملية السياسيةْ

وقد تناولت إحدى كاتبات المقال الصحفي في جريدة الأهرام الموضوع المذكور بالقول (إنما هو بالفعل ما كنا نأمله من الإعلام للقيام بدوره في التوعية بأهمية المشاركة السياسية

---

(1) إبراهيم نافع، حقائق، جريدة الأهرام، العدد (43377)، السبت 10/ أيلول/ 2005م، ص28.

(2) رخا أحمد حسين، بعض ضمانات نزاهة الانتخابات، جريدة الأهرام العدد (43461)، السبت 3/ كانون الأول/ 2005م، ص10.

بالإضافة إلى التغطية الإخبارية لأنشطة المرشحين... فالإعلام هو الأداة التي تقود نحو بناء وترسيخ الديمقراطية من خلال توظيف كل الوسائط الإعلامية لنشر التوعية السياسية بين كل فئات المجتمع التي تؤدي بدورها إلى مشاركة المواطن في تقرير مستقبله)[1].

أهمية إفساح المجال لقوى المعارضة لاستعمال وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية كافة ولاسيما المملوكة للدولة في مخاطبة الشعب

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (ونظام الحكم الآن المرتكز على الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية يعتبر المعارضة جزءاً أساسياً من النظام، بل هي جناحه وساعده ويسعى لتعزيزها وتقويتها لدرجة إن الدولة تقدم دعماً مالياً لمختلف الأحزاب وتسمح لكل حزب بإصدار صحيفتين تتحدثان باسمه وتوضحان رؤيته وسياسته، بل وتفرد له في وسائل الإعلام القومية المختلفة، صحافة، تلفاز، إذاعة، مساحة واسعة للتعبير لا تقل عما تفرده للحكومة والأجهزة الرسمية)[2].

واشتركت خمسة موضوعات ضمن جدول رقم (17) في المرتبة الرابعة بعد أن سجل كل منها *تكراراً واحداً فقط ونسبة مئوية قدرها (3.3٪)، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:*

وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تلعب دوراً فاعلاً في تشكيل الرأي العام حيال العديد من القضايا

لقد ظهر هذا الموضوع في مقال صحفي تناولت فيه كاتبة المقال دور وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية في الولايات المتحدة الأمريكية في التأثير وفي تشكيل الرأي العام، إذ تقول (فالإعلام الأمريكي يلعب دوراً كبيراً في التأثير وفي تشكيل الرأي العام الأمريكي بقوته وتنوعه وسطوته على وسائل الإعلام المختلفة والمتعددة والمتنوعة بمصادره المختلفة سواء المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أضف إلى ذلك تكنولوجيا متطورة متقدمة)[3].

---

(1) رندة فؤاد، نظرة إلى تجربة الإعلام المصري والانتخابات الرئاسية، جريدة الأهرام، العدد (43408)، الثلاثاء 11/ تشرين الأول/ 2005م، ص10.

(2) د. محمد مجدي مرجان، هل هذه هي الحرية والديمقراطية؟!، جريدة الأهرام، العدد (43346)، الاربعاء 10/ آب/ 2005م، ص10.

(3) د. ماجدة أحمد باجنيد، التليفزيون الأمريكي.. ومؤثرات نفوذه على الرأي العام، جريدة الأهرام، العدد (43322)، الأحد 17 / تموز/ 2005م، ص10.

'وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تلعب دوراً هاماً في عملية مراقبة سير العملية الانتخابية'

وورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (التي أفرزتها الانتخابات فإنها قد تمتعت بقدر مناسب من الشفافية تحقق في ظل رقابة قضائية ومتابعة من مؤسسات المجتمع المدني والإعلام بأشكاله المختلفة)(1).

'وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تحرص على تقديم التحليلات الوافية للأحداث والقضايا التي تمس حياة المواطنين'

وجاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (الإخبار وحدها لا تكفي لابد من التحليل، التعليق، التفسير من المندوب المتخصص ومن المراسل، من الخبير، ومن مصادر الأخبار نفسها أيضاً، وهنا لابد من مصادر ومعلومات متنوعة ومتجددة أمام محرر النشرة، وكاتب التعليق أو التحليل، فبدونها لا إمكانية لإضافة العمق اللازم للمادة الإخبارية، ولم تعد التغطية الإخبارية التليفزيونية تغطية مجردة، بل أصبحت لها أبعادها وجوانبها التحليلية والتفسيرية والاستقصائية.)(2).

'وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تلعب دوراً فاعلاً في تنمية الوعي السياسي للمواطنين'

ونطالع في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (إن الكلمة المقروءة والأخرى المسموعة والثالثة المرئية، تسهم إلى حد كبير في وجود وتنمية الوعي السياسي لدى المتلقي فتجعله على بينة وفهم ما يجري حوله من أحداث إيجابية أو سلبية..)(3) .

'أهمية عمل وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على وضع المواطنين في صورة ما يجري داخل أروقة البرلمان'

(1) د. معتز خورشيد، الانتخابات المصرية والنظام العالمي الجديد، جريدة الأهرام، العدد (43465)، الأربعاء 7/ كانون الأول/ 2005م، ص10.

(2) د. محمود علم الدين، العمل الإخباري التليفزيوني في عصر المعلومات، جريدة الأهرام، العدد (43433)، السبت 5/ تشرين الثاني/ 2005م، ص10.

(3) سامح كريم، الوعي السياسي وأهميته في إنجاح مسيرتنا الديمقراطية، جريدة الأهرام، العدد (43353)، الأربعاء 17/ آب/ 2005م، ص10.

ونقرأ في مقال صحفي حول الموضوع (فأن دور أجهزة الإعلام المختلفة هو كشف الغطاء عن النائب الجاهل، والنائب الذي لا يشارك في المناقشات التشريعية، والنائب الذي ليس له مواقف تخص البلاد كلها أمام الرأي العام في دائرته وفي مصر كلها)(1).

ولم تسجل ثلاثة موضوعات ضمن جدول رقم (17) أي حضور يذكر في جريدة الأهرام خلال المدة الزمنية المحدد للتحليل، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

- أهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية للأحزاب السياسية ولاسيما أحزاب المعارضة في إدامة تواصلها مع جماهير الشعب.
- وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تلعب دوراً مهماً في عمليات تثقيف المجتمع.
- أهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة في تعزيز الحوار بين الشعوب.

إن غياب الموضوعات الثلاثة المذكورة عن جريدة الأهرام خلال المدة الزمنية المحدد للتحليل، يشير بوضوح إلى أنها كانت خارج دائرة اهتمامات كُتّاب المقال الصحفي في جريدة الأهرام خلال المدة الزمنية المشار إليها.

ثالثاً: جريدة الرأي الأردنية:

يتبين من تحليل بيانات جدول رقم (18) والذي يوضح ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في جريدة الرأي الأردنية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل ما يلي:

تشير بيانات جدول رقم (18) وبوضوح إلى إن مستوى اهتمام جريدة الرأي الأردنية بالقضايا والموضوعات الخاصة بالمحور محل الكتاب، يعد مستوى ضعيف جداً، إذ نجد إن موضوعين من الموضوعات التي يتضمنها جدول رقم (18) قد سجلا تكرارين فقط لكل منهما وسجلت أربعة موضوعات تكراراً واحداً فقط لكل منها، في حين لم تسجل ثمانية موضوعات أي حضور يذكر خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، مما يعني أن مجموع التكرارات التي سجلتها جريدة الرأي هي (8) تكرارات فقط ضمن هذا المحور محل الكتاب، وهو ما يشير إلى

(1) د. عبد المنعم سعيد، الحفاظ على قوة الدفع الديمقراطي!، جريدة الأهرام، العدد (43421)، الأثنين 24/ تشرين الثاني/ 2005م، ص10.

حجم الاهتمام المتدني جداً بالقضايا والموضوعات الخاصة بالمحور المشار إليه من قبل كُتاب المقال الصحفي في جريدة الرأي خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد كان ترتيب القضايا والموضوعات التي سجلت حضوراً في جريدة الرأي ضمن جدول رقم (18) على النحو التالي:

جدول رقم (18)

يبين ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في جريدة الرأي الأردنية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
أهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية في بناء الحملات الانتخابية الناجحة للمرشحين في الانتخابات	2	25٪	1
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تلعب دوراً مهماً في عمليات تثقيف المجتمع	2	25٪	1
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تلعب دوراً فاعلاً في تشكيل الرأي العام حيال العديد من القضايا	1	12.5٪	2
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تحرص على التغطية المتواصلة لمجريات العملية الانتخابية	1	12.5٪	2
أهمية عمل وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على وضع المواطنين في صورة ما يجري داخل أروقة البرلمان	1	12.5٪	2
أهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة في تعزيز الحوار بين الشعوب	1	12.5٪	2
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تساهم مساهمة فاعلة في بناء الثقافة الانتخابية للمواطنين	-	-	-
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تحرص على استطلاع آراء المواطنين حيال العديد من القضايا ولاسيما خلال مرحلة الانتخابات	-	-	-

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تلعب دوراً هاماً في عملية مراقبة سير العملية الانتخابية	–	–	–
أهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية للأحزاب السياسية ولاسيما أحزاب المعارضة في إدامة تواصلها مع جماهير الشعب	–	–	–
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تحرص على تقديم التحليلات الوافية للأحداث والقضايا التي تمس حياة المواطنين	–	–	–
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تلعب دوراً فاعلاً في تحفيز المواطنين على المشاركة في العملية السياسية	–	–	–
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تلعب دوراً فاعلاً في تنمية الوعي السياسي للمواطنين	–	–	–
أهمية إفساح المجال لقوى المعارضة لاستعمال وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية كافة ولاسيما المملوكة للدولة في مخاطبة الشعب	–	–	–
المجموع	8	٪100	–

احتل موضوعا: أهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية في بناء الحملات الانتخابية الناجحة للمرشحين في الانتخابات، ووسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تلعب دوراً مهماً في عمليات تثقيف المجتمع، المرتبة الأولى في سلم الموضوعات بعد أن سجل كل منهما تكرارين فقط ونسبة مئوية قدرها (25٪).

وقد تناول أحد كُتاب المقال الصحفي في جريدة الرأي الموضوع الأول من خلال التطرق إلى الانتخابات النيابية التي جرت في مصر في شهر تشرين الثاني وامتدت إلى مراحل عدة، أن يشير كاتب المقال إلى انه قد تم فتح قناة تلفزيونية خاصة بالانتخابات فضلا عن بعض الإذاعات

الخاصة، إذ نقرأ (من الناخبين، رغم الحملات الدعائية الصاخبة، حتى إنه تم فتح قناة تلفزيونية خاصة بالانتخابات سميت قناة "برلمان" إضافة إلى بعض الاذعات الخاصة، ومنها إذاعة "الغد")[1].

أما فيما يتعلق بموضوع: "وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تلعب دوراً مهماً في عمليات تثقيف المجتمع"

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (وصول الرأي فيه رسالة وطنية وثقافية وإعلامية وهي جسر لعبور الأردنيين ومن خلالهم العرب حيث تصل الرأي وحيث تبني وتنتشر)[2].

واشتركت أربعة موضوعات في المرتبة الثانية بعد أن سجل كل منها تكراراً واحداً فقط ونسبة مئوية قدرها (12.5٪)، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

"وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تلعب دوراً فاعلاً في تشكيل الرأي العام حيال العديد من القضايا"

وجاء في مقال صحفي حول الموضوع (وللمؤسسات الإعلامية دور حيوي في تشكيل الرأي العام وصناعة ضمير المجتمع وصياغة وعيه ووجدانه عبر وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء)[3].

"وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تحرص على التغطية المتواصلة لمجريات العملية الانتخابية"

لقد تناول أحد كُتّاب المقال الصحفي في جريدة الرأي الموضوع المذكور من خلال الحديث عن الانتخابات النيابية المصرية التي جرت في الربع الأخير من عام 2005م، إذ نطالع (احتلت الانتخابات الجارية في مصر مساحات واسعة في وسائل الإعلام..)[1].

---

(1) محمود الريماوي، ظاهرة الاقبال الضعيف على الانتخاب جريدة الرأي، العدد (12838)، الأربعاء 16/ تشرين الثاني/ 2005م، ص31.

(2) سلطان الحطاب "الجسر" الذي تصنعه الرأي!، جريدة الرأي، العدد (12800)، الجمعة 7 / تشرين الأول/ 2005م، ص16.

(3) د. صلاح جرار، الأحداث المؤلمة وتعزيز الدفاعات الثقافية، جريدة الرأي، العدد (12839)، الخميس 17/ تشرين الثاني/ 2005م، ص20-24.

أهمية عمل وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على وضع المواطنين في صورة ما يجري داخل أروقة البرلمان"

وورد في مقال صحفي حول الموضوع (إن ما هدفنا إليه مطالبة السادة نواب الأمة بأن لا يمارسوا ضغوطاً على مؤسسة الإذاعة والتلفزيون كي تقوم ببث كل جلساتهم وكلماتهم على الهواء أو أن يقوموا "بحملة" على التلفزيون إذا لم يقم بهذه التغطية التي باتت عادة أردنية بامتياز.. ولمن يذهب في هذا الاتجاه نسأل: هل شاهد أحد منكم على أي تلفزيون في المنطقة عربياً أو غير عربي يقوم بنقل كلمات "نوابه" وعلى الهواء مباشرة ولساعات وأيام قد تصل إلى أسبوع..)[2].

"أهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة في تعزيز الحوار بين الشعوب"

وجاء في مقال صحفي حول الموضوع (الصحافة والإعلام ودورهما في صياغة فكر وضمير الشعوب فمهمة الإعلام ليس نقل الخبر وصياغته بالطريقة التي تخدم المؤسسة الرسمية التي ينتمي إليها الكاتب وإنما مهمة الصحفي هي التدقيق والحيادية وإبداء وجهة نظره في الوصول إلى حلول جذرية لما تعانيه الأمم والشعوب من ثغرة في التواصل الثقافي والحضاري... وقد تم التركيز في هذا المؤتمر على دور الصحافة والإعلام في تطور العلاقات الأورو-متوسطية، ووضع الاقتراحات التي تخدم هذه العلاقات)[3].

ولم تسجل ثمانية موضوعات ضمن جدول رقم (18) أي حضور يذكر في جريدة الرأي خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

- "وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تساهم مساهمة فاعلة في بناء الثقافة الانتخابية للمواطنين.
- "وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تحرص على استطلاع آراء المواطنين حيال العديد من القضايا ولاسيما خلال مرحلة الانتخابات".

---

(1) بسام العموش، النظام المصري، والأخوان المسلمون ، جريدة الرأي، العدد (12857)، الأثنين 5/ كانون الأول/ 2005م، ص24.

(2) الحرر، مجلس نواب وطني.. لا شخصنة أو مواقف مسبقة !، جريدة الرأي، العدد (12851)، الثلاثاء 29/ تشرين الثاني/ 2005م، ص25.

(3) أ.د.فيصل الرفوع، الإعلام والشراكة الاورو-متوسطية ـ جريدة الرأي، العدد (12796)، الأثنين 3/ تشرين الأول/ 2005م، ص31.

- "وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تلعب دوراً هاماً في عملية مراقبة سير العملية الانتخابية".
- "أهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية للأحزاب السياسية ولاسيما أحزاب المعارضة في إدامة تواصلها مع جماهير الشعب".
- "وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تحرص على تقديم التحليلات الوافية للأحداث والقضايا التي تمس حياة المواطنين".
- "وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تلعب دوراً فاعلاً في تحفيز المواطنين على المشاركة في العملية السياسية".
- "وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تلعب دوراً فاعلاً في تنمية الوعي السياسي للمواطنين".
- "أهمية إفساح المجال لقوى المعارضة لاستعمال وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية كافة ولاسيما المملوكة للدولة في مخاطبة الشعب".

إن غياب الموضوعات المذكورة عن جريدة الرأي خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، يعني إنها لم تحضر في دائرة اهتمامات كُتاّب المقال الصحفي في جريدة الرأي خلال المدة الزمنية المشار إليها.

رابعاً: جريدة النهار اللبنانية:

يلاحظ من تحليل بيانات جدول رقم (19) والذي يوضح ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في جريدة النهار اللبنانية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل ما يلي:

يبين جدول رقم (19) وبوضوح، إن مستوى اهتمام جريدة النهار اللبنانية بالقضايا والموضوعات الخاصة بالمحور محل الكتاب، يعد ضعيفاً جداً، إذ نجد إن موضوعاً واحد قد سجل تكرارين فقط، وسجل موضوعان تكراراً واحداً فقط لكل منهما، في حين لم يسجل احد عشر موضوعاً أي حضور يذكر في جريدة النهار خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل مما يعني إن جريدة النهار لم تسجل فيما يتعلق بهذا المحور محل الكتاب سوى (4) تكرارات فقط، وهو ما يشير بوضوح إلى حجم الاهتمام المتدني جداً بالقضايا والموضوعات الخاصة بهذا المحور من قبل كُتاّب المقال الصحفي في الجريدة المذكورة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

واحتل موضوع: وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تلعب دوراً فاعلاً في تشكيل الرأي العام حيال العديد من القضايا المرتبة الأولى بعد أن سجل تكرارين فقط ونسبة مئوية قدرها (50٪).

جدول رقم (19)

يبين ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في جريدة النهار اللبنانية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تلعب دوراً فاعلاً في تشكيل الرأي العام حيال العديد من القضايا	2	٪50	1
أهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية في بناء الحملات الانتخابية الناجحة للمرشحين في الانتخابات	1	٪25	2
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تلعب دوراً مهماً في عمليات تثقيف المجتمع	1	٪25	2
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تساهم مساهمة فاعلة في بناء الثقافة الانتخابية للمواطنين	-	-	-
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تحرص على استطلاع آراء المواطنين حيال العديد من القضايا ولاسيما خلال مرحلة الانتخابات	-	-	-
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تحرص على التغطية المتواصلة لمجريات العملية الانتخابية	-	-	-
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تلعب دوراً هاماً في عملية مراقبة سير العملية الانتخابية	-	-	-
أهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية للأحزاب السياسية ولاسيما أحزاب المعارضة في إدامة تواصلها مع جماهير الشعب	-	-	-
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تحرص على تقديم	-	-	-

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
التحليلات الوافية للأحداث والقضايا التي تمس حياة المواطنين			
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تلعب دوراً فاعلاً في تحفيز المواطنين على المشاركة في العملية السياسية	-	-	-
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تلعب دوراً فاعلاً في تنمية الوعي السياسي للمواطنين	-	-	-
أهمية إفساح المجال لقوى المعارضة لاستعمال وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية كافة ولاسيما المملوكة للدولة في مخاطبة الشعب	-	-	-
أهمية عمل وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على وضع المواطنين في صورة ما يجري داخل أروقة البرلمان	-	-	-
أهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة في تعزيز الحوار بين الشعوب	-	-	-
المجموع	4	٪100	-

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (الإعلام الآن في العالم صانع الرأي ومعبئ القوى ومحرك للسياسة يكاد الإعلام يأخذ وظيفة الحزب، بل هو يفوقها أهمية، من يملك وسيلة إعلامية يملك تأثيراً في الحياة السياسية أكبر بما لا يقاس من الآخرين، الجماهيرية والشعبوية الآن هي مادة أساسية للإعلام)[1].

وجاء موضوعا: أهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية في بناء الحملات الانتخابية الناجحة للمرشحين في الانتخابات ووسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تلعب دوراً

(1) سليمان تقي الدين، الإعلام اللبناني والسياسة اللبنانية: الدور الثمن الثوابت والمتغيرات: علاقة خطرة دائماً لتحولات السياسة العربية، جريدة النهار، العدد (22474)، الثلاثاء 1/ تشرين الثاني/ 2005م، ص19.

مهماً في عمليات تثقيف المجتمع" في المرتبة الثانية بعد أن سجل كل منهما تكراراً واحداً فقط ونسبة مئوية قدرها (25٪).

وقد تناول أحد كُتّاب المقال الصحفي في جريدة النهار الموضوع الأول بالقول (يؤدي الإعلام دوراً مهماً في تشكيل الرأي العام. ولما كانت الانتخابات في لبنان تخاض بدون قانون للإعلان الانتخابي أصبحت وسائل الإعلام المرئية خاصة تعمل دون رقيب أو حسيب، ولهذا كانت التلفزيونات الأكثر جذباً للناخبين تذكي لائحة على أخرى أو مرشحاً على آخر نظراً للمكانة المعنوية والمادية لهذا المرشح أو ذاك عند الوسيلة الإعلامية)[1].

أما فيما يتعلق بموضوع: "وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تلعب دوراً مهماً في عمليات تثقيف المجتمع" فنقرأ في إحدى المقالات الصحفية (الدور الكبير الذي تضطلع به وسائل الإعلام في عصرنا والمهمات الرئيسة التي تقوم بها في ميادين الثقافة والتربية..)[2].

ولم يسجل أحد عشر موضوعاً ضمن جدول رقم (19) أي حضور# يذكر في جريدة النهار خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

- "وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تساهم مساهمة فاعلة في بناء الثقافة الانتخابية للمواطنين".
- "وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تحرص على استطلاع آراء المواطنين حيال العديد من القضايا ولاسيما خلال مرحلة الانتخابات".
- "وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تحرص على التغطية المتواصلة لجريات العملية الانتخابية".
- "وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تلعب دوراً هاماً في عملية مراقبة سير العملية الانتخابية".
- "أهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية للأحزاب السياسية ولاسيما أحزاب المعارضة في إدامة تواصلها مع جماهير الشعب".

(1) مصطفى عبد القادر، أثر الإعلان الانتخابي، جريدة النهار، العدد (22354)، الأثنين 4/ تموز/ ص9.

(2) جورج صدقة، تلفزيون للثقافة والتراث..، جريدة النهار، العدد (22384)، الأربعاء/ 3/ آب/ 2005م، ص8.

- "وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تحرص على تقديم التحليلات الوافية للأحداث والقضايا التي تمس حياة المواطنين".
- "وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تلعب دوراً فاعلاً في تحفيز المواطنين على المشاركة في العملية السياسية".
- "وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تلعب دوراً فاعلاً في تنمية الوعي السياسي للمواطنين".
- "أهمية إفساح المجال لقوى المعارضة لاستعمال وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية كافة ولاسيما المملوكة للدولة في مخاطبة الشعب".
- "أهمية عمل وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على وضع المواطنين في صورة ما يجري داخل أروقة البرلمان".
- "أهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة في تعزيز الحوار بين الشعوب".

إن غياب الموضوعات السالفة الذكر عن جريدة النهار خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل يشير بشكل جلي إلى أنها كانت خارج دائرة اهتمامات كُتاّب المقال الصحفي في الجريدة المذكورة خلال المدة الزمنية المشار إليها، في حين أنها موضوعات جديرة بالتناول والاهتمام.

خامساً: جريدة عكاظ السعودية:

يلاحظ من تحليل بيانات جدول رقم (20) والذي يوضح ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في جريدة عكاظ السعودية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل ما يلي:

يفصح جدول زقم (20) عن أن مستوى اهتمام جريدة عكاظ السعودية بقضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بالمحور محل الكتاب يعد ضعيفاً جداً أيضا، إذ نجد إن موضوع واحد قد سجل (4) تكرارات، وسجلت أربعة موضوعات تكراراً واحداً لكل منها، في حين لم تسجل تسعة موضوعات أي حضور يذكر خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، بما يعني أن مجموع التكرارات التي سجلتها جريدة عكاظ خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل هو (8) تكرارات فقط، وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام المتدني جداً بالقضايا والموضوعات الخاصة بالمحور محل الكتاب من قبل كُتاّب المقال الصحفي في جريدة عكاظ خلال المدة الزمنية المشار إليها.

وحصل موضوع: "وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تلعب دوراً مهماً في عمليات تثقيف المجتمع" على المرتبة الأولى في سلم الموضوعات بعد أن سجل (4) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (50٪).

وقد تناول احد كُتاب المقال الصحفي في جريدة عكاظ الموضوع المذكور بالقول (لاشك أن تاريخ الصحافة العربية في الخارج كان كافياً لبلورة خطاب ثقافي واضح ومميز، مرة لأن النخبة العربية المثقفة المهاجرة لها باع طويل في هذا المجال خصوصاً إن من بين هذه النخبة من يتمتع بلياقات أدبية وثقافية عالية، يمكنها أن تساهم في إنشاء هذا الخطاب الواضح، ومرة لأن مسؤولية الصحافة أن تهتم بالخطاب الثقافي، بدرجة اهتمامها بالخطاب السياسي إن لم يكن أكثر)[1].

واشتركت أربعة موضوعات في المرتبة الثانية بعد أن سجل كل منها تكراراً واحداً فقط ونسبة مئوية قدرها (12.5٪) وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

"أهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية في بناء الحملات الانتخابية الناجحة للمرشحين في الانتخابات"

(1) خالد العامري، الصحافة العربية في الخارج والخطاب الثقافي، جريدة عكاظ العدد (143029، الأحد 23/ تشرين الأول (أكتوبر)/ 2005م، ص36.

جدول رقم (20)

يبين ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في جريدة عكاظ السعودية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تلعب دوراً مهماً في عمليات تثقيف المجتمع	4	٪50	1
أهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية في بناء الحملات الانتخابية الناجحة للمرشحين في الانتخابات	1	٪12.5	2
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تلعب دوراً فاعلاً في تشكيل الرأي العام حيال العديد من القضايا	1	٪12.5	2
أهمية عمل وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على وضع المواطنين في صورة ما يجري داخل أروقة البرلمان	1	٪12.5	2
أهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة في تعزيز الحوار بين الشعوب	1	٪12.5	2
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تساهم مساهمة فاعلة في بناء الثقافة الانتخابية للمواطنين	-	-	-
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تحرص على استطلاع آراء المواطنين حيال العديد من القضايا ولاسيما خلال مرحلة الانتخابات	-	-	-
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تحرص على التغطية المتواصلة لمجريات العملية الانتخابية	-	-	-
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تلعب دوراً هاماً في عملية مراقبة سير العملية الانتخابية	-	-	-
أهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية للأحزاب السياسية ولاسيما أحزاب المعارضة من إدامة تواصلها مع جماهير الشعب	-	-	-

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تحرص على تقديم التحليلات الوافية للأحداث والقضايا التي تمس حياة المواطنين	-	-	-
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تلعب دوراً فاعلاً في تحفيز المواطنين على المشاركة في العملية السياسية	-	-	-
وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تلعب دوراً فاعلاً في تنمية الوعي السياسي للمواطنين	-	-	-
أهمية إفساح المجال لقوى المعارضة لاستعمال وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية كافة ولاسيما المملوكة للدولة في مخاطبة الشعب	-	-	-
المجموع	8	٪100	-

وقد ورد في مقال صحفي حول الموضوع (لم يحتج الرئيس مبارك أجهزة إعلام الدولة، لنقل خطابه الانتخابي، لقد تطوعت محطة فضائية مصرية وبعض المحطات الفضائية العربية الأخرى، نقل خطاب الرئيس على الهواء مباشرة، بما لم يتح لأي مرشح آخر صحيح إن الإرسال التلفزيوني الفضائي غير الإرسال التلفزيوني الأرضي، ولكن الرسالة الانتخابية، من الناحية الإعلامية، عادة ما توجه إلى الفئة من المجتمع التي تشكل بؤرة اهتمام المرشحين للمنافسة عليها، مع ترك تلك الفئة من الناخبين التي تكون قد اتخذت قرارها الانتخابي، أو أنها لا تحتاج إلى مجهود دعائي مكثف من قبل المرشحين)[1].

وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تلعب دوراً فاعلاً في تشكيل الرأي العام حيال العديد من القضايا.

(1) د.طلال صالح بنان، الانتخابات الرئاسية المصرية: بداية، جريدة عكاظ العدد (14238)، السبت 20/ آب (أغسطس)/ 2005م، ص35.

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (على وضع لمساته، على مخرجات الإعلام السعودي ليكون مؤثراً في المتلقي المحلي بالدرجة الأولى ومقبولاً ومقنعاً للمتلقي الخارجي وقادراً على مجاراة ما يشهده المجتمع من تحولات كثيرة تفرض إستراتيجية مدروسة تساهم في تشكيل الرأي العام المحلي وتبني مواقف إيجابية من القضايا المطروحة على الساحة..)[1].

أهمية عمل وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على وضع المواطنين في صورة ما يجري داخل أروقة البرلمان

لقد تناول أحد كُتاب المقال الصحفي في جريدة عكاظ الموضوع المذكور بالحديث عن إتاحة المجال لوسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية لحضور وتغطية جلسات مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية والذي يمثل دور البرلمان، إذ نقرأ (لقد ضرب مجلس الشورى السعودي مثالاً يحتذى في التعامل مع وسائل الإعلام بالانفتاح عليها، وإتاحة المجال لها دون قيود... إن للتعامل مع وسائل الإعلام فنية أحسن المجلس استخدامها، منها إتاحة الفرصة لوسائل الإعلام وللجمهور حضور الجلسات، ولو أغلقت الجلسات تسقط المراسلون الأخبار، ولكن حضورهم للجلسات أتاح أمامهم الخيار في إن يلتقط كل إعلامي ما يراه حسب حسه الصحفي... نجاح المجلس في التعامل مع الإعلام يعود إلى عدم تحسسه من الإعلام، وعدم خوفه مما ينشر وإلى إيمانه برسالة الإعلام في أن يوصل المعلومة إلى المتلقي)[2].

أهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة في تعزيز الحوار بين الشعوب

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (عندما تضمن مقالي عن أحداث لندن نداءً بالتعاون لترجمة كل تلك المقالات الرائعة التي قرأناها في صحفنا لتتيح للآخر فرصة سماع صوت العقل الذي يصدح بيننا حتى لا نحاكم بجريمة يرفضها ديننا قبل أن ترفضها انسانيتنا... ماذا ينقصنا لنعجز عن إيصال رسالة إيجابية لشعوب العالم.... أجبتها: لا شيء

(1) إبراهيم بن أحمد الصعقوب، نحو آفاق جديدة للإعلام ، جريدة عكاظ العدد (14194)، الخميس 7/ تموز (يوليو)/ 2005م، ص18.

(2) د. عائض الردادي، الإعلام الشوروي، جريدة عكاظ العدد (14350)، السبت 10/ كانون الأول (ديسمبر)/ 2005م، ص16.

سوى أقلام تعكس الحقيقة وقارئ مثلك يدرك بأن دوره أكبر من مجرد الجلوس على مقاعد المتفرجين)[1].

ولم تسجل تسعة موضوعات ضمن جدول رقم (20) أي حضور يذكر في جريدة عكاظ خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

- وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تساهم مساهمة فاعلة في بناء الثقافة الانتخابية للمواطنين.
- وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تحرص على استطلاع آراء المواطنين حيال العديد من القضايا ولاسيما خلال مرحلة الانتخابات.
- وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تحرص على التغطية المتواصلة لمجريات العملية الانتخابية.
- وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تلعب دوراً هاماً في عملية مراقبة سير العملية الانتخابية.
- أهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية للأحزاب السياسية ولاسيما أحزاب المعارضة في إدامة تواصلها مع جماهير الشعب.
- وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الحرة تحرص على تقديم التحليلات الوافية للأحداث والقضايا التي تمس حياة المواطنين.
- وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تلعب دوراً فاعلاً في تحفيز المواطنين على المشاركة في العملية السياسية.
- وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تلعب دوراً فاعلاً في تنمية الوعي السياسي للمواطنين.
- أهمية إفساح المجال لقوى المعارضة لاستعمال وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية كافة ولاسيما المملوكة للدولة في مخاطبة الشعب.

(1) رانيا سليمان سلامة، عندما يتحول المفعول به الى فاعل، جريدة عكاظ العدد (14210)، السبت 23/ تموز (يوليو)/ 2005م، ص12.

إن غياب الموضوعات المذكورة عن جريدة عكاظ خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل يشير بوضوح إلى أنها لم تشكل اهتماماً لدى كُتاّب المقال الصحفي في جريدة عكاظ خلال المدة الزمنية المشار إليها في حين أنها موضوعات مهمة وكانت جديرة بالتصدي لها بما يتناسب مع أهميتها.

ويمكن القول بناءً على ما أسفرت عنه نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، إن مستوى اهتمام الصحف الخمس ميدان الدراسة بالقضايا والموضوعات الخاصة بالمحور المشار إليه يتراوح في العموم بين ضعيف وضعيف جداً، إذ نجد إن جريدة الأهرام المصرية قد سجلت (30) تكراراً ومع إن هذا العدد المسجل من التكرارات يعد جيداً مقارنة مع عدد التكرارات التي سجلتها كل من الصحف الأربع الأخرى إلا إنه يعدفي العموم ضعيفاً ويشير بوضوح إلى حجم الاهتمام المتدني بالقضايا والموضوعات الخاصة بالمحور محل الكتاب من قبل جريدة الأهرام المصرية.

وحلت جريدة الصباح العراقية في المرتبة الثانية في عدد التكرارات المسجلة إذ سجلت (15) تكراراً وهو ما يعبر عن مستوى اهتمام ضعيف جداً بالقضايا والموضوعات الخاصة بالمحور محل الكتاب، من قبل جريدة الصباح العراقية، أما جريدتا الرأي الأردنية وعكاظ السعودية فقد تساوتا في عدد التكرارات المسجلة إذ سجل كل منهما (8) تكرارات فقط، وهو ما يفصح عن مستوى الاهتمام الضعيف جداً بالقضايا والموضوعات الخاصة بالمحور محل الكتاب من قبل كلتا الجريدتين، في حين إن جريدة النهار اللبنانية لم تسجل سوى (4) تكرارات فقط خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، وهو ما يعبر أيضاً عن مستوى الاهتمام الضعيف جداً بالقضايا والموضوعات الخاصة بالمحور محل الكتاب من جريدة النهار اللبنانية ويمكن القول بناءً على ما تقدم إن قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال لم تحظ بالاهتمام الوافي من قبل كتاب المقال الصحفي في كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

الفصل الرابع

قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في صحف الصباح العراقية، والأهرام المصرية، والرأي الأردنية، والنهار اللبنانية، وعكاظ السعودية.

الفصل الرابع

قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في صحف الصباح العراقية، والأهرام المصرية، والرأي الأردنية، والنهار اللبنانية، وعكاظ السعودية.

ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين، يتضمن الأول نتائج الدراسة التحليلية لقضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل وهي (6) أشهر من 1/ 7/ 2005م- 31/ 12/ 2005م.

فيما يتضمن الثاني نتائج الدراسة التحليلية لقضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في كل من الصحف الخمس المشار إليها خلال المدة الزمنية المذكورة.

وقد أسفرتِ نتائج الدراسة التحليلية المتعلقة بهذا الفصل عن (10) جداول توزعت بواقع (5) جداول في كل مبحث من المبحثين، وتضمنت تلك الجداول ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بالمحور محل الكتاب في كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة وكما أسفرت عنه نتائج الدراسة التحليلية المتعلقة بكل مبحث من المبحثين المشار إليهما.

المبحث الأول

قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في صحف: الصباح العراقية، والأهرام المصرية، والرأي الأردنية، والنهار اللبنانية، وعكاظ السعودية.

لقد تم في هذا الموضع من الكتاب حصر المقالات الصحفية التي تناولت قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في كل من الصحف الخمس ميدان الدراسية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، وقد تم إخضاع تلك المقالات الصحفية إلى التحليل باستخدام فئة (موضوع الاتصال) بهدف تحديد القضايا والموضوعات الخاصة بالمحور المشار إليه، إذ تم استخراج فئة واحدة من كل مقال صحفي من المقالات الصحفية موضع التحليل، وهي الموضوع الرئيس الذي يتمحور حوله مضمون المقال الصحفي، ثم جرى بعد ذلك، ترميز القضايا والموضوعات التي تم رصدها وتسجيلها ترميزاً كمياً وذلك باحتساب تكراراتها ونسبها المئوية، ثم ترتيبها تنازلياً بحسب أهميتها النسبية في كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة وعلى النحو الآتي:

أولاً: جريدة الصباح العراقية:

يظهر من تحليل بيانات جدول رقم (21) والذي يوضح ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في جريدة الصباح العراقية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل ما يلي:

حصل موضوع: تأكيد أهمية كفالة الدستور لحقوق وحريات المواطنين كافةً على المرتبة الأولى في سلم الموضوعات بعد أن سجل (51) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (41.5٪)، وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع نسبة مرتفعة مقارنة بنسب تمثيل الموضوعات الأخرى التي يتضمنها جدول رقم (21) وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام الإيجابي جداً بالموضوع المذكور من قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وجاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (لذا لابد أن تكون حقوق الإنسان إحدى أهم الركائز في الدستور المقبل لبناء الوحدة الوطنية للمواطن وعلى هذا يجب أن تكون الحقوق في مقدمة الدستور وفي فصله الأول ومضمونه موضح بشكل تفصيلي ودقيق)[1].

واحتل موضوع: أهمية التزام الدولة بحماية الحقوق والحريات المعترف بها دولياً للمواطنين كافة المرتبة الثانية بمجموع تكرارات بلغت (23) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (18.7٪)، وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع في العموم نسبة جيدة، وهو ما يدلل على حجم الاهتمام الإيجابي بالموضوع المذكور من قبل كُتّاب المقال الصحفي في جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد تناول أحد كُتّاب المقال الصحفي في جريدة الصباح الموضوع المذكور بالقول (ولذلك فالمرجو من جميع الدول تجديد التزامها باحترام مجموعة الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن الملائم اليوم إعادة تأكيد المثال الديمقراطي..)[2]

جدول رقم (21)

يبين ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في جريدة الصباح العراقية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور الحقوق والحريات في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
تأكيد أهمية كفالة الدستور لحقوق وحريات المواطنين كافة	51	٪41.5	1
أهمية التزام الدولة بحماية الحقوق والحريات المعترف بها دولياً للمواطنين كافة	23	٪18.7	2
الديمقراطية تتيح توفر الشفافية في تعاطي أجهزة الدولة مع الشعب	14	٪11.4	3

(1) سهيلة عبد الأنيس، حقوق الإنسان والدستور العراقي، جريدة الصباح، العدد (640)، الأثنين 29/ آب/ 2005م، ص7.

(2) مجيد اللامي، الديمقراطية وحقوق الإنسان، جريدة الصباح، ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني، العدد (693)، الثلاثاء 8/ تشرين الثاني/ 2005م، ص13.

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور الحقوق والحريات في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
تأكيد أهمية سيادة القانون على الجميع	7	٪5.7	4
أهمية توفير ضمانات حق الانتخاب والترشيح للمواطنين كافة	7	٪5.7	4
أهمية وجود نظام انتخابي متوازن يتيح التمثيل العادل لفئات الشعب كافة	7	٪5.7	4
تأكيد أهمية نشر الوعي بثقافة حقوق الإنسان في المجتمع	3	٪2.5	5
أهمية توفير ضمانات ممارسة حرية الرأي والتعبير	2	٪1.6	6
تأكيد ضرورة ضمان تكافؤ الفرص بين المواطنين كافة في المجالات المختلفة	2	٪1.6	6
تأكيد وجوب حيادية أجهزة الدولة تجاه المرشحين في الانتخابات	2	٪1.6	6
أهمية التزام الحكومة بتوفير الخدمات لمكونات الشعب كافة	2	٪1.6	6
تزايد الاهتمام العالمي بحماية حقوق وحريات الإنسان في إرجاء العالم المختلفة	2	٪1.6	6
الديمقراطية تتيح وجود التنوع الفكري في المجتمع	1	٪0.80	7
المجموع	123	٪100	-

وحقق موضوع: الديمقراطية تتيح توفر الشفافية في تعاطي أجهزة الدولة مع الشعب نسبة مئوية قدرها (٪11.4) ليحتل بذلك المرتبة الثالثة في سلم الموضوعات، ويمكن القول أن نسبة تمثيل هذا الموضوع تعد في العموم نسبة شبه ضعيفة وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام المحدود بالموضوع المذكور من قبل كُتاّب المقال الصحفي في جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (وأسلوب الشفافية الذي يتيح للشعب معرفة ما يجري عبر اطلاعه على حقائق الأمور، وهذا من حقه الشرعي، لأن المسائل السياسية في حقيقتها أمور متعلقة بالناس، ومن حق الناس أن يعرفوا ما يجري بشأن هذه الأمور... ولهذا فنحن بحاجة إلى إرساء تقاليد وأعراف جديدة في إدارة شؤون الحكم والبلاد قائمة على أساس الشفافية وإطلاع الناس وحرية الوصول إلى المعلومات اللازمة وتدفقها، بحيادية وصدقية ونزاهة)[1].

وجاءت ثلاثة موضوعات في المرتبة الرابعة بعد أن سجل كل منها (7) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (5.7٪)، وتعد نسبة تمثيل هذه الموضوعات الثلاثة نسبة ضعيفة وهو ما يفصح عن حجم الاهتمام المتدني بالموضوعات المشار إليها من قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، وهذه الموضوعات الثلاثة تتمثل في الآتي:

تأكيد أهمية سيادة القانون على الجميع

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (إن مبدأ سيادة القانون في الدولة الديمقراطية، ليس مبدأ نظرياً أو مجرد كلام عادي، وإنما يمثل فلسفة سياسية وقانونية للدولة العصرية التي يحترم حكامها رعاياها، فضلاً عن أن احترام هذا المبدأ يعد ممارسة تطبيقية حية تعكس مدى تحضر الدولة والحضارة كما هو معروف، هي حصيلة المنجزات الفكرية والروحية والتقنية لمجتمع معين أو دولة معينة)[2].

أهمية توفير ضمانات حق الانتخاب والترشيح للمواطنين كافة

ونطالع في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (إن الدول عامة تأخذ بالتفسير الثاني لاستحقاق المواطن بحق الانتخاب والترشيح فهي تعطي هذا الحق من يحمل شروطه كالبلوغ والعقل)[3].

---

(1) محمد عبد الجبار الشبوط، صراحة، جريدة الصباح، العدد(673)، السبت 8/ تشرين الأول/ 2005م، ص1.

(2) عبد الجبار عباس، مبدأ سيادة القانون في الدولة الديمقراطية، جريدة الصباح، ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني، العدد (699)، الثلاثاء 5/ تشرين الثاني/ 2005م، ص14.

(3) المحامي جميل عودة، حق الانتخاب والترشيح في دساتير الحكومات، جريدة الصباح، ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني، العدد (641)، الثلاثاء 30/ آب/ 2005م، ص27.

أهمية وجود نظام انتخابي متوازن يتيح التمثيل العادل لفئات الشعب كافة

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (وهكذا نجد أن هذا النظام يسمح بتحقيق حالة أفضل من التمثيل العادل للعديد من الفئات المجتمعية في البرلمان، ويمكن أن نذكر بهذا الخصوص أن الأمم المتحدة في تقريرها للتنمية البشرية لعام (2004) شجعت على اعتماد هذا النظام الانتخابي في الدول الديمقراطية سواء في العالم المتقدم أو النامي ولاسيما تلك التي تتسم بتنوع عرقي أو ديني ولكن لا يسمح نظام الأغلبية فيها بتحقيق تمثيل نيابي للفئات أو الأقليات الصغيرة)[1].

ونال موضوع: تأكيد أهمية نشر الوعي بثقافة حقوق الإنسان في المجتمع المرتبة الخامسة بعد أن سجل (3) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (2.5٪)، وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع والموضوعات الستة التي تليه في الترتيب نسبة ضعيفة جداً وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام المتدني جداً بالموضوعات المشار إليها من قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد تناول أحد كُتاّب المقال الصحفي في جريدة الصباح موضوع: تأكيد أهمية نشر الوعي بثقافة حقوق الإنسان في المجتمع بالقول: (إن موضوع حقوق الإنسان يبقى وعياً وثقافة وممارسة، على الجميع الدفاع عنه والتضحية من أجله، ويمتلك العراقيون تاريخيا فرصة نادرة لإشاعة هذه الثقافة، ولكن جزءاً من المشكلة يكمن في الجهل والتخلف، ومن النظرة إلى (حقوق الإنسان) واعتبارها من كماليات الحياة وسفاسف الأمور، أو من المفاهيم المستوردة المفروضة من الخارج، وجزءاً آخر يكمن في تنازل طوعي خنوع ومرير عن هذه الحقوق، ولولا هذا التنازل المريع لما تجرأت أطراف متعددة على انتهاك هذه الحقوق)[2].

أهمية توفر ضمانات ممارسة حرية الرأي والتعبير

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل بما يتضمن حرية الصحافة والإعلان والإعلام والنشر بأنواعها المطبوعة والالكترونية

---

(1) عماد مؤيد جاسم، النظام الانتخابي والتخمة الحزبية، جريدة الصباح، ملحق الصباح الانتخابي، العدد (3) الأربعاء 30/ تشرين الثاني/ 2005م، ص4.

(2) عدنان شيرخان، حقوق الإنسان العراقي، جريدة الصباح، ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني، العدد (664)، الثلاثاء 27/ أيلول/ 2005م، ص25.

وحرية الاجتماع والتظاهر السلمي بما لا يتعارض مع حقوق المواطنين الآخرين ويتناقض مع القوانين المدنية والجزائية) [1].

تأكيد ضرورة ضمان تكافؤ الفرص بين المواطنين كافة في المجالات المختلفة

وجاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (تكافؤ الفرص واعتماد العدالة والمساواة في إعطاء كل ذي حق حقه بعيداً عن المحسوبية والمنسوبية أو التمييز وفق المصلحة النفعية يوفر في نفوس الناس حالة من الاطمئنان والقناعة، بما يفعّل من ثقافة القبول بالاستحقاق وعدم التجاوز أو الاستحواذ على حق الغير أو القبول بذلك وقد يكون بالإمكان أن ينضوي كل ما ذكرنا تحت طائلة العدل..)[2].

تأكيد وجوب حيادية أجهزة الدولة تجاه المرشحين في الانتخابات

وقد تناول رئيس تحرير جريدة الصباح ـ آنذاك ـ الموضوع المذكور في المقال الصحفي الذي كان يكتبه يومياً في الصفحة الأولى إذ يقول (والحيادية من أهم المسائل التي يتطلبها نجاح العملية الانتخابية ونظافتها ونزاهتها بل ديمقراطيتها أيضا، وهو موقف مطلوب من كل الأطراف التي يمكن أن تؤثر في خيارات الناخب وقراراته، وفي مقدمة هذه الأطراف بلا شك الحكومة بما تملكه من إمكانيات التأثير في المواطنين)[3].

أهمية التزام الحكومة بتوفير الخدمات لمكونات الشعب كافة

وورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (فالدستور ينصص على توفير حياة حرة كريمة ومستوى معاشي لائق لكل فرد من أفراد الشعب وعلى الدولة تقع مسؤولية ذلك بوصفها الراعية لهذا الشعب والمتكفلة بإدارة شؤونه فهناك حق اقتصادي للأسرة وللأرامل وللأيتام من خلال الضمان الاجتماعي الذي يكفله الدستور لكل مواطن ومن خلال توزيع

---

(1) ماجد جمال الدين أحمد، ملاحظات نقدية مقتضبة بشأن مسودة الدستور (الدائم؟) (1)، جريدة الصباح، العدد (668)، الأحد 2/ تشرني الأول/ 2005م، ص9.

(2) المحرر، (قرعة محمود)، جريدة الصباح، العدد (702)، السبت 19/ تشرين الثاني/ 2005م، ص10.

(3) محمد عبد الجبار الشبوط، سعدون الدليمي، جريدة الصباح، العدد (701)، الخميس 17/ تشرين الثاني/ 2005م، ص1.

لثروات البلد بشكل عادل بين أبناء الشعب... وخلاصة ما يمكن أن نستنبطه من هذا البعد أن الدولة ضامنة لتوفير حياة رغيدة وسعيدة لأبناء الوطن وهذا حق كفله ويكفله الدستور)[1].

'تزايد الاهتمام العالمي بحماية حقوق وحريات الإنسان في أرجاء العالم المختلفة'

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (فكرة العالمية لتلك الحقوق، إذ انتقلت على أساسها فكرة حقوق الإنسان من مجرد شأن من الشؤون الداخلية لتصبح جزءاً من القانون الدولي، بوجود أكثر من (100) معاهدة واتفاقية وعهد دولي مصادق عليه من معظم دول العالم، تلزم الدول الأعضاء في المنظمة الدولية الالتزام بها، من خلال الآليات التي وضعتها المنظمة الدولية لمراقبة تنفيذ الاتفاقيات المهمة من هذه المنظومة وعلى الدول المنظمة لهذه الاتفاقيات تقديم تقارير دورية توضح فيها مدى التقدم الذي أحرزته في تطبيقها)[2].

واحتل موضوع: 'الديمقراطية تتيح وجود التنوع الفكري في المجتمع' المرتبة السابعة بعد أن سجل تكراراً واحداً فقط ونسبة مئوية قدرها (0.80٪).

ونطالع في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (لاتتأتى بإلغاء الخصوصيات الثقافية أو تهميشها وإنما عبر توفير فضاء دستوري وقانوني، يسمح للجميع أن يعبر عن تلك الخصوصيات بضمان حرية الجميع للمشاركة الفاعلة في بناء الوطن، وبذلك فلا خيار أمام تعدد الانتماء والولاءات الفرعية والهويات القومية والعرقية والدينية في الوطن الواحد، سوى تبني ثقافة المواطنة لضمان وحدة الوطن واستقراره وتوفير الأوضاع القانونية والسياسية لتأسيس هذه الثقافة وترويجها، لخلق مواطن يؤمن بالولاء للوطن ويحترم حق الآخر في الحياة)[3].

---

(1) د. علي خليف، الأبعاد المستقبلية للدستور العراقي الجديد، جريدة الصباح، العدد (647)، الأربعاء 7/ أيلول/ 2005م، ص7.

(2) د. أزهار الغرباوي، عالمية حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق، جريدة الصباح، ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني، العدد (725)، الثلاثاء 20/ كانون الأول/ 2005م، ص5.

(3) عبد الرسول عداي، ثقافة المواطنة، جريدة الصباح، ملحق افاق استراتيجية، العدد (643)، السبت 3/ أيلول/ 2005م، ص32.

ثانياً: جريدة الأهرام المصرية:

يلاحظ من تحليل بيانات جدول رقم (22) والذي يوضح ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في جريدة الأهرام المصرية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل ما يلي:

احتل موضوع: أهمية إلتزام الدولة بحماية الحقوق والحريات المعترف بها دولياً للمواطنين كافةً المرتبة الأولى في سلم الموضوعات بعد أن سجل (16) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (20.2٪)، وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع النسبة الأعلى بين نسب تمثيل الموضوعات الأخرى التي يتضمنها جدول رقم (22)، إلا أنها في العموم تعد نسبة معتدلة وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام المتوسط نسبياً بالموضوع محل الحديث من قبل كُتاّب المقال الصحفي في جريدة الأهرام خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل وجاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (ومن خلال هذا العمل نستطيع أن نسهم في الدفاع عن حقوق الإنسان ليس في مصر فقط ولكن في المجتمع الدولي، ومن هنا أؤكد تفاؤلي بفترة رئاسية قادمة يتحقق فيها ما سبق تعزيزاً لمسيرة حقوق الإنسان وتمثل بداية تحرك جديد ومتسارع نحو الديمقراطية والتي تأخذ في الاعتبار التلازم المنشود الوثيق بين حقوق الإنسان والديمقراطية اتفاقاً وقرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن)[1].

وحصل موضوع: أهمية توفير ضمانات حق الانتخاب والترشيح للمواطنين كافةً على المرتبة الثانية بمجموع تكرارات بلغت (13) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (16.4٪)، وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع والموضوع الذي يليه في الترتيب نسبة شبه ضعيفة وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام المحدود بالموضوعين المشار إليهما من قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة الأهرام خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد تركز اهتمام الجزء الأكبر من المقالات الصحفية التي تناولت موضوع 'أهمية توفير ضمانات حق الانتخاب والترشيح للمواطنين كافةً على أهمية ضمان حق المرأة في الترشيح

---

(1) د. بطرس بطرس غالي، حقوق الإنسان... ركيزة الجمهورية الثانية، جريدة الاهرام، العدد (43356)، السبت 20/ آب/ 2005م، ص11.

والانتخاب إذ نقرأ في إحدى المقالات الصحفية (لم يضع شروطاً لمنع ترشيح المرأة في الانتخابات بل أعطاها حق الترشيح والانتخاب منذ دستور عام 1959م) [1].

جدول رقم (22)

يبين ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في جريدة الأهرام المصرية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
أهمية التزام الدولة بحماية الحقوق والحريات المعترف بها دولياً للمواطنين كافة	16	٪20.2	1
أهمية توفير ضمانات حق الانتخاب والترشيح للمواطنين كافة	13	٪16.4	2
أهمية وجود نظام انتخابي متوازن يتيح التمثيل العادل لفئات الشعب كافة	12	٪15.2	3
تأكيد ضرورة ضمان تكافؤ الفرص بين المواطنين كافة في المجالات المختلفة	10	٪12.7	4
أهمية توفير ضمانات ممارسة حرية الرأي والتعبير	6	٪7.6	5
تأكيد وجوب حيادية أجهزة الدولة تجاه المرشحين في الانتخابات	6	٪7.6	5
تأكيد أهمية كفالة الدستور لحقوق وحريات المواطنين كافة	4	٪5.1	6
الديمقراطية تتيح توفر الشفافية في تعاطي أجهزة الدولة مع الشعب	4	٪5.1	6
تأكيد أهمية نشر الوعي بثقافة حقوق الإنسان في المجتمع	2	٪2.5	7
أهمية التزام الحكومة بتوفير الخدمات لمكونات الشعب كافة	2	٪2.5	7
الديمقراطية تتيح وجود التنوع الفكري في المجتمع	2	٪2.5	7
تأكيد أهمية سيادة القانون على الجميع	1	٪1.3	8
تزايد الاهتمام العالمي بحماية حقوق وحريات الإنسان في أرجاء العالم المختلفة	1	٪1.3	8
المجموع	79	٪100	-

(1) د. إيمان بيبرس، مرشحات انتخابات 2005م، جريدة الأهرام، العدد (43443)، الثلاثاء 15/ تشرين الثاني/ 2005م، ص10.

ونال موضوع: أهمية وجود نظام انتخابي متوازن يتيح التمثيل العادل لفئات الشعب كافة المرتبة الثالثة بعد أن سجل (12) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (15.2٪).

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (هذا باختصار دون دخول في تفاصيل فنية جوهر نظام القائمة، وهو بكل المقاييس يتيح الفرصة أمام اكبر عدد من الأحزاب للتمثيل في البرلمان، ويحقق جذب العناصر القديرة والكفاءات العالية التي لا تستطيع تعريض نفسها لألاعيب الفردي ولا يكتب لها النجاح فيه، وتمثيل مختلف طوائف الأمة دينياً ونوعياً (رجال ونساء) إلى جانب إنهاء أسباب الرشوة والبلطجة حيث لن يكون هناك مبرر أمام مرشح لممارستها.)[1].

وحقق موضوع: تأكيد ضرورة ضمان تكافؤ الفرص بين المواطنين كافة في المجالات المختلفة نسبة مئوية قدرها (12.7٪)، وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع في العموم نسبة ضعيفة وهو ما يدلل على حجم الاهتمام المتدني بالموضوع المذكور من قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة الأهرام خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

ونطالع في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (تشعرهم بأنهم مواطنون أحرار متساوون وأنهم بهذه الصفة يستحقون أن يكونوا طرفاً مع الدولة في عقد اجتماعي جديد يمنحهم الحرية والكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص..)[2].

وجاء موضوعا: أهمية توفير ضمانات ممارسة حرية الرأي والتعبير وتأكيد وجوب حيادية أجهزة الدولة تجاه المرشحين في الانتخابات في المرتبة الخامسة بعد أن سجل كل منهما (6) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (7.6٪)، ويمكن القول أن نسبة تمثيل هذين الموضوعين والموضوعات السبعة التي تليهما في الترتيب تعد في العموم نسبة ضعيفة جداً وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام المتدني جداً بالموضوعات المشار إليها من قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة الأهرام خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

(1) صلاح منتصر، القائمة هي الحل، جريدة الأهرام، العدد (43455)، الأحد 27/ تشرين الثاني/ 2005م، ص11.

(2) د. سليمان عبد المنعم، ثمة جديد يحدث في مصر ، جريدة الأهرام، العدد (43380)، الثلاثاء 13 أيلول/ 2005م، ص10.

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول موضوع: أهمية توفير ضمانات ممارسة حرية الرأي والتعبير (لا معنى لحرية الفكر بغير رأي يملكه المفكر لا يصادر ولا يحجر عليه فيه، ولا معنى لحرية الفكر والرأي بغير الحق والحرية في التعبير عما اهتدى إليه العقل واستقر عليه الفكر والرأي.. هذا التعبير متعدد الصور والأشكال والوسائل.. يباشره الآدمي في كلامه وفي حديثه.. في مشافهته وفي مكاتبته.. قد يسر به إلى صديق أو جليس أو رفيق قد يبثه في اجتماع أو محفل، وقد يضمنه رسالة خاصة إلى واحداً أو أكثر من أصدقائه أو معارفه ومن يعني بالتواصل معهم.. وقد يختار بثه وتعميمه ويتخذ من النشر من مطبوعة أو أخرى وسيلة لهذا البث والنشر والتعميم) (1).

أما فيما يتعلق بموضوع: تأكيد وجوب حيادية أجهزة الدولة تجاه المرشحين في الانتخابات فنقرأ في إحدى المقالات الصحفية (تعهدت الحكومة بإجراء انتخابات برلمانية نزيهة وشفافة، كما تعهدت بالتزام الحياد الكامل من أجهزة الدولة تجاه المرشحين على اختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم، وحظر رئيس مجلس الوزراء استخدام أجهزة الدولة لدعم أي مرشح... ومما لاشك فيه أن الالتزام بالشفافية والحياد الكامل من أجهزة الدولة المختلفة يعد من السلوكيات الانتخابية المهمة والأساسية لنجاح العملية الانتخابية)(2).

واحتل موضوعا: تأكيد أهمية كفالة الدستور لحقوق وحريات المواطنين كافة و الديمقراطية تتيح توفر الشفافية في تعاطي أجهزة الدولة مع الشعب المرتبة السادسة بعد أن سجل كل منهما (4) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (5.1٪).

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع الأول (دستوراً ليبرالياً يعلي من شأن الديمقراطية والحرية والاقتصاد الحر والشفافية وحرية الكلمة والمعتقد، ويدعم المنظمات والتجمعات المدنية، وينص على حق القوى السياسية والاقتصادية في أن تعبر عن نفسها، وأن

---

(1) رجائي عطية، رسالة المحاماة: حرية الفكر والتعبير (31)، جريدة الأهرام، العدد (43326)، الخميس 21/ تموز/ 2005م، ص10.

(2) د. ماهر الصواف، نحو سلوك انتخابي رشيد، جريدة الأهرام، العدد (43437)، الأربعاء 9/ تشرين الثاني 2005م، ص10.

يحمي مصالحها، وبالضرورة يجب أن يكفل المساواة في الفرص ويحمي الفقراء والمستضعفين..)[1].

أما فيما يتعلق بموضوع الديمقراطية تتيح توفر الشفافية في تعاطي أجهزة الدولة مع الشعب، فنطالع في إحدى المقالات الصحفية (مع أن الشفافية من المفردات المستحدثة التي ظهرت مؤخراً إلى حيز الوجود فإنها سرعان ما حظيت باهتمام بالغ لنفاذها إلى كثير من العلوم الإنسانية وعلى الأخص علوم الاتصال والإدارة والسياسة والعلاقات الدولية وهي تشير في أبسط معانيها إلى القواعد والممارسات التي تتطلب من مراكز السلطة الكشف عن المعلومات والحقائق المتعلقة بأفعالها وأنشطتها وما تتخذه من القرارات بحيث تكون متاحة للجمهور للتعرف عليها والإحاطة بها..)[2].

واشتركت ثلاثة موضوعات في المرتبة السابعة بعد أن سجل كل منها تكرارين فقط ونسبة مئوية قدرها (2.5٪)، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

تأكيد أهمية نشر الوعي بثقافة حقوق الإنسان في المجتمع

وقد تناول احد كُتاب المقال الصحفي في جريدة الأهرام الموضوع المذكور بالقول (ضرورة نشر الوعي بثقافة حقوق الإنسان، فالمواطن الذي يعرف حقوقه القانونية والسياسية هو السلاح الرئيسي الذي يحقق ارتفاع أداء الدولة بما يحمي حقوق هذا المواطن..)[3].

أهمية التزام الحكومة بتوفير الخدمات لمكونات الشعب كافة

وقد تناولت جريدة الأهرام الموضوع المذكور في المقال الصحفي الذي يعبر عن رأيها، إذ نقرأ (من حق الشعب المصري أن يستمتع بحياة طيبة وكريمة تكفل لكل مواطن كرامته، ولكي يتحقق هذا فأن ارتفاع مستوى المعيشة من الشروط الرئيسية لكي تتوفر إمكانات الحياة الكريمة اللائقة المحترمة، وكذلك فأنه لا يمكن لهذه الأمور أن تتحقق ما لم تتوافر لكل مواطن على الأرض الفرصة الكافية لكي ينال قسطاً من التعليم يستطيع به أن يتعامل مع العالم المحيط به،

---

(1) عبدة مباشر، ما بعد الانتخابات، جريدة الأهرام، العدد (43395)، الأربعاء 28/ أيلول/ 2005م، ص8.

(2) د. أحمد عباس عبد البديع، قيم الشفافية وتكنولوجيا المعلومات، جريدة الأهرام، العدد (43308)، الأحد 30/ تموز/ 2005م، ص10.

(3) صلاح منتصر، الحكومة وحقوق الإنسان، جريدة الأهرام، العدد (43357)، الأحد 21/ آب/ 2005م، ص11.

فضلاً عن توفير الرعاية الصحية له خاصة في سنوات عمره الأولى حتى يشب عن الطوق صحيح البدن قادراً على العمل والعطاء، وكل هذه الأمور هي التي تتنافس عليها الأحزاب السياسية والحكومات المختلفة في كل بلاد العالم..)[1].

الديمقراطية تتيح وجود التنوع الفكري في المجتمع

وجاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (وما تحقق من تقدم في مجال الديمقراطية والحريات العامة وحرية الصحافة بوجه خاص، أدى إلى ما نراه من التعدد في الآراء والاجتهادات ومن الجرأة وإطلاق الألسنة والأقلام..)[2].

وحصل موضوعا: تأكيد أهمية سيادة القانون على الجميع وتزايد الاهتمام العالمي بحماية حقوق وحريات الإنسان في أرجاء العالم المختلفة على المرتبة الثامنة بعد أن سجل كل منهما تكراراً واحداً فقط ونسبة مئوية قدرها (1.3٪).

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع الأول (عودة الإحساس والقناعة بسيادة القانون وخضوع الجميع لأحكامه دون تفرقة والالتزام بها..)[3].

أما فيما يتعلق بموضوع: تزايد الاهتمام العالمي بحماية حقوق وحريات الإنسان في أرجاء العالم المختلفة فنقرأ في إحدى المقالات الصحفية، (ويمكن القول إننا نعيش في عصر العولمة بتجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاتصالية، بشعارات العولمة المرفوعة هي الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتعددية، وبغض النظر حول ما إذا كان احترام حقوق الإنسان قيمة مستقلة بذاتها أو هي من صميم مفردات الديمقراطية، فلاشك إنها أصبحت شعاراً عالمياً يتمسك المجتمع الدولي بتطبيقه في كل بلاد العالم، بل أن المجتمع المدني العالمي الذي هو من إفراز العولمة وثورة الاتصالات يجعل احترام حقوق الإنسان في مقدمة القيم التي يدافع عنها)[4].

---

(1) رأي الأهرام، من حق المصري أن يستمتع بحياته، جريدة الأهرام، العدد (43424)، الخميس 27/ تشرين الأول/ 2005م، ص11.

(2) رجب البنا، خطوة إلى الإمام، جريدة الأهرام، العدد (43448)، الأحد 20/ تشرين الثاني/ 2005م، ص11.

(3) د. فؤاد عبد المنعم رياض، أول الطريق الإصلاح.. عودة القدسية للقانون، جريدة الأهرام، العدد (43452)، الخميس/ 24/ تشرين الثاني/ 2005م، ص10.

(4) السيد يسين، مفردات الديمقراطية، جريدة الأهرام، العدد (43438)، الخميس/ 10/ تشرين الثاني/ 2005م، ص12.

ثالثاً: جريدة الرأي الأردنية:

يتبين من تحليل بيانات جدول رقم (23) والذي يوضح ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في جريدة الرأي الأردنية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل ما يلي:

احتل موضوع: أهمية التزام الدولة بحماية الحقوق والحريات المعترف بها دولياً للمواطنين كافةً المرتبة الأولى في سلم الموضوعات، بعد أن سجل (24) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (42.9٪)، وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع النسبة الأعلى بين نسب تمثيل الموضوعات التي يتضمنها جدول رقم (23)، وهي تعد في العموم نسبة تمثيل جيدة، وتفصح عن حجم الاهتمام الإيجابي بالموضوع المذكور من قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة الرأي خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وجاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (لقد كثر الكلام وازدادت الأفعال حتى الآن لتعزيز وحماية حقوق الإنسان على النطاق الوطني والإقليمي والدولي وتمخض عن ذلك تحقيق نجاحات لا بأس بها في ذلك الاتجاه وأخذت العديد من الدول على عاتقها ترجمة المواثيق الدولية إلى أفعال) [1].

(1) د. وليد السعدي، حقوق الإنسان وواجباته، جريدة الرأي، العدد (12858): الثلاثاء 6/ كانون الأول/ 2005م، ص30.

جدول رقم (23)

يبين ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في جريدة الرأي الأردنية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور الحقوق والحريات في إطار العام والشامل	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
أهمية التزام الدولة بحماية الحقوق والحريات المعترف بها دولياً للمواطنين كافة	24	٪42.9	1
أهمية وجود نظام انتخابي متوازن يتيح التمثيل العادل لفئات الشعب كافة	7	٪12.5	2
أهمية التزام الحكومة بتوفير الخدمات لمكونات الشعب كافة	6	٪10.7	3
تأكيد ضرورة ضمان تكافؤ الفرص بين المواطنين كافة في المجالات المختلفة	5	٪8.9	4
الديمقراطية تتيح توفر الشفافية في تعاطي أجهزة الدولة مع الشعب	4	٪7.1	5
أهمية توفير ضمانات حق الانتخاب والترشيح للمواطنين كافة	4	٪7.1	5
تزايد الاهتمام العالمي بحماية حقوق وحريات الإنسان في أرجاء العالم المختلفة	3	٪5.4	6
تأكيد أهمية كفالة الدستور لحقوق وحريات المواطنين كافة	2	٪3.6	7
أهمية توفير ضمانات ممارسة حرية الرأي والتعبير	1	٪1.8	8
تأكيد أهمية سيادة القانون على الجميع	-	-	-
تأكيد أهمية نشر الوعي بثقافة حقوق الإنسان في المجتمع	-	-	-
تأكيد وجوب حيادية أجهزة الدولة تجاه المرشحين في الانتخابات	-	-	-
الديمقراطية تتيح وجود التنوع الفكري في المجتمع	-	-	-
المجموع	56	٪100	-

وحصل موضوع: أهمية وجود نظام انتخابي متوازن يتيح التمثيل العادل لفئات الشعب كافةً على المرتبة الثانية بمجموع تكرارات بلغت (7) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (12.5٪)، ويمكن القول أن نسبة تمثيل هذا الموضوع تعد في العموم نسبة ضعيفة وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام المتدني بهذا الموضوع من قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة الرأي خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد تناول أحد كُتاب المقال الصحفي في جريدة الرأي الموضوع المذكور بالقول (ولما كان قانون الانتخاب صدى للواقع وصورة حية للحقيقة الموضوعية فأن ذلك القانون يجب أن يمثل مختلف قطاعات الشعب الأردني كالعشائر والعمال والفلاحين والنقابات والمجتمعات المحلية والبلديات وغير ذلك من فئات السكان وأن يترك لهذه الفئات حرية اختيار من يمثلها بالانتخاب الفردي الحر المباشر طبقاً لحاجاتها وظروفها وتطلعاتها المستقبلية)[1].

وحقق موضوع: أهمية التزام الحكومة بتوفير الخدمات لمكونات الشعب كافةً نسبة مئوية قدرها (10.7٪)، ليحتل بذلك المرتبة الثالثة في سلم الموضوعات بمجموع تكرارات بلغت (6) تكرارات، ويمكن القول أن نسبة تمثيل هذا الموضوع والموضوعات الستة التي تليه في الترتيب تعد في العموم نسبة ضعيفة جداً وهو ما يفصح عن حجم الاهتمام المتدني جداً بالموضوعات المشار إليها من قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة الرأي خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وجاء في إحدى المقالات الصحفية حول موضوع: أهمية التزام الحكومة بتوفير الخدمات لمكونات الشعب كافةً (مؤكداً استعداد حكومته للتنسيق والتعاون بشأن مختلف القضايا والأمور المتعلقة بحاضر ومستقبل الوطن والمواطن. وكذلك تبيان قضايا الأمة... مما بعث الأمل وروح التفاؤل بإمكانية تعزيز وتمتين جبهتنا الداخلية، والمباشرة بتحقيق إنجازات اقتصادية واجتماعية لجهة أنصاف الغالبية من أبناء شعبنا من خلال الحد من طغيان آفة الفقر ودحر فلول البطالة أولاً بأول وبمشاريع صناعية وزراعية وأخرى إنتاجية كبيرة ومتوسطة وصغيرة في مختلف

(1) غازي خالد الزعبي، قانون الانتخابات والواقع الأردني، جريدة الرأي، العدد (12820)، الخميس 27/ تشرين الأول/ 2005م، ص31.

محافظات المملكة، وذلك لكي لا تنحصر نتائج التنمية الاقتصادية والانتعاش في أوساط طبقة واحدة، بل لتشمل مختلف طبقات وشرائح المجتمع)[1].

وجاء موضوع: تأكيد ضرورة ضمان تكافؤ الفرص بين المواطنين كافية في المجالات المختلفة في المرتبة الرابعة بعد أن سجل (5) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (8.9٪).

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (بحيث تتوفر لهم كافة الفرص بالتساوي مع الآخرين استناداً لمبدأ الكفاءة والعدالة بعيداً عن أراضي المحسوبية والواسطة واستغلال النقود وابتزاز الآخرين بكل المفاهيم..)[2].

واحتل موضوعا: الديمقراطية تتيح توفير الشفافية في تعاطي أجهزة الدولة مع الشعب وأهمية توفير ضمانات حق الانتخاب والترشيح للمواطنين كافة المرتبة الخامسة بعد أن سجل كل منهما (4) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (7.1٪).

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع الأول (الحديث بوضوح وشفافية خاصة في قضايا حساسة فثقافة المكاشفة والمصارحة التي غابت عن المجتمعات العربية لغياب النهج الديمقراطي لحد الآن ومن خلال محاولات جادة من يعيدها إلى موضعها، هذا الخطاب من شأنه أن ينهي احتكار المعلومة وإخفاء البرامج التي يحلو للبعض أن يبقى متحفظاً عليها لتبقى بعيدة عن الضوء..)[3].

أما فيما يتعلق بموضوع: أهمية توفير ضمانات حق الانتخاب والترشيح للمواطنين كافة فقد تناول أحد كُتاب المقال الصحفي في جريدة الرأي الموضوع المذكور بالتطرق إلى السماح للمرأة بالمشاركة في الانتخابات كمرشحة وكناخبة، إذ نقرأ (السماح للمرأة بالمشاركة في الانتخابات البلدية والبرلمانية كمرشحة وكناخبة..)[4].

---

(1) سلامة عكور، رهان نيابي وشعبي كبير على حكومة د. البخيت، جريدة الرأي، العدد (12878)، الأثنين 26/ كانون الأول/ 2005م، ص51.

(2) د. المحامي محمد أبو هزيم، عندما يكون الإصلاح.. منتجاً وطنياً، جريدة الرأي، العدد (12859)، الأربعاء 7/ كانون الأول/ 2005م، ص31.

(3) رياض حمودة ياسين، الشفافية والوضوح: عناوين أحاديث الملك، جريدة الرأي، العدد (12805)، الأربعاء 12/ تشرين الأول/ 2005م، ص30.

(4) فخري قعوار، نية حكومية، جريدة الرأي، العدد (12711)، الأحد 10/ تموز/ 2005م، ص50.

وحصل موضوع: تزايد الاهتمام العالمي بحماية حقوق وحريات الإنسان في أرجاء العالم المختلفة على المرتبة السادسة بمجموع تكرارات بلغت (3) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (5.4٪).

وجاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (إن المنظمة نهضت بدور مهم وحيوي في الدفاع عن حقوق الإنسان في مختلف بلدان، العالم وكانت تقارير ذات مصداقية عالية وبخاصة في إسهاماتها بالكشف عن كثير من الممارسات القمعية والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان التي تمارسها أنظمة عديدة..)[1].

ونال موضوع: تأكيد أهمية كفالة الدستور لحقوق وحريات المواطنين كافة المرتبة السابعة بعد أن سجل تكرارين فقط ونسبة مئوية قدرها (3.6٪).

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (إن الدستور الأردني وهو القانون الأسمى والأعلى مرتبة والذي يسود ما عداه، من قوانين وتشريعات في النظام القانوني الأردني، قد ضمن بنصوص واضحة حقوق الإنسان وحرياته بالمعنى العام، وبشكل متقدم يمكن أن يستوعب النسبة الكبرى من حقوق الإنسان وحرياته..)[2].

وجاء موضوع: أهمية توفير ضمانات ممارسة حرية الرأي والتعبير في المرتبة الثامنة بعد أن سجل تكراراً واحداً فقط ونسبة مئوية قدرها (1.8٪).

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (وحين طرح موضوع الديمقراطية الحق به من الحريات ما أطلق عليه حرية الرأي والتعبير هذه الحرية التي لم يتعامل معها بعض الأنظمة العربية حق طبيعي للمواطن..)[3].

ولم تسجل أربعة موضوعات ضمن جدول رقم (23) أي حضور يذكر في جريدة الرأي خلال المدة الزمنية المحدد للتحليل، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

- تأكيد أهمية سيادة القانون على الجميع.

---

(1) محمد خروب، عن مبادرة هيومان رايتس ووتش!، جريدة الرأي، العدد (12728)، الأربعاء 27/ تموز/ 2005م، ص30.

(2) رافع شميع البطاينة، الضمانات التشريعية لحقوق الإنسان في الأردن، جريدة الرأي، العدد (12709)، الجمعة 8/ تموز/ 2005م، ص26.

(3) منى شقير، الحرية كشرط للديموقراطية، جريدة الرأي، العدد (12705)، الأثنين 4 تموز 2005م، ص4.

- تأكيد أهمية نشر الوعي بثقافة حقوق الإنسان في المجتمع.
- تأكيد وجوب حيادية أجهزة الدولة تجاه المرشحين في الانتخابات.
- الديمقراطية تتيح وجود التنوع الفكري في المجتمع.

إن غياب الموضوعات المذكورة عن جريدة الرأي خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، تشير إلى أنها لم تحظ بأي اهتمام من قبل كتاب المقال الصحفي في الجريدة المذكورة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، في حين إنها موضوعات جديرة بالتناول بما يتناسب وأهميتها.

رابعاً: جريدة النهار اللبنانية:

يتضح من تحليل بيانات جدول رقم (24) والذي يبين ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في جريدة النهار اللبنانية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل ما يلي:

جاء موضوع: أهمية وجود نظام انتخابي متوازن يتيح التمثيل العادل لفئات الشعب كافة في المرتبة الأولى في سلم الموضوعات بعد أن سجل (16) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (34٪)، وتعد نسبة تمثل هذا الموضوع النسبة الأعلى بين نسب تمثيل الموضوعات الأخرى التي يتضمنها جدول رقم (24) إلا أنها تعد في العموم نسبة معتدلة، وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام المتوسط نسبياً بالموضوع المذكور من قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة النهار خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (إلى بلورة صيغة تعتمد الأفكار التي يتكون منها قانون عادل ومتوازن للانتخابات ويؤمن صحة التمثيل لشتى فئات الشعب ويحافظ في الوقت نفسه على العيش المشترك ويحقق الانصهار الوطني)[1].

---

(1) اميل خوري، اقتراحات لقانون الانتخابات تتطلب تعديلات دستورية، غالبية الكتل النيابية في المجلس تميل إلى النظام النسبي، جريدة النهار، العدد (22438)، الأثنين 26/ أيلول/ 2005م، ص3.

جدول رقم (24)

يبين ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في جريدة النهار اللبنانية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
أهمية وجود نظام انتخابي متوازن يتيح التمثيل العادل لفئات الشعب كافة	16	٪34	1
أهمية التزام الدولة بحماية الحقوق والحريات المعترف بها دولياً للمواطنين كافة	12	٪25.5	2
تأكيد ضرورة ضمان تكافؤ الفرص بين المواطنين كافة في المجالات المختلفة	4	٪8.5	3
أهمية التزام الحكومة بتوفير الخدمات لمكونات الشعب كافة	3	٪6.4	4
الديمقراطية تتيح توفّر الشفافية في تعاطي أجهزة الدولة مع الشعب	2	٪4.3	5
تأكيد أهمية سيادة القانون على الجميع	2	٪4.3	5
أهمية توفير ضمانات حق الانتخاب والترشيح للمواطنين كافة	2	٪4.3	5
الديمقراطية تتيح وجود التنوع الفكري في المجتمع	2	٪4.3	5
تأكيد أهمية كفالة الدستور لحقوق وحريات المواطنين كافة	1	٪2.1	6
تأكيد أهمية نشر الوعي بثقافة حقوق الإنسان في المجتمع	1	٪2.1	6
أهمية توفير ضمانات ممارسة حرية الرأي والتعبير	1	٪2.1	6
تزايد الاهتمام العالمي بحماية حقوق وحريات الإنسان في أرجاء العالم المختلفة	1	٪2.1	6
تأكيد وجوب حيادية أجهزة الدولة تجاه المرشحين في الانتخابات	-	-	-
المجموع	47	٪100	-

واحتل موضوع: أهمية التزام الدولة بحماية الحقوق والحريات المعترف بها دولياً للمواطنين كافةً المرتبة الثانية بعد أن سجل (12) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (٪25.5). ويمكن

القول إن نسبة تمثيل هذا الموضوع تعد في العموم نسبة شبه ضعيفة وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام المحدود بالموضوع المذكور من قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة النهار خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وجاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (هدف القانون في ظل النظام يتمثل في حماية حقوق المواطن وحرياته العامة من انتهاكات السلطة)(1).

وحقق موضوع: تأكيد ضرورة ضمان تكافؤ الفرص بين المواطنين كافة في المجالات المختلفة نسبة مئوية قدرها (8.5٪)، ليحتل بذلك المرتبة الثالثة في سلم الموضوعات بمجموع تكرارات بلغت (4) تكرارات فقط، وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع والموضوعات التسعة التي تليه في الترتيب، في العموم نسبة ضعيفة جداً وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام المتدني جداً بالموضوعات المشار إليها من قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة النهار خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد تناول أحد كُتاّب المقال الصحفي في جريدة النهار موضوع: تأكيد ضرورة ضمان تكافؤ الفرص بين المواطنين كافة في المجالات المختلفة بالقول (واستكمال بناء دولته بكل مؤسساتها السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والاجتماعية بطريقة تنسجم مع التطلع إلى المساواة وتكافؤ الفرص...)(2).

وحصل موضوع: أهمية التزام الحكومة بتوفير الخدمات لمكونات الشعب كافة على المرتبة الرابعة بعد أن سجل (3) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (6.4٪).

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (الذي ترى فيه المؤسسات السياسية والإدارية الإنسان القيمة الأعلى في المجتمع وتعمل على أن تخدمه فقط لأنه مواطن في هذا الوطن، بدون منه وبصرف النظر عن أفكاره وعن إيمانه أو الحاده وعن طائفته أو انتمائه السياسي وعن لون جلده أو جنسه، في الوطن، لا تدخل المؤسسات السياسية والإدارية

---

(1) حسن الزين، الإصلاح الإداري وحرب الصلاحيات!، جريدة النهار، العدد (22452)، الأثنين 10/ تشرين الأول/ 2005م، ص8.

(2) سركيس نعوم، عناصر المرحلة الانتقالية... ومدتها، جريدة النهار، العدد (22384)، الأربعاء 3/ آب 2005م، ص2.

المواطنين في المأزق الاقتصادية والمالية والاجتماعية بل تخرجهم منها، في الوطن يحصل المواطن على حقوقه دون وساطة من وساطة نائب أو وزير...)[1].

واشتركت أربعة موضوعات ضمن جدول رقم (24) في المرتبة الخامسة بعد أن سجل كل منها تكرارين فقط ونسبة مئوية قدرها (4.3٪)، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

"الديمقراطية تتيح توفر الشفافية في تعاطي أجهزة الدولة مع الشعب"

وقد تناول أحد كُتاب المقال الصحفي في جريدة النهار الموضوع المذكور بالقول (إن الديمقراطية تعني الشفافية والمساءلة والمحاسبة وشفافية الدولة وأجهزتها ومؤسساتها وبرامجها المتنوعة بما فيها شفافية القائمين عليها وإخلاصهم في التعاطي مع الشعب ومصالحه.. فالشفافية تقضي بأن يتمتع المسؤول، في أي موقع كان، بالكفاءة المهنية والمصداقية والإخلاص في العمل والواجبات، والشعور بالمسؤولية الاجتماعية والوطنية، وبأن تكون المؤسسة موضوعية واضحة المعالم والنظم والأهداف، الأمر الذي من شأنه أن يضمن التواصل السليم والهادف بين الدولة والمجتمع)[2].

"تأكيد أهمية سيادة القانون على الجميع"

وجاء في مقال صحفي حول الموضوع (وجود القيم السياسية التي تولد الديمقراطية الممثلة للشعب وهي: فصل المؤسسات الدينية عن المؤسسات المدنية التعددية الاجتماعية، وسيادة القانون...)[3].

"أهمية توفير ضمانات حق الانتخاب والترشيح للمواطنين كافة"

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع عن ممارسة المرأة في بعض دول الخليج العربي لحقها في الانتخاب والترشيح في الانتخابات، إذ نقرأ (في التسجيل للانتخابات وممارسة حقكن في الانتخاب والترشيح في الانتخابات المقبلة...)[1].

---

(1) خريستو المر، التحرير الكامل، جريدة النهار، العدد (22408)، السبت 27/ آب/ 2005م، ص9.

(2) صالح شحاذة، ثقافة الفساد ومستقبل لبنان، جريدة النهار، العدد (22495)، السبت 26/ تشرين الثاني/ 2005م، ص17.

(3) ايلي ميخائيل نصر الله، صراع الحضارات أم صراع القيم الاجتماعية؟، جريدة النهار، العدد (22382)، الاثنين 1/ آب/ 2005م، ص9.

"الديمقراطية تتيح وجود التنوع الفكري في المجتمع"

ونقرأ في مقال صحفي حول الموضوع (بالتكلم على "الهوية التعددية" وحرية اللبنانيين وثمن الدم الذي لا يزال ينزف لصوغها، فالكلام على الهوية التعددية لا يتناقض مع الانتماء العربي الواحد... في لبنان، انتماء ثقافي، عربي، اثني لغوي واحد، وتعددية ثقافية، دينية فعلى اللبنانيين مراعاة هذه الفرادة التي تشكل حالة لبنان المميزة والصعبة، أي التطابق والاختلاف)[2].

وجاءت أربعة موضوعات في المرتبة السادسة بعد أن سجل كل منها تكراراً واحداً فقط ونسبة مئوية قدرها (2.1٪).

وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

"تأكيد أهمية كفالة الدستور لحقوق وحريات المواطنين كافة"

وقد تناول أحد كُتاب المقال الصحفي في جريدة النهار الموضوع بالقول: (إن الدستور ذاته يتعهد في مقدمته، التزام مواثيق الأمم المتحدة ولاسيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (م 19 و20) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (م 191/ و21) وهذه المواثيق تنص صراحة على ضرورة احترام الدول الموقعة عليها لحقوق الإنسان ومنها الحريات العامة ولاسيما منها حرية إبداء الرأي وحرية الاجتماع أو التجمع السلمي وحق الشعوب في تقرير مصيرها..)[3].

"تأكيد أهمية نشر الوعي بثقافة حقوق الإنسان في المجتمع"

وجاء في مقال صحفي حول الموضوع (على أن يكون لمندوبي وزارة حقوق الإنسان الحق في الدخول إلى كل الوزارات والمؤسسات لدرس ظروف الموظفين وأدائهم مع الناس

---

(1) محمد الرميحي، المرأة والسياسة في الخليج، الحاجز ثقافي، جريدة النهار، العدد (22505)، الثلاثاء 6/ كانون الأول/ 2005م، ص19.

(2) بهجت ادمون رزق، محمود درويش وهوية لبنان التعددية، جريدة النهار، العدد (22370)، الأربعاء 20/ تموز/ 2005م، ص9.

(3) د. دريد بشراوي، التاسع من آب، انتهاك فاضح لحقوق الإنسان وقمع للحريات ومحطة مفصلية في تاريخ النضال من أجل الحرية والسيادة والاستقلال، جريدة النهار، العدد (22401)، السبت 20/ آب/ 2005م، ص17.

وتدريبهم على ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية ومبادئ السلم الأهلي، ولابد من وضع خطة لنشر معمق لثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية ومبادئ السلم الأهلي الدائم والتزاماته عن طريق الإعلام والتربية والثقافة والتدريب والتأهيل والممارسة القدوة، وذلك من أجل المحافظة على هذه المبادئ)(1).

أهمية توفير ضمانات ممارسة حرية الرأي والتعبير

ونطالع في مقال صحفي حول الموضوع (إلى النظر في مصير حرية الرأي والتعبير في لبنان، صحيح إن القانون العام يقر مبدأ هذه الحرية...)(2).

تزايد الاهتمام العالمي بحماية حقوق وحريات الإنسان في أرجاء العالم المختلفة

ونطالع في مقال صحفي حول الموضوع (ولم يتخلصوا من التمييز العنصري رغم بيانات الأمم المتحدة ونداءات جمعيات حقوق الإنسان، يذكر أن الجمعية العمومية للأمم المتحدة عقدت عام 1993، مؤتمراً عالمياً لحقوق الإنسان لمراجعة تطور هذه الحقوق منذ الإعلان العالمي الصادر عام 1948 وعلاقته بالتنمية والتقدم في الاقتصاد والاجتماع والثقافة السياسية، وقد تم عقد اجتماعات تحضيرية عدة للمؤتمر المذكور...وقد خصصت الاجتماعات التحضيرية لقارات آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية..)(3).

ولم يسجل موضوع: تأكيد وجوب حيادية أجهزة الدولة تجاه المرشحين في الانتخابات أي حضور يذكر في جريدة النهار خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

إن غياب الموضوع المذكور عن جريدة النهار خلال المدة الزمنية المشار إليها تشير بوضوح إلى أنه كان خارج دائرة اهتمامات كتاب المقال الصحفي في الجريدة المذكورة في حين انه موضوع جدير بالمتابعة والاهتمام.

---

(1) بسام جمال الدين، وزارة لشؤون السلم الأهلي وحقوق الإنسان والديمقراطية، جريدة النهار، العدد (22391)، الأربعاء 10/ آب/ 2005م، ص18.

(2) بولس الخوري، خواطر في الكلام السياسي اللبناني: الحرية، جريدة النهار، ملحق الملحق العدد (709)، الأحد 9/ تشرين الأول/ 2005م، ص5-7.

(3) عبد اللطيف فاخوري، لمناسبة ماكشفته كاترينا: حقوق السود... في بيروت، جريدة النهار، العدد (22437)، الأحد/ 25/ أيلول/ 2005م، ص9.

خامساً: جريدة عكاظ السعودية:

يلاحظ من تحليل بيانات جدول رقم (25) والذي يوضح ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في جريدة عكاظ السعودية خلال المدة الزمنية المحدد للتحليل ما يلي:

أحتل موضوع: أهمية التزام الدولة بحماية الحقوق والحريات المعترف بها دولياً للمواطنين كافة المرتبة الأولى في سلم الموضوعات بعد أن سجل (69) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (74.2٪) وتعد نسبة تمثيل هذا الموضوع نسبة مرتفعة جداً وهي تشير إلى حجم الاهتمام الإيجابي جداً بالموضوع المذكور من قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة عكاظ خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

جدول رقم (25)

يبين ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في جريدة عكاظ السعودية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
أهمية التزام الدولة بحماية الحقوق والحريات المعترف بها دولياً للمواطنين كافة	69	٪74.2	1
الديمقراطية تتيح توفر الشفافية في تعاطي أجهزة الدولة مع الشعب	5	٪5.4	2
أهمية توفير ضمانات ممارسة حرية الرأي والتعبير	5	٪5.4	2
الديمقراطية تتيح وجود التنوع الفكري في المجتمع	5	٪5.4	2
تأكيد ضرورة ضمان تكافؤ الفرص بين المواطنين كافة في المجالات المختلفة	4	٪4.3	3
تأكيد نشر الوعي بثقافة حقوق الإنسان في المجتمع	2	٪2.1	4
تزايد الاهتمام العالمي بحماية حقوق وحريات الإنسان في أرجاء العالم المختلفة	2	٪2.1	4
أهمية توفير ضمانات حق الانتخاب والترشيح للمواطنين كافة	1	٪1.1	5

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
تأكيد أهمية كفالة الدستور لحقوق وحريات المواطنين كافة	-	-	-
تأكيد أهمية سيادة القانون على الجميع	-	-	-
أهمية وجود نظام انتخابي متوازن يتيح التمثيل العادل لفئات الشعب كافة	-	-	-
تأكيد وجوب حيادية أجهزة الدولة تجاه المرشحين في الانتخابات	-	-	-
أهمية التزام الحكومة بتوفير الخدمات لمكونات الشعب كافة	-	-	-
المجموع	93	100٪	-

وجاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (تسير في الطريق المرسوم لها، من أجل تحقيق الغاية الأساسية للنظام القضائي في أي دولة كانت، وهو تحقيق العدل وحماية حقوق الإنسان، إن هذه الأنظمة وسواها من الأنظمة التي أعلنت وأقرت أو في طور الإعلان عنها وإقرارها تعطي الانطباع الأكبر بأننا متجهون للمستقبل ونحن أكثر مدنية، ومواكبة للعصر، فالمتغيرات الكبيرة من حولنا تفرض على أي مجتمع كان أن يطور من آليات عمله، ومن هذه الآليات آليات حقوق الإنسان، وبالتكامل مع ما تقوم به الجهات ذات الاختصاص مثل لجنة حقوق الإنسان الأهلية وسواها من المؤسسات الاجتماعية فأن المواطن يجد نفسه وقد تحققت كافة الشروط لحماية حقوقه.)[1].

واشتركت ثلاثة موضوعات في المرتبة الثانية بعد أن سجل كل منها (5) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (5.4٪). وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

- الديمقراطية تتيح توفر الشفافية في تعاطي أجهزة الدولة مع الشعب.
- أهمية توفير ضمانات ممارسة حرية الرأي والتعبير.
- الديمقراطية تتيح وجود التنوع الفكري في المجتمع.

(1) رأي الوطن، خطوة أخرى نحو المستقبل، جريدة عكاظ العدد (14240)، الأثنين 22/ آب (اغسطس)، 2005م، ص4.

وتعد نسبة تمثيل المَوضوعات الثلاثة المذكورة والموضوعات الأربعة التي تليها في الترتيب نسبة ضعيفة جداً وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام المتدني جداً بالموضوعات المشار إليها من قبل كُتاب المقال الصحفي في جريدة عكاظ خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول موضوع، "الديمقراطية تتيح توفر الشفافية في تعاطي أجهزة الدولة مع الشعب" (العمل من أجل المستقبل معاً - ومن خلال ولي الأمر- بكل شفافية وإخلاص وتفان بعيداً عن الشهوات والطموحات غير المشروعة..)[1].

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول موضوع، "أهمية توفير ضمانات ممارسة حرية الرأي والتعبير" (إن النظام الديمقراطي يكفل للجميع الحق في التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم حتى لو تناولت شخص الرئيس بالانتقاد وقراراته بالتشكيك، ولكن في حدود الاحترام والقوانين المنظمة للتعبير، ومن خلال القنوات الإعلامية والرسمية المتعارف عليها مع تحمل كافة المسؤولية عما يسببه ذلك التعبير من مساءلة قانونية وأخلاقية إذا ما تعدى حدود الأدب والقانون)[2].

أما فيما يتعلق بموضوع: "الديمقراطية تتيح وجود التنوع الفكري في المجتمع" فنطالع في إحدى المقالات الصحفية (وجود أكبر عدد من الأفراد يجعل من التعددية والتنوع أمراً مفروضاً، إذ أن وجود عناصر تنتمي إلى بيئات وثقافات وديانات مختلفة يجعلنا أكثر إيماناً بإيجابية الانصهار والتعايش السلمي بين الأفراد ذلك أن انسجام الأفراد يعني إمكانية التفاهم وسهولة التواصل والتعامل مع الآخرين وان اختلفت الرؤى وتباينت الأذواق، إن المجتمع الذي يتهيأ لتقبل التنوع الفكري ويتشوق لمعرفة المزيد من ألوان الثقافة.. يكون المناخ فيها صحياً وغنياً بالمنجزات المبهرة والمثمرة..)[3].

---

(1) هاشم عبدة هاشم، البيعة الحقيقية، جريدة عكاظ العدد (14225)، الأحد 7/ آب (أغسطس)/ 2005م، ص38.

(2) د. علي بن حسن التواني، درس أمريكي في الوطنية، جريدة عكاظ العدد (14340)، الأربعاء 30/ تشرين الثاني (نوفمبر)/ 2005م، ص12.

(3) محمد علي قدس، التعددية الثقافية، جريدة عكاظ العدد (14256)، الأربعاء 7/ أيلول (سبتمبر)/ 2005م، ص31.

وحصل موضوع: "تأكيد ضرورة ضمان تكافؤ الفرص بين المواطنين كافة في المجالات المختلفة"، على المرتبة الثالثة بعد أن سجل (4) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (4.3٪).

وجاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (مما يحقق تكافؤ الفرص للعديد من القدرات التي لابد أن تأخذ دورها وفي نطاق تخصصها لخدمة الوطن والمواطنين..)[1].

وجاء موضوعا: "تأكيد أهمية نشر الوعي بثقافة حقوق الإنسان في المجتمع" و"تزايد الاهتمام العالمي بحماية حقوق وحريات الإنسان في أرجاء العالم المختلفة" في المرتبة الرابعة بعد أن سجل كل منهما تكرارين فقط ونسبة مئوية قدرها (2.1٪).

وقد كتبت جريدة عكاظ عن الموضوع الأول في المقال الصحفي الذي يعبر عن رأيها القانوني، إذ نقرأ (أولى الوسائل للحفاظ على حقوق كافة أفراد المجتمع هي أن يكونوا على معرفة كاملة بهذه الحقوق، ذلك إنه لا يمكن لإنسان أن يطالب بأي حق دون أن يدرك أن هذا هو حقه، وكذلك لا يمكنه أن يقاوم أي اعتداء على حق من حقوقه دون أن يدرك أن ما يقوم به الآخرون هو اعتداء على هذه الحقوق... لذلك كله فأن أهم عمل يمكن أن تنهض به مؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها جمعية حقوق الإنسان وكذلك اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان هي أن تسعى على تثقيف كافة فئات المجتمع بحقوقهم..)[2].

أما فيما يتعلق بموضوع، "تزايد الاهتمام العالمي بحماية حقوق وحريات الإنسان في أرجاء العالم المختلفة" فنطالع في إحدى المقالات الصحفية (بإنشاء مجلس لحقوق الإنسان، بدلاً من لجنة حقوق الإنسان الحالية، حتى يكون للأمم المتحدة دور فاعل في قضايا حقوق الإنسان، بدلاً من ترك ذلك للدول، تبعاً لتفسيراتها وأهوائها، للاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة لحقوق الإنسان)[3].

---

(1) د. عبدالعزيز محمد النهاري، تكافؤ الفرص، جريدة عكاظ العدد (14256)، الأربعاء 7/ أيلول (سبتمبر)/ 2005م، ص48.

(2) الرأي القانوني، عرفوهم بحقوقهم، جريدة عكاظ العدد (14305)، الأربعاء 26/ تشرين الأول/ (اكتوبر)/ 2005م، ص17.

(3) د. طلال صالح بنان، القمة العالمية، تراجع قضية السلام في سلم الأولويات... جريدة عكاظ العدد (14264)، الخميس 15/ أيلول (سبتمبر)/ 2005م، ص21.

ونال موضوع: "أهمية توفير ضمانات حق الانتخاب والترشيح للمواطنين كافة" المرتبة الخامسة بعد أن سجل تكراراً واحداً فقط ونسبة مئوية قدرها (1.1٪).

لقد تناولت جريدة عكاظ الموضوع المذكور من خلال الحديث عن السماح للمرأة السعودية ـ ولأول مرة ـ بدخول العملية الانتخابية من خلال اتاحة الفرصة لسيدات الاعمال السعوديات للمشاركة في انتخابات مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بجدة كمرشحات وكناخبات، إذ نقرأ في مقال صحفي حول الموضوع (اتيحت لسيدات الاعمال ولأول مرة فرصة للمشاركة في عملية التنمية من خلال الترشيح والإدلاء بأصواتهن في انتخابات مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بجدة، ولاشك إن هذه المشاركة تعد فرصة ممتازة إذا استثمرتها سيدات الاعمال وشاركن بفعالية في هذه المناسبة لتثبت وجودها وحقها في إدارة شؤونها بنفسها أو عبر ممثلات لهن)[1].

ولم تسجل خمسة موضوعات ضمن جدول رقم (25) أي حضور يذكر في جريدة عكاظ خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

- "تأكيد أهمية كفالة الدستور لحقوق وحريات المواطنين كافة".
- "تأكيد أهمية سيادة القانون على الجميع".
- "أهمية وجود نظام انتخابي يتيح التمثيل العادل لفئات الشعب كافة".
- "تأكيد وجوب حيادية أجهزة الدولة تجاه المرشحين في الانتخابات".
- "أهمية التزام الحكومة بتوفير الخدمات لمكونات الشعب كافة".

إن غياب الموضوعات المذكورة عن جريدة عكاظ خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، يشير بوضوح، إلى أن كُتاب المقال الصحفي في الجريدة المذكورة لم ينظروا إلى الموضوعات المشار إليها بأية نظرة اهتمام مما اسفر عن عدم حضورها في دائرة اهتماماتهم خلال تلك المدة الزمنية، في حين أنها موضوعات جوهرية، وكانت تستحق المتابعة المتناسبة واهميتها.

ويتبين مما أسفرت عنه نتائج الدراسة التحليلية المتعلقة بهذا المحور محل الكتاب أن جريدة الصباح العراقية قد تفوقت على الصحف الأربع الأخرى ميدان الدراسة في عدد التكرارات المسجلة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، إذ سجلت جريدة الصباح العراقية (123) تكراراً

---

(1) الرأي الاقتصادي، المشاركة النسائية، جريدة عكاظ العدد (14337)، الاحد 27/ تشرين الثاني (نوفمبر)/ 2005م، ص19.

وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام الإيجابي من قبل كُتاّب المقال الصحفي في الجريدة المذكورة بالقضايا والموضوعات الخاصة بالمحور محل الكتاب.

وحلت جريدة عكاظ السعودية في المرتبة الثانية في عدد التكرارات المسجلة ضمن هذا المحور محل الكتاب، إذ نجد إنها قد سجلت (93) تكراراً، وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام الجيد من قبل كُتاب المقال الصحفي في الجريدة المذكورة بالمحور محل الحديث، إلا أن ما يجب الإشارة اليه هنا، إن التركيز الأساس لاولئك الكتاب قد انصب على موضوع واحد ضمن القضايا والموضوعات الخاصة بالمحور محل الكتاب، إلا وهو موضوع أهمية التزام الدولة بحماية الحقوق والحريات المعترف بها دولياً للمواطنين كافة، إذ نجد أن هذ1الموضوع قد سجل (69) تكراراً من مجموع عدد التكرارات التي سجلتها الجريدة المذكورة وهي(93) تكراراً، وجاءت جريدة الأهرام المصرية في المرتبة الثالثة في عدد التكرارات المسجلة ضمن هذا المحور، إذ سجلت (79) تكراراً، وهو ما يشير إلى حجم اهتمام معتدل نسبياً بالقضايا والموضوعات الخاصة بهذا المحور من قبل كُتاب المقال الصحفي في الجريدة المذكورة.

أما جريدة الرأي الأردنية فلم تسجل سوى (56) تكراراً خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، في حين سجلت جريدة النهار اللبنانية (47) تكراراً، وتشير عدد التكرارات المسجلة من قبل الجريدتين المذكورتين إلى حجم الاهتمام الضعيف بالقضايا والموضوعات الخاصة بهذا المحور محل الكتاب من قبل كتاب المقال الصحفي في الجريدتين المشار اليهما خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

المبحث الثاني

قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في صحف: الصباح العراقية، والأهرام المصرية، والرأي الأردنية، والنهار اللبنانية، وعكاظ السعودية.

لقد تم في هذا الموضع من الكتاب حصر المقالات الصحفية التي تناولت قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل. وقد تم اخضاع تلك المقالات الصحفية إلى التحليل باستخدام فئة (موضوع الاتصال) بهدف تحديد قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بالمحور المشار إليه في كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة: إذ تم استخراج فئة واحدة من كل مقال صحفي من المقالات الصحفية موضع التحليل، وهي عبارة عن الموضوع الرئيس الذي يتمحور حوله مضمون المقال الصحفي، في كل من الصحف الخمس المشار إليها، ثم جرى بعد ذلك ترميز كل من القضايا والموضوعات التي تم رصدها وتسجيلها ترميزاً كمياً، وذلك باحتساب تكراراتها ونسبها المئوية ثم ترتيبها تنازلياً حسب أهميتها النسبية في كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة وعلى النحو الآتي:

أولاً: جريدة الصباح العراقية:

يتوضح من تحليل بيانات جدول رقم (26) والذي يبين ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور الحقوق والحريات في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في جريدة الصباح العراقية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل ما يلي:

يتبين من جدول رقم (26) أن مستوى اهتمام جريدة الصباح بالقضايا والموضوعات الخاصة بالمحور محل الكتاب يعد في العموم ضعيفاً، وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام المتدني بالقضايا والموضوعات المشار إليها من قبل كتاب المقال الصحفي في الجريدة المذكورة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد كان ترتيب القضايا والموضوعات التي يتضمنها جدول رقم (26) على النحو الآتي:

احتل موضوع: تأكيد وجوب التزام العاملين في ميدان الإعلام والاتصال بأخلاقيات المهنة الصحفية المرتبة الأولى في سلم الموضوعات بعد أن سجل (5) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (15.6).

وقد تناول أحد كُتاّب المقال الصحفي في جريدة الصباح الموضوع المذكور بالقول (ولم تراع هذه الفضائيات هذه الخصوصية الإنسانية، بل راحت تهتك حرمة الموتى، وعرضتهم، بشكل أساء لهم أولاً ولذويهم وللقيم الإنسانية. حري بالدولة التوقف عند هذه النقطة، والإسراع بإصدار تشريع خاص يبين ما هو المسموح والممنوع في نقل مثل هذه الكوارث، كما تفعل الدول الأخرى)[1].

جدول رقم (26)

يبين ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في جريدة الصباح العراقية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
تأكيد وجوب التزام العاملين في ميدان الإعلام والاتصال بأخلاقيات المهنة الصحفية	5	٪15.6	1
تأكيد أهمية تحرير وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية من أشكال السيطرة كافة	4	٪12.5	2
أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بالحيادية في تناولها للموضوعات كافة	3	٪9.4	3
تأكيد أهمية توفير ضمانات حرية الإعلام والاتصال	2	٪6.3	4
أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بتوفير منبر للنقاش الحر	2	٪6.3	4
أهمية عمل وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على تقديم الحقيقة في	2	٪6.3	4

(1) عدنان شيرخان، فاجعة جسر الأئمة: كيف نتعامل مع الأزمات، جريدة الصباح، ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني، العدد (647)، الأربعاء 7 أيلول/ 2005م، ص25.

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
الموضوعات كافة			
أهمية توفير الضمانات التي تكفل للعاملين في ميدان الإعلام والاتصال تأدية عملهم بالشكل المطلوب	2	%6.3	4
أهمية إتاحة الفرصة للمواطنين كافة للمشاركة في العملية الاتصالية	2	%6.3	4
تأكيد أهمية كفالة الدستور لحرية الإعلام والاتصال	1	%3.1	5
أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بالدفاع عن حقوق وحريات المواطنين كافة	1	%3.1	5
أهمية ضمان حق وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية في الوصول إلى مصادر المعلومات كافة	1	%3.1	5
أهمية توفير ضمانات حق الأفراد أو الجهات كافة في إنشاء أو تملك وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية	1	%3.1	5
تأكيد أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية المملوكة للدولة بتوفير الفرص المتكافئة للمتنافسين في الانتخابات كافة لطرح برنامجهم الانتخابي	1	%3.1	5
أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية ولاسيما المملوكة للدولة بالتعبير عن تنوعات المجتمع كافة	1	%3.1	5
أهمية حرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على مواكبة الأحداث في المجالات كافة	1	%3.1	5
أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بالمساهمة في عمليات تنمية المجتمع	1	%3.1	5
تأكيد أهمية حرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على محاربة الظواهر السلبية في المجتمع	1	%3.1	5
أهمية حرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على تقديم مضمون	1	%3.1	5

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
اعلامي واتصالي يلبي احتياجات فئات الشعب كافة			
أهمية العمل على توفير مستلزمات تطوير المؤسسات الإعلامية والاتصالية في المجالات كافة	-	-	-
تأكيد أهمية توفير ضمانات حق الرد والتصويب على ما ينشر أو يذاع في وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية	-	-	-
المجموع	32	٪100	-

وحصل موضوع: تأكيد أهمية تحرير وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية من أشكال السيطرة كافة على المرتبة الثانية بمجموع تكرارات بلغت (4) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (٪12.5).

وجاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (فقد أكد القانون أن واجب الحكومات العراقية عدم التدخل في استقلال الإعلام، واستقلال الإعلام يعني: عدم اخضاعه للرقابة أو للنفوذ غير الملائم وعدم التدخل في شؤونه أو تعرضه للضغط من قبل قوى سياسية أو قوى خارجية أخرى، وفي موضع ثان قال القانون إن الاستقلال يعني القدرة المالية والتحريرية على ممارسة العمل من دون الخضوع لتأثير أو سيطرة الحكومة أو لتأثير مصالح خارجية غير ملائمة) [1].

ونال موضوع: أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بالحيادية في تناولها للموضوعات كافة المرتبة الثالثة بعد أن سجل (3) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (٪9.4).

وقد جاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (ولكي يوفي الإعلام بالتزامه والوقوف إلى صف المجتمع، لا بديل له عن الحياد والموضوعية، وعن قدر كبير من المهنية الموشاة بالحنكة والحكمة وتحرك الإعلام الديمقراطي نحو الحكومة، وهو تحرك مشروع ومبرر، لا ينبغي

(1) محمد عبد الجبار الشبوط، استقلالية، جريدة الصباح، العدد (677)، الأربعاء 12/ تشرين الأول/ 2005م، ص1..

أن تفقده (الصداقات) وروعة المنجز (الحكومي) أيا كان هذا المنجز أو ذلكم المسؤول، شيئاً من خواصه التي توثق انتماءه لمجتمعه)[1].

واشتركت خمسة موضوعات في المرتبة الرابعة بعد أن سجل كل منها تكرارين فقط ونسبة مئوية قدرها (6.3٪)، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

'تأكيد أهمية توفير حرية الإعلام والاتصال'

وجاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (يقول دستورنا الدائم أن الدولة تكفل حرية التعبير والإعلام والصحافة والإعلان والنشر، وهذا النص يوفر 'الحرية الشكلية' التي لا يمكن الاكتفاء بها لتحقيق 'الحرية الجوهرية' للإعلام، والحرية الجوهرية تقوم على ما يقدمه المجتمع والدولة من ضمانات وامكانات ومستلزمات ومناخات يجعل من الممكن تحويل النص الشكلي الوارد في الدستور إلى حقيقة قائمة وملموسة في الواقع المعاشي، من دون هذه الأمور تبقى الحرية الشكلية مجرد نص، مجرد حبر على ورق، ولا قيمة حقيقية لها.)[2].

'أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بتوفير منبر للنقاش الحر'

وورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (صار للمرء متسع أن يقول ما يشاء عبر الفضائيات وسائر وسائل الإعلام الأخرى)[3].

'أهمية عمل وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على تقديم الحقيقة في الموضوعات كافة'

وقد تناول أحد كُتاب المقال الصحفي في جريدة الصباح المذكور بالقول (التي هي مشروعة لكل مواطن بالنسبة لحرية الرأي والنشر والإعلام ضمن الحدود الأخلاقية والإعلامية

---

(1) ضياء الجصاني، لا شكر على واجب، جريدة الصباح، العدد (703)، الأحد 20/ تشرين الثاني/ 2005م، ص12.

(2) محمد عبدالجبار الشبوط، حرية الإعلام، العدد (721)، الأحد 11، كانون الأول/ 2005م، ص1.

(3) د. محمد عبد الله سعيد، ظاهرة القذف والتشهير في وسائل الإعلام: استنطاق القانون من أجل صون النظام، جريدة الصباح، ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني، العدد (617)، الثلاثاء 2/ آب/ 2005م، ص26.

المطلوبة والنزاهة والمصداقية في نقل الأحداث ونشر الأخبار عن مواضيع كثيرة تهم المواطنين والدولة دون الإساءة إلى سمعة البلد والمجتمع معاً..)[1].

أهمية توفير الضمانات التي تكفل للعاملين في ميدان الإعلام والاتصال تأدية عملهم بالشكل المطلوب

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (من أجل تحقيق مكاسب للوسط الإعلامي والصحافي، الذي يحتاج إلى المزيد من الدعم والتأييد والمساندة، وصولاً إلى تأسيس إعلام عراقي وطني مستقل وقوي، وقادر على أداء مهامه بأحسن وجه، وليس سراً أيضاً إننا في كل لقاء مع الوزراء والمسؤولين نطرح بقوة مشاكل الصحفيين والإعلاميين وهمومهم وتطلعاتهم وآمالهم..)[2].

أهمية إتاحة الفرصة للمواطنين كافة للمشاركة في العملية الاتصالية

ونطالع في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (أن يشترك في تحرير هذه الجريدة كل من يجد في نفسه الكفاءة خاصة من الأشخاص الذين لم تتح لهم الفرص في إصدار جريدة أو كتابة مواضيع في صحف محلية)[3].

وجاءت عشرة موضوعات في المرتبة الخامسة بعد أن سجل كل منها تكراراً واحداً فقط ونسبة مئوية قدرها (3.1٪)، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

تأكيد أهمية كفالة الدستور لحرية الإعلام والاتصال

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (وذكر الدستور هذه الحرية في المادة 38 التي تقول: تكفل الدولة وبما لا يخل بالنظام العام والآداب: أولاً-حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل. ثانياً-حرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر..)[4].

---

(1) د. عبد الرزاق الشمري، تعدد وسائل الإعلام والبحث عن الحقيقة، جريدة الصباح، العدد (628)، الأثنين 15/ آب/ 2005م، ص6.

(2) محمد عبد الجبار الشبوط، شكراً، جريدة الصباح، العدد (700)، الأربعاء 16/ تشرين الثاني/ 2005م، ص1.

(3) علي العشاني، نحو صحيفة سوداء، جريدة الصباح، العدد (675)، الاثنين 10/ تشرين الأول/ 2005م، ص12.

(4) محمد عبد الجبار الشبوط، المادة 19، جريدة الصباح، العدد (697)، الأحد 13/ تشرين الثاني/ 2005م، ص1.

أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بالدفاع عن حقوق وحريات المواطنين كافة:

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (ضمان قيام الإعلام بدوره المأمول في صون حقوق الإنسان بشكل حيادي ونزيه ومتجرد خدمة للديمقراطية، وتدعيمه لما يكتسب ذلك أهمية قصوى لضمان قيام الإعلام بدوره الحقيقي الحايد والنزيه خدمة للديمقراطية وحماية لحقوق الإنسان وآلية تطبيقها..)[1].

أهمية ضمان حق وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية في الوصول إلى مصادر المعلومات كافة:

ونطالع في مقال صحفي حول الموضوع (يبدو أن بعض المؤسسات الرسمية، تحاول أن تضع العراقيل والمعوقات أمام مهمة الصحافة والصحفيين، إذ اعتاد هذا النوع المقصود انماطاً سالفة وآليات معقدة، وريثة تقاليد روتينية سابقة، لم تتحرر منها أو ترتقي بها إلى ما يتناسب والمرحلة الجديدة، يا ليت العاملين في هذه المؤسسات يبدون تعاون ملحوظاً موازياً للقدر الظاهر من حرصهم واقتناعهم في كل الأحوال عن إعطاء أية بيانات ومعلومات للإعلام بقنواته المختلفة..)[2].

أهمية توفير ضمانات حق الأفراد أو الجهات كافة في إنشاء أو تملك وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية:

وقد تناول أحد كُتاّب المقال الصحفي في جريدة الصباح الموضوع المذكور بالقول (حرية إصدار الصحف وملكيتها للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللأحزاب السياسية مكفولة طبقاً للقانون...)[3].

(1) د. أيمن الهاشمي، دور وسائل الإعلام في ضمانة حقوق الإنسان، جريدة الصباح، ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني، العدد (670)، الثلاثاء 4/ تشرين الأول/ 2005م، ص28.

(2) سهيل ياسين، اعباء روتينية في مؤسسة ثقافية، جريدة الصباح، العدد (675)، الاثنين 10/ تشرين الأول/ 2005م، ص13.

(3) المحامي هاتف الأعرجي، تثبيت الحريات العامة في كتابة الدستور حرية النشر والصحافة، جريدة الصباح، ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني ، العدد (617)، الثلاثاء 2/ آب/ 2005م، ص24.

تأكيد أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية المملوكة للدولة بتوفير الفرص المتكافئة للمتنافسين في الانتخابات كافة لطرح برنامجهم الانتخابي.

وقد تناول مدير تحرير جريدة الصباح آنذاك، ورئيس تحريرها الحالي الموضوع المذكور في المقال الصحفي الذي كان يكتبه في الصفحة الأولى في ملحق الصباح الانتخابي الذي كان يصدر خلال مرحلة الانتخابات النيابية التي جرت في العراق في 15 كانون الأول 2005م. إذ يقول (من هنا يأتي دور إعلام الدولة الذي يتصف بالحياد وإعطاء الفرصة المتكافئة لجميع المتنافسين في تقديم برامجهم السياسية للجمهور وعلى نحو مجاني..)[1].

أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية ولاسيما المملوكة للدولة بالتعبير عن تنوعات المجتمع كافة

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع: (ولا توجد حالياً وسيلة للبث العام إلا ما أرتبط بشبكة الإعلام العراقي (Imn) وهي العراقية الإذاعة والفضائية وجريدة الصباح بشكل عام، وإذا كان مصطلح مخصص للعامة يعني أنها مخصصة لجميع العراقيين باختلاف لغاتهم وقومياتهم وأديانهم ومذاهبهم ومعتقداتهم ومصطلح ممول من العامة يعني إن الدولة تسهم بشكل كبير في نفقات هذه الشبكة فان مصطلح مسيطر عليه من العامة أي مجموع الشعب يعني ارتباط تلك الشبكة بالسلطة التشريعية)[2].

أهمية حرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على مواكبة الأحداث في المجالات كافة.

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (إن حرية الإعلام، وهي من أولويات الديمقراطية... تقتضي أن نعرف ما يجري حولنا من أمور لدى الشعوب الأخرى...)[3].

أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بالمساهمة في عمليات تنمية المجتمع

(1) فلاح المشعل، الإعلام والانتخابات، جريدة الصباح، ملحق الصباح الانتخابي العدد (10)، الخميس 8/ كانون الأول/ 2005م، ص1.

(2) المحامي طارق حرب، البث العام والدستور الجديد والمعايير الدولية، جريدة الصباح، ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني، العدد (711)، الثلاثاء 29/ تشرين الثاني/ 2005م، ص9.

(3) عادل العامل، الإعلام والوجه الآخر في الأرض، جريدة الصباح، العدد (733)، الخميس 29/ كانون الأول/ 2005م، ص12.

ونطالع في إحدى المقالات الصحفية عن دور الإعلام في عملية التنمية، (وتحويل الإعلاميين إلى عيون راصدة تنموية وإعلامية لقياس نسبة التقدم في حالات التنمية المختلفة ولتقييم دور الإعلام الفعال في الإضاءة على المشكلات التنموية وترويج الحلول لها... لذلك يجب إشراك أهل الاختصاص من تنمويين وإعلاميين في رسم سياسات التنمية والإعلام التنموي، وتعميم استعمال التكنولوجيا والتقنيات المدنية ليصبح متاحاً للجميع الحصول على المعلومات والتواصل والانفتاح على العالم والمشاركة في حوار وتفاعل الحضارات فهذه الوسائل تعتبر طريقاً معبدة في اتجاهين، الدفع باتجاه منح الإعلام الرسمي قدر أكبر من الحرية والتجرد والاستقلالية والتوازن وباتجاه زيادة تبنيه للقضايا والسياسات التنموية)[1].

تأكيد أهمية حرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على محاربة الظواهر السلبية في المجتمع

وجاء في مقال صحفي حول الموضوع (بعد الانفتاح الذي حصل على مستوى حرية التعبير واتساع افق المنابر الإعلامية والأهمية التي تحظى بها من حيث متابعة المواطن لها ومواكبة ما يرد فيها من خبر أو تحليل أو رأي فهذه أوجدت مساحة واسعة لتشخيص الخلل ومتابعة النقاط المظلمة في المجتمع سواء كانت على مستوى المؤسسات أو الأفراد) [2].

أهمية حرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على تقديم مضمون إعلامي واتصالي يلبي احتياجات فئات الشعب كافة

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (إنه بحاجة إلى برامج ثقافية وعلمية وأدبية وموسوعية تطور من عقليته وتشحذ فيه طاقاته بدل هذا النزق من برامج سخيفة تأكل الزمن وتضعف الحياة وتشغل التفكير وتميت الأعصاب وتشوه الأذواق.. إن الفضائيات ملزمة

---

(1) فاضل طلال القريشي، فوائد التنمية وتطوير دور الإعلام، جريدة الصباح، العدد (695)، الخميس 10/ تشرين الثاني/ 2005م، ص12.

(2) القاضي سالم روضان الموسوي، رجل الإعلام في القانون العراقي، جريدة الصباح، ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني، العدد (605)، الثلاثاء 19/ تموز/ 2005م، ص27.

بأن تطور من البرامج الاقتصادية والجغرافية والمناخية والسياسية ومعرفة ثقافات الشعوب والاطلاع على آخر مبتكرات العلم الحديث)[1].

ولم يسجل موضوعا: أهمية العمل على توفير مستلزمات تطوير المؤسسات الإعلامية والاتصالية في المجالات كافة وتأكيد أهمية توفير ضمانات حق الرد والتصويب على ما ينشر أو يذاع في وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية أي حضور يذكر في جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، إن غياب الموضوعين المذكورين عن جريدة الصباح خلال المدة الزمنية المشار إليها يشير بوضوح إلى أنهما لم يحظيا بأي اهتمام من قبل كتاب المقال الصحفي في الجريدة المذكورة.

ثانياً: جريدة الأهرام المصرية:

يظهر من تحليل بيانات جدول رقم (27) والذي يوضح ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في جريدة الاهرام المصرية خلال المدة الزمنية المحدد للتحليل ما يلي:

جدول رقم (27)

يبين ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في جريدة الاهرام المصرية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
تأكيد وجوب التزام العاملين في ميدان الإعلام والاتصال بأخلاقيات المهنة الصحفية	5	٪12.5	1
تأكيد أهمية تحرير وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية من أشكال السيطرة كافة	4	٪10	2
تأكيد أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية المملوكة للدولة	4	٪10	2

(1) د. سيار الجميل، الفضائيات العربية ما الذي تقدمه لحياتنا؟؟، جريدة الصباح، ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني، العدد (705)، الثلاثاء 22/ تشرين الثاني/ 2005م، ص14.

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
بتوفير الفرص المتكافئة للمتنافسين في الانتخابات كافة لطرح برنامجهم الانتخابي			
أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بالحيادية في تناولها للموضوعات كافة	3	٪7.5	3
تأكيد أهمية توفير ضمانات حرية الإعلام والاتصال	3	٪7.5	3
أهمية العمل على توفير مستلزمات تطوير المؤسسات الإعلامية والاتصالية في المجالات كافة	3	٪7.5	3
أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بتوفير منبر للنقاش الحر	2	٪5	4
أهمية عمل وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على تقديم الحقيقة في الموضوعات كافة	2	٪5	4
أهمية توفير الضمانات التي تكفل للعاملين في ميدان الإعلام والاتصال تأدية عملهم بالشكل المطلوب	2	٪5	4
أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية ولاسيما المملوكة للدولة بالتعبير عن تنوعات المجتمع كافة	2	٪5	4
أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بالمساهمة في عمليات تنمية المجتمع	2	٪5	4
تأكيد أهمية حرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على محاربة الظواهر السلبية في المجتمع	2	٪5	4
أهمية إتاحة الفرصة للمواطنين كافة للمشاركة في العملية الاتصالية	1	٪2.5	5
أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بالدفاع عن حقوق وحريات المواطنين كافة	1	٪2.5	5
أهمية ضمان حق وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية في الوصول إلى	1	٪2.5	5

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
مصادر المعلومات كافة			
أهمية حرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على مواكبة الأحداث في المجالات كافة	1	٪2.5	5
أهمية حرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على تقديم مضمون إعلامي واتصالي يلبي احتياجات فئات الشعب كافة	1	٪2.5	5
تأكيد أهمية توفير ضمانات حق الرد والتصويب على ما ينشر أو يذاع في وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية	1	٪2.5	5
تأكيد أهمية كفالة الدستور لحرية الإعلام والاتصال	-	-	-
أهمية توفير ضمانات حق الأفراد أو الجهات كافة في انشاء أو تملك وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية	-	-	-
المجموع	40	٪100	-

تشير بيانات جدول رقم (27) وبوضوح إلى أن مستوى اهتمام جريدة الأهرام المصرية بالقضايا والموضوعات الخاصة بالمحور محل الكتاب كان هو الآخر ضعيفاً وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام المتدني بالقضايا والموضوعات المذكورة من قبل كُتاّب المقال الصحفي في جريدة الأهرام خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد كان ترتيب القضايا والموضوعات التي يتضمنها جدول رقم (27) على النحو الآتي:

حصل موضوع: "تأكيد وجوب التزام العاملين في ميدان الإعلام والاتصال بأخلاقيات المهنة الصحفية" على المرتبة الأولى في سلم الموضوعات بعد أن سجل (5) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (٪12.5).

وقد تناولت إحدى كاتبات المقال الصحفي في جريدة الأهرام الموضوع بالقول (هناك خيط رفيع للغاية بين حق الصحفي في التمسك بسرية مصادره حفاظاً على حرية تدفق

المعلومات والمصلحة العامة وبين إسرافه في استخدام هذا الحق بهدف شخصي ودون مراعاة لما إذا كان إخفاء اسم المصدر يفضي إلى الأضرار بالأمن القومي وتلويث سمعة شخصية سياسية لمجرد اختلافها في الرأي مع القطيع.)[1].

وأحتل موضوعا: تأكيد أهمية تحرير وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية من أشكال السيطرة كافة وتأكيد أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية المملوكة للدولة بتوفير الفرص المتكافئة للمتنافسين في الانتخابات كافة لطرح برنامجهم الانتخابي المرتبة الثانية بعد أن سجل كل منهما (4) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (10٪).

وورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع الأول (تقود الصحافة في مصر إلى عصر جديد.. بنقلها من التأميم إلى التحرير، ومن سيطرة الدولة إلى عصر الثورة المعلوماتية، ومن دكاكين الصحافة إلى صناعة الإعلام التي انفتحت مصاريعها في سائر أرجاء العالم على آفاق جديدة، تتقارب فيها الوسائط الإعلامية وتتكامل..)[2].

أما فيما يتعلق بموضوع: تأكيد أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية المملوكة للدولة بتوفير الفرص المتكافئة للمتنافسين في الانتخابات كافة لطرح برنامجهم الانتخابي فنطالع في إحدى المقالات الصحفية (وتلتزم وسائل الإعلام المرئية والمسموعة المملوكة للدولة بتحقيق المساواة بين المرشحين في استخدامها لأغراض الدعاية الانتخابية)[3].

وجاءت ثلاثة موضوعات في المرتبة الثالثة بعد أن سجل كل منها (3) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (7.5٪)، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بالحيادية في تناولها للموضوعات كافة

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (الذي تحاول من خلاله الصحافة القومية أن تكون ـ قدر الإمكان ـ محايدة في ظل ظروف أصبح فيها الحياد ـ وللأسف ـ اتهاماً بالانحياز للضعفاء ضد الأقوياء)[4].

---

(1) سجيني دولرماين، أخلاقيات صحفية، جريدة الأهرام، العدد (43324)، الثلاثاء 19/ تموز/ 2005م، ص4.

(2) سلامة أحمد سلامة، نقابة الصحفيين، جريدة الأهرام، العدد (43392)، الأحد 25/ أيلول/ 2005م، ص10.

(3) سامي متولي، ضوابط انتخابات رئاسة الجمهورية وعقوبة المخالفات، جريدة الأهرام، العدد (43327)، الجمعة 22/ تموز/ 2005م، ص7.

(4) محمود معوض، بدون ديكتاتورية!، جريدة الأهرام، العدد (43354)، الخميس 18/ آب/ 2005م، ص8.

تأكيد أهمية توفير ضمانات حرية الإعلام والاتصال.

ونطالع في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (لإزالة القوانين المقيدة لحرية الصحافة وحرية التعبير وحرية الحصول على المعلومات)[1].

أهمية العمل على توفير مستلزمات تطوير المؤسسات الإعلامية والاتصالية في المجالات كافة.

ونقرأ في مقال صحفي حول الموضوع (فأن تطوير العمل الصحفي لمجابهة التحديات المقبلة أصبح ضرورة ملحة، وأصبح على رأس أسس التطوير مهمة إعادة تدريب الصحفيين الشباب على الأساليب الحديثة في كتابة الخبر والتحقيق وتكوين الصحفي الباحث الذي يستطيع أن يتميز..)[2].

واشتركت ستة موضوعات في المرتبة الرابعة بعد أن سجل كل منها تكرارين فقط ونسبة مئوية قدرها (5٪)، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بتوفير منبر للنقاش الحر.

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (ومناخ الحرية يتسع يوماً بعد يوم، وعدد الصحف في ازدياد مستمر ووسائل الإعلام مفتوحة لكل الآراء ويعبر الجميع عن أنفسهم..)[3].

أهمية عمل وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على تقديم الحقيقة في الموضوعات كافة.

وقد تناول أحد كُتاب المقال الصحفي في جريدة الأهرام الموضوع المذكور بالقول (ولأن ثقافة المصداقية منهجها.. ولأن أحترام الآخر وسيلتها، ولأن الحقيقة هدفها.. ولأن

(1) إبراهيم نافع، حقائق، جريدة الأهرام، العدد (43392)، الأحد 25/ أيلول/ 2005م، ص27.

(2) إبراهيم نافع، حقائق، جريدة الأهرام، العدد (43400)، الاثنين 3/ تشرين الأول/ 2005م، ص32.

(3) أسامة سرايا، الإصلاح.. وضغوط الإرهاب!، جريدة الأهرام، العدد (43320)، الجمعة 15/ تموز/ 2005م، ص1.

'النجاح' حليف دائم لها.. ولأن 'الدقة' أهم أدواتها، فلا يملك أي من أفراد 'الأهرام' ترف المغامرة بكل ذلك..)[1].

'أهمية توفير الضمانات التي تكفل للعاملين في ميدان الإعلام والاتصال تأدية عملهم بالشكل المطلوب'

وجاء في مقال صحفي حول الموضوع (سوف يشكل ضمانة كبيرة لحرية الصحفي في أن يختار من يريد أن يمثله نقيباً أو عضواً في مجلس نقابة مؤثرة، تلعب دوراً أساسياً في حراسة حرية الكلمة، وكفالة أمر الصحفيين والدفاع عن حقوقهم والسعي إلى الارتقاء بالمهنة.)[2].

'أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية ولاسيما المملوكة للدولة بالتعبير عن تنوعات المجتمع كافة'

ونطالع في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (ننتظر من صحافتنا أن تكون صحافة كل المصريين والأحزاب، وأن تلتزم الحياد... وأن تكون منبر تنوير وأن تحترم الأقليات وأن ترفع المواطن المصري لمكانة يستحقها بأن تعامله كما تعامل الصحف الكبرى في العالم قراءها بعرض الخبر الصحيح وتأكيد حرية الفكر.. ننتظر الكثير من الصحف القومية فهي ليست أمنية لصحيفة بل لكل مصر..)[3].

'أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بالمساهمة في عمليات تنمية المجتمع'

وقد تناولت إحدى كاتبات المقال الصحفي في جريدة الأهرام الموضوع المذكور بالقول (إلى الإعلام التنموي ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فالإعلام له دور فعال في نشر الإدراك والمعرفة وإبداء الرأي المحايد. بالإضافة إلى ابراز التجارب والممارسات الناجحة لإيجاد رأي عام واع يستطيع أن يتصدى لمختلف المشكلات التنموية، وذلك باستخدام منهج التحفيز الإعلامي، الذي يعتمد في تنفيذه على فكرة الإعلام بالمشاركة التي تنطوي على الاستخدام

---

(1) عبد العظيم درويش، عار من الصحة!، جريدة الأهرام، العدد (43328)، السبت 23/ تموز/ 2005م، ص15.

(2) مكرم محمد أحمد ، انتخابات الصحفيين، جريدة الأهرام، العدد (43392)، الأحد 25/ أيلول/ 2005م، ص10.

(3) صلاح منتصر، من هم رؤساء الصحف؟، جريدة الأهرام، العدد (43335)، السبت 30/ تموز/ 2005م، ص11.

الأفضل لوسائل الاتصال لتفعيل مبادرات الإصلاح في المجتمع، حيث تقوم هذه الفكرة على إشراك الدولة لقطاعات المجتمع المختلفة عند وضع وتنفيذ وتقويم خطط التنمية بمساهمة وسائل الاتصال..)[1].

تأكيد أهمية حرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على محاربة الظواهر السلبية في المجتمع.

وجاء في مقال صحفي حول الموضوع (على الإعلام أن يقوم بدور جديد غير التغطية الآنية، وفقط، إذ لابد أن يكون له دور توجيهي أكبر وأطول من أن يكون خطة خمسية مثلاً محدودة لأن مسألة الإرهاب لن تتوقف... هناك أسس ومحاور يجب أن تكون للإعلام في شكل أسس ومحاور تدخل في خطط عشرية أو تزيد عنها لمناقشة الإرهاب ومقاومة مصادره الدولية والقضاء على أسبابه الداخلية ومنها البطالة وكيفية الخروج منها وحتى منها ماذا نفعل حتى لا تنهب أموالنا من وضعنا فيهم ثقتنا..)[2].

أما المرتبة الخامسة فقد احتلتها ستة موضوعات بعد أن سجل كل منها تكراراً واحداً فقط ونسبة مئوية قدرها (2.5٪) وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

أهمية إتاحة الفرصة للمواطنين كافة للمشاركة في العملية الاتصالية.

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (تعزيز حرية الرأي وتوسيع مشاركة المجتمع في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة)[3].

أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بالدفاع عن حقوق وحريات المواطنين كافة.

لقد تناولت إحدى كاتبات المقال الصحفي في جريدة الأهرام الموضوع المذكور بالتركيز على أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بتنمية الوعي بحقوق المرأة وقضاياها إذ

---

(1) رندة فؤاد، الإعلام التنموي وضروريات النقد، جريدة الأهرام، العدد (43349)، السبت 13/ آب/ 2005م، ص10.

(2) د. جيلان حمزة ، دور الإعلام في مواجهة الإرهاب، جريدة الأهرام، العدد (43345)، الثلاثاء 9/ آب/ 2005م، ص10.

(3) اسامة سرايا، مبارك.. وعقد اجتماعي جديد، جريدة الأهرام، العدد (43355)، الجمعة 19/ آب/ 2005م، ص1.

تقول (تدور فكرتها المحورية حول تحفيز وسائل الإعلام وقنوات الاتصال المباشر على مخاطبة الاحتياجات الفعلية السياسية للمرأة بجميع قطاعاتها والتصدي لمشاكلها الحقيقية وترتيب الأولويات والعمل على تنمية الوعي السياسي لدى المرأة بواقعها وحقوقها وواجباتها، وعلى الإعلام أن يقدم صورة أكثر إيجابية وحقيقية عن المرأة ويوجد وعياً حقيقياً بقضايا المرأة تأخذ في الاعتبار مسؤوليات المرأة في شتى المجالات ويبرز المعوقات التي تحول دون إطلاق طاقات المرأة الكاملة)[1].

أهمية ضمان حق وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية في الوصول إلى مصادر المعلومات كافة.

ونطالع في مقال صحفي حول الموضوع (يمكن إصدار قوانين لحرية المعلومات التي تسمح للجمهور بالحصول عليها، وإذا كانت هذه المعلومات متاحة في الصحف ووسائل الإعلام فان المشكلة الأكبر إن الصحفيين هم المسؤولون عن تعزيز الشفافية بنشر وإذاعة البيانات العامة والمقالات وتعزيز مبدأ القابلية للمحاسبة بكشف الفساد... وهناك الكثير من الصحفيين الذين أدخلوا السجون نتيجة القيام بهذا العمل، وهذا الأمر يستدعي في بلدنا أمرين الأول تدريب الصحفيين على دراسة السياسات والقوانين واللوائح حتى لا يقعوا تحت طائلة القانون، والأمر الثاني إصدار القانون الخاص بمنع حبس الصحفيين في قضايا النشر)[2].

أهمية حرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على مواكبة الأحداث في المجالات كافة.

وجاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (ومنذ البداية حرصوا على البث المباشر من مناطق الأحداث، وعلى أن يكون فريق العمل أو المسؤول سواء أكان مذيعاً أو مصوراً من أصحاب الخبرات الكبيرة والإمكانيات العالية، حتى لو تطلب الأمر الاستعانة بالأسماء البارزة في قنوات التليفزيون الأجنبية والإذاعات العالمية...)[3].

---

(1) د. حنان يوسف، صوت المرأة، جريدة الأهرام، العدد (43374)، الأربعاء 7/ أيلول/ 2005م، ص10.

(2) عبد الرحمن عقل، قانون لحماية المعلومات، جريدة الأهرام، العدد (43325)، الأربعاء 20/ تموز/ 2005م، ص29.

(3) عبده مباشر، التليفزيون... ونشرات الأخبار، جريدة الأهرام، العدد (43420)، الأحد 23/ تشرين الأول/ 2005م، ص10.

أهمية حرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على تقديم مضمون إعلامي واتصالي يلبي احتياجات فئات الشعب كافة.

ونطالع في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (حيث نجحت في تحقيق معادلة متوازنة لإعلام خاص ولكنه مسؤول، المحور تريد أن تجذب المشاهد دون أن تذهب إلى حلول السهولة في الإثارة... وكان هذا ضمان أن يستمر على شاشة التلفزيون بنفس الروح، إعلام يبغي الارتفاع بمستوى المشاهد وأن يجدد الأسلوب والمضمون)[1].

تأكيد أهمية توفير ضمانات حق الرد والتصويب على ما ينشر أو يذاع في وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية.

وقد تناولت إحدى كاتبات المقال الصحفي في جريدة الأهرام الموضوع المذكور بالقول (مع تأكيد الالتزام بحق التصحيح والرد الفوري والسريع للمرشحين في ضوء الشروط المحددة في قانون الصحافة رقم 96 لسنة 1996، والكتاب عن آلية مؤقتة لتطبيق هذا الحق في الإذاعة والتلفزيون..)[2].

ولم يسجل موضوعا: تأكيد أهمية كفالة الدستور لحرية الإعلام والاتصال وأهمية توفير ضمانات حق الأفراد أو الجهات كافة في إنشاء أو تملك وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية أي حضور يذكر في جريدة الأهرام خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، إن غياب الموضوعان المذكوران عن جريدة الأهرام خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل يشير بوضوح إلى انهما لم يحظيا باهتمام كتّاب المقال الصحفي في الجريدة المذكورة خلال المدة الزمنية المشار إليها، في حين أنهما موضوعان جديران بالتناول والمتابعة.

---

(1) د. علي السمان، التحدي الديمقراطي والأداء الإعلامي، جريدة الأهرام، العدد (43373)، الثلاثاء 6/ أيلول/ 2005م، ص10.

(2) د. ليلى عبد المجيد، التغطية الإعلامية للانتخابات، تحد جديد، جريدة الأهرام، العدد (43429)، الثلاثاء 1/ تشرين الثاني/ 2005م، ص11.

ثالثاً: جريدة الرأي الأردنية:

يتبين من تحليل بيانات جدول رقم (28) والذي يوضح ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في جريدة الرأي الأردنية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل ما يلي:

تشير بيانات جدول رقم (28) وبوضوح إلى أن مستوى اهتمام جريدة الرأي الأردنية بالقضايا والموضوعات الخاصة بالمحور محل الكتاب يعد في العموم ضعيفاً جداً، وهو ما يدلل على حجم الاهتمام المتدني جداً بالقضايا والموضوعات المشار إليها من قبل كتاب المقال الصحفي في الجريدة المذكورة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد كان ترتيب القضايا والموضوعات التي يتضمنها جدول رقم (28) على النحو الآتي:

احتل موضوع: أهمية العمل على توفير مستلزمات تطوير المؤسسات الإعلامية والاتصالية في المجالات كافة المرتبة الأولى في سلم الموضوعات بعد أن سجل (6) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (30٪).

وقد تناول أحد كُتاب المقال الصحفي في جريدة الرأي الموضوع المذكور بالقول (وفي ضوء تحديد هذه الأولويات تستطيع وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة والمرئية من تحديد آليات تحقيق أولوياتها واستناداً إلى ذلك يتم وضع الاستراتيجيات الضرورية من قبل خبراء ومختصين في الإعلام كل ذلك يكون خاضعاً للمؤسسة الأم الحاضنة للإعلام الرسمي والتي يجب عدم التأخر بإنشائها، حيث يجب أن تضم هذه المؤسسة في كادرها متخصصين في رسم الاستراتيجيات الإعلامية ومتخصصين في مراقبة الأداء الإعلامي للقيام بدراسات علمية ضرورية لمعرفة مستوى تقدم الأداء الإعلامي أو تراجعها والكتاب في أسباب الخلل أن وجدت للقيام بمعالجتها)[1].

(1) رومان حداد، ملف الإعلام... أوراق مبعثرة ودور حائر، جريدة الرأي، العدد (12785)، الخميس22/ أيلول/ 2005م، ص33.

جدول رقم (28)

يبين ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في جريدة الرأي الأردنية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
أهمية العمل على توفير مستلزمات تطوير المؤسسات الإعلامية والاتصالية في المجالات كافة	6	٪30	1
تأكيد وجوب التزام العاملين في ميدان الإعلام والاتصال بأخلاقيات المهنة الصحفية	2	٪10	2
تأكيد أهمية تحرير وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية من أشكال السيطرة كافة	2	٪10	2
تأكيد أهمية توفير ضمانات حرية الإعلام والاتصال	2	٪10	2
أهمية عمل وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على تقديم الحقيقة في الموضوعات كافة	2	٪10	2
أهمية حرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على مواكبة الأحداث في المجالات كافة	2	٪10	2
أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بالحيادية في تناولها للموضوعات كافة	1	٪5	3
أهمية توفير ضمانات حق الأفراد أو الجهات كافة في إنشاء أو تملك وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية	1	٪5	3
تأكيد أهمية حرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على محاربة الظواهر السلبية في المجتمع	1	٪5	3
أهمية حرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على تقديم مضمون إعلامي واتصالي يلبي احتياجات فئات الشعب كافة	1	٪5	3

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بتوفير منبر للنقاش الحر	-	-	-
أهمية توفير الضمانات التي تكفل للعاملين في ميدان الإعلام والاتصال تأدية عملهم بالشكل المطلوب	-	-	-
أهمية إتاحة الفرصة للمواطنين كافة للمشاركة في العملية الاتصالية	-	-	-
تأكيد أهمية كفالة الدستور لحرية الإعلام والاتصال	-	-	-
أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بالدفاع عن حقوق وحريات المواطنين كافة	-	-	-
أهمية ضمان حق وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية في الوصول إلى مصادر المعلومات كافة	-	-	-
تأكيد أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية المملوكة للدولة بتوفير الفرص المتكافئة للمتنافسين في الانتخابات كافة لطرح برنامجهم الانتخابي	-	-	-
أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية ولاسيما المملوكة للدولة بالتعبير عن تنوعات المجتمع كافة	-	-	-
أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بالمساهمة في عمليات تنمية المجتمع	-	-	-
تأكيد أهمية توفير ضمانات حق الرد والتصويب على ما ينشر أو يذاع في وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية	-	-	-
المجموع	20	٪100	-

واشتركت خمسة موضوعات في المرتبة الثانية بعد أن سجل كل منها تكرارين فقط ونسبة مئوية قدرها (10٪)، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

تأكيد وجوب التزام العاملين في ميدان الإعلام والاتصال بأخلاقيات المهنة الصحفية:

وجاء في مقال صحفي حول الموضوع (عبر صحافة رثة شديدة الذكاء في انتقاء القبيح وترويجه، إن هذه الصحافة الغرائزية التي تقدس السفاهة وتمجد الرذائل وتنتشي بالرطوبة قد أفسدت الأذواق وسممت الأجواء ودفعت فيما مضى لانتهاج أسوأ الحلول، تعديل قانون المطبوعات وأهدت المبررات لغل يد الصحافة... إن صحافة تنفلت دون رادع من ضمير بين اغتيال الشخصية والاعتداء على الخصوصية إلى الولوغ في اغتيال الوطن والتشكيك في أقدس قيمة والترويج لأحسن الافتراءات عليه تحتاج إلى وقفة جادة..)[1].

تأكيد أهمية تحرير وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية من أشكال السيطرة كافة:

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (ويبدو الآن أن صاحب القرار مهتم بالإصلاح والتبديل والتغيير في الصحافة.. والخيرة فيما اختاره الله، عسى أن يجد حلاً لمشكل ملكية الصحافة طالما أن الدولة تتجه إلى الاقتصاد الحر، وإلى تمليك القطاع الخاص لوسائل الإنتاج.. وتتجه إلى إطلاق الحريات الصحفية!!، نحن في الأردن نفخر بأن أكثر وأهم صحفنا اليومية هي شركات مساهمة عامة يملكها الناس. أو من المفترض أن يملكها الناس. وأن تقرر مجالس إداراتها في تعيين رؤساء تحريرها. دون تدخل الحكومات..)[2].

تأكيد أهمية توفير ضمانات حرية الإعلام والاتصال:

لقد كتبت جريدة الرأي عن الموضوع المذكور في المقال الصحفي الذي يعبر عن رأيها. إذ نقرأ (وبخاصة إننا نعيش عصر الاتصالات والثورة التكنولوجية والانترنيت وباب النظر إلى حرية الصحافة وحرية التعبير وحق الشعب في معرفة الحقيقة جزءاً حيوياً في المشهد الدولي..)[3].

أهمية عمل وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على تقديم الحقيقة في الموضوعات كافة:

---

(1) سامي الزبيدي، الصحافة الرثة، جريدة الرأي، العدد (12838)، الأربعاء 16/ تشرين الثاني/ 2005م، ص8.

(2) طارق مصاروة، صحافتنا وصحافة الآخرين، جريدة الرأي، العدد (12707)، الأربعاء 6 تموز 2005م، ص56.

(3) رأينا، حرية الصحافة والحكم بسجن الزميل تيسير علوني، جريدة الرأي، العدد (12790)، الثلاثاء 27/ أيلول/ 2005م، ص30.

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (وهنا يأتي التحذير من أن يتحول الإعلام إلى حاجب للحقيقة بدلاً من أن يكون عاملاً مؤثراً وأساسياً في كشفها وتوضيحها)[1].

- أهمية حرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على مواكبة الأحداث في المجالات كافة.

ونطالع في مقال صحفي حول الموضوع (أهمية الخبر تكمن في سرعة نقله وعرضه حتى لو كان على صورة خبر عمومي بوقوع شيء ما وذلك لمجاراة سرعة نقل الأخبار الفضائية العالمية والعربية ونقل الحقيقة للمشاهد... عمل الفريق التلفزيوني على إعادة تنظيم صفوفه والانطلاق ونفض الغبار ونشر كاميرات التصوير والتي لاحظنا انطلاقها من موقع الحدث والتنقل من موقع إلى آخر لترتفع وتيرة نقل الأحداث الساخنة وليرافقها التعليقات)[2].

وجاءت أربعة موضوعات في المرتبة الثالثة بعد أن سجل كل منها تكراراً واحداً فقط ونسبة مئوية قدرها (5٪) وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

- أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بالحيادية في تناولها للموضوعات كافة.

لقد تناول أحد كُتّاب المقال الصحفي في جريدة الرأي الموضوع المذكور بالقول (فأنت على الفضائيات تتوقع أن تستمع إلى أناس موضوعيين في طرحهم ونقاشهم للمسائل، وإذا بك تستمع إلى وجهات نظرهم الخاصة، فالمحلل الموضوعي يلملم بكل شاردة وواردة للمسألة المطروحة دون مزايدة أو نزعة شخصية، وعندما تسمع إلى محلل من الفضائيات العربية نلاحظ إن له آراء ملائكية في التسامح واحترام رأي الغير وإيمانه بالديمقراطية ولكنه يعقبها بمبررات شيطانية ليوصلك إلى ما يريد هو..)[3].

- أهمية توفير ضمانات حق الأفراد أو الجهات كافة في إنشاء أو تملك وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية.

---

(1) د. محمد ناجي عمايرة، الإعلام.. وكبد الحقيقة!، جريدة الرأي، العدد (12860)، الخميس 8/ كانون الأول/ 2005م، ص30.

(2) خالد الخواجا، التلفزيون خطوة متميزة في نقل الحدث، جريدة الرأي، العدد (12837)، الثلاثاء 15/ تشرين الثاني/ 2005م، ص36.

(3) م. جميل قموة، ولكن..!، جريدة الرأي، العدد (12845)، الأربعاء 23/ تشرين الثاني/ 2005م، ص31.

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (إن امتلاك الناس/ نقصد أصحاب الأموال الراغبين في استثمارها للصحف من خلال الأسهم لا يتعارض مع تولي النخب وذوي الكفاءات ومسؤولياتها، ولا يتعارض مع التزامها بالمصلحة الوطنية العليا... إن الظروف الموضوعية هي التي تحكم أو ينبغي أن تحكم رؤيتنا، فلربما اقتضت هذه الظروف أن تكون بعض الصحافة قطاعاً عاماً، وهذا لا يعني بالضرورة أنها 'صحافة حكومية' لا 'صحافة وطن' وأن يكون بعضها قطاعاً خاصاً مع توكيد إن ذلك لا يعني بالضرورة أيضا أنها 'صحافة وطن' لا 'صحافة حكومة' إذ كل شيء مرهون بالإدارات الصحفية نفهسا وبالذين يقودونها، وبما يتمتعون به من رؤى، ويتنورون من أهداف)[1].

'تأكيد أهمية حرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على محاربة الظواهر السلبية في المجتمع'

لقد تناولت إحدى كاتبات المقال الصحفي في جريدة الرأي الموضوع المذكور بتأكيد أهمية دور وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية في محاربة العنف والتطرف وغير ذلك من الظواهر السلبية في المجتمع إذ تقول (لابد أن تكون لنا أسلحتنا المضادة والهجوم المقابل... بالتوعية والارشاد وزرع الحصانة والعقيدة الثابتة في دروس أطفالنا... وفي كراسات شبابنا في سياستنا الإعلامية... وليكن الإعلام... وسيلتنا الأولى التي نحارب به العنف... بكل أشكاله...)[2].

'أهمية حرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على تقديم مضمون إعلامي واتصالي يلبي احتياجات فئات الشعب كافة'

ونطالع في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (بأنه الإعلام ذو المضمون الجيد استناداً إلى المعايير الإعلامية الموضوعية وذلك لأن الوسيلة الإعلامية الوطنية يجب أن تحقق الشروط الإعلامية المتغيرة أو المتطورة لأنها في حال فقدانها لقدرتها هذه فأنها ستفقد فرصتها على التواصل وتخرج من دائرة التأثير، وبالإضافة إلى جودة المحتوى فان 'الإعلام الوطني' يجب أن

(1) إبراهيم العجلوني، حول ملكية الصحافة، جريدة الراي، العدد (12708)، الخميس 7/ تموز/ 2005م، ص35.

(2) مجد الهاشمي، ليكن إعلامنا.. سلاحنا لمحاربة العنف، جريدة الرأي، العدد (12859)ن الأربعاء 7 كانون الأول/ 2005م، ص30.

يكون حاملاً لرسالة الدولة، لأن الإعلام الذي يفتقد إلى رسالة واضحة يصبح إعلاماً مأجوراً في أي وقت من الأوقات..)[1].

ولم تسجل عشرة موضوعات ضمن جدول رقم (28) أي حضور يذكر في جريدة الرأي خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

- أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بتوفير منبر للنقاش الحر.
- أهمية توفير الضمانات التي تكفل للعاملين في ميدان الإعلام والاتصال تأدية عملهم بالشكل المطلوب.
- أهمية إتاحة الفرصة للمواطنين كافة للمشاركة في العملية الاتصالية.
- تأكيد أهمية كفالة الدستور لحرية الإعلام والاتصال.
- أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بالدفاع عن حقوق وحريات المواطنين كافة.
- أهمية ضمان حق وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية في الوصول إلى مصادر المعلومات كافة.
- تأكيد أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية المملوكة للدولة بتوفير الفرص المتكافئة للمتنافسين في الانتخابات كافة لطرح برنامجهم الانتخابي.
- أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية ولاسيما المملوكة للدولة بالتعبير عن تنوعات المجتمع كافة.
- أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بالمساهمة في عمليات تنمية المجتمع.
- تأكيد أهمية توفير ضمانات حق الرد والتصويب على ما ينشر أو يذاع في وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية.

إن غياب الموضوعات المذكورة عن جريدة الرأي خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، يشير بوضوح إلى أنها كانت خارج دائرة اهتمامات كُتّاب المقال الصحفي في الجريدة المذكورة

(1) رومان حداد، الإعلام الوطني.. دور يبحث عن منقذ، جريدة الرأي، العدد (12749)، الأربعاء 17/ آب/ 2005م، ص31.

خلال المدة الزمنية المشار إليها، في حين أنها موضوعات جديرة بالتناول والمتابعة وبما يتناسب وأهميتها.

رابعاً: جريدة النهار اللبنانية:

يلاحظ من تحليل بيانات جدول رقم (29) والذي يبين ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في جريدة النهار اللبنانية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل ما يلي:

يتبين من جدول رقم (29) إلى أن مستوى اهتمام جريدة النهار اللبنانية بالقضايا والموضوعات الخاصة بالمحور محل الكتاب يعد ضعيفاً، وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام المتدني بالقضايا والموضوعات المشار إليها من قبل كتاب المقال الصحفي في الجريدة المذكورة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد كان ترتيب القضايا والموضوعات الخاصة بالمحور محل الكتاب على النحو الآتي:

جاء موضوع: أهمية توفير الضمانات التي تكفل للعاملين في ميدان الإعلام والاتصال تأدية عملهم بالشكل المطلوب في المرتبة الأولى بمجموع تكرارات بلغت (5) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (17.9٪).

لقد تركز اهتمام المقالات الصحفية التي تناولت الموضوع المذكور على عمليات القتل والتهديد والمضايقات والسجن والاعتقال التي يتعرض لها الصحفيون، وقد أكدت تلك المقالات الصحفية إلى أهمية القيام بتحركات فاعلة من أجل كشف مرتكبي الجرائم ضد الصحفيين والعمل على تقديمهم للعدالة، فضلا عن العمل على حشد كل الإمكانات للتضامن مع قضية الصحفيين المعتقلين في أرجاء العالم المختلفة، إذ نقرأ في إحدى المقالات الصحفية (هو الوقوف وقفة الرجل الواحد من أجل المطالبة بصورة مستمرة بتحقيق دولي مستقل في الجرائم التي استهدفتهم وإيقاف مرتكبيها ومثولهم أمام محكمة دولية تلتزم بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة، إن العزوف عن القيام بمثل هذا التحرك الضروري والعاجل سيشجع أعداء الحرية

والديمقراطية على مواصلة اغتيال الصحافيين والكتاب لا في لبنان فحسب بل في كل البلدان العربية..)[1].

جدول رقم (29)

يبين ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في جريدة النهار اللبنانية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
أهمية توفير الضمانات التي تكفل للعاملين في ميدان الإعلام والاتصال تأدية عملهم بالشكل المطلوب	5	٪17.9	1
تأكيد أهمية تحرير وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية من أشكال السيطرة كافة	4	٪14.3	2
أهمية عمل وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على تقديم الحقيقة في الموضوعات كافة	4	٪14.3	2
أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بتوفير منبر للنقاش الحر	3	٪10.7	3
أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بالدفاع عن حقوق وحريات المواطنين كافة	3	٪10.7	3
أهمية العمل على توفير مستلزمات تطوير المؤسسات الإعلامية والاتصالية في المجالات كافة	3	٪10.7	3
أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بالحيادية في تناولها للموضوعات كافة	2	٪7.1	4
أهمية حرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على تقديم مضمون	2	٪7.1	4

(1) كمال العبيدي، ما الذي يشجع على مواصلة اغتيال الصحافيين؟، جريدة النهار، العدد (22520)، الأربعاء 21/ كانون الأول/ 2005م، ص17.

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
إعلامي واتصالي يلبي احتياجات فئات الشعب كافة			
تأكيد أهمية توفير ضمانات حرية الإعلام والاتصال	1	٪3.6	5
أهمية حرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على مواكبة الأحداث في المجالات كافة	1	٪3.6	5
تأكيد وجوب التزام العاملين في ميدان الإعلام والاتصال بأخلاقيات المهنة الصحفية	-	-	-
أهمية إتاحة الفرصة للمواطنين كافة للمشاركة في العملية الاتصالية	-	-	-
تأكيد أهمية كفالة الدستور لحرية الإعلام والاتصال	-	-	-
أهمية ضمان حق وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية في الوصول إلى مصادر المعلومات كافة	-	-	-
أهمية توفير ضمانات حق الأفراد أو الجهات كافة في انشاء أو تملك وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية	-	-	-
تأكيد أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية المملوكة للدولة بتوفير الفرص المتكافئة للمتنافسين في الانتخابات كافة لطرح برنامجهم الانتخابي	-	-	-
أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية ولاسيما المملوكة للدولة بالتعبير عن تنوعات المجتمع كافة	-	-	-
أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بالمساهمة في عمليات تنمية المجتمع	-	-	-
تأكيد أهمية حرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على محاربة الظواهر السلبية في المجتمع	-	-	-
تأكيد أهمية توفير ضمانات حق الرد والتصويب على ما ينشر أو يذاع في وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية	-	-	-
المجموع	28	٪100	-

واحتل موضوعا: تأكيد أهمية تحرير وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية من أشكال السيطرة كافةً وأهمية عمل وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على تقديم الحقيقة في الموضوعات كافةً المرتبة الثانية بعد أن سجل كل منهما (4) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (14.3٪).

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع الأول (تنطلق من الإيمان الراسخ بضرورة تخلي السلطة عن الإمساك بوسائل الإعلام وتسليمها إلى القطاع الخاص الواعي مصالح الناس. وبضرورة الإصغاء المباشر إلى أصوات الناس.. قد ترافق التحولات في الإعلام العربي خيبات كثيرة لكن الخيبات تولد ابتداعاً لوسائل الحد منها والتغلب عليها، لذا لا خوف من الانجراف خلف رؤى تحرر الصحافة والإذاعة والتلفزيون في العالم العربي من الواقع المهترئ الذي هي عليه..)[1].

أما فيما يتعلق بموضوع: أهمية عمل وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على تقديم الحقيقة في الموضوعات كافةً فنقرأ في إحدى المقالات الصحفية (حيث بقيت لنا السلطة الرابعة سلطة الصحافة والإعلام الباحثة عن الحقيقة والواقفة مثل الرمح ضميراً للشعب..)[2].

واشتركت ثلاثة موضوعات في المرتبة الثالثة بعد أن سجل كل منها (3) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (10.7٪)، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بتوفير منبر للنقاش الحرّ.

وجاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (ولعله من الصحفيين القلائل الذي أعطى الحرية الإعلامية أبعادها عاملاً على أن تبقى الصحافة اللبنانية واستدراكاً العربية منبراً حراً لكل رأي وتوجه معبرة خير تعبير عن توجهات الرأي العام العربي بأطيافه وميوله كلها)[3].

---

(1) جان كرم، حان وقت الإعلام العربي الحر، جريدة النهار، العدد (22358)، الجمعة 8 تموز 2005م، ص22.

(2) د. كمال ديب، كلنا نهارٌ يا جبران، جريدة النهار، العدد (22520)، الأربعاء 21/ كانون الأول/ 2005م، ص19.

(3) علي حسين، جبران تويني شهيد الحرية، جريدة النهار، العدد (22519)، الثلاثاء 20/ كانون الأول/ 2005م، ص18.

أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بالدفاع عن حقوق وحريات المواطنين كافة.

وقد تناول أحد كُتاب المقال الصحفي في جريدة النهار الموضوع بالقول: (فالصحافي الذي ينقل انتهاكاً لحقوق الإنسان في ظل حالة طوارئ، ينشر صوراً للتعذيب من مناطق ممنوعة، يكشف وجود سجون سرية، هذا الصحافي يتقمص دور الحقوقي باعتباره العنصر الأفضل للقيام بهذا الدور، لقد صدر عن منظمات عربية ودولية عدة تقارير عن التعذيب في العراق، إلا إننا كنا بحاجة لمجلة "النيويوركر" لتحول الموضوع من مجرد تقارير محدودة الأثر والفعل إلى قضية أميركية وعالمية... منظمات حقوق الإنسان كانت كلها بحاجة للسلطة الرابعة في اللحظات الصعبة)[1].

أهمية العمل على توفير مستلزمات تطوير المؤسسات الإعلامية والاتصالية في المجالات كافة.

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (لابد من تحركات استباقية جذرية لتفادي هذا المستقبل المظلم، ولعل أهمها إيجاد مؤسسة لرعاية الإعلام تتخطى في مسؤولياتها وتحفيزاتها ومستقبلياتها "المجلس الأعلى للإعلام المرئي والمسموع" القائم حالياً، رفع مستويات إعداد الصحافيين وتدريبهم... تكثيف المعونات المادية غير المشروطة للدولة إلى المؤسسات الإعلامية القائمة والراغبة في الاستمرار، وإصلاح نظم وآليات توزيع الصحف المعتمد حالياً، وغير ذلك)[2].

وحصل موضوعا: أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بالحيادية في تناولها للموضوعات كافة" وأهمية حرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على تقديم مضمون إعلامي واتصالي يلبي احتياجات فئات الشعب كافة" على المرتبة الرابعة بعد أن سجل كل منهما تكرارين فقط ونسبة مئوية قدرها (7.1٪).

---

(1) هيثم مناع، الصحافيون وحركة حقوق الإنسان ، جريدة النهار، العدد (22517)، الأحد 18 كانون الأول/ 2005م، ص9.

(2) جان كرم، مستقبل وسائل الإعلام في لبنان، جريدة النهار، العدد (22351)، الجمعة 1/ تموز / 2005م، ص23.

لقد تناولت إحدى كاتبات المقال الصحفي في جريدة النهار الموضوع الأول من خلال عرض طائفة من التساؤلات التي تتعلق بالموضوع، إذ نقرأ (هل الإعلام عموماً والغربي خصوصاً يمارس الحرية والموضوعية والتوازن فعلياً في تغطية الأحداث في العالم..؟، وما مدى قدرة العاملين في الصحافة والإعلام والوسيلة الإعلامية، على ممارسة الموضوعية وتحاشي الانحياز عندما يتعلق الأمر بالأمن الذاتي أو الاجتماعي، أو عندما يعبر عن الغضب أو الاضطراب أو الخوف..الخ؟. هل هناك موضوعية نسبية أو مطلقة في أذهاننا أو مخيلتنا أن اكان موقعنا في الإعلام غرباً أم شرقاً؟، وما قدرة هذه الموضوعية على التأثير فعلاً وانفعالاً؟، هل نحن في صحافتنا وإعلامنا موضوعيين في تناول شؤوننا وشجوننا وقضايانا وواقعنا كي نطلب من الآخرين أن يكونوا موضوعيين)(1).

أما فيما يتعلق بموضوع: أهمية حرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على تقديم مضمون إعلامي واتصالي يلبي احتياجات فئات الشعب كافة فنطالع في إحدى المقالات الصحفية (وهم يفضلون الاستراتيجيا السائدة والقاضية بالقبض على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة والالكترونية وملاحقة أذواق المشاهدين والقراء والمستمعين وقولبة تلك الوسائل، في الشكل والمضمون، على قياس تلك الأذواق)(2).

ونال موضوعا: تأكيد أهمية توفير ضمانات حرية الإعلام والاتصال وأهمية حرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على مواكبة الأحداث في المجالات كافة المرتبة الخامسة بعد أن سجل كل منهما تكراراً واحداً فقط ونسبة مئوية قدرها (3.6٪).

وقد جاء في مقال صحفي حول الموضوع الأول (إن الحرية التي يتمتع بها الصحافي في المجتمع هي خير دليل على وجود ثقافة الحرية في ذلك المجتمع، فالصحافي هو من يمثل الحرية ويرمز لها..)(3).

---

(1) ماغدة ابو فاضل، هل يغطي الإعلام الغربي أخبار العرب والإسلام كما يجب؟، جريدة النهار، العدد (22366)، السبت 16/ تموز/ 2005م، ص8.

(2) جان كرم، القرار الصعب في الصحافة، جريدة النهار، العدد (22379)، الجمعة 29/ تموز/ 2005م، ص23.

(3) محمد جواد أكبرين، ثقافة الإرهاب وإرهاب الثقافة، جريدة النهار، العدد (22525)، الأربعاء 28/ كانون الأول/ 2005م، ص9.

أما فيما يتعلق بموضوع: "أهمية حرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على مواكبة الأحداث في المجالات كافة" فقد تناول أحد كتاب المقال الصحفي في جريدة النهار الموضوع المذكور من خلال تقييم أداء محطات التلفزيون المحلية في لبنان في تغطيتها لانتشار "فايروس أنفلونزا الطيور" والذي أحتل - في وقت ظهوره وانتشاره - الصدارة في اهتمام معظم وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية في أرجاء العالم المختلفة، إذ يقول (دخل لبنان دائرة خطر فيروس "أنفلونزا الطيور" والتلفزيونات المحلية تكتفي بالحد الأدنى لمتابعة ما يستجد من تطورات على هذا الصعيد.. التلفزيونات حرصت حتى الآن على تغطية عادية للتدابير التي اتخذتها الدولة المواكبة لوصول الطيور إلى لبنان... لكن للانصاف، قدم تلفزيون "المستقبل" عبر برنامج "سيرة وانفتحت" حلقة لمعالجة مسألة "أنفلونزا الطيور" وحرص المقدم زامين قيومجيان بأسلوبه الخاص على الإحاطة بالموضوع حول طاولة مستديرة، وزود المشاهدين مادة دسمة..)[1].

ولم تسجل عشر موضوعات ضمن جدول رقم (29) أي حضور# يذكر في جريدة النهار خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

- "تأكيد وجوب التزام العاملين في ميدان الإعلام والاتصال بأخلاقيات المهنة الصحفية".
- "أهمية إتاحة الفرصة للمواطنين كافة للمشاركة في العملية الاتصالية".
- "تأكيد أهمية كفالة الدستور لحرية الإعلام والاتصال".
- "أهمية ضمان حق وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية في الوصول إلى مصادر المعلومات كافة".
- "أهمية توفير ضمانات حق الأفراد أو الجهات كافة في إنشاء أو تملك وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية".
- "تأكيد أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية المملوكة للدولة بتوفير الفرص المتكافئة للمتنافسين في الانتخابات كافة لطرح برنامجهم الانتخابي".
- "أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية ولاسيما المملوكة للدولة بالتعبير عن تنوعات المجتمع كافة".

(1) جورج حايك، "أنفلونزا" التلفزيون، جريدة النهار، العدد (22464)، السبت 22/ تشرني الأول/ 2005م، ص22.

- أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بالمساهمة في عمليات تحديث المجتمع.
- تأكيد أهمية حرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على محاربة الظواهر السلبية في المجتمع.
- تأكيد أهمية توفير ضمانات حق الرد والتصويت على ما ينشر أو يذاع في وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية.

إن غياب الموضوعات المذكورة عن جريدة النهار خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، يشير بوضوح إلى عدم النظر إليها من قبل كتاب المقال الصحفي في جريدة النهار خلال المدة الزمنية المشار إليها بالنظرة التي تجعلها موضع اهتماماتهم وبالتالي التصدي لها بما يتناسب وأهميتها:

خامساً: جريدة عكاظ السعودية:

يظهر من تحليل بيانات جدول رقم (30) والذي يوضح ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في جريدة عكاظ السعودية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل ما يلي:

تشير بيانات جدول رقم (30) وبوضوح إلى اهتمام جريدة عكاظ السعودية بالقضايا والموضوعات الخاصة بالمحور محل الكتاب يعد في العموم مستوى ضعيفاً، وهو ما يدلل على حجم الاهتمام المتدني بالقضايا والموضوعات المشار إليها من قبل كتاب المقال الصحفي في الجريدة المذكورة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد كان ترتيب القضايا والموضوعات الخاصة بالمحور محل الكتاب والتي يتضمنها جدول رقم (30) على النحو الآتي:

احتل موضوع: أهمية العمل على توفير مستلزمات تطوير المؤسسات الإعلامية والاتصالية في المجالات كافة المرتبة الأولى في سلم الموضوعات بعد أن سجل (11) تكراراً ونسبة مئوية قدرها (28.2٪).

وقد تناول أحد كُتاب المقال الصحفي في جريدة عكاظ الموضوع المذكور بالقول (فان دعائم الإعلام هي الإعلاميون المتخصصون الذين يتم إعدادهم علمياً وفنياً لمواجهة متطلبات العمل الإعلامي بمختلف آفاقه وميادينه وأدواته، والمنهج الإعلامي المتخصص والملتزم بالقواعد

والأخلاقيات الأكثر مصداقية وهو كذلك الأكثر قبولاً من الأفراد والمجتمع ولذلك يلزم لإصابة هذا الهدف العمل بقواعده والإعداد لبلوغه باستخدام الدراسات والبحوث وإنشاء المراكز للتدريب والتعليم وسد ثغرات الكفاءة والإبداع في مختلف المجالات الإعلامية وسلوك دروب المعرفة وتأمين متطلبات الإعداد والتدريب وإتاحة المجالات للكفاءات للإبداع)[1].

وحصل موضوع: أهمية توفير الضمانات التي تكفل للعاملين في ميدان الإعلام والاتصال تأدية عملهم بالشكل المطلوب على المرتبة الثانية بمجموع تكرارات بلغت (5) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (12.8٪).

جدول رقم (30)

يبين ترتيب قضايا وموضوعات الديمقراطية الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال في جريدة عكاظ السعودية خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
أهمية العمل على توفير مستلزمات تطوير المؤسسات الإعلامية والاتصالية في المجالات كافة	11	٪28.2	1
أهمية توفير الضمانات التي تكفل للعاملين في ميدان الإعلام والاتصال تأدية عملهم بالشكل المطلوب	5	٪12.8	2
تأكيد وجوب التزام العاملين في ميدان الإعلام والاتصال بأخلاقيات المهنة الصحفية	4	٪10.2	3
أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بالدفاع عن حقوق وحريات المواطنين كافة	3	٪7.7	4
أهمية حرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على تقديم مضمون إعلامي واتصالي يلبي احتياجات فئات الشعب كافة	3	٪7.7	4
أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بالحيادية في تناولها	2	٪5.1	5

(1) د. محسن علي الحازمي ، نحو نقلة نوعية للإعلام والثقافة بالمملكة، جريدة عكاظ العدد (14295)، الأحد 16/ تشرين الأول (أكتوبر) / 2005م، ص18.

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
للموضوعات كافة			
أهمية حرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على مواكبة الأحداث في المجالات كافة	2	٪5.1	5
أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بالمساهمة في عمليات تنمية المجتمع	2	٪5.1	5
تأكيد أهمية حرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على محاربة الظواهر السلبية في المتجمع	2	٪5.1	5
تأكيد أهمية تحرير وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية من أشكال السيطرة كافة	1	٪2.6	6
أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بتوفير منبر للنقاش الحر	1	٪2.6	6
أهمية عمل وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على تقديم الحقيقة في الموضوعات كافة	1	٪2.6	6
أهمية إتاحة الفرصة للمواطنين كافة للمشاركة في العملية الاتصالية	1	٪2.6	6
أهمية ضمان حق وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية في الوصول إلى مصادر المعلومات كافة	1	٪2.6	6
تأكيد أهمية توفير ضمانات حرية الإعلام والاتصال	-	-	-
تأكيد أهمية كفالة الدستور لحرية الإعلام والاتصال	-	-	-
أهمية توفير ضمانات حق الأفراد والجهات كافة في إنشاء أو تملك وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية	-	-	-
تأكيد أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية المملوكة للدولة	-	-	-

القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال	التكرار	النسبة المئوية	المرتبة
بتوفير الفرص المتكافئة للمتنافسين في الانتخابات كافة لطرح برنامجهم الانتخابي			
أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية ولاسيما المملوكة للدولة بالتعبير عن تنوعات المجتمع كافة	–	–	–
تأكيد اهمية توفير ضمانات حق الرد والتصويب على ما ينشر أو يذاع في وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية	–	–	–
المجموع	39	٪100	–

وجاء في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (وترتبط قضية الأمن الوظيفي للإعلامي والإعلامية بعقد العمل، والأجور، والرواتب وأنظمة ولوائح العمل، التي تتعامل افرادياً مع المشكلات التي تتعلق بالمهنية ومعرفة الإعلامي والإعلامية بما لهما من حقوق وما عليهما من واجبات وعدم الشعور بالتهديد في سبيل كسب العيش، وإحساس المؤسسة الإعلامية بأن هذا الأمر يحقق فائدة مزدوجة، وإن الإعلامي والإعلامية يتعطشان إليه عطش الظمآن إلى الماء، فالشعور بالأمان، وعدم التهديد بفقدان الوظيفة حق من حقوق الإعلامي والإعلامية، كما أن أداء الواجبات المناطة به أزاء المؤسسة الإعلامية حق من حقوقها..)[1].

وحقق موضوع: تأكيد وجوب التزام العاملين في ميدان الإعلام والاتصال بأخلاقيات المهنة الصحفية نسبة مئوية قدرها (10.2٪) ليحتل بذلك المرتبة الثالثة في سلم الموضوعات.

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (كم هو مؤسف أن ينحدر مستوى العمل الصحفي عند بعض المتطفلين على مهنة الصحافة ممن جعلوا الصحافة مصدر رزق رديف إلى مستوى يصبح فيه وبالاً على الوطن عندما يسهم في تشويه جهود المخلصين وتضليل الرأي العام والأخطر من ذلك تشويه صورة الوطن أمام العالم... كم نحن بحاجة إلى ميثاق شرف

(1) بدر بن أحمد كريم، الأمن الوظيفي للإعلامي السعودي.. رؤية مستقبلية، جريدة عكاظ العدد (14254)، الاثنين 5/ أيلول (سبتمبر)/ 2005م، ص18.

إعلامي غير مكتوب ينبع من احترام الصحفي لمهنته قبل أن يكون مكتوباً يلزم الصحفي باحترام مهنته!!)[1].

وجاء موضوعا: أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بالدفاع عن حقوق وحريات المواطنين كافةً وأهمية حرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على تقديم مضمون إعلامي واتصالي يلبي احتياجات فئات الشعب كافةً في المرتبة الرابعة بعد أن سجل كل منهما (3) تكرارات ونسبة مئوية قدرها (7.7٪).

ونقرا في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع الأول (بوجود حالات تعذيب قادتها دول كبرى وفضحتها بالصوت والصورة وسائل إعلامها الحية المؤثرة، وليس الإعلام الثالث الدائخ النائم الميت... إن ما حصل من حالات تعذيب في سجون دول كبرى وجد إعلاماً حياً يرصده ويسلط الضوء عليه ويفضحه ويندد به ويدعو إلى محاكمة من ارتكبه، أما الذين يعذبون في سجون بعض دول العالم الثالث فأنهم بمجرد دخولهم الكادوس أو البدروم فأن أحداً لا يعلم ما يجري لهم..)[2].

ونطالع في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع الاخر وهو أهمية حرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على تقديم مضمون إعلامي واتصالي يلبي احتياجات فئات الشعب كافةً (إن هذا النوع الراقي من البرامج.. هو ما نحتاجه.. ونستزيد منه.. ونطالب به قنواتنا السعودية قبل غيرها.. ولا عيب في محاكاة فكرة جميلة وجديدة بناءة أن كانت ستحقق لقنواتنا فائدة.. ولمشاهديها متعة ذهنية وحسية كبيرة... ففي هذا النوع من البرامج ما يصرفنا عن الكثير من الغثاء الساقط والمبتذل من البرامج والعروض المردولة.. ويرتفع بوعينا وإدراكنا عن الإسفاف الذي أوقعتنا فيه الكثير من القنوات الهابطة الذوق.. والتوجه..)[3].

---

(1) خالد حمد السليمان، شهار بين الواقع والخيال جريدة عكاظ العدد (14282)، الاثنين 3/ تشرين الأول (أكتوبر)/ 2005م، ص46.

(2) محمد أحمد الحساني، جنازة شبعوا فيها لطماً؟!، جريدة عكاظ العدد (143211)، الاثنين 21/ تشرين الثاني (نوفمبر) 2005م، ص14.

(3) هاشم عبدة هاشم، إسفاف قاتل، جريدة عكاظ العدد (14331)، الاثنين 21/ تشرين الثاني (نوفمبر) / 2005م، ص45.

واشتركت أربعة موضوعات في المرتبة الخامسة بعد أن سجل كل منها تكرارين فقط ونسبة مئوية قدرها (5.1٪)، وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بالحيادية في تناولها للموضوعات كافة:

وجاء في مقال صحفي حول الموضوع (يزيدنا حماساً للعمل المتميز وتقديم مواد صحفية... ترضي طموحات القارئ الكريم.. حريصون على متابعة الحدث لننقله لكم كما تريدون.. نبتعد في تغطياتنا عن الاجتهادات الشخصية ننتقل إلى مكان الحدث، ونأخذ التفاصيل من مصادرها الرسمية لننقله للقارئ الكريم دون زيادة أو نقصان.. ندعم المادة الخبرية بالصورة المعبرة، والرأي الصريح. إيماناً منا بأن الصحافة أمانة ومصداقية وإن القارئ يبحث عن الحقيقة ولا غيرها فجعلناها لنا شعاراً ومنهجاً..)[1].

أهمية حرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على مواكبة الأحداث في المجالات كافة:

وقد ورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (وفي عصرنا الحاضر بات الإعلام المرئي الأخطر بين الوسائل الإعلامية المختلفة، لأنه يبث على مدار الساعة عبر الفضاء المفتوح كل شيء بلا استثناء... وما يشد الإنسان للشاشات الفضائية، قدرة تلك القنوات على خلق الانبهار والتشويق والإثارة بكل أنواعها، عبر الصورة ذات الألوان التي تجبر العين على مراقبتها، وإيقاع الحركات السريعة والمتداخلة بين المناظر الجامدة والأخرى الحية والتصاميم المذهلة كمبيوترياً، أو نقل الأحداث المباشرة والحية.)[2].

أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بالمساهمة في عمليات تنمية المجتمع:

ونطالع في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (والتأثير في الجماهير وصناعة الواقع الحياتي للناس في مجتمعات عصرنا، فالإعلام اليوم قوة طاغية في تحديد اهتمامات الناس ورسم واقعهم الحياتي الحقيقي وتنمية مفهومات وأدوار الأفراد لأنفسهم ونظراتهم لشخصياتهم والمتوقع منهم اجتماعياً ومؤسسياً، بل إن التنمية السياسية اليوم في أي مجتمع لا تتحقق بشكل

---

(1) عبد الله آل قمشة، عكاظ في بيشة، جريدة عكاظ العدد (14256)، الأربعاء 7 أيلول (سبتمبر) 2005م، ص28.

(2) كاظم الشبيب، خطورة الإعلام، جريدة عكاظ العدد (14334)، الخميس 24/ تشرين الثاني (نوفمبر) 2005م، ص16.

فسيح ويلبي شروط نمو وتوازنات واقعه دونما حضور فاعل للنظام الاتصالي / الإعلامي فيه)[1].

تأكيد أهمية حرص وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على محاربة الظواهر السلبية في المجتمع

ونقرأ في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (سواء من أفكار منحرفة أو اتجاهات مضللة، يبثها أفراد أو جماعة أو مؤسسة، مستهدفين تقبل الاتجاهات المضادة لمصلحة المجتمع، ومن هنا تصبح مقاومة وسائل الإعلام لهذه الاتجاهات أمر لا مناص منه، ويحتسب لوسائل الإعلام السعودية أنها قاومت ـ منذ السنوات الأولى لظهورها في المجتمع السعودي ـ معظم الاتجاهات المضادة للمجتمع..) [2].

واحتلت خمسة موضوعات، ضمن جدول رقم (30) المرتبة السادسة بعد أن سجل كل منها تكراراً واحداً فقط ونسبة مئوية قدرها (2.6٪) وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

تأكيد أهمية تحرير وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية من أشكال السيطرة كافة

وقد تناول أحد كُتاب المقال الصحفي في جريدة عكاظ الموضوع المذكور بالقول: (نجد أن محطات التلفزيون والإذاعة العالمية شهدت موجهة التحول إلى القطاع الخاص، بعض من هذه الوسائل الإعلامية تعمل في شكل شركات مساهمة تحقق لملاكها عوائد على استثماراتهم ويعمل البعض الآخر في ظل الملكية الفردية ويظل يحقق الكثير من النجاح من الناحية الاستثمارية البحتة، التوجه الحديث للإعلام هو الابتعاد عن الإعلام الموجه، إذا أردنا أن نحول هذه الوزارة إلى مؤسسة إعلامية فأنه يتوجب علينا فصل ميزانيتها تماماً عن ميزانية الدولة بحيث يكون لهذه الوزارة الاستقلال التام من الناحية الإدارية والمالية بحيث تعمل بصورة مستقلة..)[3]

أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية بتوفير منبر للنقاش الحر

---

(1) د. عبد الله الطويرقي، الشورى ودور الإعلام، جريدة عكاظ العدد (14330)، الأحد 20/ تشرين الثاني (نوفمبر) / 2005م، ص16.

(2) بدر بن أحمد كريم، وسائل الإعلام السعودية وتحصين المتلقي، جريدة عكاظ العدد (14317)، الأثنين 7/ تشرين الثاني (نوفمبر) 2005م، ص6.

(3) د. زين العابدين بري، الاعلام والتحول الى مؤسسة، جريدة عكاظ، العدد (14340)، الأربعاء 30/ تشين الثاني (نوفمبر) 2005م، ص14.

وورد في إحدى المقالات الصحفية حول الموضوع (المراقب للمشهد الثقافي في مجتمعنا لابد وأن يلحظ تلك المساحة المتنامية للرأي والرأي الآخر عبر الأقنية الإعلامية المختلفة وهو الأمر الذي يبشر لميلاد حراك ثقافي وفكري يمهد لقبول التباين والاختلاف الفكري حيال العديد من القضايا) [1].

أهمية عمل وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية على تقديم الحقيقة في الموضوعات كافة.

وجاء في مقال صحفي حول الموضوع (ولما كانت مهنة الصحفيين هي الكتاب عن الإخبار وكشف الحقائق دون كشف مصادر أخبارهم، فقد أثرت السيدة جودب ميللر أن تتكتم على مصادر خبرها دون أن تشي باسمه حتى وان عنى ذلك ذهابها إلى السجن.. وهكذا انتصرت السيدة ميللر لأخلاق مهنتها ورفضت الخضوع لضغط المحكمة، وضربت بذلك أعلى الأمثلة للصحفية المتميزة التي تضع مصلحة مهنتها فوق مصلحتها الذاتية، وبذلك تنضم هذه الصحفية القديرة للعديد من الصحفيين في جميع أنحاء العالم الذين يؤثرون الوقوف مع الحقيقة)[2].

أهمية إتاحة الفرصة للمواطنين كافة للمشاركة في العملية الاتصالية.

ونطالع في مقال صحفي حول الموضوع (لو وجدت لدينا إحصائيات عن نسبة المتصلين بالبرامج التلفازية لحصلنا (نحن كشعب سعودي) على المركز الأول من غير منازع... فما دمنا محبين لهذا النوع من النشاط كان علينا الاستفادة من بعض الافعال الجانية والتي لا تعود بالفائدة وتحويلها إلى فعل إيجابي... طيب تعالوا نستفيد من هذه الميزة أو خصوصية اتصال الشعب بالفضائيات العربية)[3].

أهمية ضمان حق وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية في الوصول إلى مصادر المعلومات كافة.

---

(1) د. عبد الله محمد الفوزان، نحن ومخاض الرأي والرأي الآخر ، جريدة عكاظ العدد (14212)، الأثنين 25 تموز (يوليو) 2005م، ص12.

(2) أ.د. صالح عبد الرحمن المانع، تحية لصحفية مميزة، جريدة عكاظ العدد (14196)، السبت 9/ تموز (يوليو) / 2005م، ص35.

(3) عبدة خال، مكالمة، جريدة عكاظ العدد (14271)، الخميس 22/ أيلول (سبتمبر) / 2005م، ص36.

لقد تناول أحد كُتاّب المقال الصحفي في جريدة عكاظ الموضوع المذكور بالتركيز على دور الإعلام والاتصال في الكتاب عن المعلومات وترويجها، إذا نقرأ (موقفه من الإعلام أنه يبقى الصناعة البسيطة داخل الكوخ الصغير، التي تعتمد على إنسان يجد للبحث عما يدور حوله ليخبره للآخرين، فضلاً عن أن الإعلام، عالم فسيح لهؤلاء الذين تلتهب نفوسهم بنار الحماس: ومن هنا فمهنة الإعلام.. تضج بالذين ينجحون في ترويج المعلومات في انحاء الكرة الأرضية)[1].

ولم تسجل ستة موضوعات ضمن جدول رقم (30) أي حضور يذكر في جريدة عكاظ خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل. وهذه الموضوعات تتمثل في الآتي:

- تأكيد أهمية توفير ضمانات حرية الإعلام والاتصال.
- تأكيد أهمية كفالة الدستور لحرية الإعلام والاتصال.
- أهمية توفير ضمانات حق الأفراد أو الجهات كافة في انشاء أو تملك وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية.
- تأكيد أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية المملوكة للدولة بتوفير الفرص المتكافئة للمتنافسين في الانتخابات كافة لطرح برنامجهم الانتخابي.
- أهمية التزام وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية ولاسيما المملوكة للدولة بالتعبير عن تنوعات المجتمع كافة.
- تأكيد أهمية توفير ضمانات حق الرد والتصويب على ما ينشر أو يذاع في وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية.

إن غياب الموضوعات المذكورة عن جريدة عكاظ خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل يعني بوضوح غيابها عن دائرة اهتمامات كتاب المقال الصحفي في الجريدة المذكورة خلال المدة الزمنية المشار إليها في حين أنها موضوعات جديرة بالمتابعة والاهتمام.

ويمكن القول بناءً على ما أسفرت عنه نتائج الدراسة التحليلية المتعلقة بهذا المحور محل الكتاب، أن مستوى اهتمام الصحف الخمس ميدان الدراسة بالقضايا والموضوعات الخاصة بالمحور محل الكتاب خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل. يتراوح في العموم بين ضعيف إلى

(1) بدر بن أحمد كريم، تجار خردة الأخبار، جريدة عكاظ، العدد (14208)، الخميس 21/ تموز (يوليو)/ 2005م، ص6.

ضعيف جداً، وهو ما يشير إلى حجم الاهتمام المتدني بالقضايا والموضوعات المشار إليها من قبل كُتاب المقال الصحفي في كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

وقد بلغ عدد التكرارات التي سجلتها جريدة الأهرام المصرية فيما يتعلق بالقضايا والموضوعات الخاصة بهذا المحور محل الكتاب (40) تكراراً لتأتي بذلك في المرتبة الأولى في عدد التكرارات المسجلة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل. وحلت جريدة عكاظ السعودية في المرتبة الثانية في عدد التكرارات المسجلة إذ سجلت (39) تكراراً، وجاءت بعدها جريدة الصباح العراقية بمجموع تكرارات بلغت (32) تكراراً اما جريدة النهار اللبنانية فلم تسجل سوى (28) تكراراً لتحل بذلك في المرتبة الرابعة في عدد التكرارات المسجلة، في حين أن جريدة الرأي الأردنية قد سجلت (20) تكراراً فقط لتأتي بذلك في المرتبة الأخيرة بين الصحف الخمس ميدان الدراسة في عدد التكرارات المسجلة خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل.

الاستنتاجات والتوصيات

بعد الانتهاء من فصول هذا الكتاب، توصل إلى استنتاجات عدة يمكن إجمالها على النحو الآتي:

1- تباين الصحف الخمس ميدان الدراسة في حجم الاهتمام الذي أولته لقضايا وموضوعات الديمقراطية، سواء الديمقراطية بإطارها العام والشامل أو ديمقراطية الإعلام والاتصال خلال المدة الزمنية المحددة للتحليل، إذ يتبين من مجموع عدد المقالات الصحفية التي تناولت قضايا وموضوعات الديمقراطية المنشورة في الأعداد الصادرة من الصحف الخمس ميدان الدراسة خلال المدة الزمنية المشار إليها، إلى أن جريدة الأهرام المصرية قد جاءت في الصدارة بمجموع مقالات بلغت (891) مقالا صحفيا توزعت على (184) عدداً وبمعدل عام بلغ (4.84)، مقال صحفي في كل عدد، وحلت بعدها جريدة الصباح العراقية بمجموع مقالات بلغت (607) مقالا صحفيا توزعت على (144) عدداً وبمعدل عام قدره (4.21) مقالا صحفيا في كل عدد، وجاءت جريدة الرأي الأردنية في المرتبة الثالثة بمجموع مقالات بلغت (360) مقالا صحفيا توزعت على (182) عدداً وبمعدل عام قدره (1.97) مقال صحفي في كل عدد، وتلتها جريدة عكاظ السعودية بمجموع مقالات بلغت (284) مقالا صحفيا توزعت على (184) عدداً وبمعدل عام بلغ (1.54) مقالا صحفيا في كل عدد، أما جريدة النهار اللبنانية فقد جاءت في المرتبة الخامسة والأخيرة بمجموع مقالات بلغت (251) مقالا صحفيا توزعت على (178) عدداً بمعدل عام قدره (1.41) مقالا صحفيا في كل عدد.

2- تركز اهتمام الصحف الخمس ميدان الدراسة على قضايا وموضوعات الديمقراطية في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في حين يؤشر ضعف اهتمامها بقضايا وموضوعات الديمقراطية في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال.

3- حصول جريدة الأهرام المصرية على مركز الصدارة بين الصحف الخمس ميدان الدراسة في عدد التكرارات المسجلة فيما يتعلق بمحوري: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم، وتفعيل الحياة السياسية في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل، ثم تلتها

جريدة الصباح العراقية، ثم جريدة الرأي الأردنية، وحلت جريدتا النهار اللبنانية وعكاظ السعودية في المرتبتين الرابعة والخامسة على التوالي فيما يتعلق بعدد التكرارات المسجلة الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم، أما فيما يتعلق بمحور: تفعيل الحياة السياسية فقد تقدمت جريدة عكاظ السعودية على جريدة النهار اللبنانية في عدد تكراراتها المسجلة لتحتل بذلك المرتبة الرابعة ثم تليها جريدة النهار اللبنانية التي احتلت المرتبة الخامسة والأخيرة.

4- تفوق جريدتا الصباح العراقية والأهرام المصرية على الصحف الأخرى ميدان الدراسة في عدد التكرارات المسجلة فيما يتعلق بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال بعد أن سجلتا العدد نفسه من التكرارات، ثم حلت بعدهما جريدتا الرأي الأردنية وعكاظ السعودية بعد أن تساوتا في عدد التكرارات المسجلة، ثم تلتهما جريدة النهار اللبنانية بعد أن سجلت أقل عدد من التكرارات، وجاءت جريدة الأهرام المصرية في مركز الصدارة في عدد التكرارات المسجلة فيما يتعلق بمحور تفعيل الحياة السياسية ثم تلتها على التوالي جريدة الصباح العراقية، وجريدتا الرأي الأردنية وعكاظ السعودية بعد أن سجلت كلتا الجريدتين العدد نفسه من التكرارات ثم تأتي بعدهما جريدة النهار اللبنانية، أما فيما يتعلق بمحور: الحقوق والحريات، فقد جاءت جريدة الاهرام المصرية في المرتبة الأولى بعد أن سجلت أعلى عدد من التكرارات ثم تلتها جريدة عكاظ السعودية، ثم جريدة الصباح العراقية في المرتبة الثالثة، ثم تأتي بعدها جريدة النهار اللبنانية، وحلت جريدة الرأي الأردنية في المرتبة الخامسة بعد أن سجلت اقل عدد من التكرارات.

5- استحواذ القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل على اهتمام صحف: الصباح العراقية، والرأي الأردنية، والنهار اللبنانية، ثم تلتها على الترتيب القضايا والموضوعات الخاصة بمحوري: تفعيل الحياة السياسية والحقوق والحريات في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل، في حين انصب اهتمام جريدة الاهرام المصرية على القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل، ثم تلته على الترتيب القضايا والموضوعات الخاصة بمحوري: الديمقراطية شكل من

أشكال الحكم والحقوق والحريات في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل، أما جريدة عكاظ السعودية فقد تركز اهتمامها على القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الحقوق والحريات في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل، ثم تأتي بعد ذلك القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم، ثم القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل.

6- انصب اهتمام الصحف الخمس ميدان الدراسة فيما يتعلق بقضايا وموضوعات الديمقراطية في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال على القضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الحقوق والحريات، في حين تباين مستوى اهتمامها بالقضايا والموضوعات الخاصة بالمحورين الآخرين، إذ نجد إن جريدتي الصباح العراقية والنهار اللبنانية قد اهتمتا بالقضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الديمقراطية بشكل من اشكال الحكم بدرجة تفوق اهتمامهما بالقضايا والموضوعات الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية، فيما تقدم الاهتمام بالقضايا والموضوعات الخاصة بمحور: تفعيل الحياة السياسية في جريدة الأهرام المصرية على الاهتمام بالقضايا والموضوعات الخاصة بمحور: الديمقراطية شكل من اشكال الحكم، أما جريدتا الرأي الأردنية وعكاظ السعودية فقد تساوت درجة الاهتمام فيهما بالقضايا والموضوعات الخاصة بمحوري: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم، وتفعيل الحياة السياسية.

7- اتجاه كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة نحو التركيز على قضايا وموضوعات معينة ضمن كل محور من المحاور الثلاثة وهي: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم، وتفعيل الحياة السياسية، والحقوق والحريات في إطار الديمقراطية بمعناها العام والشامل في حين يؤشر ضعف اهتمامها بالقضايا والموضوعات الأخرى أو عدم ايلائها أي اهتمام يذكر، وكما هو واضح بصورة تفصيلية في الجداول من (1-5،11-16،21-25).

8- تفاوت اهتمام الصحف الخمس ميدان الدراسة بقضايا وموضوعات الديمقراطية ضمن كل محور من المحاور الثلاثة المشار إليها في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال، إذ يلاحظ فضلاً عن تدني مستوى اهتمام كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة بالقضايا

والموضوعات المشار إليها، ظهور بعض القضايا والموضوعات في جريدة أو جريدتين فقط وغيابها عن الأخر أو اقتصار وجود بعض القضايا والموضوعات على جريدة واحدة فقط وغيابها عن الصحف الأخرى ميدان الدراسة وكما هو موضح بشكل تفصيلي في الجداول من (6-10، 16-20، 26-30).

9- استحواذ بعض قضايا وموضوعات الديمقراطية على اهتمام كل من الصحف الخمس ميدان الدراسة خلال مدة زمنية معينة ثم تراجع الاهتمام بها أو غيابها في مدد زمنية أخرى بما يعني غلبة الاهتمام الموسمي لبعض قضايا وموضوعات الديمقراطية في الصحف الخمس ميدان الدراسة.

10- اعتماد الصحف الخمس ميدان الدراسة بالدرجة الأساس في تصديها لقضايا وموضوعات الديمقراطية على أسماء كتاب مقال صحفي معينين سواء كانوا من ملاكات الجريدة أو من الكتاب الخارجيين بما يشير إلى ضآلة المساحة المخصصة لقادة الرأي والأكاديميين والسياسيين والمثقفين والباحثين والمتخصصين في المجالات المختلفة للتصدي للديمقراطية وقضاياها.

11- اتجاه صحف: الصباح العراقية، والأهرام المصرية، والنهار اللبنانية بدرجة كبيرة نحو التركيز على الشأن الداخلي، أي الشأن الداخلي للبلدان التي تصدر فيها، في تغطياتها وتصديها للديمقراطية وقضاياها، بما يعني تركز اهتمام الصحف الثلاث المذكورة على الممارسات الديمقراطية في البلدان التي تصدر فيها ومساراتها وتطوراتها وافرازاتها ونتائجها وآفاقها المستقبلية في حين يؤشر التوازن النسبي بين الشأنين الداخلي والخارجي أي الاقليمي والدولي في تغطية وتصدي جريدة الرأي الأردنية لقضايا وموضوعات الديمقراطية، أما جريدة عكاظ السعودية فقد غلب فيها الشأن الخارجي على الشأن الداخلي في تغطيتها وتصديها لقضايا وموضوعات الديمقراطية، ولاسيما قضايا وموضوعات الديمقراطية ضمن محوري: الديمقراطية شكل من أشكال الحكم، وتفعيل الحياة السياسية، في حين استحوذ الشأن الداخلي على اهتمام الجريدة المذكورة في تصديها لقضايا وموضوعات الديمقراطية ضمن محور: الحقوق والحريات.

ثانياً: التوصيات:

يضع الباحث طائفة من التوصيات وعلى النحو الآتي:

1- ضرورة أن تأخذ الصحف الخمس ميدان الدراسة وهي الصباح العراقية، والأهرام المصرية، والرأي الأردنية، والنهار اللبنانية، وعكاظ السعودية دورها المطلوب في التصدي لقضايا وموضوعات الديمقراطية وسبر أغوارها وتبيان نتائجها بما يؤدي إلى نشر الوعي بممارساتها السليمة.

2- ينبغي على الصحف الخمس ميدان الدراسة العمل على وضع الخطط الإعلامية المدروسة للتصدي لقضايا الديمقراطية وموضوعاتها بالشكل العلمي المدروس والمخطط وبما يؤدي إلى الإحاطة بتفصيلات الديمقراطية كافة وتبيان النتائج المترتبة على الأخذ أو عدم الأخذ بها.

3- اعطاء الصحف الخمس ميدان الدراسة قضايا وموضوعات الديمقراطية كافة الاهتمام المطلوب وعدم تركيز الاهتمام على قضايا وموضوعات دون غيرها.

4- حرص الصحف الخمس ميدان الدراسة على ايلاء قضايا وموضوعات الديمقراطية في إطار ديمقراطية الإعلام والاتصال الأهمية المطلوبة نظراً لأهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية الديمقراطية في نجاح مسيرة الديمقراطية السليمة في المجتمع.

5- ضرورة حرص الصحف الخمس ميدان الدراسة على الابتعاد عن الموسمية أو المناسبات في تصديها وتناولها لقضايا وموضوعات الديمقراطية أو بعضها بما يعني اعتماد المنهجية العلمية في التصدي لقضايا وموضوعات الديمقراطية ضمن سياق متصل.

6- وجوب عمل الصحف الخمس ميدان الدراسة على استقطاب قادة الفكر والأكاديميين والمفكرين والمثقفين والمختصين في المجالات المختلفة محلياً وعربياً لتناول الديمقراطية وقضاياها وسبر أغوارها وتوضيحها وتبيان مساراتها وانعكاساتها، وعدم الاقتصار على اسماء محددة وذلك لاغناء الموضوع من جانب وللحيلولة دون الوقوع في التكرار والنمطية من جانب آخر.

7- ضرورة حرص الصحف الخمس ميدان الدراسة على ايجاد نوع من التوازن بين الشأنين الداخلي والخارجي في تغطية وتناول الديمقراطية وقضاياها وبما يؤدي إلى اغناء

معارف الجمهور وزيادة وعيهم وإتاحة الفرصة أمامهم للاطلاع على التجارب الديمقراطية ومساراتها ونتائجها في الدول الأخرى الإقليمية والدولية.

8- ضرورة عمل الصحف الخمس ميدان الدراسة على زيادة المساحات المخصصة لقضايا وموضوعات الديمقراطية وتخصيص مساحات ثابتة للتواصل مع جماهير الشعب باطيافه كافة بما يتيح لهم فرصة التعبير بحرية تامة عن آرائهم ومواقفهم وطرح افكارهم وتصوراتهم عن الديمقراطية واسلوب تطبيقاتها وممارساتها وبما يغني مسيرة الديمقراطية السليمة في المجتمع.

9- ضرورة حرص الصحف الخمس ميدان الدراسة على اعتماد الديمقراطية في مفاصل ومسارات عملها كافة والعمل على رفع مستوى الوعي الديمقراطي عند ملاكاتها بما يؤدي إلى قيامهم بدورهم المطلوب في انجاح وترسيخ قيم الديمقراطية السليمة في المجتمع.

10- ضرورة تواصل الدراسات العلمية حول الديمقراطية في الميادين المختلفة ولاسيما ميدان الإعلام والاتصال للوقوف على طبيعة الدور الذي تضطلع به وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية ولاسيما العربية على اختلاف توجهاتها في التصدي للديمقراطية وقضاياها، فضلاً عن التعرف على مدى التزام هذه الوسائل بالديمقراطية في عملها وممارساتها، وأدائها لدورها الإعلامي والاتصالي، فضلاً عن الكشف عن دور هذه الوسائل في إنجاح مسيرة الديمقراطية في المجتمع وترسيخ قيمها والعمل على تغطية أوجه القصور والخلل الناتجة عن بعض تطبيقاتها وممارساتها.

11- أهمية تضمين المناهج الدراسية المعتمدة في كلية الإعلام مادة ديمقراطية الإعلام والاتصال وتدريسها كمادة مستقلة بذاتها.

المصادر والمراجع

أولاً:- الكتب العربية:

- إبراهيم، إسماعيل، فن المقال الصحفي، الأسس النظرية والتطبيقات العملية، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2001م.
- الجمال، راسم محمد.، مقدمة في مناهج الكتاب في الدراسات الإعلامية، القاهرة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 1999م.
- حجاب، محمد منير، الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2000م.
- حسين، سمير محمد، بحوث الإعلام، الأسس والمبادئ، القاهرة، عالم الكتب، 1976م.
- ....، تحليل مضمون، تعريفاته، ومفاهيمه ومحدداته، القاهرة، عالم الكتب، ط2، 1996م.
- الدروبي، محمد، الصحافة والصحفي المعاصر، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1996م.
- زكي، جمال والسيد يسين، أسس الكتاب الاجتماعي، القاهرة، دار الفكر العربي، 1962م.
- السماك، محمد أزهر سعيد وآخرون، الأصول في الكتاب العلمي، الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، 1980م.
- شرف، عبدالعزيز، فن المقال الصحفي، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م.
- عبدالله، ثناء فؤاد، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997م.
- عبد الحميد، محمد.، الكتاب العلمي في الدراسات الإعلامية، القاهرة، عالم الكتب، 2000م.
- العبد عيد، عاطف عدلي.، الرأي العام وطرق قياسه: الأسس النظرية والجوانب المنهجية، القاهرة، دار الفكر العربي، 2000م.
- عرفة، محمد جمال، تاريخ الممارسة الصحفية في مصر، القاهرة، دار الهلال للتوزيع والنشر، 2001م.
- عساف، عبدالمعطي محمد وآخرون، التطورات المنهجية وعملية الكتاب العلمي، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2002م.
- كاطع، سناء كاظم، الفكر الإسلامي المعاصر والعولمة، بلا مكان نشر، منشورات لسان الصادق، 2005م.
- الكواري، علي خليفة، الخليج العربي، والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002م.
- مروة، أديب، الصحافة العربية: نشأتها وتطورها، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة، 1960م.
- معوض، محمد، دراسات في الإعلام الخليجي، بلا مكان نشر، دار الكتاب الحديث، 2000م.
- المؤسسة الصحفية الأردنية (الرأي)، 1971م-1995م، رسالة الأردن العربية، كتاب صدر عن المؤسسة لمناسبة اليوبيل الفضي، عمان، مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية، بلا تاريخ.
- موسى، سليمان، ووصفي التل، قضايا عربية، عمان، منشورات اللواء، 1980م.

ثانيا: البحوث العربية والمترجمة:

- حمدون، ليلى، الصحافة المصرية بين عهد الانتداب البريطاني وقيام الثورة المصرية عام 1952م، مجلة الصحافة الالكترونية، العدد (11)، 2000م.
- الخيرو، مصباح، تقنيات بحوث الاتصال، مجلة البحوث، بغداد، المركز العربي لبحوث المستمعين والمشاهدين، العدد (28)، 1989م.
- الشطي، إسماعيل.، الكويت وتجربة الانتقال إلى الديمقراطية، في كتاب مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003م.

- عبد الفتاح، معتز بالله، الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (326)، نيسان، 2005م.
- العليان، عبد الله علي، ترسيخ مفهوم التعددية في الوطن العربي، الخطوة الأولى للقبول بالديمقراطية، في كتاب مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003م.
- غليون، برهان، الديمقراطية المفروضة والديمقراطية المختارة، الخيارات العربية الراهنة في الانتقال إلى الديمقراطية، في كتاب مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003م.
- الهيتي، هادي نعمان، حدود ومجالات استخدام مناهج وطرق وأدوات الكتاب العلمي في بحوث الإذاعة والتلفزيون في الوطن العربي، مجلة دراسات عربية، القاهرة، العدد (24)، 1983م.

ثالثا: الصحف والمجلات:

- جريدة الأهرام المصرية، العدد (41879)، 4/ آب/ 2001م.
- ....، العدد (42610)، 5/ آب/ 2003م.
- ....، من العدد (43306)، 1/ تموز/ 2005م ولغاية العدد (43409)، 31/ كانون الأول/ 2005م.
- جريدة الرأي الأردنية، من العدد (12702)، 1/ تموز/ 2005م ولغاية العدد (12883)، 31/ كانون الأول/ 2005م.
- جريدة الصباح العراقية، من العدد (591)، 2/ تموز/ 2005م ولغاية العدد (734) 31/ كانون الأول/ 2005م.
- جريدة الصباح العراقية العدد (1000)، 14/ كانون الأول/ 2006م.
- جريدة عكاظ السعودية، من العدد (14188)، 1/ تموز/ 2005م ولغاية العدد (14371)، 31/ كانون الأول/ 2005م.
- جريدة النهار اللبنانية من العدد (22351)، 1/ تموز/ 2005م ولغاية العدد (22528)، 31/ كانون الأول/ 2005م.

رابعا: الشبكة العنكبوتية (الإنترنت):

- موقع جريدة النهار اللبنانية على شبكة الإنترنت، www.annahar.com.lb بتاريخ: 12/ 8/ 2004م.
- موقع جريدة النهار اللبنانية على شبكة الإنترنت www.annahar.com.lb. بتاريخ: 15/ 8/ 2004م.

خامسا: المقابلات:

- مقابلة مع السيد فليح وداي مجذاب، مدير تحرير جريدة الصباح العراقية (السابق)، بتاريخ: 1/ 5/ 2007م.
- مقابلة مع السيد طالب حنويت، سكرتير تحرير جريدة الصباح العراقية (السابق)، بتاريخ: 1/ 5/ 2007م.

سادسا: المصادر الأجنبية:

- Holisti, Ole R, Content Analsis for the Social Scince and Humnities, Mass achusettes, 1969. p.142.
- Polansky, Norman, Social Work Research (Chicago University of Chicago Press, 1962). P.2.







دار غيداء للنشر والتوزيع

تلاع العلي - شارع الملكة رانيا العبدالله
مجمع العساف التجاري - الطابق الاول
تلفاكس : 5353402 6 962+
خلـــوي : 95667143 7 962+
ص.ب : 520946 عمان 11152 الأردن
E-mail: darghidaa@gmail.com